جـامعة الجـزائـر 3

كـلية العلـوم السيـاسيـة و العلاقات الدولية

قسـم التنظيم السياسي و الإداري

جدلية الحركات الاحتجاجية و السياسات العامة في الجزائر

من 1999 إلى 2011

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالب:

- **بوسبعين سعيد**

إشراف الأستاذ الدكتور:

- **مزوي محمد رضا**

أعضاء لجنة المناقشة:

- **د. نايت عبد الرحمان عبد الكريم ..... رئيسا.**
- **أ.د. مزوي محمد رضا ..... مشرفا و مقررا.**
- **د. بلحاج صالح ..... عضوا مناقشا.**
- **د. العايب شبيلة ..... عضوا مناقشا.**

السنة الجامعية 2015/2014

إن الجزائر في أحوالها عجب

لا يدوم بها للناس مكروه

ما حل بها عسر أو ضاق متسع

إلاّ و يسرا من الرحمان يتلوه

الشيخ عبد الرحمان الثعالبي رحمه الله

شكر و عرفان

إن الحمد لله أحمده و أستعينه و أستهديه، و أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك لهو أشهد أن محمدا عبده و رسوله، اللهم صل على النبي الأكرم و المعلم الأعظم محمد صلى الله عليه و على آله و صحبه و سلم، أما بعد:

فإني أحمد الله تعالى و أشكره على أن يسر ليدربي و وفقني لإتمام هذه المذكرة

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل، الاستاذ الدكتور محمد رضا مزوي على قبوله الإشراف على إنجاز هذه المذكرة، و على ما قدّمه لي من نصح و إرشاد

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأساتذتي الأكارم، الدكتورنايت عبد الرحمان عبد الكريم رئيس لجنة المناقشة والاستاذ الدكتور بلحاج صالح و الاستاذة الدكتورة العايب شبيلة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع.

و أتوجه بشكر خاص للأستاذة دامية سكينة على مرافقتها و توجيهاتها و حرصها الدائم على إخراج هذه المذكرة.

و أتوجه بالشكر الجزيل و العرفان لكل أساتذتي عبر مراحل الدراسة، من الابتدائية إلى المتوسط، إلى أساتذة الثانوي و أساتذة الجامعة بمرحلتيها الليسانس و الماجستير.

و كذلك أتوجه بالشكر و العرفان لوالدي الكريمين، أبي رحمه الله و أمي أطال الله في عمرها و أخي فاتح الذي تعهدني صغيرا و كبيرا، و أختي دليلة و زوجها.

إهداء

إلى روح أبي طيّب الله ثراه و أسكنه فسيح الجنان

إلى نوارة حياتي أمي نبع المحبة و الحنان

إلى من نابت عني في تحمل أعباء الحياة زوجتي

إلى قرة العين و حبة القلب و هبة الرب أبنائي

يوسف، سارة، أسماء

إلى أختي نورة و حفيظة

إلى إخوتي و أخواتي و أبناءهم

إلى عائلة زوجتي خاصة قمر العزيزة

إلى زملائي في دفعة الماجستير خاصة عبد الرزاق و وليد

إلى الأستاذ ساسي غبغوب

إلى كافة زملاء الدراسة

إلى كل محب للعلم

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

-سعيد-

الفهرس

العنوان	المحتوى	رقم الصفحة
مقدمة		**06**
الفصل الأول	**السياسات العامة في الجزائر**	**18**
المبحث الأول	**ماهية السياسة العامة**	**19**
المطلب الأول	مفهوم السياسة العامة	**20**
المطلب الثاني	نماذج صنع السياسة العامة	**25**
المبحث الثاني	**صناع السياسات العامة في الجزائر**	**28**
المطلب الأول	دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسات العامة في الجزائر	**29**
المطلب الثاني	تأثير البيئة الداخلية و الخارجية في صنع السياسات العامة في الجزائر	**36**
المبحث الثالث	**محتوى السياسات العامة في الجزائر**	**56**
المطلب الأول	البرامج ذات الأولوية في أجندة النظام السياسي الجزائري	**56**
المطلب الثاني	مكانة الإنشغالات الاجتماعية في البرامج الحكومية	**75**
الفصل الثاني	**الحركات الاحتجاجية في الجزائر**	**87**
المبحث الأول	**الإطار النظري لدراسة الحركات الاحتجاجية**	**88**
المطلب الأول	ماهية الحركات الاحتجاجية	**89**
المطلب الثاني	المقاربات النظرية لدراسة الحركات الاجتماعية	**98**
المبحث الثاني	**تصنيف الحركات الاحتجاجية في الجزائر**	**103**
المطلب الأول	دينامكية الحركات الاحتجاجية في الجزائر	**103**
المطلب الثاني	أنواع الحركات الاحتجاجية في الجزائر	**111**
المبحث الثالث	**أسباب الاحتجاج في الجزائر**	**126**
المطلب الأول	الأسباب المباشرة للاحتجاجات في الجزائر	**126**
المطلب الثاني	الأسباب الكامنة للاحتجاج	**140**
الفصل الثالث	**تفاعل النظام السياسي الجزائري مع الحركات الاحتجاجية**	**157**
المبحث الأول	**تعامل النظام السياسي مع الحركات الاحتجاجية**	**158**
المطلب الأول	النظام السياسي و المطالب الاجتماعية	**159**
المطلب الثاني	النظام السياسي و المطالب السياسية	**167**
المبحث الثاني	**تأثير الحركات الاحتجاجية على السياسات العامة**	**178**
المطلب الأول	تأثير الحركات الاحتجاجية على السياسات المالية	**178**
المطلب الثاني	الإفرازات السياسية للحركات الاحتجاجية	**184**

المبحث الثالث	**الحركات الاحتجاجية و تحديات النظام السياسي الجزائري**	**198**
المطلب الأول	تطور المشهد الاحتجاجي في الجزائر بعد 2011	**198**
المطلب الثاني	تحديات النظام السياسي الجزائري	**206**
الخاتمة		**218**
قائمة المراجع		**224**

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول		**رقم الصفحة**
الجدول رقم 01	**تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**	**65**
الجدول رقم 02	**الإعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو**	**67**
الجدول رقم 03	**نسبة البطالة في الجزائر 1999-2011**	**81**
الجدول رقم 04	**البرامج المسجلة لبناء السكنات 2004-2011**	**83**
الجدول رقم 05	**برامج السكنات الموزعة 2004-2011**	**84**
الجدول رقم 06	**الإضرابات في الجزائر 1977-1990**	**104**
الجدول رقم 07	**احتجاجات 2010**	**108**
الجدول رقم 08	**احتجاجات 2011**	**108**
الجدول رقم 09	**إضرابات قطاع التربية الوطنية 2002-2012**	**117**
الجدول رقم 10	**تطور مؤشر أسعار مواد الاستهلاكية و الخدمات 2003-2011**	**133**
الجدول رقم 11	**ظاهرة التضخم 1999-2012**	**133**
الجدول رقم 12	**نسبة البطالة حسب الفئة العمرية 2003-2011**	**138**
الجدول رقم 13	**نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي 2003-2011**	**139**
الجدول رقم 14	**تطور الميزانية العامة للتسيير و التجهيز 1999-2011**	**179**
الجدول رقم 15	**تطور النفقات المخصصة للتسيير 1999-2011**	**180**
قائمة الأشكال		
الشكل رقم 01	**نفقات الأسرة الجزائرية**	**135**
الشكل رقم 02	**إجمالي الإنفاق الحكومي مقارنة بدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**	**161**
الشكل رقم 03	**الاتجاهات الرئيسية لعائدات النفط و الغاز**	**164**
الشكل رقم 04	**مؤشر سعر البترين العادي**	**166**

المقدمة

المقدمة:

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تناميا كبيرا للظاهرة الاحتجاجية، و قد أخذت صورا و أشكالا متعددة، و أبعادا خطيرة، مؤكدة في ذلك على تجاوز المرحلة المأساوية التي عرفتها البلاد في العشرية السوداء و طي صفحة العنف المسلح، و تعبّر هذه الانتفاضات الشعبية و الحركات الاحتجاجية عن حالة الاحتقان وتردي الأوضاع الاقتصادية و سوء الأحوال الاجتماعية و الإقصاء و التهميش، و لقد بات من الصعب تجاهل تطورها و مدى تأثيرها على الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.

هذه الاحتجاجات تعتبر بمثابة مجس حرارة للجسم الاجتماعي بحيث يؤشر تزايدها و توسع نطاقها و تنامي وتيرتها إلى معاناة الجسم الاجتماعي. و يؤدي تجاهلها و عدم الاهتمام بمسبباتها، أو القراءة غير الصحيحة لأعراضها إلى التعامل معها بشكل غير سليم قد يؤدي إلى اضطرابات عنيفة تصل حد السقوط في دوامة العنف و الفوضى التي تهدد المجتمع في كيانه و الدولة في مؤسساتها واستقرارها.

إنّ الاحتجاجات ظاهرة عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في معظم النظم، ديمقراطية كانت أو شمولية، غير أنّها في النظم الديمقراطية في غالب الأحيان ما تؤدي إلى تطوير النظام و لفت انتباهه إلى ثغرات و مظالم اجتماعية أو تهميش سياسي، مما يدفعه إلى تحسين أدائه أو تجديد نخبته، أما في النظم غير الديمقراطية، فإنّها تكرس أو تعمق أزماته لأنّها عادة ما تعجز عن الاستجابة لجانب من المطالب خاصة فيما يتعلق بالشق السياسي، كما أنّه قد يستجيب لجانب من المطالب الاجتماعية و يرفض جوانب كثيرة.

و بالعودة إلى الحركات الاحتجاجية كمصطلح فإن أغلب الباحثين و المهتمين بهذه الظاهرة فأنهم يطلقون عليها مصطلح الحركات الاجتماعية. و إذا أخذنا بتعريفاتها فإنها عادة ما ترتبط بمخرجات النظام السياسي أو بعبارة أخرى بما يفعله النظام السياسي أو لا يفعله، فالسياسات الإصلاحية التي عرفتها الدول (السياسات الليبرالية الجديدة) أدت إلى اعتداء واضح على مصالح فئات واسعة من

السكان، خاصة الفئات المتوسطة و الضعيفة في البلدان النامية، وهذا ما يجرنا الى ربط هذه الحركات الاجتماعية بالسياسات العامة للدولة.

فهذه الأخيرة –السياسات العامة- تعتبر عنصرا جوهريا في عمل الدولة، فهي الوسيلة الأساسية، و الأداة الرسمية التي من خلالها تتدخل الحكومات، كونها تسمح بالتكفل بانشغالات مواطنيها، و تلبية مطالبهم الآنية و التطلع للمستقبل، و الحفاظ على مكانتها في السلطة، و ضمان الأمن و الاستقرار في المجتمع، فالسياسات العامة هي همزة الوصل بين الحكومة و البيئة المحيطة بها .

و من هنا كانت السياسات العامة في الدول تمثل إحدى مظاهر نجاح الدولة أو فشلها في تأمين مبررات وجودها بحسب المفاهيم التي ارتكزت عليها الكثير من الأفكار و المعتقدات، و التي أسست لسياسة الدولة الرعائية walfer state في احتضان مواطنيها و تأمين المسائل الحيوية لبقائهم، و كذلك وسائل رفاهيتهم أيضا. و لقد أُعطيت الدولة دوراً رئيساً في رسم و تنفيذ السياسات العامة ذلك وفقا للمفاهيم التي سادت في خلال القرنين السابقين، و تجلّى الاختلاف في مستوى تدخل الدولة وفقاً لطبيعة النظام السياسي و القيم التي يتبناها. ففي الدول الاشتراكية السابقة على سبيل المثال، كانت السياسات العامة للدولة مركزية إلى حد كبير، فالحزب الحاكم هو الذي يخطط للبرامج، و الدولة هي التي تنفذ من خلال أجهزتها التنفيذية المختلفة، بينما في الأنظمة الديمقراطية و إن ظهرت الدولة كمخطط و منفذ في عمليات رسم و تنفيذ السياسات العامة، إلا أن العديد من العوامل و القوى كانت تتداخل و تتشارك مع أجهزة الحكم في رسم الصورة النهائية للسياسات العامة.

إلاّ أن متغيرات كثيرة قد طرأت في العقد الأخير من القرن العشرين، و قلبت مفاهيم كثيرة، و منها مفهوم السياسات العامة في الدول. فمع انهيار الكتلة الشرقية و معتقداتها و أساليب عملها، و تحت ضغط مفاهيم النظام الرأسمالي و محاولة إرساء مفاهيم و قضايا العولمة بمختلف مظاهرها، أخذ مفهوم تدخل الدولة و احتكارها للسياسات العامة يتهاوى شيئا فشيئا، بحجة فشل الدولة في إدارة الكثير من القطاعات الاقتصادية و التجارية وصولا إلى قطاعات اجتماعية يعتبرها الكثيرون من مهام الدولة بصرف النظر عن فشلها أو نجاحها. و هكذا ظهرت مصطلحات جديدة تكاد تكون مرادفة لطبيعة و مهام السياسات العامة لأي نظام سياسي و من هذه المصطلحات **إدارة شؤون الدولة و المجتمع**.

و في حالة الجزائر فقد عرفت تحولا من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الليبرالي، و ما طبع المخاض العسير لعملية التحول هي تلك الحركات الاحتجاجية التي رافقت مسار التحول، و هذا منذ بداية الإصلاحات مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، و التي كانت سببا مباشرا للتحول إضافة إلى العوامل و الظروف الدولية السائدة آنذاك، و التي أفضت إلى دخول الجزائر في دوامة من العنف، و أزمة متعددة الأوجه.

و مع نهاية التسعينيات عرفت الجزائر مرحلة جديدة بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، و الذي جاء بسياسة المصالحة الوطنية و التي استطاعت أن تحد من ظاهرة الإرهاب نسبيا و تفرض نوعا من الاستقرار السياسي، مما ساعد على الالتفات نحو الجبهة الاجتماعية، التي أنهكتها الأزمة السياسية الأمنية و سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي كان يمليها صندوق النقد الدولي، و كان لانتعاش الموارد المالية جراء ارتفاع أسعار النفط أثر بارز في صياغة سياسات تنموية و إصلاحية طموحة، و لكن سرعان ما انفجرت منطقة القبائل في أحداث 2001، هذا من جهة، و بالمقابل فإنّ الإرث الثقيل الذي خلّفته العشرية السوداء، و العجز في إحداث وثبة اقتصادية، و تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمات الاقتصادية الدولية فتح الباب مجددا أمام عودة الحركات الاحتجاجية، و التي أصبحت ظاهرة مرضية مزمنة، فلا يكاد يمر أسبوع دون حدوثها في جهة من ربوع الوطن، و قد تنامت الظاهرة بشكل أكبر سنتي 2010 و 2011، متأثرة بما يحدث في المنطقة العربية في يصطلح على تسميته **بالربيع العربي**.

إشكالية الدراسة:

تعرف الجزائر انتشارا رهيبا لظاهرة الحركات الاحتجاجية، و التي مست مختلف فئات المجتمع، و تراوحت بين ما هو سياسي، و ما هو اجتماعي-اقتصادي. هذه الحركات الاحتجاجية ليست وليدة سنة 2011 المفعمة بالأحداث، خاصة بالمنطقة العربية، و إنما هي امتداد للحراك السياسي و الاجتماعي الذي عرفته الجزائر منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، و التي أخذت بعدا أخر في العشرية السوداء بسبب الإرهاب.

و قد ساهم انغلاق النظام السياسي الجزائري على نفسه، و استئثاره بصنع السياسات العامة، في تأجيج الحركات الاحتجاجية، و التي كثيرا ما تجبره على إجراء تعديلات على سياساته في كل مرة، مما أفضى إلى إنتاج سياسات مترنحة عادة ما تصطدم بالواقع، من هنا نطرح الإشكالية التالية:

إن الحركات الاحتجاجية التي تشهدها الجزائر تنم عن هوة بين ما يقدمه النظام السياسي من سياسات و ما يتطلع أليه المجتمع من تحقيق للغايات، فإلى أي مدى استطاع النظام السياسي الجزائري تكييف سياساته العامة مع الحركات الاحتجاجية ؟

و تحت هذه الإشكالية تنضوي التساؤلات التالية:

- كيف تصنع السياسات العامة في الجزائر؟وما مدى فعاليتها؟
- ما هي طبيعة الحركات الاحتجاجية؟ هل هي فعلا حركات اجتماعية قادرة على مواجهة النظام السياسي أم أنها مجرد تحركات جماعية؟
- كيف يتفاعل النظام السياسي الجزائري مع المطالب المرفوعة في مختلف الاحتجاجات؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

الحركات الاحتجاجية أجبرت النظام السياسي على تغيير سياساته و لكنها عجزت عن تغييره.

الفرضيات الجزئية:

- السياسة العامة في الجزائر هي نتاج الفواعل الرسمية.
- الحركات الإحتجاجية في الجزائر هي حركات متنوعة و لكن تأثيرها على السياسات العامة يبقى محدود.
- النظام السياسي في الجزائر يتفاعل مع الحركات الاحتجاجية بحسب نوعية المطالب.

أهمية و أهداف الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المثار، كونها محاولة لتناول موضوع الحركات الاحتجاجية من زاوية سياسية و محاولة ربطها بالسياسات العامة و التي تمثل استجابة النظام لما يصله من مطالب تحت الضغط، خاصة و أنها أصبحت ظاهرة مرضية مزمنة أخذت في التجذر في المجتمع، و منبع الخطر أنها تجبر النظام على تسطير سياسات غير مأمونة العواقب، و خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي، كما أنها قد تقع فريسة للتوظيف الخارجي .

و من ثمّ فإنّ الدراسة تهدف إلى ما يلي:

- إثراء الحقل الأكاديمي في مجال العلوم السياسية من خلال تناول موضوع على قدر كبير من الأهمية من زاوية سياسية.
- محاولة لحصر لأهم الحركات الاحتجاجية من جهة و تناول البرامج و السياسات الحكومية في فترة زمنية محددة.
- دراسة العلاقة بين الدولة و المجتمع في الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين الحركات الاحتجاجية و السياسات العامة.

مبررات اختيار الموضوع :

تعد السياسة العامة من أهم المواضيع التي أصبحت محل الاهتمام في عالم ما بعد الحداثة، و الذي عرف تحول في ميزان القوى من الدولة لصالح المجتمع، و هي أحدث الاتجاهات في ميدان السياسة المقارنة.

و تعد الحركات الاحتجاجية من العوامل المؤثرة على رسم السياسات العامة لما لها من انعكاسات و أبعاد تؤثر على استقرار و أمن الدولة ككل، و تناول موضوع الحركات الاحتجاجية و انعكاساتها على السياسات العامة في الجزائر يصب في هذا المجال، مع محاولة لطرح الموضوع من زاوية جديدة بعد أن كانت الدراسات السابقة في ميدان السياسات العامة تتراوح بين من يصنع ؟، وكيف يصنع؟ .

كما أن تناول ظاهرة الحركات الاحتجاجية في الجزائر من زاوية سياسية يعد على قدر كبير من الأهمية، خاصة و أن الموضوع المثار يعد حدث الساعة، ليس فقط على المستوى الوطني فحسب، و إنما على المستوى الإقليمي و الدولي أيضا، و من هنا فإن اختياري لهذا الموضوع يخضع لاعتبارات عدة منها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي.

المبررات الذاتية :

- تكويني في مجال الدراسات السياسية المقارنة دفعني إلى الاهتمام بكل مواضيع السياسة المقارنة، و التي تعد دراسات السياسة العامة إحدى مواضيعها.
- تعد الحركات الاحتجاجية في الجزائر ظاهرة يجب أن تحظى باهتمام من قبل مختلف المهتمين منهم الطلبة و الباحثين في مجال العلوم السياسية .

المبررات الموضوعية :

يمثل موضوع الحركات الاحتجاجية و علاقاتها بالسياسات العامة انعكاس للعلاقة بين الدولة و المجتمع، و الذي يمثل أحدث اتجاهات السياسة المقارنة، فالعلاقة بين الحركات الاحتجاجية و السياسات العامة هي علاقة جدلية ذات أبعاد أمنية و إستراتيجية.

أغلب الدراسات السابقة في هذا المجال اهتمت بمن يصنع السياسة العامة أو كيف تصنع، بينما دراستي تهدف إلى طرح الموضوع من زاوية جديدة على ضوء العلاقة بين الدولة و المجتمع، من خلال جدلية العلاقة بين الحركات الاحتجاجية بمختلف أنواعها و السياسات العامة.

المناهج و المقاربات:

-1-المقاربة النسقية :

ينظر هذا النسق إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا و عطاءا من خلال المدخلات و المخرجات، هذا النسق هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا و تأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها .

-2 اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

اهتم بالتغيير و التنظيم في الدولة و علاقة الدولة بالمجتمع، حيث ينظر إليه أحيانا أنه صراع من أجل بسط النفوذ و فرض القواعد و المعايير الخاصة بالدولة والمجتمع.

-3 المقاربة الاتصالية :

عملية الاتصال جوهرية لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار و تقوم وسائل الاستقبال بتلقى المعلومات في صورة رسائل لتنقل إلى مراكز صنع السياسة العامة، أي المعلومات المختزنة في ذاكرة الحكومة من نظم معلومات، سجلات ، كما أن دراسة السياسات العامة من زاوية نظرية الإتصال تعني دراسة السلوكيات والأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات و الرسائل بين الفاعلين السياسيين، بالتركيز على قنوات تدفق وانسياب المعلومات وأنواعها وكذلك .

-4 المقاربة الكوربراتية:

تمثل المقاربة الكوربراتية إطارا نظريا يساعد في تفسير الظواهر السياسية من منظور مقارن ، فهي تشير إلى توجهات هامة، وتقدم افتراضات و اقتراحات بتحديد بعض العناصر الفاعلة في العملية

السياسية، و تؤكد على الأهمية المركزية لروابط الدولة-الجماعات في شرح اختلاف مخرجات النظم السياسية، وتعطي أهمية خاصة للعلاقات البنيوية القانونية في تلك الروابط بين الدولة و تلك الجماعات.

أما المناهج المعتمدة فهي:

المنهج الوصفي التحليلي : باعتباره أفضل المناهج التي تحاول فهم الظواهر الاجتماعية بصفة عامة و منها الحركات الاحتجاجية .و يعرف المنهج الوصفي بأنه طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة ، أو هو طريقة لوصف الظواهر المدروسة و تصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة ، حيث يمكننا هذا المنهج من جمع المعطيات و الحقائق المتعلقة بظاهرة الحركات الاحتجاجية ، ثم إيجاد العلاقة بين تلك الظاهرة و تأثيراتها على السياسات العامة .

منهج دراسة حالة : و ذلك لتتبع ظاهرة الحركات الاحتجاجية و تحليل مختلف الأسباب التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة، قصد الوصول إلى تفسير و فهم أكثر لانعكاساتها على السياسات العامة .

أدبيات الدراسة:

لقد بدأ موضوع السياسات العامة يحظى بما يليق به من اهتمام على المستوى الأكاديمي في بلادنا، بحيث تنوعت الدراسات في هذا المجال في محاولة لإثراء هذا الحقل و مواكبة التطور الذي عرفه خاصة في الدول الغربية، حيث يزداد الإقبال عليه من خلال تأسيس معاهد خاصة تهتم بالسياسات العامة. و تمثل السياسات العامة أحد أهم مفاتيح الحكم الراشد و التسيير العقلاني، فالتوجه العام نحو إنتاج سياسات عامة رشيدة أمر حتمي في ظل النظام العالمي الجديد أين ازدادت الضغوط على الدولة في زمن العولمة، وما تفرضه من منطق ليس على الاقتصاد فحسب، و إنما على كافة ميادين الحياة، فالمناخ الدولي اليوم عرضة للأزمات الاقتصادية المتوالية مما يحتم التدخل المستمر للحكومات بإيجاد حلول و تدابير علاجية كانت أو وقائية من خلال سياسات عامة رشيدة، معتمدة على ما تقدمه المعاهد و المؤسسات المختصة في هذا المجال.

و قد تعددت الرسائل الجامعية التي اهتمت بموضوع السياسات العامة، و تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، فتطرق الطالب أحمد طيلب في رسالته عام 2007 إلى دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، و تطرق الطالب معمر عمار في رسالته سنة 2009 إلى إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر، أما الطالبة ضمبري عزيزة من جامعة الحاج لخضر بباتنة فقد تطرقت في رسالتها سنة 2008 إلى موضوع الفواعل السياسية و دورها في رسم السياسة العامة في الجزائر، و تطرقت الطالبة سعيدة بورحلة إلى موضوع الدعاية السياسية و دورها في صنع السياسة العامة سنة 2010، و بدورها ناقشت الطالبة قرقاح ابتسام من جامعة الحاج لخضر إلى موضوع دور الفواعل الغير رسمية في السياسات العامة في الجزائر. وقد أردت من خلال هذا العمل أن أفتح زاوية جديدة في طرح موضوع السياسات العامة من خلال تفاعل النظام السياسي الجزائري مع بيئته، و ذلك من خلال جدلية العلاقة بين السياسات العامة والحركات الاحتجاجية في الجزائر و ذلك في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2011.

تقسيم الدراسة :

قصد الإحاطة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول عنونته بـــ : صنع السياسة العامة في الجزائر، و سأتناول فيه الإطار النظري للسياسة العامة في المبحث الأول من خلال تعريفها و اهم المداخل المعتمدة في صنعها، بينما المبحث الثاني خصصته لدراسة صناع السياسات العامة في الجزائر سواء تعلق الأمر بالفواعل و المؤسسات الرسمية المحلية و الأجنبية أو الفواعل المؤثرة خاصة الفواعل الاجتماعية، في حين تطرقت في المبحث الثالث إلى محتوى السياسات العامة التي أنتجها النظام السياسي الجزائري في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2011.

أما الفصل الثاني فخصصته لدراسة الحركات الاحتجاجية، من خلال التطرق إلى ماهية الحركات الاحتجاجية في المبحث الأول، و محاولة إسقاط هذا الإطار المفاهيمي على واقع الحركات الاحتجاجية في الجزائر، أمّا المبحث الثاني فقد خصصته لدراسة دينامكية الحركات الاحتجاجية في

الجزئر و أنواعها، بينما المبحث الثالث مخصص لدراسة الأسباب التي انتجت هذا الكم الهائل من الحركات الاحتجاجية.

الفصل الثالث من هاته الدراسة مخصص لدراسة تفاعل النظام السياسي الجزائري مع الحركات الاحتجاجية، من خلال التطرق تعامل النظام السياسي مع الحركات الاحتجاجية في المبحث الأول، ثم تأثير الحركات الاحتجاجية على السياسات العامة في المبحث الثاني، و في المبحث الأخير الرهانات السياسية للنظام السياسي الجزائري من خلال تفاعله مع الحركات الاحتجاجية و مستقبل الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

و عليه تكون الخطة على الشكل التالي:

الفصل الأول: السياسات العامة في الجزائر

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة العامة
- **المطلب الأول**:مفهوم السياسة العامة
- **المطلب الثاني**: نماذج صنع السياسة العامة
- **المبحث الثاني**: صناع السياسات العامة في الجزائر
- **المطلب الأول** : دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسات العامة في الجزائر
- **المطلب الثاني**: تأثير البيئة الداخلية و الخارجية في صنع السياسات العامة في الجزائر
- **المبحث الثالث**: محتوى السياسات العامة في الجزائر
- **المطلب الأول**: البرامج ذات الأولوية في أجندة النظام السياسي الجزائري
- **المطلب الثاني**: مكانة الانشغالات الاجتماعية في البرامج الحكومية

الفصل الثاني : الحركات الاحتجاجية في الجزائر

- **المبـــــحث الأول**: الإطار النظري لدراسة الحركات الاحتجاجية

- **المطلب الأول:** مفهوم الحركات الحركات الاحتجاجية -الحركات الاجتماعية و السلوك الجماعي
- **المطلب الثاني:** المقاربات النظرية لدراسة الحركات الاجتماعية
- **المبحث الثاني**: تصنيف الحركات الاحتجاجية في الجزائر
- **المطلب الأول**:ديناميكية الحركات الاحتجاجية في الجزائر
- **المطلب الثاني**: أنواع ا الحركات الاحتجاجية
- **المبحث الثالث**: أسباب الاحتجاج في الجزائر
- **المطلب الأول**: الخلفية السوسيو اقتصادية للاحتجاجات في الجزائر
- **المطلب الثاني**:الأسباب السياسية

الفصل الثالث: تفاعل النظام السياسي الجزائري مع الحركات الاحتجاجية

- **المبحث الأول**: تعامل النظام السياسي مع الحركات الاحتجاجية
- **المطلب الأول**: النظام السياسي و المطالب الاجتماعية
- **المطلب الثاني**:النظام السياسي و المطالب السياسية
- **المبحث الثاني**: تأثير الحركات الاحتجاجية على السياسات العامة
- **المطلب الأول**: الآثار المالية للحركات الاحتجاجية
- **المطلب الثاني**:الإفرازات السياسية للحركات الاحتجاجية
- **المبحث الثالث**: الحركات الاحتجاجية و تحديات النظام السياسي الجزائري
- **المطلب الأول**: تطور المشهد الاحتجاجي في الجزائر بعد سنة 2011
- **المطلب الثاني**: تحديات للنظام السياسي الجزائري

الخاتمة

الفصل الأول

السياسات العامة في الجزائر

2011 - 1999

مقدمة الفصل:

الفصل الأول عنونته بـــصنع السياسة العامة في الجزائر، و قد تناولت فيه الإطار النظري للسياسة العامة بحيث استعرضت أهم التعاريف التي سيقت حول مفهوم السياسة العامة و أهم المصطلحات التي ترتبط بها، و أهم النماذج المعتمدة في صنع السياسة العامة، دراسة صناع السياسات العامة في الجزائر، ثم محتوى السياسات العامة التي أنتجها النظام السياسي الجزائري في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2011، بحيث تناولت المسائل التي مثّلت الأولوية في أجندة النظام السياسي الجزائري، ثم بينتُ مكانة الانشغالات الاجتماعية التي كانت بمثابة الفتيل الذي يشعل الحركات الاحتجاجية.

المبحث الأول : ماهية السياسة العامة

تحتل السياسات العامة اليوم مكانة متميزة على المستوى العلمي و العملي، فهي تتصدر الاهتمامات في الحياة العامة، كما أنها تمثل عنصرا جوهريا في عمل الحكومات و حياة المجتمعات، فهي الأداة الرسمية التي تتدخل بها الحكومات للاستجابة لمطالب مجتمعاتها من جهة، و لما تتركه من أثار على تلك المجتمعات من جهة أخرى.

لقد مرّت السياسات العامة بتغيرات بالغة الأهمية، فمع تنامي حجم الدول، و اتساع و تنوع المهام الملقاة على عاتق الحكومات ازدادت أهمية السياسات العامة لدرجة أنها أصبحت محل اهتمام مختلف الجماعات و الدوائر التي تسعى إلى توجيه تلك السياسات بما يخدم مصالحها و الانتفاع من مخرجاتها مما أفرز نوعا من الصراع، مما زاد من تعقيد العملية و صعوبتها.

ضف إلى ذلك فقد أدّى ظهور اقتصاد عالمي إلى جعل الحدود أكثر نفاذية، و هذا ما قوض أحد أهم مقومات الدولة و هو مبدأ السيادة، مماّ ضيق من هامش الخيارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول صغيرة كانت أو كبيرة. **فما هي السياسة العامة؟ و كيف تصنع؟**

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة

إنّ أدبيات العلوم السياسية غنية بالتعريفات التي أعطيت للسياسة العامة، و هي تختلف بحسب المنظور أو الزاوية التي تدرس من خلالها، فالتعريفات التي يسوقها علماء الإدارة تختلف عن تلك التي يسوقها علماء السياسة، و كغيرها من الدراسات شكلت جدلا كبيرا بين الباحثين حول ماهيتها و الموضوعات التي تتناولها.

و لعل هذا ما يفسر تعدد التعريفات حول مفهوم السياسة العامة، و من هنا تصبح الإحاطة بالسياسة العامة و إعطاءها مفهوما محددا عملية تشوبها الصعوبة و التعقيد، نظرا لتعدد وظائف الأنظمة السياسية و المتغيرات المؤثرة في تلك الوظائف، و الدور المتنامي للمجتمع، مما جعل السياسة العامة ليست مهمة النظام السياسي فحسب، و إنما نتاج تأثير البيئة الداخلية و الخارجية في رسم و تنفيذ السياسة العامة و مراقبة الأداء الحكومي، غير أن المتفق عليه في مختلف التعريفات التي أعطيت لها أنّها عادة ما تصدر عن جهة حكومية رسمية.

فالسياسات العامة تحتل مكانة مركزية في نشاط الدولة، فهي تمثل الأداة الرئيسية لتدخل الحكومات، كونها تسمح لها بالتقرب من مواطنيها و التكفل بانشغالاتهم، و في هذا السياق يقول **روبيرت إيستون Robert Eyestone** بأن السياسة العامة **هي تلك العلاقة بين الوحدة الحكومية و بيئتها**[1]، و بالتالي فهي ترجمة للعلاقة بين الحكومة و بيئتها، أماّ **توماس داي Thomas Day** فقد عرّف السياسة العامة بقوله **بأنّها كل ما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله**[2]، من هنا فإنّ دراسة السياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي.

هذه التعريفات البسيطة تؤكد على اليد الطولى للحكومة في صنع السياسة العامة، غير أنها ليست بالعملية السهلة كما تصورها لنا التعريفات السابقة التي أعطت في تعريفها صورة مجملة عن السياسة العامة.

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، ط1، دار المجدلاوي، عمّان، 2004، ص 27.

[2] عبد الفتاح الياغي، السياسات العامة: النظرية و التطبيق،القاهرة:منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010 ، ص7.

فبشيء من التفصيل عرّفها كارل فريدرك Friedrich بأنّها **برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة و المحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو تحقيق غرض مقصود**[1]، هذا التعريف يبين أن السياسة العامة موجهة لتحقيق أهداف معينة. و قد عرفها دي كوسيولاس kousoulas D بأنها **تلك القرارات و الخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع**[2].

و في هذا الاتجاه عرّفـــها جيمس أندرسن **بأنّها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة، أو لمواجهة قضية أو موضوع، فالسياسة العامة هي تلك البرامج التي تعدها و تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها مع الإشارة إلى تأثير بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية في رسم و تطوير بعض من تلك السياسات، و تستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة كما يقول دافيد إيستون**[3].

هذا الأخير عرّف السياسة العامة بأنّها **التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار التفاعل بين المدخلات و المخرجات و التغذية العكسية**[4]، من خلال هذه التعريفات يتجلى لنا بأن تلك العلاقة بين الحكومة و بيئتها تترجم من خلال تلك الأعمال التي تقوم بها الحكومة ،كما أنّ البرامج والمشاريع التي تصوغها الحكومة لها صفة العمومية و الإلزامية، أي أن السياسة العامة هي ترجمة للاهتمامات الكبرى للمجتمع. أما صفة الإلزامية، فهي تعني أنّها ملزمة في حق من تعنيهم تلك السياسة، كسياسة الضرائب مثلا ، و لعل هذا ما جاء به الدكتور خيري عبد القوي حين عرّف السياسة العامة بأنها

---

[1] جيمس أندرسن، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 1999، ص .15

[2] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، عمان: دار المسيرة، ص 35.

[3] جيمس أندرسن، المرجع السابق، ص 15.

[4] David Easton, the analysis of political system, edited by Roy macridis and Bernard E, Bown, IRWIN DORSEY (GEORGE TOWN , the DOTSEY press home woo, 1977,p 94.

تلك العمليات و الإجراءات السياسية و غير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة و التعرف على بدائل حلها و أسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة[1].

غير أن السياسة العامة ليست عملية روتينية جامدة كما توحي به التعريفات السابقة، فهي ليست مجرد قرارات و برامج و خطط تضعها الحكومة بغية تحقيق أهداف عامة، بل على العكس من ذلك فهي عملية شديدة التعقيد و الديناميكية و التشابك، و تختلف من نظام سياسي لآخر، كما أنها عملية يشوبها الصراع و التنافس بين قِوى مختلفة تسعى للاستفادة من تلك السياسات و توجيهها بما يخدم مصالحها، و هذا الصراع و التنافس قد يكون خفيا أو علنيا، خاصة مع أفول نجم الاشتراكية و بروز ظاهرة العولمة، و طغيان الفلسفة الليبرالية بشقيها، الديمقراطية كنظام حكم و الرأسمالية كنموذج اقتصادي.

و لإبراز هذا الوجه للسياسة العامة يتوجب علينا أن نعيد مصطلح السياسة العامة إلى مهده، فأصل الكلمة أنجلوساكسونيpublic policy و قد عرف تطورا هاما في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات من القرن العشرين[2]، و أول من عرف السياسة العامة و أدخلها في تحليل النظم السياسية هو **هارولد لاسيويل Harold Lasswell** حين عرّفها بأنّها **من يحوز على ماذا ؟، متى؟، و كيف؟**، بمعنى آخر فهي دراسة لما يفعله النظام السياسي من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا، و تقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ و التأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة[3].

---

[3] ثامر كامل الحزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، المرجع السابق ، ص 28.

[2] Pierre MULLER, Les politiques publiques, Presses Universitaires de France, Paris, 4ème édition, 2000, p.4-5.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 16.

و من منطلق نفعي عرّف **مارك ليندنبيرغ Marc Lindenberg** و **بنيامين كروسبي Benjamin Crosbi** السياسة العامة بأنّها **عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة و المساومة، و للتعبير عمن يحوز على ماذا ؟ ، و كيف ؟، كما أنها تعبر عن ماذا أريد، و من يملكه؟، و كيف يمكن أن أحصل عليه؟**[1] هذا التعريف يبرز مفهوم الصراع أو التنافس الذي يشوب عملية صنع السياسات العامة المعقدة أصلا، كما يظهر إمكانية النخب في حصولها على القيم الهامة عن طريق التأثير على الآخرين في المجتمع. فالسياسة العامة و إن كانت تعبير عن التوجيه السلطوي لموارد الدولة، فإن هذا لا يلغي صفة التنافس و الصراع، فالنظم السياسية التي ترعرع فيها مفهوم السياسة العامة معروفة بالتنافس الذي يميز العملية السياسية، و بالتالي فإنها-السياسة العامة- يمكن أن تكون إنعكاسا لإرادة أصحاب القوة و النفوذ الذين يسيطرون على محاور النظام السياسي و مؤسساته المختلفة.

و رغم ما لقيه هذا المنظور من انتقادات، إلاّ أن في فلسفة الحكم الليبرالية المهيمنة اليوم ما يعطيه سندا قويا، فالصراع يقود إلى امتلاك القوة، كما أن المنافسة على تحصيل القيم و المزايا سمة ظاهرة من خلال الجماعات الضاغطة و المصلحية، فما تضخه من أموال و دعم في الحملات الانتخابية هو مقدمة لتوجيه القادة و أصحاب القرار فيما بعد بما يخدم مصالحها، و الأمثلة كثيرة، فغزو العراق و إن كان سياسة أمنية وقائية كما إدعت الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ أن المصالح الاقتصادية كانت الدافع الرئيسي لتلك الحرب.

و في خضم التطورات التي عرفها عالم ما بعد الحداثة، ظهرت العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة الكلاسيكية للدولة باعتبارها فاعلا رئيسيا في صنع السياسات موضع مراجعة، فالمتتبع للاتجاهات الحديثة في صنع و تنفيذ السياسات العامة يلاحظ ازدياد تأثير البيئة الدولية في عملية صنع السياسات، فلقد أصبح للمؤسسات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي و مؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير، ليس فقط في المبادرة بطرح قضايا السياسات العامة، و لكن في وضعها على قائمة أولويات الحكومات، ولقد بات واضحا في ظل العولمة و ثورة الاتصالات ضعف قدرة

[1] نفس المرجع ،ص 32.

الدولة على مقاومة الضغوط الدولية، و انخفاض قدرتها على ممارسة وظائفها التقليدية دون التأثر بالمؤثرات الخارجية.

ضف إلى ذلك و خاصة في الدول النامية، تنامي دور المجتمع المدني و القطاع الخاص المحلي كمحصلة للتحول الديمقراطي و اقتصاد السوق، و بالتالي لم تعد الدولة ذلك الفاعل الرئيسي و المركزي في صنع السياسات العامة و ممثل للمجتمع في تقرير تلك السياسات و تنفيذها، بل أصبحت اليوم الشريك الأول و لكن بين عدة شركاء، ولعل في الخطاب السياسي في بلدنا ما يؤكد هذا الاتجاه عند الحديث عن الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين للدولة في إشارة إلى المجتمع المدني و القطاع الخاص.

و هذا ما يقودنا للحديث عن أحد أحدث المصطلحات في قاموس السياسة العامة و هو **شبكات السياسة العامة Policy Network**، فقد ظهرت العديد من الاتجاهات التي ترى أنّ السياسة العامة ما هي إلاّ محصلة للتفاعلات الرسمية و غير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي و المركزي، و أنّ السياسات العامة ما هي إلاّ نتاج أو تعبير عن إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونوا أعضاءًا في شبكة منظمة أو ما يعرف بـــ Policy Network [1].

و لقد شاع هذا المصطلح الجديد و استخدم في تحليل السياسات العامة، و هو يشير إلى تلك الوحدات أو المنظمات الحاضنة لتلك القوى الفاعلة في المجتمع ممن تسهم تفاعلاتهم و ضغوطاتهم و المعلومات التي يقدمونها في التأثير على صناع السياسات العامة[2] .

و تضم هذه الشبكات أطرافا حكومية و غير حكومية و تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومة، و تتسم هذه القوى بالديناميكية و القدرة على التشكل و تعدد وسائل الاتصال و تداخل أدوات ضغطها و التغير بتغير مواضيع السياسات العامة .

---

[1] سلوى جمعة الشعراوي، تحليل السياسات العامة في القرن الواحد و العشرين،في سلوى جمعة الشعراوي (محرر)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، 2004، ص 31.

[2] عامر خضير الكبيسي، المرجع السابق، ص 17.

و يرى فيونا نونان **Fiona Nunan** وفقا لهذا المفهوم أن الفاعلين الحكوميين بحاجة إلى خلق و تدعيم العلاقات مع جماعات المصالح المرتبطة بالسياسة العامة من أجل الحصول على مزيد من المعلومات و إضفاء الشرعية و الدعم الشعبي على عملية اتخاذ القرار، و في المقابل فإنّ جماعات المصالح تهدف من خلال التفاعل مع الأطراف الحكومية إلى حماية مصالحها من خلال التواجد الفعّال في عملية صنع السياسات العامة، و أيضا من خلال المشاركة في عملية تنفيذ تلك السياسات[1] .

المطلب الثاني: نماذج صنع السياسة العامة

كما تعددت التعريفات التي سيقت حول السياسة العامة، فقد تعددت المداخل في دراستها، و كل مدخل من هذه المداخل يعالج صنع السياسة العامة مركزا اهتمامه على زاوية معينة، و من أبرز هذه نماذج نجد:

-أ- نموذج الجماعة Group Model

يرجع الفضل في ابتكار تحليل الجماعة في الدراسات السياسية إلى العالم الأمريكي "**آرثر بانتلي**" Arther bentley عام 1908، إلا أن شهرة استخدامه جاءت على يدي ديفيد ترومان عام 1951[2]. و لقد أحدث نموذج الجماعة تحولا كبيرا في منظور علم السياسة، حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلى العمليات و الأنشطة والتفاعلات، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة إلى الجماعة دون أن يعير أدنى اهتمام للأفراد، إذ أن السلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة، فهي التي تضبط سلوك أعضائها و توجهه، و لهذا فإن بانتلي قد أولى أهمية كبرى للجماعة في العملية السياسية بدلا من الأفراد و الدول و الدساتير و موضوعات السيادة.

[1] سلوى جمعة الشعراوي، المرجع السابق، ص 32.

[2] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات، الجزائر ددن 1997،ص 195.

و يقوم هذا النموذج على اعتبار أن التفاعل الحاصل بين الجماعات يشكل مركز السياسات العامة، حيث تقوم هذه الجماعات بالضغط على الحكومة بغرض الإلحاح عليها، ويؤلفون بذلك جماعة المصلحة وتتفاعل معها بذلك مؤسسات الحكومة[1].فوفقا لهذا النموذج فإن السياسة العامة تتخذ مسارها المرغوب من قبل الجماعة التي تتعاظم درجة تأثيرها وضغطها من خلال عدد أفرادها الأقوياء، والثروة التي يحوزون عليها، والتنظيم المحكم والقوة التي تحيط بناءها، باعتبار أن الجماعة هي الجسر القائم بين الحكومة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى، ما يجعل صانع السياسة حسب هذا النموذج مدفوع بالضغط الذي تمارسه عليه الجماعات[2].

-ب- نموذج النخبة Elite Model

يرى أنصار نموذج النخبة (الصفوة) أنه ما من مجتمع مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يخلو من أقلية ماهرة تسيطر و أكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، و يطلقون عليها اسم الصفوة أو النخبة[3].

حيث يرى أنصار هذا النموذج أن المجتمع مقسم بين أقلية و أكثرية، بمعنى آخر حكام و محكومين، فالحكام فهم أقلية تستأثر بالقوة السياسية و تتخذ القرارات الهامة التي تؤثر على حياة المجتمع، و يأتي هذا التأثير انطلاقا من السيطرة إما بفعل الانتماء العائلي، أو التحكم في الموارد، أو تجسيد القيم الدينية أو الاجتماعية السائدة، أو ارتفاع المستوى التعليمي، أو حيازة مهارات معينة أو قدرات تنظيمية كبيرة، فضلا عن تماسكها في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، أما المحكومون فيمثلون الأغلبية التي لا تشارك و لا تؤثر في عملية صنع القرار و عليها السمع والطاعة. و وفقا لهذا النموذج تكون السياسة العامة تعبير عن قيم و تفضيلات النخبة الحاكمة، وأنها كنخبة متميزة هي التي تشكل رأي الجمهور حول السياسة العامة، وهي التي تؤثر في

[1] جيمس أندرسن، صنع السياسات العامة، المرجع السابق، ص 34.
[2] عامر خضير الكبيسي، المرجع السابق،124.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، 205 .

الجمهور بأكثر مما تتأثر هي به[1]. و عليه فإن نموذج النخبة يتميز بفلسفة قائمة على الخصائص التالية:

- إن المجتمع وفقا لهذا النموذج ينقسم إلى قسمين: قسم مع من يمتلك القوة، و قسم مع من لا يمتلك القوة، وتبعا لذلك فإن تحول الأفراد من فئة الأكثرية إلى فئة الأقلية النخبوية يقيد بضوابط شديدة، تكمن في الحفاظ على الاستقرار وتجنب حالات قيام الثورة، بحيث لا يدخل ضمن فئة النخبة إلا الذين يؤمنون فعلا بقيم النخبة والاقتناع بها والإخلاص لها.
- إن القلة الحاكمة ليست ممثلة للكثرة المستضعفة، حيث غالبا ما تكون النخبة الحاكمة من الطبقة العليا الغنية وذات النفوذ، والبعيدة عن الطبقات العامة ولا تلبي مطالبها، بل أنها تسعى فقط لتلبية مصالحها الخاصة.
- النخبة لا تخضع لضغوط الجماهير إلاّ بنسبة محدودة، إذ أنها هي التي تشكل مصدر الضغط والتأثير في الجماهير وليس العكس، كما أن آراء الجماهير عادة ما يتم تضليلها والتأثير عليها من قبل النخبة، دون أن يكون لتلك الجماهير أي رد فعل أو أثر يذكر في قيم النخبة.

- ج- نموذج النظم Systems Model [2]:

يعتبر ديفيد ايستون David easton من أوائل علماء السياسة الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية، ويعرف ايستون النظام بأنه: "**تلك الظواهر التي تُكَونُ في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل ... ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي، ويمكن التعرف على حدود النظام السياسي من خلال مجموعة الأعمال التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع ... و من ثم فإنّ كل عمل اجتماعي لا تتوافر فيه هذه الخاصية يجرد من مكونات النظام السياسي و يمكن اعتباره فورا أحد العوامل البيئية المحيطة**".

[1] جيمس أندرسن، المرجع السابق، ص 35.
[2] نفس المرجع، ص 33.

ويقوم هذا النموذج على أساس مفاده أن السياسة العامة هي استجابة النظام السياسي إزاء الحاجيات والمطالب المطروحة عليه، ويعتمد في ذلك على المعلومات المطروحة من خلال المدخلات، المخرجات، التغذية العكسية.

-1- المدخلات: Inputs وتتكون من العناصر التالية:

1.1: المطالب: وهي الحاجات والتفضيلات المختلفة لأفراد المجتمع، والتي تدخل إلى النظام السياسي كمطالب وتمثل ما يريده أو يسعى له الأفراد والجماعات لغرض إشباع مصالحهم العامة، ما يفرض على السلطات أن تستجيب لها بصورة أو بأخرى.

2.1: الدعم و المساندة: و تعبر عن التزام الأفراد و الجماعات بما تقوم به الحكومة، و كذا علاقتهم بالسلطات و المؤسسات الرسمية، و يكون التأييد في أشكال عدة منها كدفع الضرائب، تطبيق القوانين...إلخ. و لهذا السبب يرى دافيد إيستون أنه يجب على كل نظام سياسي أن يعمل على خلق و المحافظة على درجة عالية من التأييد، حيث أنه كلما انخفضت نسبة التأييد عن الحد الأدنى، فإنّ استمرارية و ديمومة النظام السياسي تصبح معرضة للخطر.

3.1: المعارضة أو المقاومة: وتكون هذه المعارضة من قبل الهيئات التي لديها مطالب ترمي إلى تحقيقها من خلال ممارستها لها للضغوط على النظام السياسي، كالأحزاب السياسية والجماعات المعارضة.

4.1: المصادر والموارد: تمثل المصادر المادية والبشرية والموارد الموجودة في بيئة النظام السياسي على المستوى الداخلي والدولي، والتي يتم توظيفها تحقيقا لأهداف النظام وتنفيذ السياسة العامة.

5.1: المعلومات الراجعة: هي تلك المعلومات الصادرة من المجتمع تجاه السياسة العامة السابقة، والتي تشكل جملة مطالب جديدة.

-2- العلبة السوداء Black Box : تجسد النظام السياسي وتعبر عن كيفية تعامله مع المدخلات وتحويلها إلى مخرجات.

-3- المخرجات outputs: تمثل المخرجات استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية التي تأتيه من البيئة، وتصدر هذه الاستجابات في شكل قرارات وأفعال معينة يقوم بها النظام السياسي، وهذه الاستجابات تختلف من نظام لآخر ومن وقت لآخر، وتعبر المخرجات عن طريقة تصرف النظام السياسي إزاء البيئة.

-4- التغذية العكسية Feed back : يقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر المدخلات.

و تمثل التغذية العكسية (الاسترجاعية) ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم، و تمثل أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها و تصحيح السلوكات و تقويم الأفعال.

يقول إستون:" **إن التغذية الاسترجاعية تسمح لأعضاء النظام بإدراك ذواتهم و معرفتها، و معرفة الوضعية التي يوجدون فيها، كما تزود النظام و تعيينه على اكتشاف وسائل جديدة و استطلاعها لمعالجة المشكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي نضجا سياسيا**[1].

- **د- النموذج المؤسسي Institutional Model**

وفقا لهذا النموذج فإن الأنشطة السياسية والحكومية تتمحور من خلال المؤسسات الرسمية في الدولة وهي: المؤسسة التشريعية، التنفيذية والقضائية، بحيث أن هذه المؤسسات هي التي تتخذ القرارات وتصنع السياسة العامة، فالسياسة العامة وفقا لهذا النموذج تتبناها وتنفذها الحكومة[2]، وهي التي تضفي عليها ثلاث صفات أساسية و هي:

- **الشرعية:** بحيث تصبح هذه السياسات تحظى بالالتزامات القانونية، التي تفرض على الجهات الأخرى والمواطن الالتزام والعمل بها.

[1] نفس المرجع، ص 33.

[2] عامر خضير الكبيسي، المرجع السابق، ص127.

- **الطابع العمومي (العمومية):** أي أن السياسة العامة تتميز بطابعها العام، بحيث تشمل كل أفراد المجتمع.
- **الفرض (الإجبار):** أي أن الحكومة وحدها تستطيع فرض عقوبة على من يخالف سياساتها.

و خلاصة القول أن السياسة العامة و إن اختلفت تعريفاتها، و تعددت مداخل صنعها، إلاّ أنّها في نهاية الأمر تصب في خانة العلاقة بين النظام السياسي و بيئته أو بتعبير آخر بين الدولة و المجتمع.

المبحث الثاني: صنع السياسات العامة في الجزائر

تختلف عملية صنع السياسة العامة من نظام سياسي لآخر، فهي تتأثر ببيئة النظام السياسي و وظائفه، و إذا كانت السياسة العامة وفق أحدث الاتجاهات محصلة لتفاعل قوى عدة محلية و دولية في منظور مشاركاتي، فإن ذلك يفترض انفتاح النظام السياسي على بيئته الداخلية و الخارجية.

من هنا، و بغية فهم الكيفية التي تصاغ بها السياسات العامة في الجزائر وجب علينا التطرق بالوصف و التحليل لمختلف الفواعل المشاركة في صنع السياسات، سواءًا تعلق الأمر بالمؤسسات الرسمية المنوط بها قانونا القيام بمهمة صنع السياسات، أو الفواعل المؤثرة في العملية، و ذلك من خلال دراسة التفاعلات السياسية التي تحدث بين النظام السياسي و كل من بيئته الداخلية و الخارجية من ناحية، و فيما بين المؤسسات السياسية من ناحية أخرى.

فالعلاقة بين النظام السياسي و السياسة العامة تتحدد من خلال معرفة أدوار المؤسسات و القوى المكونة للنظام السياسي، فهذه الأخيرة من حيث الرسم و التنفيذ و التقييم هي نتاج أداء تلك المؤسسات، و على ضوء ذلك الأداء تتوقف درجة نجاح تلك السياسات في تحقيق أهداف و متطلبات المصلحة العامة، و بالتالي فإن نجاح السياسات العامة في تحقيق تلك المتطلبات هو الذي يظهر تباين الأنظمة السياسية في كيفية ممارسة مؤسساتها عند صنع السياسة العامة.

كما يرتبط نجاح السياسات العامة بكفاءة و توازن و تكامل عمل المؤسسات الرسمية من جهة، و دور المؤسسات غير الرسمية و مدى استقلاليتها و تأثيرها في المؤسسات الرسمية وفق صيغ متفق عليها، حيث إن قدرة تلك المؤسسات في تمرير مطالب المجتمع إلى المؤسسات الرسمية التي تصوغها في شكل سياسات عامة يكفل نجاحها. غير أن فقدان استقلالية عمل المؤسسات الرسمية و انعدام التوازن بينها و الافتقار إلى صيغ للعمل السياسي بينهما و بين المؤسسات غير الرسمية، و ضعف قنوات الإتصال، جميع هذه العوامل تقود إلى هيمنة السلطة التنفيذية، فتكون هذه الأخيرة بحكم ما تملكه من وسائل و قدرات لجمع معلومات و آليات للتنفيذ هي المسؤولة عن عمليات رسم و تنفيذ السياسات

العامة، فيؤدي ذلك إلى فشل السياسات العامة في تحقيق الأهداف، و ما يتحقق من سياسات و أهداف لا يمثل سوى مطالب و مصالح فئة معينة في المجتمع، هي أكثر ارتباطا بالنخبة الحاكمة.

فنجاح السياسات العامة مرهون بدرجة مأسسة العلاقات بين مؤسسات النظام السياسي من جهة و بين الجماعات الأخرى و مدى المشروعية الاجتماعية و السياسية لتلك العلاقات[1].

فهل ينطبق هذا المقال عن الجزائر؟ أو بصيغة أخرى من يصنع السياسات العامة في الجزائر؟

المطلب الأول: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة العامة

تتميز عملية صنع السياسات العامة في الجزائر بارتباطها الوثيق بمفهوم الدولة في حد ذاته، فالمفهوم الذي يعطى للدولة هو الذي يحدد هوية المؤسسات التي تكونه، و من ثمّ دورها المنوط بها أن تؤديه، و على أساس هذا المفهوم تتباين أدوار مختلف مؤسسات الدولة في صنع السياسات باختلاف مكانتها و وزنها في النظام السياسي عبر المراحل المختلفة التي مر بها، ففي المرحلة الأولى التي تمتد من الاستقلال و إلى غاية الثمانينيات ارتبط مفهوم الدولة بالبناء الاشتراكي، و وفق هذه الأيديولوجية اعتبرت الدولة أداة لتحقيق سياسة الثورة الرامية إلى تجسيد مطامح الجماهير الشعبية، و يترتب على هذا المفهوم أن تتحمل الدولة عبء التحكم في الاقتصاد و تطوير الطاقات الانتاجية، كما تعمل أجهزة الدولة على تأمين الرقي الاجتماعي و تعميم التعليم و الرعاية الصحية للمواطنين[2].

هذا المفهوم و بتظافره مع عوامل أخرى أبرزها الصراع على السلطة أفرز ظاهرة **استئثار السلطة التنفيذية بصنع و تنفيذ السياسات العامة**[3]. فمن خلال تتبع التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري تبرز المكانة المتميزة التي حظيت بها السلطة التنفيذية مقارنة بالمؤسسات الأخرى منذ

---

[1] Helene Michel, mouvements sociaux, groupes d'intérêts et politiques publiques, dans : Olivier Borraz, Verginie Guiraudon, et autres, politiques publiques, tome 2, changer la société, presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 2010, p 192.

[2] العيفا أويحيى، النظام الدستوري الجزائري،دار العثمانية ، الجزائر، الطبعة الثانية،2004، ص 143.

[3] عمار بوحوش، ما أصعب تغيير السياسات العامة بدون ميكانيزمات ذات فعالية، بحث تمّ إعداده للملتقى الدولي حول السياسة و الإعلام: المتغيرات النظرية و المعطيات الاجتماعية، جامعة الجزائر، يومي 16 و 17 أفريل 2008، ص 7.

الاستقلال، و هذا رغم التحول السياسي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث 05 أكتوبر 1988. فالدستور الجزائري رغم التعديلات الكثيرة التي عرفها إلاّ أنه كان في كل مرّة يعطي مكانة متميزة للسلطة التنفيذية، خاصة و أنّه هو نفسه -الدستور- **صنيعة السلطة التنفيذية**، ففي الفترة الممتدة من 1963 إلى غاية 1988 **و في إطار السلطة المغلقة، أو ما يعرف بحكومة الحزب le régime du gouvernement par le parti**[1] مثّل رئيس الجمهورية باعتباره رأس السلطة التنفيذية محور النظام السياسي نظرا لما كان يحظى به من صلاحيات دستورية.

فقد خول دستور1963 للرئيس أحمد بن بلة سلطات واسعة، منها تحديد السياسات العامة للبلاد داخليا و خارجيا و توجيهها، كما يتولى تنفيذ القوانين و يمارس السلطة التنظيمية، و له سلطة التعيين في جميع المناصب المدنية و العسكرية، كما يمكنه أن يشرع عن طريق الأوامر، و قد تعززت هذه المكانة بتمركز السلطات المختلفة في يد الرئيس[2]. و هذا رغم الصبغة البرلمانية التي حملها دستور 1963 في ثناياه، حيث أوكل للجمعية الوطنية ممارسة السيادة و السلطة باسم الشعب و ذلك في المادة (27)، و فتح لها مجال التشريع دون حصر اختصاصاتها و أعطاها حق الرقابة على أعمال الحكومة عن طريق الاستماع للوزراء في اللجان، و توجيه الأسئلة المكتوبة و الشفوية للحكومة، مع إمكانية مناقشتها و هذا حسب المادة 38،كما يمكن للجمعية الوطنية المصادقة بالأغلبية على لائحة معارضة مما يؤدي إلى استقالة رئيس الجمهورية و يتبعه حل الجمعية الوطنية(المادة 56)، و في مقابل ذلك أعطى لرئيس رئيس الجمهورية الحق في اتخاذ تدابير استثنائية في حالة الطوارئ[3]، و هذا ما استغله الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، حيث أنه و بعد أشهر قليلة من المصادقة على دستور 1963 قام بتعليقه بحجة الوضع على الحدود الغربية، و الحقيقة أنه كان في صراع مع أعضاء الجمعية الوطنية بسبب نزعته الفردية التسلطية[4].

---

[1] عبد الله بوقفة ، السلطة التنفيذية بين التعسف و القيد،دراسة مقارنة : تاريخية، قانونية، سياسية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة ، الجزائر،2006 ص 80.

[2] الأمين شريط ، خصائص التطور الدستوري في الجزائر،أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 1990 ص 566.

[3] العيفا أويحيى،النظام الدستوري الجزائري، المرجع السابق، ص ص73،77.

[4] Madjid Benchikh, système politique et constitution en Algérie, Elwatan, n° 5569, le 27/28-02-2009, p 22.

و بعد إنقلاب 19 جوان 1965 و اعتلاء الرئيس هواري بومدين سُدة الحكم إزدادت هيمنة السلطة التنفيذية من خلال مجلس الثورة الذي كان صاحب السيادة، باعتباره صاحب السلطة العليا للحزب و الدولة[1]، خاصة و أنه علّق العمل بدستور 1963 و عوضه بأمرية 10 جويلية 1965 التي تضمنت ستة مواد نظّمت المواد الأربع الأخيرة منه كل مؤسسات الدولة، و هذا لغاية صياغة دستور جديد للبلاد، حيث تمّ إنشاء ثلاث مؤسسات و هي مجلس الثورة، الحكومة و مؤسسة رئيس مجلس الثورة-رئيس مجلس الوزراء، و قد كان مجلس الثورة من الناحية النظرية و الرسمية المؤسسة الأولى و صاحب السلطة العليا للحزب و الدولة، و قد قام باتخاذ القرارات الحاسمة و التوجهات الكبرى للدولة الجزائرية[2] منها سياسة التأميمات و الثورة الزراعية و هذا إلى غاية وضع دستور 1976.

و على خطى دستور 1963 سار المشرع الجزائري في صياغة دستور 1976، بحيث أعطى صلاحيات و سلطات واسعة للسلطة التنفيذية خاصة لرئيس الجمهورية، فبموجب هذا الدستور جُمِعت لرئيس الجمهورية صلاحية رئاسة مجلس الوزراء و قيادة الجيش و الحزب، مما دعّم مكانته في النظام السياسي، بل تعززت مكانته أكثر و ذلك باختفاء القيود التي كانت تقوض سلطاته في دستور 1963، منها مسؤولية رئيس الجمهورية أمام المجلس الوطني و قيام رئيس المجلس بإصدار القوانين في حالة امتناع رئيس الجمهورية عن ذلك الإجراء و إسناد سلطة المبادرة بتعديل الدستور إلى رئيس الجمهورية ورئيس المجلس معا[3]، مما يجعلنا نخلص إلى أن فترة الأحادية الحزبية كرست هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى. أما المؤسسة التشريعية و المتمثلة في المجلس الشعبي الوطني فهي تأتي في المرتبة الثالثة بعد مجلس الثورة ثم الحزب، فقد كانت في هذه الفترة تابعة لا غير، خاصة إذا علمنا أن لرئيس الجمهورية الحق في اختيار أعضاءه لأنّ وضع الترشيحات النهائية كان من اختصاص قيادة الحزب والتي يعتبر الرئيس أبرز أعضاءها[4].

---

[1] صالح بلحاج، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2010، ص 74.

[2] نفس المرجع، ص 75،76.

[3] نفس المرجع، ص 107.

[4] صالح بلحاج، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، ط 2، 2012، ص 62.

أما في مرحلة التعددية، فإنّه و رغم الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر و رغم التغيير الذي عرفته مؤسسات الدولة في دستور 1989 إلاّ أن مكانة الرئيس لم تتأثر كثيرا، و هذا رغم ثنائية السلطة التنفيذية التي أقرها دستور 1989، فقد جاء هذا الدستور كمحاولة لاستيعاب مختلف المطالب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي فجرتها أحداث 05 أكتوبر 1988، فعمد إلى إحداث القطيعة مع الاشتراكية بمبادئها و ممارساتها و إحلال الديمقراطية محلها، كما فصل بين الحزب و الدولة من خلال إلغاء فكرة وحدة القيادة السياسية بين الحزب و الدولة، و دعّم الأسس الديمقراطية مع التقليل من السيطرة المطلقة لرئيس الجمهورية من خلال استحداث منصب رئيس الحكومة و الذي يساعد في رسم السياسات، و كذا توسيع دور البرلمان في الرقابة[1].

و بالتالي فقد مثّل هذا الدستور إطارا جديدا للعمل داخل السلطة التنفيذية، و هذا بتقاسم الأدوار بين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة، و لكن رغم ثنائية السلطة التنفيذية و تقاسم المسؤولية التي نصّ عليها دستور 1989 في محاولة لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية و تقوية رئيس الحكومة الذي أصبح بموجب الدستور الجديد المسؤول المباشر على إعداد السياسات العامة في الدولة، إلاّ أن رئيس جمهورية بقي محافظا على مكانته المتميزة في رسم التوجهات الكبرى للدولة و له تأثير كبير على بقية المؤسسات بحكم ما خوّله الدستور من صلاحيات[2].و مقابل هذه الصلاحيات فأنّه غير مسؤول سياسيا عكس رئيس الحكومة المقيد بمسؤولية مزدوجة أمام رئيس الجمهورية الذي يعينه و ينهي مهامه حسب المادة (77) من الدستور، و أمام المجلس الشعبي الوطني وذلك في ضرورة الموافقة على البرنامج و في آليات الرقابة المرتبطة ببيان السياسة العامة الذي يمكن أن يؤدي إلى استقالة الحكومة[3].

أما السلطة التشريعية فإنّ وضعها قد اختلف اختلافا كبيرا مقارنة بدستور 1963 و دستور 1976، فهناك إقرار للتعددية الحزبية في المادة (40) و سلطات أوسع في مجال التشريع و الرقابة البرلمانية و يتجلى ذلك من خلال الحظر المفروض على رئيس الجمهورية في التشريع بالأوامر، أما

[1] بوكرا إدريس، تطور المؤسسات في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق و النصوص الرسمية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 17.

[2] سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 59.

[3] صالح بلحاج، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق،ص 86.

في ما يخص الرقابة البرلمانية فقد أقر دستور 1989 آليات تخوله رقابة عمل الحكومة منها الموافقة على برنامج الحكومة، ملتمس الرقابة و و كذا آلية التصويت بالثقة[1].

غير أن العمل بهذا الدستور لم يدم طويلا، فسرعان ما دخلت البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي أُجريت في جوان 1991 حيث تم توقيف المسار الانتخابي، ثم تسارعت الأحداث باستقالة رئيس الجمهورية آنذاك الشاذلي بن جديد و حل المجلس الشعبي الوطني، لتدخل البلاد في أزمة سياسية و أمنية جراء الفراغ المؤسساتي و تصاعد أعمال العنف، مما انعكس سلبا على عمل مؤسسات الدولة، حيث أصبح صانع السياسة العامة في إطارها الرسمي مجهولا، و تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي ترأسه في البداية محمد بوضياف بمساعدة أربعة أعضاء، على أن تدوم مدته إلى غاية انتهاء عهدة الرئيس المستقيل، و أعطيت له كافة الصلاحيات المخولة دستوريا لرئيس الجمهورية بما في ذلك السلطة التشريعية[2]، و كان الهدف من إنشاء هذا المجلس مساعدة الحكومة في القيام بأداء مهامها. فأصبح السلطة المرجعية مما جعله المسيطر على صنع السياسات العامة في البلاد، خاصة و أنّه تم إنشاء مجلس استشاري يضم 60 عضوا بموجب نفس إعلان المجلس الأعلى للأمن الذي تضمن إنشاء المجلس الأعلى للدولة و كان تحت سلطة هذا الأخير -المجلس الأعلى للدولة- و كانت مهمته استشارية لمساعدة هذا الأخير في تسيير المرحلة[3].

و سعيا للخروج من الأزمة انعقدت في جانفي 1994 ندوة الوفاق الوطني، و حاول المجتمعون تأسيس أرضية لتسيير المرحلة الانتقالية، و تمخض عنها مجموعة من المؤسسات عرفت بهيئات المرحلة الانتقالية[4]و هي رئاسة الدولة و المجلس الانتقالي، إضافة إلى الحكومة، فبالنسبة لرئيس الدولة فإنّه يعين من طرف المجلس الأعلى للأمن أما رئيس الحكومة فيعينه رئيس الدولة. و هذا إلى غاية الانتخابات الرئاسية لـــ 16 نوفمبر 1995 و التي فاز بها اليامين زروال الذي كان رئيسا للدولة في المرحلة الانتقالية ثم تمّ تعديل الدستور في 28 نوفمبر 1996.

---

[1] نفس المرجع، ص 88.

[2] سليمان الرياشي و آخرون، المرجع السابق، ص 201.

[3] صالح بلحاج، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 104.

[4] العيفا أويحيى، المرجع السابق، ص 128.

و على ضوء دستور 1996 أعيد تنظيم السلطات الثلاث، فالرغبة في العودة إلى الحياة الدستورية و إعادة المسار الديمقراطي عجلت بتبني دستور 1996، و لكن بتحفظ شديد، فقد خصص الباب الثاني لتنظيم السلطات، و كانت السلطة التنفيذية في منأى عن التغيير، فقد حافظ رئيس الجمهورية على مكانته المتميزة في الدستور الجديد، و بالمقابل فإن السلطة التشريعية قد عرفت استحداث غرفة ثانية – مجلس الأمة- و الذي يتألف من 144 عضوا، و لرئيس الجمهورية الحق في تعيين ثلث أعضاءه من بين الشخصيات و الكفاءات الوطنية في المجالات العلمية و الثقافية و المهنية و الاقتصادية و الاجتماعية و هذا حسب المادة (101) من الدستور.

كما تضمن الدستور الجديد بعض التغييرات الجوهرية أهمها:

- إنشاء المحكمة العليا للدولة
- تحديد عهدة الرئيس بولاية قابلة للتجديد مرة واحدة
- إنشاء مجلس المحاسبة

و قد جاء دستور 1996 ليكرس تفوق السلطة التنفيذية (الرئاسة)، بحيث أصبحت هذه الأخيرة المحرك الرئيسي للأحداث و الحكومة تدور في فلكها، خاصة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي إنتُخب في 16 أفريل 1999، و الذي قال عن نفسه بأنّه يرفض أن يكون "ربع رئيس" و أنّه ليس" برئيس هاو" معبرا في عدة مناسبات عن عدم رضاه عن الدستور الجزائري لعام 1996 و طريقة تنظيمه للسلطات بين محتلف المؤسسات و مراكز القرار السياسي[1]، و من ثمّ سعى إلى تجميع مختلف الصلاحيات في يده.

و تتسم عملية صنع السياسات العامة في عهد هذا الأخير بمركزية شديدة، بحيث يلعب الرئيس دورا محوريا في عملية صنع القرار، في حين تقوم الوزارات و النخب التكنوقراطية بدور المساعد، أماّ من ناحية العلاقة بين رئيس الجمهورية و الحكومة، فحسب الوجهة الدستورية هناك وزير أول يعينه وينهي مهامه رئيس الجمهورية و هذا حسب التعديل الدستوري لـــ 2008، و قد نصت الفقرة الثانية من المادة 79 من الدستور على أن الوزير الأول ينفذ برنامج رئيس الجمهورية، و هذا ما دأب

[1] عبد الناصر جابي، الحالة الجزائرية، أحمد يوسف أحمد (محرر) كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة: الأردن ، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص89.

على قوله رؤساء الحكومة حتى قبل التعديل الدستوري في 2008. ليصبح بذلك برنامج الرئيس هو برنامج الحكومة، و يعد مجلس الوزراء الشكل الرسمي الذي يلتقي فيه رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة لدراسة أهم المواضيع التي تندرج ضمن السياسة العامة. و هو أقرب الدوائر السياسية و البيروقراطية من عملية صنع القرار.

كما تستند مصالح رئاسة الجمهورية على مجموعة من التكنوقراط، الذين تنامى دورهم في عملية صنع القرار، في مقابل تراجع المؤسسات التمثيلية و الحكومة على حد سواء. و يعرف التكنوقراط بأنّهم مجموعة **من النخب الإدارية التي تتحصل على مكانتها من خلال التعيين و تشغل مراكز القيادة في النظام التسلسلي للمستويات العليا من البيروقراطية، و هي تتميز بالكفاءة و الفاعلية التقنية والتنظيمية**[1]. و قد إضطلعت هذه النخب التكنوقراطية بدور أساسي في تصميم السياسة العامة على مستوى لجان الإصلاح الثلاثة، إصلاح مهام الدولة و هياكلها، و إصلاح العدالة، و إصلاح المنظومة التربوية.

و قد شبه رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور في رسالة إستقالته مصالح رئاسة الجمهورية بالحكومة الموازية التي تدير و تسير شؤون الدولة، حيث أبرز أنّه عندما كان بصدد تحضير برنامج الإنعاش الإقتصادي كانت هذه المصالح تحضر مشروع هذا الأمر دون مشاركة الحكومة أو إعلامها و في إتجاه غير متوافق مع الإستراتيجية المقترحة[2].

أمّا في ما يخص المؤسسة التشريعية، فإنِ ما جاء به دستور 1996 يمكن اعتباره انتكاسة دستورية إذا ما قورن بسابقه، كما أنه يعكس تخوف السلطة من إمكانية استحواذ قوى معارضة للنظام القائم على غرار انتخابات 1991، فقد فشلت السلطة التشريعية في فك الارتباط و ضمان الاستقلالية عن السلطة التنفيذية المكفولة دستوريا، و زاد الخلل باستحداث غرفة ثانية للبرلمان التي يعين فيها رئيس الجمهورية الثلث، فهو بمثابة كبح لطموحات الغرفة السفلى(المجلس الشعبي الوطني).

---

[1] Ralph miliband, L'Etat dans la société capitaliste, traduit par christos passadéos, paris, maspero,1973, p p 136-164.

[2] رسالة إستقالة رئيس الحكومة أحمد بن بيتور ،جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 2951، 27 أوت 2008، ص 2.

و قد أوكل دستور 1996 للسلطة التشريعية بغرفتيها المهام التالية:

- مهمة تشريع القوانين العادية و القوانين العضوية
- مناقشة كل مشروع أو اقتراح قانون من طرف المجلس الشعبي الوطني ثم مجلس الأمة قبل المصادقة عليه
- المصادقة على قانون المالية
- مراقبة عمل الحكومة
- حق استجواب الحكومة
- توجيه الأسئلة الشفوية أو الكتابية

كما يمكنهم عند مناقشة بيان السياسة العامة التصويت على ملتمس الرقابة ضد الحكومة بشرط تصويت ثلثي أعضاء البرلمان. و رغم الاختصاصات السالفة الذكر إلاّ أن السلطة التشريعية تبقى ضعيفة مقارنة بالسلطة التنفيذية من عدة زوايا فعلى سبيل المثال فإن إقرار مشروع القانون الذي يقدمه المجلس الشعبي الوطني يحتاج إلى مصادقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء مجلس الأمة.

إن الوضعية التي آلت إليها السلطة التشريعية و ضعف أداءها جعلها تؤدي وظيفتين رئيسيتين في النظام السياسي الجزائري هما إضفاء الشرعية على قرارات االسلطة التنفيذية، و إضفاء صبغة الديمقراطية على النظام السياسي ككل، و هذا ما جعل مكانتها تنهار عند عموم المجتمع، فالانتخابات التشريعية تعرف نسبة مقاطعة كبيرة مقارنة بالانتخابات الرئاسية أو حتى بالانتخابات المحلية.

المطلب الثاني : تأثير البيئة الداخلية و الخارجية في صنع السياسات العامة في الجزائر

إنّ الانفتاح السياسي و الاقتصادي الذي شهدته الجزائر أفضى إلى بروز فواعل جديدة راحت تسعى لإيجاد مكانة لها في النسق السياسي و المشاركة في صنع السياسات العامة أو على الأقل التأثير في صنّاع القرار، فالتحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر أفضى إلى بروز مؤسسات المجتمع المدني و ازدهار القطاع الخاص، و بالتالي يفترض أن لا تبقى الدولة ذلك الفاعل الرئيسي و المركزي في صنع و تنفيذ السياسات العامة و إنّما شريك بين عِدة شركاء. كما هو الشأن في معظم ديمقراطيات

العالم،كما أن الدولة بمفهومها الكلاسيكي قد فقدت بريقها و مكانتها المتميزة في صنع السياسات العامة في زمن العولمة و هذا بتراجع و انحسار مبدأ السيادة، فالاتجاهات الحديثة في صنع و تنفيذ السياسات العامة تبرز ازدياد تأثير المؤسسات الدولية، فقد أصبح لهذه المؤسسات على غرار صندوق النقد الدولي و مؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير ليس فقط في طرح قضايا معينة، بل في وضعها على رأس قائمة الأولويات.

-أ- دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة في الجزائر

عرفت نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات من القرن الماضي الكثير من التطورات، فقد شهدت هذه الفترة أحداث 05 أكتوبر 1988 و التي أعقبتها تغييرات سياسية و دستورية نقلت الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية، فأُنشئت العديد من الأحزاب السياسية و صدرت الكثير من الجرائد و المجلات المستقلة، كما برزت العديد من الحركات الاجتماعية بمختلف أنواعها و التي حاولت أن تجد لنفسها مكانا في النسق السياسي الجزائري ككل، و من ثمّ راحت تتطلع لإيجاد مكانة لها في صنع السياسات العامة، أو على الأقل التأثير في العملية في إطار ما يعرف بمنظمات المجتمع المدني.

و يرجع هذا الانفجار إلى مخلفات مرحلة الأحادية الحزبية، و التي عجزت فيها المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية و الاجتماعية، فقد تميزت فترة الأحادية بإقصاء للحريات الفردية و الجماعية، و كذا الاحتكار الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر للمشاركة، فالنقابة- الاتحاد العام للعمال الجزائريين- على سبيل المثال كانت جزء من الحزب، فقد اقتصرت الرؤيا آنذاك بالنسبة للمشاركة على التعبئة السياسية التي تأخذ شكل الحشد و التأييد و المساندة لما يطرحه النظام السياسي من سياسات دون الإسهام الحقيقي في صنعها، مما جعل المرحلة تعرف عدة أزمات بداية بأزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية[1].

و يعتبر المجتمع المدني من بين المؤسسات الاجتماعية التي تعكس درجة ترسخ المشاركة السياسية في بلد ما، حيث إنه يتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم و مطالبهم الفئوية داخل هياكله، ومن

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا، مجلة السياسة الدولية ن العدد 138، اكتوبر 1999، ص 61.

خلاله يمارس المواطن الضغط على صناع السياسات العامة، لبلورة سياسات و قرارات تتلاءم مع مصالح الأفراد و الجماعات المنضوية تحت مظلة المجتمع المدني. وهكذا عرفت الجزائر - كغيرها من الدول التي تخلصت من الأحادية الحزبية- ميلاد المجتمع المدني في عهد التعددية السياسية، ابتداء من سنة 1989، ليأخذ أشكالا متعددة بين أحزاب سياسية و نقابات مهنية و رابطات وجمعيات و غيرها، و قد صاحب هذا التحول السياسي جملة من التشريعات و الإجراءات الرامية إلى توسيع مجال حركة المجتمع المدني، و لكن قبل تناول المجتمع المدني في الجزائر لابد من ذكر الركائز التي يبنى عليها، و التي نستطيع من خلالها التوصل إلى الأسس التي يرتكز عليها المجتمع المدني، و هنا نذكر بعض التعاريف المعاصرة لهذه الظاهرة:

فيعرّف والزر(welzer)المجتمع المدني بأنّه **ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي، سواء كان جماعة أو نقابة..الخ، في إطار هذا المجال يجتمع الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام ألا وهو حب الاجتماع الإنساني**[1]". أمّا كريستوفر بيرسون(c.person) فيعرِف المجتمع المدني بأنّه"**ذلك المجال البعيد عن سلطة الدولة والذي يتضمن بدوره تشكيلة من المؤسسات الاجتماعية تنتظم بطريقة ديمقراطية وتنطوي على ضمانات ديمقراطية**"[2].و يعرفه وايت(white) بأنّه **ذلك المجال الوسيط بين الدولة والأسرة، الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها**[3].

من خلال هذه التعاريف يمكن الوقوف على المقومات والركائز التي ينبني عليها أي مجتمع مدني، أولها حرية المجتمع المدنيو التي تمثل الركيزة الأساسية في بناء المجتمع المدني، فبدون قيمة الحرية (حرية الرأي والتجمع والنشاط والمشاركة..)، و في ظل القمع و الاستبداد في الحكم و التضييق على الحريات لا يمكن الحديث عن وجود فعلي للمجتمع المدني.كما تعتبر المواطنة أحد

1- أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 50-51.

2- نفس المرجع، ص 51.

3 مارتينا فيشر، المجتمع المدني و معالجة الصراعات، ترجمة: يوسف حجازي، د ب ن: مركز برغوف للإدارة البناءة للتراعات، 2009، ص28.

مقومات الفعل الجمعوي، و التي من خلالها يعبر عن سلوك المواطنة، بحيث إن المجتمع المدني يعد فضاء للتعبير عن اهتمامات وطموحات المواطن، في جو يتسم بانتشار قيم التسامح والاحترام المتبادل والاعتراف بالأخر، أي القبول بالتنوع والاختلاف. الركيزة الأخرى هي **الاستقلالية** فقد أجمع أغلب المفكرين أن المجتمع المدني كيان مستقل عن الدولة، و هذا يعني نشاطه بعيدا عن سلطة و ضغوطات و تبعية الدولة، و هذا يعني أن تبقى هناك مسافة بين المجتمع المدني والدولة بشكل لا يعني المواجهة، بما يتيح له أن يكون وسيطا حقيقيا بينها وبين المواطن أو المجتمع.

و تشكل مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إحدى أهم القضايا التي يعالجها علم السياسة، نظرا للدور الذي تلعبه هذه العلاقة في فهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وقد ظهرت العديد من التيارات والمدارس الفكرية التي تفسر هذه العلاقة، و في هذا ظهر تياران فكريان:

الأول انطلق من فكرة سمو الدولة على المجتمع المدني، بحكم إنها تمثل الصالح العام وهي التي تحقق التوازن والانسجام بين مختلف المصالح الاجتماعية الفئوية الخاصة التي يعبر عنها بالمجتمع المدني، والدولة وفق أنصار هذا التصور هي مستقلة عن المجتمع، بل هي التي تقوم بحمايته وتطويره وفق تصورات النخبة الحاكمة وأفكارها. أما التيار الثاني فينطلق من أولوية المجتمع على الدولة، وأن هذه الأخيرة ليست مستقلة عن المجتمع، فعندما تنفصل الدولة عن المجتمع تتحول إلى قوة إكراه لا تتمتع بالشرعية[1].

و بين هذين التيارين ظهر تيار ثالث توفيقي يرى بأنّه من السذاجة الحديث عن الحديث علاقة صفرية بين الدولة والمجتمع المدني، أي كلما تقوت الدولة ضعف المجتمع المدني وكلما تقوى المجتمع المدني ضعفت الدولة، فالمجتمع المدني ليس بالضرورة نقيض للدولة أو معاد لها، فالعلاقة وفق هذا المنظور تكاملية، إذ لا يمكن أن ينجح المجتمع المدني، ويؤدي رسالته بدون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة تمثيلا حقيقيا، ومن الصعب تصور دولة وطنية قوية يلتف حولها المواطنون

1- علي الدين هلال، العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في التحليل السياسي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 15، صيف 2008، ص 4.

بدون مجتمع مدني يسندها، وإلا ستتحول إلى دولة معزولة، رغم الدور الذي يمكن أن تلعبه أجهزتها البيروقراطية، إلا أنها في نهاية المطاف تتآكل وتنهار وينهار معها كذلك المجتمع[1].

و العامل المتحكم في صحية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يتمثل في ديمقراطية الدولة، و قيامها على مبدأ الشفافية، واحترام القانون والمؤسسات الدستورية، و درجة انفتاحها على القوى الاجتماعية بمختلف مشاربها و توجهاتها، وبالمقابل وجود مجتمع مدني فاعل و مستقل يكرس الشرعية والاستقرار السياسي. أما إذا تقوت الدولة على حساب المجتمع المدني، فإن ذلك يفتح الباب للفوضى وعدم الاستقرار.

و هكذا عرفت الجزائر نهاية الثمانينات من القرن الماضي تحولات سياسية عميقة، أفرزها تراكم مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية، و تعد أحداث أكتوبر 1988 القطرة التي أفاضت الكأس، و التي أجبرت النظام السياسي الجزائري على إحداث تغييرات على مستوى التوجه السياسي و الاقتصادي للبلاد، و إعادة صياغة علاقة جديدة بين الدولة و المجتمع، بعد أن وصلت هذه العلاقة إلى درجة متقدمة من التأزم.

و كان أول إجراء اتخذه النظام السياسي كرد فعل على هذه الحركية الاجتماعية، هو إصدار دستور جديد يرتقي إلى طموحات المجتمع الجزائري في التغيير، فجاء دستور فيفري 1989 كمرجعية أساسية للمرحلة المقبلة التي ستدخل فيها الجزائر، قوامها التعددية السياسية والمشاركة الديمقراطية للمواطن في صنع القرارات والسياسات عبر عدة آليات على رأسها حرية تكوين الجمعيات، فالمادة 39 من دستور 1989 تنص: "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن" وكذا عبر آلية تعددية الأحزاب السياسية، من خلال المادة 40 من نفس الدستور التي تنص:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به[2]. لتتشكل بذلك خارطة جديدة لمجتمع مدني تعددي، بعد أن كانت المشاركة السياسية في منظمات المجتمع المدني لمرحلة ما قبل 1988 محدودة أو شبه منعدمة، حيث كانت دائما مشروطة بالانضمام للحزب الواحد الذي كان يهيمن على الحياة السياسية في تلك الفترة.

1 الحبيب الجناحي، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، عمان: دار جرير للنشر،2006، ص ص 40،76.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 39-40.

و بعد صدور دستور فيفري 1989، الذي كرس حرية وتعددية المجتمع المدني، جاءت القوانين المنظمة لنشاط مؤسسات المجتمع المدني، فصدر القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات، الذي أعطى حيزا كبيرا للمواطن في تأسيس جمعيات والمشاركة فيها وفقا لمعايير وشروط محددة.

و هنا سأتوقف عند المنظمات النقابية التي تعتبر من أهم منظمات المجتمع المدني، و التي لعبت دورا هاما –خاصة النقابات المستقلة- التي سطع نجمها من خلال العديد من الحركات الاحتجاجية التي حركتها منذ بداية العشرية، فالتعددية النقابية التي عرفتها الجزائر كانت وليدة التحولات الاقتصادية و السياسية ، فقوانين 12 جانفي 1989 المتعلقة باستقلالية المؤسسات و دستور 1989 اقتضت وضع تشريعات جديدة لممارسة الحق النقابي و الحريات المنصوص عليها في القوانين الأساسية[1]، فصدر القانون رقم 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي الذي كرس صراحة مبدأ حرية التنظيم النقابي و تعدديته في:

- المادة 2: " يحق للعمال الأجراء، من جهة، والمستخدمين من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى مهنة واحدة أو الفرع لواحد أو قطاع النشاط الواحد، أن يكونوا منظمات نقابية، للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية."
- و المادة 3:" يحق للعمال الأجراء، من جهة، والمستخدمين، من جهة أخرى، أن يكوِنوا لهذا الغرض تنظيمات نقابية أو ينخرطوا انخراطا حرا وإراديا في تنظيمات نقابية موجودة شريطة أن يمتثلوا للتشريع المعمول به والقوانين الأساسية لهذه التنظيمات النقابية[2].

و هذا ما هيأ مناخا جديدا فتح المجال لبروز نقابات مستقلة راحت تنافس الإتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة التي لا يزال النظام السياسي الجزائري يسعى للمحافظة على مكانتها كشريك أول على أساس أنها الممثل الرسمي و الوحيد للعمال في اجتماعات الثلاثية و الثنائية.

-أ- الأتحاد العام للعمال الجزائريين

[1] الزبير بولعناصر، الحركة النقابية في ظل التجربة الديمقراطية 1999 – 2010، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي و إداري، السنة الجامعية 2010-2011، دراسة غير منشورة، ص 93.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 90-14 المؤرخ في 1990/06/02،المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية، العدد23، الصادرة بتاريخ 1990/02/06 ص 765.

نقابة تاريخية تأسست سنة 1956، و كانت شاهدة على جل السياسات التي عرفتها البلاد، إماّ مباركة أو معاضة أو مشاركة(بتحفظ على اللفظ)، فبعد الاستقلال أضحى الاتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيما جماهيريا تابعا لحزب جبهة التحرير الوطني و وسيلة أساسية لتنفيذ برامج الدولة، فكانت بذلك نقابة تابعة[1]. و بعد التحول السياسي الذي تلى أحداث أكتوبر 1988، حاول الاتحاد إيجاد مكان له في خضم التحولات السياسية الاقتصادية و ذلك بتغيير الأدوار و المهام التقليدية تنفيذا لبرنامج المؤتمر الثامن المنعقد بين 26 و 29 جوان 1990، و قد انصب الاهتمام في هذا المؤتمر على إعادة تنظيم هياكل الاتحاد و إعادة رسم أطر الممارسة النقابية من خلال القرارات التي انبثقت عنه، و أهمها استقلالية الاتحاد عن الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) و الدولة، ففيما يخص الاستقلال عن الحزب فكان شكليا، باعتبار أنّ معظم القيادات النقابية حافظت على شراكتهم المتميزة و عضويتهم في الحزب، أماّ فيما يخص الاستقلالية عن الدولة فتمثلت في الابتعاد النسبي عن النظام السياسي من خلال المواقف المعارضة لبعض السياسات كإعادة الجدولة و سياسة الخصخصة[2]، لكنه عاد و تخندق في صفوف السلطة، بحيث كان من الفاعلين الرئيسيين في تشكيل اللجنة من أجل الإنعاش الوطني غداة إلغاء المسار الانتخابي و استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد[3]، كما شارك في ندوة الوفاق الوطني سنة 1994 و 1996، و منذ ذلك الحين بقي متخندقا في صف النظام خاصة بعد اغتيال الأمين العام عبد الحق بن حمودة سنة 1997، و هذا رغم بعض الحركات الاحتجاجية التي قادها في السنوات الأخيرة.

-ب- النقابات المستقلة

هي تنظيمات نقابية نشأت بموجب دستور فيفري 1989 و الذي أقرّ بالتعددية الحزبية و النقابية، و تطلق على نفسها النقابات المستقلة، بمعنى أنها مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين و السلطة، و قد اكتسبت هذه النقابات مكانة كبيرة و ذاع صيتها داخل الوسط العمالي و الاجتماعي في

[1] الزبير بولعناصر،المرجع السابق، ص 90.

[2] عبد الناصر جابي، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية،الجزائر،المعهد الوطني للعمل، 2002، ص 97.

[3] Kadour Chouicha,pluralisme syndical en algerie,Tayb chentouf et autres, L'algerie face a la mondialisation, CODESRIA, Sénégal,2008,p 286.

السنوات الأخيرة من خلال سلسلة الحركات الاحتجاجية و الإضرابات التي قادتها مختلف التنظيمات في العديد من قطاعات الوظيف العمومي على وجه الخصوص، و هو ما أكسبها سمعة دفعت بالعمال إلى الالتفاف حول هذه التنظيمات أملا في كسب المزيد من الحقوق و المطالب الاجتماعية أمام شح ما تجود به المفاوضات التي تقودها نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين. و يبلغ عدد النقابات المستقلة المعتمدة في الجزائر 53 نقابة تنشط معظمها في قطاع الوظيف العمومي و من أبرزها:

-1- النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP

تأسست في مارس 1990، و عقدت أول مؤتمر لها في ماي 1993 لتعدبل قانونها الأساسي و نظامها الداخلي، ثم تلاه مؤتمر ثاني في مارس 1999، حيث تم توسيع نشاطها إلى قطاعات أخرى بعد مطالبة عمال بعض القطاعات الانضمام إليها كقطاع الخدمات و الطاقة، و تم تعديل القانون الأساسي حتى يتسنى لها الامتداد إلى القطاع الاقتصادي، و تضم هذه النقابة حوالي 250000 منتسب لتكون بذلك أقوى نقابة مستقلة، و قد قادت العديد من الحركات الاحتجاجية[1].

-2- نقابات التربية الوطنية و التعليم العالي

تعتبر من أنشط النقابات في السنوات الأخيرة و هي :

- المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES

هو أولى النقابات المستقلة مولدا، تأسس سنة قبل صدور قانون يبيح التعددية النقابية في إطار دستور 1989، و رغم وضوح القانون إلاّ أن اعتماد المجلس كنقابة كان معركة شاقة لم تنته سوى في جانفي 1992 بعد إضراب طويل[2]، ثم عاود الكرّة بإضراب كان الأطول في تاريخ الجزائر المستقلة و ذلك في السنة الدراسية 1997-1998 و الذي دام 134 يوما.

---

[1] الزبير يولعناصر، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 104.

[2] ياسين تملالي، النقابات المستقلة في الجزائر: حدود تجربة واعدة، الحوار المتمدن، العدد 2987، 2010/04/26.
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=213030 ، تمّ تصفح الموقع يوم : 24/ 2012/12.

- **المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني CNAPEST**

تأسس في جانفي 1992 و قد اعتمد في بداياته على الحركات الاحتجاجية و ضم أكبر عدد من الأساتذة للمشاركة في الاحتجاجات المختلفة في قطاعات و ولايات عديدة و التي انتهت بعقد ندوة وطنية عام 2003 بالعاصمة، و تمّ بعدها وضع القانون الأساسي للنقابة و انتخاب المكتب الوطني المؤقت و تقديم طلب تسجيلها و الذي تزامن مع الاعتصام أمام قصر الحكومة، و تضم النقابة حوالي 64000 منخرط، و تمّ اعتمادها في 10 جويلية 2007[1].

- **النقابة المستقلة لعمال التربية و التكوين SATEF**

تأسست سنة 1990 في مدينة تيزي وزو وهي منتشرة في 28 ولاية، ذات نزعة راديكالية بحيث تبنت مواقف معارضة للمنظومة التربوية، و هي نقابة منخرطة في الأممية للتربية، عقدت ثلاث مؤتمرات منذ تأسيسها، الأول سنة 1995، و الثاني سنة 1999، و الثالث سنة 2001، شاركت في عدة حركات احتجاجية على غرار مشاركتها في الإضراب الذي نظّمته تنسيقية ما بين النقابات المستقلة للوظيف العمومي في أفريل 2002 [2]، و كذلك في 2006 و 2008، و تضم النقابة حوالي 10000 منخرط.

- **مجلس ثانويات الجزائرCLA**

أسسها المرحوم عصمان رضوان سنة 2003، و هي وليدة تنسيقية ثانويات الجزائر، قامت بأول إضراب في العاصمة بين ديسمبر 2002 و فيفري 2003، ثم خاضت عدة معارك من أجل تأسيس هيكل نقابي، و بعد اللقاء الذي جمع ممثلي ثانويات العاصمة في 21 و 22 جوان 2003 تم تأسيس

[1] الزبير بولعناصر، المرجع السابق، ص 106.

[2] Maison des syndicats, vie syndicale interne, événements syndicaux importants et revendications, grève et préavis de grève du 14, 15,16 avril 2002. www.maisondessyndicats-dz.com/greve_2002.pdf.

مجلس ثانويات الجزائر، و كان في البداية نشاطه محصورا في الجزائر العاصمة و ابتداء من 2007 إصبح مجلسا وطنيا[1].

- **الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين UNPEF**

تأسس في أكتوبر 1990 و يضم فئة المعلمين و الإداريين في قطاع التربية و التي انشقت عن نقابة أخرى

كما توجد هناك نقابات أخرى تنشط في قطاع التربية وهي:

- النقابة الوطنية لعمال التوجيه التربوي و المهني و التي تأسست في 29 جانفي 1991
- النقابة الوطنية لمقتصدي التربية ، تأسست في 14 ديسمبر 1991

-3- نقابات قطاع الصحة

و هي الأخرى نقابات نشيطة، كان معظم أعضاءها ينشطون في هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، و يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات التي تكونت فيها النقابات المستقلة، على غرار قطاع التربية، و قد قادت هذه النقابات جولات احتجاجية عديدة و من أهم نقابات هذا القطاع:

- **النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية**

تأسست من رحم جمعية الممارسين للصحة العمومية التي كانت تنشط في مختلف ولايات الوطن في إطار قانون الجمعيات 87-15 الصادر في جويلية 1988 و المتعلق بالجمعيات، و بعد أحداث أكتوبر 1988 بدأت هذه الجمعيات بالمطالبة بحقوقها من خلال المسيرات و المظاهرات، بحيث قامت بمسيرة في عهد حكومة قاصدي مرباح تقدمت فيها بمطالب اجتماعية و مهنية أهمها المطالبة بقانون خاص بالطبيب، و بعد صدور القانون 90-14 المنظم للحق النقابي عقدت جمعية عامة في ديسمبر 1990 بسيدي بلعباس و هكذا تأسست النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية، و تم التصريح بتأسيسها في 15 ماي 1991، و تضم هذه النقابة كل الفئات العاملة في سلك الصحة العمومية[2].

---

[1] Mohand Ouali et Nawal Imès, qui sont ces syndicats autonomes, le soir d'algerie, n° 5227, le 10,02, 2008, p 4.

[2] الزبير بولعناصر، الحركة النقابية في الجزائر المرجع السابق، ص ص 110، 111.

- **نقابة الممارسين الأخصائيين للصحة العمومية**

انشقت عن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية،تأسست في ديسمبر 1993، و من دوافع إنشاءها الدفاع عن حقوق و مصالح الأطباء الأخصائيين المهنية و الاجتماعية، و إعادة الاعتبار للمارس الأخصائي في الصحة العمومية، و إيجاد مكانة له في المنظومة الصحية، و قد نظمت هذه النقابة و شاركت في عدة إضرابات كما سنرى في الفصل الثاني و يقدر عدد المنخرطين فيها حوالي 1600 أخصائي.

- **النقابة الوطنية لأساتذة العلوم الطبية**

تأسست في نوفمبر 1991 بهدف الدفاع عن المصالح المادية و المعنوية لهذه الفئة، و كذا تمثيل الأساتذة فب علاقاتهم مع السلطة و التنظيمات العمومية و الخاصة.

- **نقابة مسيري الصحة**

تأسست في 10 أكتوبر 2000 على أنقاض النقابة الوطنية لمسيري الصحة SNPS، و ذلك بهدف إعادة بعث النشاط و الدفاع عن مصالح المنضوين تحت لوائها، و تضم في تركيبتها فئة المسيرين من مدراء و نواب المدراء في قطاع الصحة، و يبلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 940 منخرط[1].

كما تأسست نقابات لأرباب العمل بعد اعتماد الجزائر لنظام اقتصاد السوق و برزت عدة نقابات، و اعترفت بها السلطة كشريك اجتماعي بحيث تشارك دوريا في لقاءات الثلاثية، و من أبرز هذه النقابات نجد كنفدرالية أرباب العمل الجزائرية، الكنفدرالية العامة للمقاولين الجزائريين، الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل. و زيادة على الشكل النقابي المطلبي الذي ظهر به أرباب العمل في الجزائر،

[1] نفس المرجع، ص 113.

فإنّهم قاموا بتنظيم أنفسهم في منتدى سنة 2000، و يضم زيادة على أرباب العمل مؤسسات القطاع العام، حيث يتم من خلاله التحاور و النقاش حول العديد من المسائل الاقتصادية[1].

هذا و قد تمّ التأسيس للحوار الاجتماعي كآلية لمشاركة النقابات في صنع السياسات العامة، سواءً على المستوى الوطني أو القطاعي أو على مستوى المؤسسة، فقد نصت المادتين 114 و 115 من القانون 90-11 المتعلق بـ علاقات العمل بأنّ التفاوض الجماعي كمستوى من مستويات الحوار الاجتماعي يتم على مستوى المؤسسة و على المستوى القطاعي أو على المستوى الوطني، بحيث ينتج عنه اتفاقيات أو اتفاقات جماعية ذات طابع مهني[2].

و هكذا تم بين سنة 1990 و 2009 عقد 13 اجتماعا للثلاثية بين الحكومة و منظمة أرباب العمل و الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما تم عقد 14 اجتماعا للثنائية بين الحكومة و الاتحاد العام للعمال الجزائريين[3]،و لكن ما يعاب على هذه الآلية هو التمثيل، بحيث لازالت النقابات المستقلة تعاني التهميش و هذا ما حذا بها إلى سلوك الاحتجاج كوسيلة لتحقيق المطالب.

كما ظهرت العديد من التنظيمات الاجتماعية و الثقافية التي تشكل نسيج المجتمع المدني، و توزعت في مختلف المجالات، بحيث يبلغ عدد منظمات المجتمع المدني الوطنية دون احتساب النقابات و الأحزاب السياسية 1027 جمعية وطنية من بينها 07 منظمات تهتم بحقوق الأنسان[4] أما على المستوى المحلي فهناك 92627 جمعية محلية من بينها 20137 لجنة حي[5].

---

[1] عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين و المجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، 2006.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 و المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية، ع 17،الصادرة بتاريخ 1990/04/25، المادتين 14، 15،ص 572.

[3] عكاش فضيلة،الحوار الاجتماعي و الدولة الريعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الأول، ديسمبر 2011، ص 35.

[4] Ministère de l'intérieure et des collectivités locales, statistiques des associations nationales agrées par typologie, situation arrêtée au 10 janvier 2012, www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=1&s=29# تم تصفح الموقع يوم 2013/02/15 .

[5] Ministère de l'intérieure et des collectivités locales, etat des associations locales agréées (situation au 31 décembre 2011),www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=2&s=29 تم تصفح الموقع يوم 2013/02/15

من خلال ما تم استعراضه يمكن القول إن هناك مجتمع المدني في الجزائر، خاصة في وجود الضمانات الدستورية والقانونية لحق مشاركة المواطن في هذا الهيكل الاجتماعي وحرية تكوين الجمعيات و الحركات الاجتماعية المكونة للمجتمع المدني، و لكن على صعيد الممارسة فإنِ مؤسسات المجتمع المدني لم تستطع أن تؤدي دورها الاجتماعي- كقوة مؤثرة في صنع السياسات وكوسيط بين الدولة و المواطن بكل حرية و استقلالية فهي تعاني من عراقيل وتعقيدات تحول دون الوصول لهذه الغايات.

فرغم ما شهدته الجزائر من التنامي الكمي لمؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ورابطات سواء في الحقل المهني كالنقابات والاتحادات المهنية، أو العاملة في المجال الخيري والبيئي، أو الناشطة في مجال ترقية مجموعات فئوية محددة مثل النساء أو الشباب الأطفال والمعاقين...الخ، إلاّ أن عملها تعترضه الكثير من العراقيل التي ساهمت بشكل كبير في محدودية دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث ظل دوره هامشيا أمام الطغيان الذي تمارسه عليه الدولة بوسائلها المختلفة.

ويمكن تفسير المشاكل والانتكاسات التي يعرفها المجتمع المدني في الجزائر، من خلال مطابقة الركائز التي يتأسس عليها أي مجتمع مدني - والتي تم ذكرها آنفا- مع وضعية المجتمع المدني الجزائري في مجال الممارسة، والتي نجملها في النقاط التالية:

- **استقلالية وحرية المجتمع المدني تجاه الدولة:** فعلى الرغم من إيجابية الخطاب الرسمي الجزائري اتجاه المجتمع المدني، الذي عرف انفجارا كميا للمنظمات و الجمعيات المدنية، إلا إن فعاليتها كانت جد محدودة، نظرا لموقف الدولة من المجتمع المدني، و الذي طالما اتسم بالتردد و عدم الثقة، فهي تسمح شكليا بتواجد هذه المنظمات المدنية، إلا أنها في نفس الوقت تضع قيودها القانونية و الإدارية، ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات و المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها[1].

فالتشريعات التي أسست و نظمت المجتمع المدني ساهمت بشكل أو بآخر في الحد من حرية تحركه و نشاطه، ففي مجال التمويل أخضعت الدولة جميع الهبات و المساعدات المالية التي تتلقاها

1 ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 284.

منظمات المجتمع المدني من الخارج إلى الرقابة، و هدا حسب المادة 28 الفقرة 2 من قانون الجمعيات لسنة 1990.

كما تعاني منظمات المجتمع المدني تعقيدات إدارية و إجرائية تصب في خانة إحكام السيطرة عليها و إخضاعها لهيمنة الدولة، فالإطار التشريعي فرض قيودا متعددة مثل التسجيل و الاعتماد و الإشهار، حيث يشترط موافقة السلطات قبل بدء النشاط، وتوضع شروط غامضة لتأسيسها مثل عدم مخالفتها للنظام العام و إثارة الفتنة، و تستخدم هذه الشروط للاعتراض على إنشاء الجمعيات التي لا تطمئن الحكومة، و أعطيت كذلك السلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة[1].

و قد أعطت كذلك القوانين صلاحيات واسعة للحكومة من خلال القطاعات الوزارية المختصة كالداخلية والعمل والشباب...الخ، في الإشراف على منظمات المجتمع المدني، بحيث تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والوصاية التي انتقصت من استقلاليها[2].

لقد سمحت سيطرة الدولة على الجمعيات بتشكيل فضاء واسع لحركة جمعوية شكلية و مقيدة توفر مجالا لنشاط طقوسي وممارسة احتفالية ونخبوية بالأساس تستعملها الدولة والنخبة الحاكمة لتحقيق أهدافها وتمرير سياساتها، مثلا هناك جمعيات تنشط فقط أثناء الحملات الانتخابية[3]، أو عند قيام السلطات بتعبئة الجماهير لمشروع أو لسياسة ما، ويكون دورها هو تسويق أطروحاتها و مواقفها داخل الأوساط الشعبية، لإعطاء تلك السياسات المشروعية اللازمة لتنفيذها، وبالمقابل تعمل الدولة على تقويض فرص تبلور مجال مفتوح لممارسة الحقوق السياسية والحريات المدنية.

يضاف إلى ذلك التهميش و الإقصاء الذي تعاني منه مختلف فعاليات المجتمع المدني، خاصة تلك المعارضة، و لعل هذا ما يفسر اللجوء المتكرر للحركات الاحتجاجية خارج أطر المجتمع المدني، فباستثناء النقابات المستقلة و التي قادت كما سنرى جملة الإضرابات على مدار السنوات الأخيرة، فإن باقي تنظيمات المجتمع المدني وقفت موقف المتفرج على ما تشهده الساحة الوطنية من حراك.

---

1 هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989-1999)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006، ص 113.

2 نفس المرجع، ص 112.

3 العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم و الواقع، الجزائر نموذجا، ورقة مقدمة لمؤتمر المشروع القومي وا لمجتمع المدني، قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا، 7-12 ماي 2000، ص 12.

-ب- تأثير البيئة الدولية على صنع السياسات العامة في الجزائر

يتجلى تأثير البيئة الدولية في صنع السياسات العامة من خلال الخيارات السياسية و الاقتصادية التي يتبناها صنّاع القرار، و كذلك من خلال المواثيق و المعاهدات الدولية التي تصادق عليها و في المواقف التي يتخذونها إزاء مختلف القضايا و المسائل ذات الاهتمام الدولي، ففي حالة الجزائر تباينت مخرجات السياسات العامة تباين الخيارات السياسية التي تبنّاها الساسة و هذا منذ الاستقلال، و رغم أنّه لا يلغي هذا التأثير تداخل عناصر أخرى فإنّ البيئة الدولية خاصة في زمن العولمة تلعب دورا مؤثرا في بلورة السياسات العامة للدول ، حيث تهيمن العولمة بمختلف مؤسساتها، و تفرض نسقا معينا يصعب الخروج عنه أو مقاومته، و تزداد درجة التأثر بالنسبة للدول النامية خاصة تلك التي تشهد إصلاحات سياسية و اقتصادية، فقد شهد عقد الثمانينيات لجوء العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسات إصلاحية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة و معالجة الاختلالات و الأزمات التي كانت تتخبط فيها.

و من أبرز مظاهر تأثر السياسات العامة في الجزائر بما أفرزته البيئة الدولية في خضم التحولات التي عرفها العالم في الألفية الثالثة تبني بعض المفاهيم التي أصبحت تعدّ من أولويات التي يجب على مختلف الدول الأخذ بها خاصة النامية منها، و ذلك في مختلف المجالات، و نخص بالذكر هنا الحكم الراشد و التنمية المستدامة، فقد أصبح هذين المفهومين من أهم المرتكزات التي تصاغ على أساسها مختلف السياسات الاقتصادية و الاجتماعية. خاصة و أنّ بعض الأوساط الأكاديمية المهتمة بالشؤون الأمنية قد ربطت توافر الأمن و الاستقرار في الدولة بتحقيق هذين المبدأين، لما لهما من تأثير على أمن و استقرار الأفراد في المجتمع بالدرجة الأولى، و كذلك أمن الدولة و تماسكها و مسايرتها للمستجدّات و التحولات التي يعرفها النظام الدولي[1]، و قد تعددّت الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد، غير أنّ معظمها تركز على البعد السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، و

[1] مسالي نسيمة، الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي، على الرابط التالي: www.boulemkahel.yolasite.com.php تم تصفح الموقع يوم 2013/20/19.

يرجع هذا الاختلاف و التعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين و تباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية [1].

و فيما يلي أهم التعاريف حول هذا المصطلح: يقصد بالحاكمية "gouvernance" أسلوب و طريقة الحكم و القيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار [2].

و يشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، و غير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير [3]،فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها [4].

و يمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز و يدافع عن حقوق الإنسان، و يقوم على توسيع قدرات الشعوب و التنوّع في خياراتهم و حرياتهم الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و يجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب. و من أهم التعاريف التي سيقت حول مفهوم الحكم الراشد نجد:

---

[1] عمراني كربوسة،الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.
www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

[2] الأخضر عزي و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشدعلى الرابط التالي:
www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm ، تم تصفح الموقع يوم: 2013/02/25.

[3] الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، ص 10.

[4] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص 16.

- تعريف البنك الدولي: يـــــــعـــــــرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها.

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنّ مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، و يشمل الآليات و العمليات و المؤسسات التي يعبّر من خلالها المواطنون و المجموعات عن مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 أنّ الحكم الراشد: هو ذلك الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم و فرصهم و حرّياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و يسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً و تكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[1].

و رغم اختلاف التعاريف إلاّ أنها تتفق حول فكرة أساسية مفادها أنّ تطبيق الحكم الراشد إنّما يهدف لتحقيق رفاهية و استقرار و أمن الأفراد و المواطنين، و يرتكز الحكم الراشد على ثلاثة أبعاد رئيسية:

- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها.

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003، 2ص 13.

الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة[1].

فهناك تكامل بين الأبعاد الثلاثة، فوجود سلطة سياسية تمتلك قدرا كافيا من الشرعية و متفتحة على بيئتها، و كذا وجود إدارة فعّالة ذات كفاءة عالية، إضافة لوجود مجتمع مدني مستقل و قادر على المشاركة و نقل انشغالات المواطنين، كفيل بإقامة حكم راشد يرتكز على الديمقراطية المبنية على المشاركة و المحاسبة و الشفافية.

أما في ما يخص التنمية المستدامة فإنّها تعني التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر[2]،في حين ركّز تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 عند تعريفه التنمية المستدامة على التمكين السياسي إذ يعتبر" أن التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، و إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة و الفعّالة للمواطنين و عبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين و إمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات و الفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، و اكتساب المعرفة و تمكين الإطار المؤسساتي[3].

و ما يميزها عن مفهوم التنمية الاقتصادية هو ذلك التداخل و التعقيد و التشابك بين ما هو طبيعي (بيئي) و ما هو اجتماعي في التنمية، فالتنمية المستدامة تهتم أساسا بتلبية إحتياجات الطبقات الفقيرة، و تحرص على تطوير الجوانب الثقافية، كما أنّها عملية مجتمعة لا يمكن الفصل بين أبعادها الثلاثة(البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) و هذا لشدة التداخل، ممّا يستوجب تظافر جهود كل الفئات و القطاعات، و في نفس الوقت هي عملية واعية ذات غايات محددة و استراتيجية طويلة المدى و أهداف مرحلية و مخططات و برامج[4]، و هي تحتاج في ذلك إلى تبني قاعدة إنتاجية إنتاجية

[1] عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 2.

[2] مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، ع 26، جامعة بسكرة، الجزائر،جوان 2010، ص 133.

[3] عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 3.

[4] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة خنشلة، ع 07، جوان 2010، ص ص 194، 195.

صلبة، معتمدة على مرتكزات محلية ذاتية و متنوعة، قادرة على التكيف مع المتغيرات، كما تستلزم توفر تنظيم اجتماعي سليم و موارد بشرية مدرّبة و قدرات تقنية عالية، إضافة إلى التراكم الرأسمالي الكافي.

و تسعى التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة إلى تحقيق جملة من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، هذه الأهداف[1] هي:

-1- زيادة الدخل الوطني : تعتبر زياد الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة خاصة في الدول المتخلفة، بحيث يكون الدافع الأساسي هو محاربة الفقر و تدني مستوى المعيشية ما يستوجب زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة.

-2- تحسين مستوى المعيشة: و ذلك من خلال إحداث توازن بين زيادة الدخل الوطني و الزيادة السكانية و العدالة في التوزيع، و عليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الأفراد عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو من خلال إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد الحالية و المستقبلية، و تحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل، التعليم، الرعاية الصحية، الخدمات الاجتماعية، و السكن، إضافة إلى احترام حقوق الأفراد و تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.

-3- التقليل من حِدّة التفاوت في الدخل و الثراوت: و يندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية للتنمية، بحيث أفرزت السياسات الإصلاحية (التقويم الهيكلي) في الدول النامية فوارق كبيرة في توزيع الدخول، بحيث تسيطر فئة قليلة على جزء كبير من الثروة، في حين يعاني السواد الأعظم من الفقر و الحرمان.

-4- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة و إن كانت تسعى لتحسين حياة الإنسان، فإنّ ذلك لا يكون على حساب البيئة، لذلك فهي تعمل على عقلنة استغلال المواد الطبيعية، و البحث عن بدائل لهذه الثروات، و هنا تلعب الدولة دورا هامّا في ما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية و

[1] مراد ناصر، المرجع السابق، ص ص 139، 140.

تحقيق التوازن البيئي، و ذلك من خلال تبني سياسة بيئية تكون ملزمة للجميع باستحداث قوانين و عقوبات رادعة، إضافة إلى التعليم و التوعية.

-5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: بيحث يتم توظيف التكنولوجيا في خدمة أهداف المجتمع، عن طريق توعية الأفراد بأهمية التقنات الحديثة في المجال التنموي و كيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر و المشكلات الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

و من المفاهيم التي تأثرت بها السياسات العامة في الجزائر أيضا نجد حقوق الإنسان، خاصة و أنّ الجزائر قد عانت الكثير من الضغوطات إبّان العشرية السوداء، و التي كانت تمارسها المؤسسات الحقوقية الدولية بإيعاز من مختلف الجهات، مما دفع بالنظام السياسي الجزائري إلى تبني هذا المبدأ بغية تحسين الصورة النمطية التي ألصقت بالجزائر، بحيث نجد أن الخطاب السياسي الجزائري عادة ما يرفع شعار حقوق الإنسان و تعزيز الحقوق الفردية و الجماعية، و يتجلى ذلك في تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، إضافة إلى جملة الإصلاحات التي سنتعرض لها لاحقا من خلال استعراض السياسات التي بادر بها النظام السياسي الجزائري منذ 1999.

هذه المفاهيم كان لابد من الإشارة لها كأمثلة لتأثير البيئة الدولية لوضعها في الحسبان عند التحدث عن السياسات العامة في الجزائر، و حتى نتمكّن من فهم الأسباب و العوامل التي أثّرت في ترتيب الأولويات في الأجندة السياسية للنظام السياسي الجزائري.

المبحث الثالث:محتوى السياسات العامة في الجزائر1999-2011

المطلب الأول : أولويات أجندة السياسة العامة للنظام السياسي الجزائري من 1999 إلى 2011

-أ- معالجة الأزمة الأمنية

يرى فيليب برو في كتابه علم الاجتماع السياسي بأنّ **الدول تسعى دائما إلى تقوية قدراتها التنظيمية و التي تعتبر من صميم النشاط التوزيعي للدولة، و ذلك من خلال إقامة قواعد محترمة من قبل الجميع، فهي تعمل على سيادة النظام، و من ثم يكون انشغالها الأول الأمن البدني للمواطنين الذي يعتبر الخير الأثمن الذي بدونه يبقى التمتع بالخيرات الأخرى دون جدوى**[1].

و في حالة الجزائر، و بالنظر إلى الأزمة الأمنية التي كانت تتخبط فيها ، يبدو منطقيا إلى أبعد الحدود أن تكون المسألة الأمنية على رأس أولويات الأجندة السياسية وأن يكون استرجاع الأمن و إيجاد حلول للأزمة أسمى هدف للنظام السياسي الجزائري.

و بالفعل، فتح الرئيس بوتفليقة و بسرعة كبيرة آفاقا سياسية جديدة للبلاد، قناعة منه بأنه لا يمكن أن تخطو البلاد خطوة واحدة نحو التقويم الاقتصادي دون استعادة السلم والأمن، فعكف فور تسلمه مهامه على توفير الظروف الأساسية للقضاء على الإرهاب، إذ أن الأزمة العميقة التي كانت تتخبط فيها البلاد لم يكن يمكن تجاوزها من خلال المعالجة الأمنية وحدها للظاهرة حتى و إن تم تقليص رقعتها عبر التضحيات الجسام والجهود المضنية التي بذلتها عناصر قوات الأمن.

و في هذا السياق، خطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خطوة سريعة عبر الدعوة إلى المصالحة الوطنية و هي الغاية التي جسّدها عبر سياسة الوئام المدني، ثم بعد ذلك الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية.

و كانت الجزائر قد عرفت محاولات قبل 1999 لاحتواء الأزمة و إيجاد سبل كفيلة باسترجاع الأمن و الاستقرار في عهد الرئيس الأسبق اليامين زروال، فبعد توقيف المسار الانتخابي و استقالة

[1] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ط 01، 1998، ص 93.

الرئيس الشاذلي بن جديد دخلت البلاد في نفق مظلم، و تدهور الوضع الأمني و تصاعدت حدة أعمال العنف التي تابت تحدث كل يوم في مختلف أنحاء الوطن، و قد اقترنت الأزمة الأمنية بتأزم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي.

و ما زاد من حدة تأزم الاوضاع هو عدم الاستقرار السياسي و حالة الشغور المؤسساتي، مما استدعى عقد ندوة وطنية في بداية جانفي 1994، **و كان عبد العزيز بوتفليقة مرشحا بقوة لتولي منصب رئيس الدولة ، ولكنه رفض أن يكون مجرد ديكور تتحكم فيه القوى الفاعلة في النظام السياسي - المؤسسة العسكرية - حيث اشترط أن يجمع كل السلطات بين يديه، حيث كان يرى بأنه يستحيل تبني حل سياسي للأزمة في ظل توجهات استئصالية تعمل على إنهاء النزاع مع الجماعات الإسلامية المسلحة عن طريق القوة العسكرية وحدها**[1].

و هكذا عين المجلس الأعلى للأمن الجنرال اليامين زروال رئيسا للدولة، و الذي أنشأ بدوره مجلسا انتقاليا يمثل معظم الحساسيات و الأحزاب. و ما ميز هذه المرحلة هو رفض الأحزاب الكبيرة الانخراط في هذا المسعى باستثناء حركة مجتمع السلم[2]، و قد باءت ندوة الحوار الوطني بالفشل، مما دفع إلى انتهاج توجه آخر - سياسة التقويم الوطني-la restoration Nationale و التي تبناها الرئيس اليامين زروال بمعية مستشاره الجنرال محمد بتشين[3]، و قد تمحورت خطوات سياسة التقويم الوطني في إجراء انتخابات رئاسية تعددية كما تم التوقيع على عقد وطني من قبل مختلف الشركاء السياسيين و الاجتماعيين، و قد ضم مجموعة مبادئ و قواعد و تم تعديل الدستور على ضوء ذلك العقد قبل اللجوء الى انتخابات تشريعية و محلية تعددية.

و بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها اليامين زروال، شرع هذا الأخير في الحوار مع الشركاء السياسيين و الاجتماعين بهدف التحضير للندوة الوفاق الوطني الثانية التي انعقدت في 14 سبتمبر 1996 والتي شهدت مقاطعة كل من التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و حزب التحدي بدعوى

---

[1] محمد بوضياف، النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات و المشاهد المحتملة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 29 شتاء 2011 ، ص10.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين، الجزائر، دار المعرفة، 1999، ص .258

[3] محمد تامالت ،الجزائر فوق البركان ، د د ن الجزائر، ط1، 1999 ،ص.150

حضور التيارات الإسلامية و كذا مقاطعة جبهة القوى الاشتراكية و حزب العمال بسبب عدم مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيها[1]، و قد وقع المشاركون في ندوة الوفاق الوطني الثانية وثيقة يتعهد فيها الجميع باحترام المبادئ الأساسية.

و قد اعتمدت السياسة الأمنية على استراتيجيتين متوازيتين، الأولى تدعو الى دحر الجماعات الإرهابية المسلحة عن طريق تسخير وحدات الجيش و قوى الأمن و تدعيمها باستحداث فرق الدفاع الذاتي، و الثانية أخذت طابع الحل السياسي بسن قانون الرحمة.

هذا و إن نجحت سياسة التقويم الوطني في الحفاظ و إعادة بناء مؤسسات الدولة من خلال إجراء انتخابات رئاسية في 16 نوفمبر 1995، ثم بعد ذلك تعديل الدستور في 1996 وكذا إجراء انتخابات تشريعية و محلية في 1997، إلاّ أنّها و بالمقابل فشلت في معالجة المسألة الأمنية، خاصة بعد فشل جولات الحوار مع قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، كما أن قانون الرحمة الذي صدر في 1995 لم يحدد تسوية شاملة للأزمة و لم يؤت الثمار المرجوة منه، بل إن حدة العنف أخذت منحى تصاعدي خطير جعل البلاد في وضع حرج للغاية، خاصة مع الحصار غير المعلن الذي كان مفروضا عليها، و ازدياد المطالبة الخارجية بإيفاد لجنة دولية للتحقيق في المجازر المرتكبة (بعثة الأمم المتحدة للإعلام و التقصي التي حلت بالجزائر في صيف 1998 و أطروحات التدخل الأجنبي.كما برزت خلافات بين النخبة الحاكمة-الرئيس و المؤسسة العسكرية- حيث باشرت بعض قيادات الجيش مفاوضات سرية مع قيادة الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي أعلن عن الهدنة من جانب واحد في أكتوبر 1997.

كل هذه المتغيرات إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد جراء سياسات التقويم الهيكلي التي كان يمليها صندوق النقد الدولي، دفعت الرئيس اليامين زروال إلى تقليص عهدته الرئاسية التي كانت تمتد الى غاية سنة 2000، و الإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة جرت في ربيع 1999.

[4] رابح لونيسي ، مرجع سابق ،ص 268 .

و قد احتلت المسألة الأمنية الصدارة في برامج و خطابات المترشحين السبعة للانتخابات الرئاسية، و من بينهم المترشح عبد العزيز بوتفليقة، و الذي أصبح رئيسا للبلاد بعد انتخابات أفريل 1999، و قد حدد هذا الأخير ثلاث أولويات، و هي إحلال السلام، و إعادة الاعتبار لمكانة الجزائر على الساحة العربية و الإفريقية و الدولية، و كذا إصلاح الدولة .

و هكذا جاءت مبادرة الوئام المدني كآلية لإعادة الأمن والاستقرار، و كضمان قانوني لاتفاق الهدنة المعلن في أكتوبر 1997، و لقد سعى الرئيس بوتفليقة إلى وضع الوئام المدني ضمن استراتيجية واضحة المعالم و الأهداف، بحيث يعمل بموجب تلك الاستراتيجية على إعادة الأمن و الاستقرار و التعايش السلمي، و الذي قال عنه -الوئام المدني- بأنه **صوّة أو دليل على طريق هذه السياسة** -يقصد هنا سياسة المصالحة الوطنية- **التي ستظهر نتائجها تباعا عندما يؤتي أُكله ما باشرناه من إصلاح لمؤسسات الدولة من عدالة و مدرسة و اقتصاد**[1].

و قد صدر القانون المتضمن الوئام المدني تحت رقم 99 /08، و دخل حيز التنفيذ في 13 ماي 1999، بعد أن أقرته الحكومة، ثم المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، و بعد شهرين من ذلك عرض على الاستفتاء الشعبي يوم 16 سبتمبر 1999، و قد لاقى تأييدا شعبيا كبيرا.

و قد منح هذا القانون عفوا مشروطا لأعضاء الجماعات المسلحة الذين يسلمون أنفسهم للسلطات خلال ستة أشهر ابتداءً من 13 ماي 1999، و بموجب المادة الثالثة من القانون يكون هؤلاء الأفراد و الذين لم يرتكب أيٌ منهم أو شارك في أية جريمة أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو اغتصابا، أو لم يستعمل متفجرات في أماكن عمومية أو يتردد عليها الجمهور بالإعفاء من المتابعة القضائية، أما من اتكبوا مثل تلك الجرائم، أو شاركوا في ارتكابها فتخفف عنهم الأحكام الصادرة في حقهم[2].

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة،ندوة إطارات الأمة ، نادي الصنوبر،26 أفريل 2001. على الرابط التالي:
www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm تم تصفح الموقع يوم 2012/11/12

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 99/08 المتضمن استعادة الوئام المدني ، الجريدة الرسمية، ع 39، الصادرة في 13/07/ 1999.

و ما يميز هذه المرحلة هي المسارعة في اتخاذ الاجراءات لتحفيز أفراد الجماعات المسلحة و استمالتهم للدخول في مسعى رئيس الجمهورية لإحلال الأمن و الاستقرار، بحيث صدر أمر تنفيذي في 20 جوان 1999 يقضي بإنشاء لجان للمراقبة في كل ولاية لتحديد تأمّل المستسلمين إلى العفو و لتحديد شروط فترة المراقبة التي سيخضعون لها، و هذا قبل إجراء الاستفتاء[1].

هذا و يجمع الكثير من الملاحظين بأن قانون الوئام المدني قد شابهْ الكثير من النقائص التي حدت من فعاليته في معالجة الأزمة الأمنية أبرزها:

- عدم التكفل بانشغالات ضحايا المأساة الوطنية المادية منها و المعنوية.
- عدم توسيع تدابير الوئام المدني ليشمل جميع الأشخاص المعنيين سواءً داخل أو خارج الوطن.
- عدم التكفل بملف المفقودين و المختطفين.
- غياب الرقابة على عمل لجان الإرجاء و غياب الشفافية في عملها.

و بعد عامين تبلور الوئام المدني ليصبح مصالحة وطنية، ففي خطاب أمام إطارات الأمة في 26 أفريل 2001 بلور رئيس الجمهورية معالم سياسته الجديدة-**سياسة المصالحة الوطنية**-و التي قال بشأنها بأنها **مصالحة روحية و سياسية بين الجزائريين من خلال إصلاح الدولة و إعادة تنظيم الحياة السياسية و الإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى الأزمة، و هي مصالحة ذات طبيعة أخلاقية و اجتماعية و سياسية و اقتصادية و حضارية في آن واحد**[2].

و تلافيا للنقائص، و اعتمادا على المرحلية و التدرج في معالجة الأزمة سعى رئيس الجمهورية بعد إعادة انتحابه في أفريل 2004 إلى تكملة النقائص التي عرفتها الآليات السابقة، و وضعها ضمن مسعى أكبر كان قد بادر بالإفصاح عنه في خطابه لـــ 26 أفريل 2001 و هي المصالحة الوطنية.

و في سنة 2005 أعلن عن مشروع ميثاق السلم و المصالحة الوطنية في سياق عام تميز بإطلاق عديد الإصلاحات المؤسساتية و الاقتصادية التي خلقت جوا مشحونا طبعته كثرة الاضرابات

[1] رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ع 7، جانفي 2008، ص 17.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، ندوة إطارات الأمة، المرجع السابق.

التي حركتها الجبهة الاجتماعية، رغم ما عرفته مؤشرات الاقتصاد الكلي من تحسن ملحوظ حيث تراجعت نسبة البطالة من 17,7 % سنة 2004 الى 15.3% سنة 2005، و تحسن الوضعية المالية للبلاد بحيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى حدود 40 مليار دولار مع بداية 2005، كما عرفت الوضعية الأمنية تحسناً ملحوظا، فقد أعلن وزير الداخلية في بداية جانفي عن القضاء شبه التام عن الفصيل المسلح المعروف بالجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) ، كما تمّ التوصل إلى اتفاق بين ممثلين عن حركة المواطنة (العروش) و الحكومة في 15 جانفي من نفس السنة يتدعم من خلاله الهدوء و الأمن في منطقة القبائل[1].

و قد جاء ميثاق السلم و المصالحة الوطنية[2] متضمنا ديباجة و خمسة أبواب رئيسية، و حملت الديباجة ما عاناه الشعب الجزائري، و ما خاضه من نضال خلال تاريخه و ما قدِمه من تضحيات، مركزة على ثورة نوفمبر 1954 التي بلورت تطلعات الشعب الجزائري، ثم عرج بعد ذلك على معاناته خلال العشرية السوداء، ثم بيُن أن الإرهاب يتنافى و قيم الإسلام و مُثُله الداعية إلى التسامح و التضامن، وبيُن كيف أنّه انحسر و خسر على يد الشعب الذي أبى إلاّ أن يتجاوز الفتنة و عواقبها و يعود إلى سابق عهده بالسلم و الأمن، إذ تأكد له أنّه من دون عودة السلم و الأمن لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الثمار التي يتوخاها منه، و أنّه لا مناص من إحلال و اعتناق المصالحة الوطنية التي ستعود عليه بالخير كما كان عليه الأمر في سياسة الوئام المدني التي مكّنته على غرار سياسة الرحمة من تثبيط المسعى الشيطاني الذي كان يستهدف وحدة هذا الشعب، و حقن الدماء و استعادة استقرار الجزائر.

---

[1] Rafael Bustos, Le référendum sur la charte pour la réconciliation nationale en Algérie et ses textes d'application, p 2, www.anneemaghreb.revues.org/109 .

تم تصفح الموقع يوم 2012/11/14.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية،14 اوت 2005. على الرابط التالي:
www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/reconciliation/charte/charte.htm تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/14

و خُصص الباب الأول لعِرفان الشعب لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية من قوات الجيش الوطني الشعبي و مصالح الأمن و كافة المواطنين الذين وقفوا في وجه الإرهاب، و الإشادة بوقفتهم الوطنية و تضحياتهم الجسيمة.

و مصادقة الشعب على هذا المشروع تعني أنّه لا يحق لأي كان التذرع بما خلفته المأساة الوطنية أو الاعتداد به قصد:

- المساس بمؤسسات الجمهورية أو زعزعة أركان الدولة.
- المساس بشرف أعوانها المخلصين في خدمتها.
- تشويه سمعة الجزائر على الصعيد الخارجي.

أمُا الباب الثاني فقد تعلق بالإجراءات الرامية إلى استتباب السلم و تضمن هذا الباب ثمانية بنود يخص كل بند منها إجراءا عمليا محددا، و تعلقت البنود من 01 الى 05 بإبطال المتابعات القضائية في حق:

- الأفراد الذين سلموا أنفسهم اعتبارا من 13 جانفي 2000 تاريخ انتهاء العمل بقانون استعادة الوئام المدني.
- جميع الأفراد الذين يكفون نشاطهم المسلح ، و يسلمون ما لديهم من سلاح، و لا ينطبق هذا الإجراء على من كان لهم ضلع في ارتكاب مجازر جماعية ، أو انتهاك حرمات أو اعتداء بالمتفجرات في أماكن عمومية.
- الأفراد المطلوبين في الداخل أو في الخارج بشرط المثول الطوعي أمام الهيئات الجزائرية المختصة، و لا يستثنى منهم الافراد الذين ارتكبوا الاعمال الإجرامية المذكورة في البند السابق.

كما تضمن هذا البند إجراءين خاصين بالعفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم و الموجودين رهن الحبس بسبب:

- اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب.
- أعمال عنف من غير الأفعال المنصوص عليها في البند الثاني.

أما البند الثامن و الأخير من هذا الباب فيتعلق إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

و خصص الباب الثالث من مشروع الميثاق للإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، و يحتوي على ثلاثة بنود :

- تزكية الشعب تطبيق إجراءات ملموسة للرفع النهائي للمضايقات التي لا يزال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى اعتناق سياسة الوئام المدني.
- تدعيم الشعب للإجراءات الضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا لإجراءات إدارية عقابا على ما اقترفوه من أفعال، مما يساعد على تسوية وضعيتهم الاجتماعية بصورة نهائية.
- استعداد الشعب للصفح لا يعني نسيان العواقب المأساوية التي جناها عليهم العبث بتعاليم الإسلام دين الدولة و من ثمُ فهو يقرر:

-1- حظر ممارسة أي نشاط سياسي على من كانت له مسؤولية العبث بالدين.

-2- عدم السماح بممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في أعمالٍ إرهابية .

فيما جاء الباب الرابع بإجراءات لدعم سياسة التكفل بملف المفقودين و تضمن ثلاثة بنود:

- تحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في فترة المأساة الوطنية.
- قيام الدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي المفقودين من تجاوز المحنة في كنف الكرامة.
- اعتبار المفقودين ضحايا المأساة الوطنية ، و لذويهم الحق في التعويض.

أما الباب الخامس من مشروع الميثاق فتطرق إلى الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني، و جاء فيه أربعة بنود، في شكل أحكام ختامية تكمن رئيس الجمهورية بموجب ما حظي به من تفويض من الشعب الجزائري أن يتخذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.

-ب- السياسات الاقتصادية: 1999-2011

في خطابه المرجعي لـــ 26 أفريل 2001 و بهدف تعزيز الأمن و الاستقرار و إنجاح مسعى المصالحة الوطنية أفصح رئيس الجمهورية عن السياسة الاقتصادية التي يسعى لانتهاجها من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية التي شابت الأداء الاقتصادي في محاولة لإخراج البلاد من دوامة الأزمات التي كانت تعصف بها، و ذلك من خلال سياسة اقتصادية تستطيع أن تسير بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف المنشودة خاصة دعم الاستقرار السياسي و الأمني.

و هكذا بدأ ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال اتباع سياسة الإنعاش و هي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الانتاج و الشغل و عن طريق دعم الطلب الكلي، و هي سياسة مستوحاة من الفكر المالي الكينيزي[1]، و هذا من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات كزيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد الوطني و خلق ديناميكية الطلب التي تدفع إلى النمو، و تعالج مشكلة البطالة عن طريق زيادة التشغيل. و قد اتجهت جهود برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى الإنعاش عن طريق الاستثمار، فبعد تحسن الوضعية المالية للجزائر جرُاء الارتفاع في أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز 98% من الصادرات الجزائرية.

و بذلك شهدت السياسة الاقتصادية تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية التي كان يمليها صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي إلى الوصفة الكينيزية و التي ترتكز بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، و هو ما انعكس في تطبيق كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و الشروع في تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014، مما يؤكد استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي وفقا للوصفة الكينيزية.

[1] محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر و انعكاسها على الأداء الاقتصادي، دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة جامعة تكريت، المجلد 19 ، ع12 ، ديسمبر 2012 ، ص 317.

-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 07 مليار دولار أمريكي، و يرتكز على الاستثمار العمومي و عصرنة الهياكل الاقتصادية، و كان من أولويات هذا البرنامج الحد من الفقر و القضاء على البطالةو توزيع الثروة على مناطق الوطن و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتعطلة، كما انصب الاهتمام في هذا البرنامج على جملة من المجالات أهمها الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية و تحديث البنى التحتية الأساسية، الاستثمارات و تنويعها.

و قد حاول برنامج الانعاش الاقتصادي التركيز على التنمية المحلية و الأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت القيمة المالية المخصصة لهما 323 مليار دينار جزائري، كما تمُ تخصيص ما نسبته 8,95 % لدعم الاصلاحات الاقتصادية، و يوضح الجدول التالي تخصيصات برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004:

الجدول رقم (01): تخصيصات برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004.

القطاعات	القيمة المخصصة بالدينار الجزائري (الوحدة = مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية
دعم الإصلاحات	47	% 8,95
الفلاحة و الصيد	65	% 12,38
التنمية الريفية	113	% 21,52
الأشغال الكبرى	210	% 40
الموارد البشرية	90	% 17,14
الإجمالي	525	%100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2001 ، ص 123.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، فشهدت بداية 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و قد رُصد له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار كقيمة أولية. و خُصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى للجنوب و الهضاب العليا، و هذا من أجل فك العزلة عن الجنوب و فك الضغط عن الشمال.

و قد سعى البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف[1]:

- **تحديث و توسيع الخدمات العامة**: حيث أن ما مرُت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سواء الأزمة السياسية أو الاقتصادية قد أثّر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة مُلِحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، و من جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد**: و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- **تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية**: و هذا راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة، كما أنِ للبنى التحتية دور هام في تطوير النشاط الانتاجي، من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الانتاج.

[1] World Bank : a public expenditurereview ; report N° 36270, vol 1 , 2007 p 2. www.siteresoureces.wordbank.org/INTALGERIA/resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_pdf

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي**: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، و هو الهدف تصب فيه كل الأهداف السابقة.

و يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غبر مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، ثم أُضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما مخصص لتنمية الجنوب بقيمة 432 مليار دج و الآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقدِرة بـ 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدِرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة العمومية بقيمة 1140 مليار دج، و عليه فإن المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج[1].

و جاء هذا البرنامج في إطار محاولة استغلال البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر، و تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و قُسم إلى خمسة محاور أساسية، بحيث تجاوزت مثلا حصة البنية التحتية الاقتصادية نحو 40 % من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج أي ما يقارب 29 مليار دولار أمريكي، منها 9,2 مليار دولار مخصصة لقطاع النقل، مقابل 7,9 مليار دولار للأشغال العمومية، و ما يقارب 5,1 مليار دولار للموارد المائية،أما قطاع البناء فقد خُصص له ما يعادل 7,3مليار دولار و ذلك بغية إنجاز مشروع مليون وحدة سكنية المبرمج[2]، و يوضح الجدول التالي الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو:

الجدول رقم (02): الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

القطاعات	القيمة المخصصة(مليار دينار)	النسبة المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	%45,5
تطوير المنشئات الأساسية	1703,1	%40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	%08,00

[1] World Bank, op cit, p 2

[2] محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر و انعكاسها على الأداء الاقتصادي، المرجع السابق، ص 323.

تطوير الخدمة العمومية	203,9	% 04,80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	% 01,10
الإجمالي	4202,7	% 100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2.

-3- برنامج التنمية الخماسي:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 و هذا قدر الموارد المتاحة آنذاك، و تواصلت ببرنامج دعم النمو البرامج الخاصة بالجنوب و الهضاب العليا، و يستلزم البرنامج الخماسي الذي وُضع للفترة الممتدة بين 2010 و 2014 من النفقات 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار[1] و ينقسم إلى قسمين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ قدره 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار.

و قد خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، و كذا ما يقارب 40 % لمواصلة برنامج الاستثمارات العمومية بغية تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و خاصة:

- تخصيص 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرة الموانئ.
- تخصيص أكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث و مد شبكة السكة الحديدية و تحسين النقل الحضري(تجهيز 14 مدينة بالترامواي) و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.
- 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني منها:

[1] رئاسة الجمهورية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،24 ماي 2010.

- أكثر من 1000 مليار دج مخصصة لدعم التنمية الفلاحية و الريفية.
- 150مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية.
- 2000 مليار دج لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.

ج- سياسة الإصلاحات

خاضت الجزائر منذ بداية الألفية جملة من الإصلاحات الهادفة إلى ترشيد القطاع الحكومي و هذا لتمكينه من القيام بالدور المنوط به في إحداث الطفرة التنموية اللازمة لبناء تحديات القرن الواحد و العشرين، و تحقيق مثل هذا التحول يستوجب إحداث نقلة نوعية على مستوى كفاءة العنصر البشري الذي يعتبر رأسمال و عماد أي سياسة تنموية ،و على هذا الأساس مست هذه الإصلاحات في ال بداية حسب ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية لــ 26 أفريل 2001 قطاع التربية الوطنية و التعليم و قطاع العدالة و إصلاح هياكل الدولة و الذي شرع فيه سنة 2000 من خلال إنشاء لجنة وطنية كلفت بإعداد تقرير حول هذا الموضوع.

-1- إصلاح التربية و التعليم

تأتي المنظومة التربوية على رأس الأولويات نظرا للدور الذي تلعبه كرائد لنشر المعارف و اكتساب المهارات الضرورية لمواكبة التطور العلمي و التكنولوجي و التأقلم مع التحولات التي تفرضها البيئة الداخلية و الخارجية، و في هذا السياق سطرت الدولة مجموعة من الإصلاحات بهدف تكييف هذا القطاع الحساس على غرار القطاع الاقتصادي مع مختلف التحولات و على رأسها العولمة التي تستلزم التحضير اللائق لمواجه المنافسة الحادة التي تفرضها. و وفق هاذ المنظور تم إعادة صياغة البرامج و المناهج التربوية التي من شأنها أن تنمي القدارت التعليمية التي تسمح بالتكيف مع التطور الحاصل في مختلف المهن و من ثَم ّ تيسير إدماج المتعلمين في هذا الفضاء المعولم. يتألف النظم التعليمي في الجزائر من ثلاث قطاعات كبرى، خصص لكل قطاع منه وزارة خاصة به، و هي

على التوالي : وزارة التربية الوطنية، وزارة التكوين المهني و التمهين و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

- **التربية الوطنية**

يأتي هذا الإصلاح الذي يعدّ الثاني من نوعه بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية سنة 1976[1]، و الذي أملته الظروف المرتبطة بالتغيرات التي تشهدها البلاد في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية. و على ضوء هذه المعطيات تم استحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وفق المرسوم الرئاسي رقم 101/2000[2]،تحت وصاية رئيس الجمهورية ، و قد كُلِّفت اللجنة حسب المادة (03) من المرسوم باقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة تشمل اقتراح مخطط رئيسي يتضمن المبادئ العامة و الأهداف و الاستراتيجيات و الآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي من جهة، و تنظيم المنظومات الفرعية و محاورها و كذا تقييم الوسائل البشرية و المالية و المادية الواجب توفيرها من جهة أخرى.

و في هذا السياق، عمدت اللجنة إلى فتح عدد من الورشات، أهمها تكوين المكونين، التجديد الجذري للبيداغوجيا، تقوية ودعم اللغة العربية، ترقية اللغة الأمازيغية والتفتّح على اللغات الأجنبية، التربية المدنية والخلقية والدينية، من أجل تكوين مواطن يعتزّ بقيمه و وطنه و متفتّح على العالم، التكفّل بالطفولة ما قبل التمدرس، إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتّصال على جميع مستويات التعليم و التكوين، وضع تنظيم جديد أكثر نجاعة للتعليم القاعدي الإلزامي في خدمة النوعية و الإنصاف، إعادة تنظيم مراحل التعليم ما بعد الإلزامي، إضافة إلى إعادة تحديد و تنظيم وظيفة التوجيه المدرسي و المهني والجامعي، من أجل مخطّط موجه لتطوير التعليم والتكوين العاليين، من أجل جامعة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، إصلاح المنظومة التربوية: النصوص التنظيمية، ط2، 2009، ص 3.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 101-2000،المؤرخ في 09 ماي 2000 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الجريدة الرسمية، ع 27، 10 /2000/05، ص 4.

أحسن أداء ومتفتّحة على التعاون الدولي، من أجل تحسين التنظيم والتسيير للنظام الجامعي، وكذا من أجل الحثّ على الدفع بالبحث العلمي ومن أجل هيكلة شاملة لمنظومة تربوية أكثر اندماجا وأدق انسجاما[1].

و من أهم ما جاءت به الإصلاحات الجديدة إضافة إلى ما سبق هو فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال صدور مرسوم تنفيذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات التربية و التعليم خاصة[2] تعرف بالمؤسسات الخاصة حسب المادة الثانية (02) من المرسوم، و هو إيذان بميلاد عهد جديد للتعليم في الجزائر و الذي كان إلى غاية 2004 حكرا على الدولة.

- **التعليم العالي:**

على غرار التربية الوطنية حظي قطاع التعليم العالي هو الآخر بنصيبه من الإصلاح في إطار اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، فقد أبرزت هذه الأخيرة مختلف الصعوبات التي كانت تعاني منها الجامعة الجزائرية و التي أنهكت قدراتها، فقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا، و هذا التطور السريع نجم عنه عِدّة إختلالات بسبب الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، و في المقابل انخفاض كلفة تكوين الطالب بسبب الازمة الاقتصادية و الإصلاحات التي كانت الجزائر قد باشرتها فانخفض الميزانية المخصصة للتكوين من 700 دولار للطالب الواحد سنة 1987 إلى 200 دولار سنة 1999، ممّا عطّل مسيرة الجامعة و قدرتها على مواكبة التحولات الداخلية و الخارجية، مما انعكس سلبا على الجامعة و الطلبة على حد سواء، و على ضوء التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية و التي صادق عليها مجلس الوزراء في 30 أفريل 2002 حددت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي إستراتيجية عشرية (2004-2013) لتطوير القطاع[3].و من أهم محاور هذه الاستراتيجية تطبيق

---

[1] نوال جاوت، المنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال، من التربية حق للجميع إلى الإصلاحات الكبرى، جريدة المساء، ع 4686، 1012/07/05ص 13.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 04-90 المؤرخ في 24 مارس 2004 يحدد شروط بناء مؤسسات التربية و التعليم الخاصة و فتحها و مراقبتها، الجريدة الرسمية05/28/،2004، ع19، ص ص 3، 4.

[3] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، برنامج إصلاح التعليم العالي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، جوان 2007، ص 7.

إصلاح شامل و عميق للتعليم العالي من خلال التخلي تدريجيا عن النظام التعليمي القديم (الكلاسيكي) و استبداله بنظام جديد ذو ثلاث أطوار تكوينية(ليسانس- ماستر-دكتوراه) مع هيكلة تستجيب للمعايير الدولية و تكون مصحوبة بتأهيل مختلف البرامج التعليمية و مع تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي، و يرمي هذا الإصلاح إلى التكفل بمتطلبات المرحلة الجديدة و منها:

- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كافة التفاعلات الممكنة بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح و احترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية و آدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم و التكنولوجيا.
- تشجيع التبادل و التعاون الدوليين و تنوعهما.
- إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة و التشاور.

و بغض النظر عن الحجج و الأهداف التي رسمها صانعو هذه السياسة فإن أغلب الملاحظين خاصة المعنيين بهذه السياسة (الأسرة الجامعية) يجمعون على أن هذه الإصلاحات جاءت مواكبة لخارطة الطريق للعولمة النيولبرالية و اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي[1]، و هكذا تمّ تبني نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه(L M D) ابتداءا من سنة 2004 بعد أن سبقتها استشارة شكلية غير معمقة من أجل تفادي أي عرقلة أو تنديد من طرف الأسرة الجامعية، مما جعلها محل انتقاد و سببا في العديد من الحركات الاحتجاجية التي هزّت القطاع في السنوات التي تلت تطبيق الإصلاحات كما سنرى في الفصل الثاني.

- **إصلاح قطاع العدالة**

[1] F. CHERBAL, '' La réforme LMD et l'université algérienne: les vrais enjeux'', El Watan, 4, 5 et 6 Septembre 2004. http://cnes30.voila.net/LMD.htm , 2012/11/25 تم تصفح الموقع يوم

يندرج إصلاح قطاع العدالة ضمن إطار أوسع و هو إرساء دولة الحق و القانون طبقا للمعايير الدولية في هذا السياق، و قد شرع في مسار الإصلاح الذي لا يزال مستمرا إلى اليوم عقب تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة من طرف رئيس الجمهورية في 20 أكتوبر 1999[1]، قطاع اعترته الكثير النقائص جعلت منه عرضة للانتقاد، فكان لزاما إعادة بناء القطاع على أسس جديدة تستجيب لمتطلبات المواطنين محليا و تواكب التحولات الدولية، و قد تمحورت الإصلاحات على أربعة محاور كبرى:

المحورالأول: إعداد تشريع و طني منسجم مع المعايير و الالتزامات الدولية

حيث تمّ في هذا الإطار مراجعة معظم التشريعات بغية تكييفها مع التشريعات الدولية التي صادقت عليها الجزائر و كذا مواكبة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، فتمت إعادة النظر في تسيير و تنظيم قطاع العدالة، و ذلك بإعاد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل و تكييفها مع المتطلبات، تحديد صلاحيات وزير العدل حافظ الأختام، و كذا إعاد تنظيم مرفق القضاء و ذلك بموجب القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية 2005 [2]، و الذي كرّس ازدواجية القضاء:

- الجهات القضائية العادية(المحكمة العليا، المجالس القضائية، المحاكم).
- الجهات القضائية الإدارية(مجلس الدولة، المحاكم الإدارية).

كما تمّ استحداث محكمة التنازع تتدخل في حال وجود تنازع الاختصاص بين المحاكم العادية و المحاكم الإدارية، و يعتبر حكمها نافذا غير قابل للطعن.

كما سعت الإصلاحات الجديدة إلى تدعيم حق اللجوء إلى العدالة بموجب القانون الجديد للإجراءات المدنية و الإدارية و ذلك من خلال تبسيط إجراءات اللجوء إلى القضاء، و كذا مراجعة الأحكام المتعلقة بالتنفيذ و تدعيم القضاء الإداري، و تبني طرق بديلة لتسوية النزاعات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم االرئاسي 99-134 المؤرخ في 09 رجب 1420 الموافق ل 19 أكتوبر 1999 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية، ع 74،20، أكتوبر 1999، ص 4.

[2] الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر، الإنجاز التحدي، دار القصبة للنشر، 2008، ص 50.

كما تمّ تعديل قانون الأسرة، و تدعيم الحريات الفردية و حقوق الإنسان من خلال مراجعة و تعديل قانون الإجراءات المدنية و ذلك في ثلاث مناسبات(2001-2004-2006)، كما سعت الإصلاحات إلى تكريس حرية ممارسة الشعائر الدينية في ظل احترام الغير و حرياتهم.

و من بين أهم ما جاءت به المنظومة التشريعية الجديدة تلك المتعلقة بمراجعة أحكام قانون العقوبات، و محاربة مختلف أنواع الجرائم، و حماية الاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: ترقية الموارد البشرية لقطاع العدالة

و ذلك من خلال ترقية قدرات القضاة التاهيلية، و مراجعة شروط الالتحاق بسلك القضاء، تطوير آليات التكوين القاعدي، مع ضمان تكوين مستمر للقضاة، و توسيع مجالات التكوين التخصصي، السعي لتحسين مستوى أداء موظفي قطاع العدالة و ذلك من خلال إرساء قواعد التكوين القاعدي لموظفي أمانة الضبط، التكوين المستمر لموظفي قطاع العدالة و تمكينهم من التحكم في التكنولوجيات الحديثة، مراجعة القانون الأساسي لموظفي أمانة الضبط.

و من جهة أخرى سعت الإصلاحات لتشمل أعوان العدالة و ذلك من ضمان أداء خدمة توثيقية في مستوى تطلعات الفرد و المجتمع، مع ضمان الفعالية في تنفيذ الأحكام، و تدعيم حقوق الدفاع من خلال ترقية مهنة المحاماة[1]. و قد انتقل عدد الموظفين سلك القضاء من 2500 عنصر سنة 1999 إلى 4055 سنة 2010 من بينهم 38 % من العنصر النسوي[2].

المحور الثالث: عصرنة قطاع العدالة

و ذلك بتوفير محيط مهني مناسب لأداء معصرن و ذلك بتطوير و توسيع مجال الاتصال و استخدام الانترنت، و السعي لتقديم خدمة نوعية محاطة بضمانات الأداء الآمن من خلال إنشاء شبكة قطاعية لوزارة العدل و مركز وطني لصحيفة السوابق العدلية، تطوير آليات التسيير و تسهيل استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة من خدمات مرفق العدالة، وتدعيم هياكل وسائل قطاع العدالة بإنشاء هياكل

[1] نفس المرجع، ص ص 136، 167.

[2] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 7.

جديدة و توسعة المنشآت، مع إعادة تأهيل الهياكل و المقرات الموجودة و توفير التجهيزات و الوسائل اللازمة لسير القطاع.

المحور الرابع: إصلاح المنظومة العقابية

حيث تمّ في هذا السياق مراجعة الإطار التشريعي لتطبيق السياسة العقابية من خلال مراجعة قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[1]، كما أعيد تنظيم الإدارة المكلفة بالسجون، و سعت الإصلاحات الجديدة لتدعيم حقوق المحبوسين و أنسنة ظروف الحبس من خلال تدعيم الرعاية الصحية للمحبوسين و تعزيز التدابير التنظيمية في مجال الرعاية الصحية و توفير الوسائل المادية و البشرية اللازمة للتكفل الصحي و توسيع الروابط العائلية و الاجتماعية للمحبوسين، كما تمت إعادة النظر في تدابير معاملة المحبوسين و معالجة ظاهرة الاكتظاظ في السجون و تحسين ظروف الإيواء فيها، مع ترقية الموارد البشرية لإدارة السجون.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن جملة الإصلاحات التي باشرها النظام السياسي الجزائري منذ 1999 لم تتوقف عند هذه القطاعات الثلاثة، و إنما امتدت إلى قطاعات أخرى على غرار قطاع الوظيفة العمومية و الصحة الذي عرف هو الآخر جملة من الإصلاحات، بحيث صدر 42 نص قانوني خاص بالقوانين الأساسية لكل قطاع.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطي الشعبية، القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية ع 12، 2005/02/13، ص 10.

المطلب الثاني: مكانة الانشغالات الاجتماعية في أجندة السياسة العامة في الفترة 1999-2011

عندما نتحدث عن الانشغالات الاجتماعية، فالمقصود هنا هو ما يهم المواطن بطريقة مباشرة و ما يمس حياته اليومية، ابتداءً من التشغيل و معالجة مشكلة البطالة، إلى السكن إلى الأجور و القدرة الشرائية، إلى الرعاية الصحية، و الإطار المعيشي، و في الحقيقة يصعب تمييز الانشغالات الاجتماعية عن الاقتصادية من خلال مختلف البرامج الحكومية، لأنّ تلك البرامج الحكومية تهدف في بالأساس لتلبية المطالب الاجتماعية و التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغذية العنف و الإرهاب طيلة عشرية كاملة، و بالتالي فإنّ نجاح مسعى استرجاع الأمن و الاستقرار من خلال سياسة المصالحة الوطنية لابد له من التكفل بالانشغالات الاجتماعية الملِحة.

و انطلاقا من هذه التوطئة سأسعى إلى تفصيل ما حملته البرامج المختلفة في ما يخص جملة من المشاكل التي شكلت سببا رئيسيا في تعاقب الحركات الاحتجاجية من بعد، و التي مثّلت حلقة جديدة من عدم الاستقرار الاجتماعي، فقد سعت مختلف السياسات و البرامج الحكومية منذ 1999 للتكفل بمختلف الانشغالات الاجتماعية التي أرهقت كاهل الجزائريين خاصة إبان العشرية السوداء، حيث تراجع مستوى المعيشة بشكل حاد، و على هذا أساس تمُ بلورة سياسة اجتماعية تسعى الدولة من خلالها التكفل بمختلف تلك الانشغالات الاجتماعية.

و كانت البداية ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، و الذي كان يهدف للحد من ظاهرة الفقر و معالجة مشكلة البطالة، كما سعى لمعالجة أزمة السكن و تحسين مستوى المعيشة من خلال توسيع

سياسة الإنفاق الحكومي، فقد سعى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى إعادة تنشيط الطلب عن طريق دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية الاستثمار الفلاحي و مؤسسات الإنتاج الصغيرة و المتوسطة لاسيما على المستوى المحلي، و إعادة تهيئة المنشآت القاعدية التي تسمح بإعادة إطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية و تُفضي إلى مكافحة الفقر و إنشاء مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش الاقتصاد الوطني و رفع مستوى معيشة السكان بعد التدهور الذي لحق بها بسبب سياسات التقويم الهيكلي[1].

-1- مسألة الأجور و القدرة الشرائية

كانت مظاهر الفقر و تدهور الأوضاع الاجتماعية السمة الغالبة لدى عموم المجتمع مع نهاية التسعينيات، و كان لزاما على الدولة إتخاذ إجراءات استعجالية لمعالجة الأوضاع، و هكذا تميزت الفترة الأولى 2001 – 2004 بزيادة في الأجور بعدما كثُر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، مما اضطر السلطات إلى الرفع من الأجر الوطني الأدنى المضمون في مناسبتين، بحيث رفع من 6000 دينار 1998 إلى 8000 د ج سنة 2001 ثم 10000 دج سنة 2004 [2]، فتحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي كانت الدولة تصبو عن طريق مقاربة تحفيز الطلب الكلي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي يستوجب توفر طلب فعلي على السلع و الخدمات، و هذا ما كان صعبا للغاية، فسياسات التعديل الهيكلي انهكت القدرة الشرائية و زادت من نسب الفقر. حيث بلغ سنة 1995 14.1% أي ما يعادل 4 ملايين فقير[3]، و هذا نتيجة للسياسات الانكماشية التي تضمنتها هذه السياسة، و المتمثلة أساسا في تخفيض القيمة الحقيقية للأجور من خلال خفض قيمة الدينار و كذا رفع الدعم عن بعض السلع و الخدمات الحكومية. كما تدخل تلك الزيادات أيضا في إطار معالجة التفاوت في

[1] صالحي نجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة لملتقى أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف ، يومي 11 و 12 مارس 2013، ص 3.

[2] الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962 -2011، فصل حول الأجور، ص 77.

[3] محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2008، ص 285.

الدخل.كلها عوامل تحد من الطلب، و بالتالي كان لزاما رفع الأجور و هذا لمعالجة إحدى آثار تلك السياسة. و لم تتوقف زيادة في الأجور عند هذا الحد بل راحت تتطور من سنة لأخرى بما يعادل 1000 دينار عن كل سنة و هذا إلى غاية 2012 ، ليصل إلى 18000 دج[1].

-2 السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر تشكل إحدى أهم الانشغالات لدى السلطات العمومية، و يرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب بوتيرة تفوق نمو العرض، فقد أدت الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية الثمانينيات و التحول إلى نظام اقتصاد السوق إلى ظهور إشكالات معقدة أمام الهيئات العمومية، خاصة ما تعلق منها بالإختلالات الكبيرة التي عرفها سوق العمل، و المتميزة بالتراجع الحاد في عروض العمل، مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل.

و مما زاد من خطورة هذه الإختلالات في معادلة العرض و الطلب في سوق العمل في الجزائر تلك النسب المرتفعة للبطالة و التي بلغت سنة 2000 بـــ 28،89 %[2]. هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية مترابطة، أبرزها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، و هشاشة الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي. و إن كانت الدولة قد قامت بعدة محاولات قبل هذه الفترة للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات، إلاّ أنّها كانت محدودة الفعالية بسبب الأزمة المتعددة الأوجه التي كانت تعصف بالبلاد.

-أ- الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر منذ 1999

[1] الديوان الوطني للإحصاء، المرجع السابق، 77.

[2] نفس المرجع، ص 69.

إعتُبِرت سياسة التشغيل منذ 1999 جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق السلم و المصالحة دون الاهتمام بالأسباب الاجتماعية للعنف، و إن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، ما يستوجب توفير فرص العمل للجميع. و وضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات و معاهد التكوين المختلفة.

و تتسم سياسة التشغيل الحالية بأبعادها الاجتماعية و الاقتصادية، و منها ما يتعلق بالجانب التنظيمي و الهيكلي، و ما إلى ذلك من الجوانب الأخرى. فبالنسبة للبعد الاجتماعي، فيركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، و ذوي المؤهلات الجامعية و المتوسطة خاصة، و العمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، و إبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش و الإقصاء، وما يترتب على ذلك من ظواهر أهمها الاحتجاجات المتكررة و الهجرة السرية، و ما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

بينما يرتكز البعد الاقتصادي على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات و قطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و تطوير أنماط الإنتاج، و تحسين النوعية والمردودية و منافسة المنتوج الأجنبي، و ربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور. في حين ترمي الأبعاد التنظيمية و الهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل و محاربة البطالة المعتمد من قبل الحكومة لسنة 2008 [1]، و التي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

[1] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، أهداف و محاور مخطط النشاط لترقية العمل و مكافحة البطالة.
www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/OBJECTIFS%20ET%20AXES%20DU%20PLAN%20D'ACTION%20AR.pdf

- تنظيم سوق العمل و بالتالي رفع مستوى عروض العمل، و تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تكييف الطلب على التشغيل و بالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين و سوق الشغل.
- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، و توفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل و حجم الطلب عليه بغرض إيجاد التوازن بين العرض و الطلب في مجال التشغيل.
- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتيسير الإدماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات التي تشجع على خلق مناصب الشغل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
- تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب.
- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المديين القصير والمتوسط. وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل. ودعم التنسيق بين المتدخلين على مستوى سوق العمل.
- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.
- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

مما سبق يتضح أن سياسة التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة، أصبحت تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب، ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والتنظيمية و الهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية و التنظيمية، والبرامج والمخططات العملية.

-ب- الأطر القانونية و التنظيمية و آليات و برامج تجسيد و تنفيذ سياسات التشغيل.

إن تعدد أبعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر، أقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية، التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانياً إلى جانب مجموعة من الآليات و البرامج و المخططات العملية لتطبيقها وتنفيذها. فبالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي يصعب حصر مجموع النصوص القانونية والتنظيمية التي تم وضعها و إصدارها بهدف وضع السياسات التي تضعها السلطات العمومية في مجال التشغيل و محاربة البطالة، إلا أنه يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال القانون المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل، الذي نص في مادته الثالثة على أن: " تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل، لاسيما في مجال المحافظة على التشغيل و ترقيته، الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل، المقاييس القانونية والتقنية لتأطير التشغيل ومراقبته، أدوات تحليل وتقييم سياسة التشغيل، أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره[1].

و القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل[2]، الذي حدد أهدافه في مادته الأولى منه، و التي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين، و تحديد طبيعة و مختلف أشكال المساعدة.

و المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها و سيرها[1]، التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل و رصد تفاعلات سوق العمل،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04/90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، ع83، الصادرة بتاريخ 26/12/2004، ص 09.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06/21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، ع 80، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 2006، ص4.

و المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني[2]الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، إلى جانب تشجيع كافة أشكال النشاط و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

و قد نجحت الدولة من خلال سياساتها و مختلف البرامج التي استحدثتها منذ 1999 في التحكم النسبي في ظاهرة البطالة بحيث عرفت منحى تنازلي و هذا لتستقر في حدود 10 % سنة 2011 كما هو موضح حسب الجدول:

الجدول رقم (03): نسبة البطالة 1999- 2011.

ا لسنة	1999	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالة%	29,2	28,89	27,30	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، فصل التشغيل.

يبين الجدول أعلاه أن الدولة استطاعت أن تخفض من نسبة البطالة إلى حدود 10% ما يعكس الجهود المبذولة في هذا المجال، و هذا ما يؤكده مؤشر مناصب لشغل المستحدثة، فوفقا للبيانات الرسمية فقد تم بين 1999 و 2008 استحداث 044 285 6 منصب شغل[3]،أي بمعدل 626 ألف منصب شغل سنويا، منها ما هو مناصب قّارة و منها ما هو مؤقت أنشئ في إطار عقود الإدماج المهني و تراتيب التشغيل المختلفة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 77/06 المؤرخ في 18 فيفري 2006ـــ، الجريدة الرسمية، ع 09 ، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2006 ، ص ص 22، 26.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أفريل 2008، الجريدة الرسمية، ع 22 الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2008، ص 19، 20.

[3] رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل و تقييم، مجلة بحوث إقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 61-62، شتاء، ربيع 2013، ص 141.

هذه النتائج تعكس جهود الدولة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة، و لكنها تبقى غير كافية إذا ما رجعنا إلى الواقع، فرغم ما تقدمه الدولة من معطيات حول التشغيل سنويا إلاّ أنّه و في المقابل، فإنّ العديد من الحركات الاحتجاجية التي عرفتها البلاد على مدار السنوات الأخيرة كان التشغيل أحد أهم أسبابها كما سنرى في الفصل الثاني.

-3- سياسة الإسكان

عرف قطاع السكن ابتداءً من 1999 انتعاشا و مسارا جديدا مخالفا لما سبق، و ذلك من خلال الجهود المبذولة و الإجراءات التي اتخذتها الدولة من خلال مختلف الصيغ التي جاءت بها السياسة الجديدة، منها إعادة الاعتبار للسكن الاجتماعي و السكن الترقوي، كما تم استحداث صيغ جديدة منها السكن التساهمي و صيغة البيع عن طريق الإيجار سنة 2001 و الذي خصصت له وكالة خاصة به و هي الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره AADL التي تأسست سنة 1990. و فُتِح المجال أمام القطاع الخاص و تم اللجوء للشركات الأجنبية لتساهم في إنعاش هذا القطاع الحسِاس، خاصة و أنّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان قد أطلق وعودا سابقة بإنجاز مليون وحدة سكنية.

أساس هذه السياسة الجديدة هو الدعم الذي تقدِمه الدولة، خاصة و أنّ هذه الأخيرة تعتبر السكن فاعلا مهِماً في تثبيت أسس الدولة، و من خلال هذه السياسة سعت الدولة إلى إعادة نسج روابط الثقة بين أجهزة السلطة التي تزعزعت مكانتها بين المواطنين و ذلك عن طريق استيفاء كل المشاريع المعلنة، و في هذا إطار أطلقت الدولة مشاريع عدة في الفترة الممتدة بين 2004 و 2011

و يوضح الجدول التالي عدد السكنات التي تمّ الشروع في إنجازها بين 2004 و 2011[1]

الجدول رقم (04): البرامج المسجلة لبناء السكنات في الفترة الممتدة من 2004-2011

السنة	سكن اجتماعي	سكن تساهمي	البيع بالايجار	السكن الترقوي	بناء ذاتي	السكن الريفي	المناطق الحضارية	المجموع
2004	72 850	25 028	49 115	38 068		185 061	49 607	234 668

[1]Ministère de l'habitat, de l'urbanisme et de la ville, www.mhuv.gov.dz/fichier_stat/34.pdf

2005	112 053	84 184	0	3 837		200 074	132 765	332 839
2006	38 689	57 538	2 696	5 558	39 160	143 641	137 017	280 658
2007	35 145	32 288	8 941	5 588	28 647	110 609	78 852	189 461
2008	67 053	43 736	43 837	7 956	26 637	146 219	79 595	225 814
2009	130 240	23 607	0	10 808	33 739	198 394	70 853	269 247
2010	58 891	10 737	2 080	8 159	27 262	107 129	52 878	160 007
2011	155 639	24 962	2 749	11 040	32 010	226 400	130 012	356 412
المجموع	670 560	302 080	66 418	91 014	187 455	1 317 527	731 579	2 049 106

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على جدول وزارة السكن و العمران

من خلال هذا الجدول يتضح لنا اهتمام الدولة بالسكن الاجتماعي و السكن الريفي على وجه الخصوص، فهذا الأخير أولت له الدولة اهتماما كبيرا، و هذا ما تدل عليه الأرقام، فبين 2004 و 2011 تم تسجيل عدة برامج تسعى في مجملها لبناء 317527 1 وحدة سكنية، و هذا بهدف تنمية المناطق الريفية و التصدي لظاهرة النزوح الريفي التي عرفت حركية كبيرة إبان العشرية السوداء، و تثبيت السكان بهدف القضاء أيضا على آثار الأزمة الأمنية. و قد عرف هذا النوع من السكنات تطورا كبيرا مقارنة بـــ الفترة السابقة بنسبة قاربت 75 %، فمن 1995 إلى غاية 2000 تمّ بناء 215009 وحدة سكنية[1].

أما فيما يخص السكن الاجتماعي فقد عرف هو الآخر ازدهارا مقارنة بالفترة السابقة فقد حملت البرامج المختلفة بين 2004 و 2011 بناء 670560 وحدة سكنية، هذا النوع من السكنات موجه خصيصا للفئات الضعيفة و التي لا يتعدى دخلها الشهري 24 ألف دينار جزائري.

و في أرض الواقع فإن الدولة لم تستطع الوفاء بجميع تعهداتها، فمن أصل 106 049 2 وحدة سكنية من مختلف الصيغ كانت مسجلة قيد الإنجاز خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2011 لم تستطع الدولة إنجاز و توزيع سوى 1448070 وحدة سكنية، و هذا حسب المعطيات المقدمة من طرف وزارة السكن.

[1] وزارة السكن و العمران،حصيلة البرامج السكنية للحكومة 1995-2009.

فقد عرف مشروع المليون وحدة سكنية في الفترة ما بين 2004 و 2009 تأخرا كبيرا في نسب الإنجاز بحيث لم تستطع الدولة إنجاز سوى 700000 وحدة سكنية.

الجدول رقم (05): برامج السكنات الموزعة في الفترة الممتدة بين 2004-2011[1]

السنة	سكن اجتماعي	سكن تساهمي	البيع بالايجار	السكن الترقوي	بناء ذاتي	البنايات في المناطق الحضارية	السكن الريفي	المجموع
2004	24668	17285	2885	9292	35293	92423	24045	116468
2005	25834	15787	12350	8027	27574	89572	42907	132479
2006	43527	23769	7128	8435	18630	101489	76287	177776
2007	44079	19325	8491	5028	14671	91594	88336	179930
2008	57657	37123	1827	4070	15176	115853	104968	220837
2009	55550	37924	9043	5644	18142	126303	91492	217791
2010	61316	28889	7777	4891	11761	114634	76239	190873
2011	74317	28114	6816	6061	30836	146144	66521	212665
المجموع	386948	208216	59317	51448	172083	878795	570795	1448807

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات وزارة السكن

من خلال الجدول أعلاه تبدو جهود الدولة واضحة خاصة إذا ما قورنت بفترات سابقة، فبين 2004 و 2011 استطاعت الدولة توزيع مليون و 448807 وحدة سكنية، كما تجلت توجهات الدولة

[1] Ministère de l'habitat, de l'urbanisme et de la ville, Op.cit

فيما يخص السكن الاجتماعي بحيث بلغ عدد السكنات الموزعة في تلك الفترة 386948 وحدة سكنية، و كذا السكن الريفي بحيث بلغ عدد السكنات التي تم بناءها في نفس الفترة 570795 وحدة سكنية. و لم تقف الدولة عند بناء السكنات فحسب، و إنّما تعدى ذلك إلى التدعيم المالي بحيث ارتفع المبلغ الممنوح للراغبين في بناء مسكن من 500000 دج إلى 700000 دج سنة في شكل مساعدات مباشرة و هذا حسب المرسوم التنفيذي رقم

لقد سعت الدولة من خلال مختلف البرامج الاقتصادية و الاجتماعية التي أطلقتها منذ 1999 إلى تحسين الإطار المعيشي للجزائريين، ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، نجد أن الدولة قد خصصت مبلغ 155 مليار دج لتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما خصص مبلغ 97 مليار دج لبرنامج التنمية المحلية[1] و هذا لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين نوعي و دائم لظروف معيشة السكانعلى المستوى المحلي، و إلى دعم المحططات البلدية للتنمية، كما يهتم البرنامج بإنجاز و صيانة الطرقات الولائية و البلدية و مشاريع تزويد السكان بالماء الصالح للشرب و التطهير، البيئة، الاتصالات و تحسين الخدمة العمومية، و قد بلغ عدد السكان الذين استهدفهم برنامج الإنعاش الاقتصادي كما يلي[2]:

- المشاريع الخاصة بالتزود بالمياه الصالحة للشربو الصرف الصحي 13 مليون ساكن.
- المشاريع الخاصة بفك العزلة 07 ملايين ساكن.
- المشاريع الخاصة بالبيئة 06 ملايين ساكن.
- المشاريع بالاتصالات 06 ملايين ساكن.
- المشاريع الخاصة بالتكوين، التربية، التعليم العالي و البحث العلمي 03 ملايين نسمة.
- المشاريع الخاصة بالتزود بالطاقة (الكهرباء و غاز المدينة) 02 مليون ساكن.
- المشاريع الخاصة بالتجهيز الإداري و و الجواري 02 مليون ساكن.
- المشاريع الخاصة بالثقافة حوالي 1 مليون ساكن.

[1] مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
[2] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 293.

أما في ما يخص البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2010)، فقد سعت الدولة من خلاله على المحافظة على نفس الوتيرة و دعّمت تو جهاتها الاجتماعية خاصة بعد تحسن المؤشرات الأمنية و المالية، و سطرات عِدة برامج في إطار سعيها للتحسين الإطار المعيشي للمواطن الجزائري، فعلى مدار عشر سنوات (1999-2009) سعت الدولة للقضاء على السكن الهش، بحيث استفادت 145000 أسرة من هذا البرنامج منها 40000 سنة 2009 [1]، و في نفس الفترة تمّ بناء 4592 ابتدائية و 1700 إكمالية، و 666 ثانوية، إضافة إلى 22 معهدا للتكوين المهني و 172 مركزا للتكوين المهني، كما بلغ عدد المساكن التي تمّ ربطها بشبكة الغاز 853098 مسكنا، و كذا 192138 مسكنا تمّ ربطه بشبكة الكهرباء، و في نفس الفترة تمّ بناء36 مستشفى و 133 عيادة متعددة الاختصاصات، و 262 مركزا صحيا، و 11 عيادة للولادة و مركزا للأمومة و الطفولة، و 1092 مركزا صحيا[2].

كل هذه الإنجازات تضاف إلى ما سبق من مجهودات بذلت في مجال السكن و التشغيل و غيرها من البرامج الحكومية الرامية لدفع عجلة النمو و التنمية في مختلف ربوع الوطن، و لكن و من خلال ما سبق عرضه نجد أنفسنا أمام التساؤل التالي:

أذا كان هذا هو واقع السياسات العامة في الجزائر فعلا، فلماذا يحتج الجزائريون؟

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 2010، ص 8.

[2] نفس المرجع، ص 72.

الفصل الثاني

الحركات الاحتجاجية

في الجزائر

2011-1999

مقدمة الفصل:

الفصل الثاني خصص لدراسة الحركات الاحتجاجية في الجزائر، من خلال مدخل نظري و رصد لأهم التعاريف التي سيقت حول مفهوم الحركات الاحتجاجية، وكذا مختلف النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاحتجاجية. ثم بعد ذلك دينامكية الحركات الاحتجاجية في الجزئر و أنواعها، حيث تطرقت في المطلب الأول إلى دينامكية الحركات الاحتجاجية في الجزائر و ذلك بالرجوع لأهم المحطات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال ثم ركزت على الفترة المعنية بالدراسة. بينما قمت في المطلب الثاني مع محاولة تصنيف الحركات الاحتجاجية من خلال تقسيمها إلى حركات احتجاجية شعبية (تلقائية) و حركات احتجاجية عمالية (منظمة) مع إعطاء عديد الأمثلة في كلا النوعين. ثم بعد ذلك سأتناول بالدراسة الأسباب التي انتجت هذا الكم الهائل من الحركات الاحتجاجية.

المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة الحركات الاحتجاجية

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تزايدا كبيرا للحركات الاحتجاجية، لدرجة يمكن اعتبار الظاهرة مألوفة. فهي تعبير عن انشغالات المواطنين، و مؤشر عن درجة الاحتقان و القلق التي بات يتكبدها الجزائريون. فبعد عشرية سوداء، شهد الفضاء العمومي منذ مطلع الألفية الجديدة بروز شكل جديد من التعبير السياسي يتمثل في ظاهرة الحركات الاحتجاجية، مرافقة في ذلك العهد الجديد الذي دخلته الجزائر بعد انتخابات أفريل 1999.

هذا المد المتصاعد من الحركات الاحتجاجية مسّ جميع القطاعات، و معظم شرائح المجتمع، و إن كانت هذه الحركات ليست بظاهرة دخيلة على المجتمع الجزائري، فالتحول السياسي الذي عرفته الجزائر في أكتوبر 1988 كان نتيجة احتجاجات عارمة اجتاحت البلاد بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بها، بيد أن العدد الهائل من الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة لم تعرف البلاد من قبل لها مثيلا.

و عند تناول مصطلح الحركات الاحتجاجية، فإنّه غالبا ما يشير إليها الباحثون خاصة العرب منهم باستخدام مصطلح **الحركات الاجتماعية social movement**، و التي تشير إلى كل مجهود

جماعي يسعى لتغيير الأوضاع القائمة و التأثير في السياسات العامة بغرض تحقيق مصالح و أهداف معينة، غير أنه لا يمكن القبول بوصف جميع الحركات الاحتجاجية بأنها حركات اجتماعية، ذلك أن الحركة الاجتماعية تستوجب توافر جملة من الشروط بغية حصولها على صفة الحركة الاجتماعية، فليس كل احتجاج جماعي بحركة اجتماعية.

المطلب الأول: ماهية الحركات الاحتجاجية -السلوك الجماعي و الحركات الاجتماعية-

عند الحديث عن ظاهرة الاحتجاج فإنّ المقصود من ذلك جميع التصرفات المناهضة لأي سلطة تنتزع أو لا تُوصِل لذوي الحقوق حقوقهم، منها الإضرابات، الاعتصامات، المظاهرات، قطع الطرق، أعمال الشغب، غلق المؤسسات العمومية أو الخاصة ...الخ.

فالاحتجاج هو صورة من صور التظلم العلني، و تعبير عن الرفض إما بالعبارات أو الأفعال لحدث ما أو سياسة ما، و عادة ما يغلب عليه الطابع الجماعي، وهو تعبير عن موقف ضد جهة معينة، أو إزاء قضية أو مجموعة قضايا، فالمحتجون هم مجموعة أفراد يجمعهم مطلب أو عدة مطالب، يسعون من خلال احتجاجهم إلى التعبير علانية عن موقفهم اتجاه الجهة المعنية التي لم تتكفل بمطالبهم، و في نفس الوقت وسيلة لما يحمله – الاحتجاج- من عناصر قوة لحمل تلك الجهة على التكفل بانشغالاتهم.

و تعرّف الحركات الاحتجاجية بأنها **أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض و مقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها، وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية و خاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية و السياسية، و قد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة[1].**

و تنم الحركات الاحتجاجية عن حالة من الغضب العام الذي يسود المجتمع ، أو فئة معينة داخله، و غالبا ما تكون هذه الفئات مهمشة،لا تجد من يستمع لانشغالاتها ، مما يدفعها إلى التعبير عن هذا الغضب في شكل حركات احتجاجية، سلمية كانت أو عنيفة، و في هذا السياق يقول رووود كوبمانس **Ruud Koopmans** بأنّ **الاحتجاجات هي رسائل موجهة إلى الخصوم السياسيين و**

[1] ربيع وهبة ،الحركات الاجتماعية،تجارب و رؤى ، في عمرو الشوبكي(محرر) ، الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي و الاجتماعي، القاهرة: المنتدى العربي للدراسات ، 2010، ص 15.

صانعي القرار والسياسات، و إلى عامة الجمهور[1]، بمعنى أنها تعبير عن انشغالات و اهتمامات المواطنين التي لم يضعها صانعوا القرار ضمن أجندتهم، و كذا رسالة للفت انتباه العامة و كسب تأييدهم.

و يركز الباحثون في دراسة الحركات الاحتجاجية على نوعين بارزين و هما السلوك الجماعي **Collective Behavior** و الحركات الاجتماعية **Social Movement**.

-أ- السلوك الجماعي Collective Behavior

يعتبر السلوك الجماعي أحد أهم الظواهر الاجتماعية التي يشهدها الأفراد في حياتهم العامة، فهو غالبا ما يؤدي إلى تغيير اجتماعي ملموس مثل أحداث 05 أكتوبر 1988 بالجزائر.

و تتفق الكثير من الدراسات في هذا الحقل على أن الباحث الأمريكي **روبرت عزرا باركRobert E. Park** هو أول من استخدم مصطلح السلوك الجماعي في العشرينيات من القرن الماضي، و ذلك للإشارة إلى العمليات الاجتماعية و الأحداث التي لا تعكس البنية الاجتماعية القائمة (القوانين ،الاتفاقيات،المؤسسات) و إنما تظهر خارج تلك الأطر[2]، ثم جاء من بعده **هربرت بلومرHebert Blumer**.

هذا الأخير عرّف السلوك الجماعي بأنّه **نمط معين من السلوك الاجتماعي لا يلتزم فيه الناس بمعايير الحياة اليومية، و يستجيبون للأحداث و الظواهر و الأفكار بطرق غير تقليدية، مثل الحركات**

[1] Ruud Koopmans and Dieter Rucht , Protest Event Analysis, Bert Klandermans,Suzanne Staggenborg editors, Methods of social movement research, U.S.A, the university of MINNESOTA press,2002, p 231.

[2] Academic Dictionaries and Encyclopedias . على الرابط التالي:
www.universalium.academic.ru/263469/collectivebehaviour تم تصفح الموقع يوم 2013/05/19

الاجتماعية، يبدأ السلوك الجماعي غالباً بالحشد أو بمجموعة مؤقتة من الناس، ترتبط معاً بخبرات مشتركة[1].

أما فرانسوا بوريكو Bourricaud f فيعرّفه **بأنه كل فعل أو تحرك من قبل مجموعة أو عدة مجموعات من الأفراد من أجل تحقيق أهداف مشتركة، سواءً تعلق الأمر بالحفاظ على وضع قائم أو تغييره، و عادة ما يكون هذا التحرك خارج الأطر الرسمية كالمفاوضات أو التمثيل...الخ**[2].

و قد قدّم نيل سملسر Neil J Smelser في كتابه "نظرية السلوك الجماعي" شروطا ستة تكون سببا في نشأة السلوك الجماعي[3]:

-**1 التركيبة الاجتماعية المساعدة :** بمعنى توافر جملة من العوامل التي تساهم في تنامي و بروز الظاهرة.

-2 **الضغط الاجتماعي:** الذي تفرضه السلطة السياسية على الأفراد كالفقر، التمييز العنصري، التعسف، السياسات الإصلاحية...الخ.

-3 **الاعتقاد العام بمنشأ المشكلة :** بمعنى اتفاق الأفراد و اشتراكهم في تحديد المشكلة و تعريفها.

-4 **العوامل المترسبة:** فالسلوك الجماعي لا يحدث إلاّ بتوافر سبب مفجر لمجموعة من الأسباب المتراكمة، فالسلوك الجماعي لا يحدث بمجرد تجمع مجموعة أفراد.

-5 **وجود قيادة محركة:** فبروز قيادة تحرك الأفراد تقوي السلوك الجماعي و تجعله أكثر قربا من تحقيق الهدف.

---

[1] NEIL J. SMELSER, theory of collective behavior, The free press a divisign of the Macmillan company, Third Printing, July 1965 , p 9.

[2] SOULET Marc-Henri, Agir en société. Engagement et mobilisation aujourd'hui, Fribourg, Academic Press Fribourg, Collection Res Socialis, Volume 19, 2004, p 15.

[3] زهير الأعرجي، الأبعاد الاجتماعية للحج، بحث في طبيعة السلوك الجمعي الإسلامي و نقد النظريات الاجتماعية السلوكية، إيران : مطبعة قم المشرفة، ط1، 1994، ص 12.

- 6 **فشل الضبط الاجتماعي**: فكلما استطاع الجهاز الأمني السيطرة على انفعال الأفراد و غضبهم، فإنّ ذلك الجهاز يستطيع التقليل من احتمالات السلوك الجماعي، و العكس صحيح.

و يعتبر المفكر الفرنسي **غوستاف لوبون Gostave Le Bon** من أوائل المفكرين الذين اهتموا بدراسة سلوك الجماهير أو السلوك الجماعي ، فخلال نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر عرفت فرنسا تغييرات اجتماعية كبيرة بسبب انتشار التصنيع و نمو المدن، و كان لوبون من دعاة المحافظة على النظام و تعزيز مكانة و قوة الدولة، و في هذا الإطار بنى نظريته الاجتماعية في السلوك الجماعي.

فهو يرى بأنّ هذا الأخير -السلوك الجماعي- ما هو إلاّ ثمرة من ثمار القوة المتنامية للطبقات الفقيرة التي كانت تتجمع في شوارع باريس متحدية النظام القائم آنذاك، **فالرعاع** حسب لوبون يهرعون إلى الشوارع للتعبير عن رغباتهم و تطلعاتهم أمام الملأ.

و قد ربط لوبون تنامي السلوك الجماعي بسببين ، يتمثل السبب الأول في انتشار التصنيع و نمو المدن -النمو الديمغرافي- أما السبب الثاني ضعف النظام السياسي القائم آنذاك في فرنسا خاصة حالة المد و الجزر بين الثورة و الارتداد عليها في الداخل، و خسارة الحرب أمام ألمانيا و تهديدها الدائم ، هذا ما حذا به للدعوة إلى تقوية النظام السياسي بالعودة إلى النظام الارستقراطي[1]، وهذا ما يفسر أيضا كراهيته للجماهير التي وصفها بالغوغاء ، مما دفع ببعض الباحثين في هذا المجال إلى وصفه بالعنصري وبأنه أكثر المفكرين عداءًا للفقراء و المستضعفين.

- ب - مفهوم الحركات الاجتماعية

تعتبر الحركة الاجتماعية إحدى تجليات السلوك الجماعي ،غير أنها تختلف عنه لما تحويه من نضج في التنظيم و الاستمرارية، و يعد الاتفاق على مفهوم موحد لها أمرا في غاية الصعوبة، فبالرغم من الحضور القوي الذي باتت تسجله الحركات الاجتماعية في مختلف الأنساق الاجتماعية و السياسية، إلاّ أنّ إيجاد مفهوم دقيق و موحد لها مازال بعيد المنال.

[1] غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير ، ترجمة هاشم صالح، بيروت: دار الساقي ، ط1، 1991 ص 16، 17.

فكلمة حركة mouvement بالمعنى العام تشير إلى سلسلة أفعال و جهود يقوم بها مجموعة من الناس من أجل تحقيق هدف معين،غير أن توظيف الكلمة- حركة - قد يشير إلى معاني عدة بحسب المستخدمين لها، **فالمؤرخون يستخدمون مصطلح حركة للإشارة إلى اتجاه أو ميل أو تحول تاريخي، غير أنه و بغض النظر عن المعاني الخاصة التي يقصدها علماء الاجتماع عند استخدام تعبير الحركة الاجتماعية أو السياسية فإنهم يسعون إلى إبراز الجهود الملموسة التي تبذلها الجماعات و الطبقات الاجتماعية من أجل تحقيق هدف أو أهداف مشتركة بين جميع أعضاءها، و بتحديد أكثر ، فإن هذه الجهود تهدف بشكل مباشر إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم ، أو تعديله ، أو تدميره أو تغييره جذريا**[1].

أمّا في لغة السياسة فتعني ذلك التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا[2].

و عند استعراض مختلف التعريفات التي سيقت حول مفهوم الحركات الاجتماعية، نلاحظ التطور الذي عرفته التجربة الاحتجاجية على مرّ السنين و الاختلاف في تفسيرها باختلاف المنطلقات الفكرية و البيئة التي تنمو و تترعرع فيها تلك الحركات، و هنا يمكن التمييز بين الفكر الماركسي و الفكر الليبرالي الغربي من خلال فكرتين رئيسيتين:

الفكرة الأولى هي الصراع ، فالحركة الاجتماعية ارتبطت في بداياتها ارتباطا وثيقا بالصراع، فقد ارتبطت الحركات الاجتماعية في بعدها الاحتجاجي منذ بداياتها ارتباطا وثيقا بأنماط الإنتاج التي عرفها التاريخ الإنساني، فكانت تطفو إلى السطح في كل حقبة زمنية طبقات و فئات اجتماعية مهمشة تطالب بالتغيير، خاصة مع ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي حيث طفت إلى السطح طبقة جديدة -العمال الأجراء- و ما صاحبه من إفرازٍ لفئات اجتماعية جديدة.

---

[1] عبد الله شلبي ، الحركات الاجتماعية السياسية، الأصولية الإسلامية السياسية المعاصرة نموذجا،دراسة و ضبط المفاهيم و تعيين حدود الظاهرة، ط1، 2005 ، ص 5.

[2] د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979، ص 222.

و يذكر **رودولف هيبرل Rudolf Heberl** في كتابه الحركات الاجتماعية، مقدمة لعلم الاجتماع أنّ المؤرخ و الباحث الألماني لورنز فون شتاين Lorenz Von Stein هو أول من استخدم مصطلح الحركة الاجتماعية، و حاول إعطاءه تعريفا علميا و ذلك في كتابه تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789 إلى 1850، واصفا إياها بأنها عبارة عن **أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير و إعادة البناء**[1]، فالحركات الاجتماعية حسب فون شتاين **هي محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية و السياسية**[2].

و يرى رودولف هيبرل بأن الحركات الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام و بخاصة في مجالات توزيع الثروة و علاقات العمل، و بالتالي فقد وسع المفهوم الذي قدمه شتاين لتشمل حركات الفلاحين و الحركات الوطنية و الفاشية.

و قد أثّر مفهوم شتاين للحركة الاجتماعية باعتبارها الجهود التي تبذلها الطبقات الاجتماعية من أجل بناء مجتمع جديد على المفكرين الألمان خلال القرن التاسع عشر، حيث تبنوا وصفه للطبقات العاملة بوصفها حركات اجتماعية حقيقية، خاصة و أنّ وصفه تزامن مع البيان الشيوعي لكارل ماركس و فريديرك إنجلز الذيين تبنيا وصفا مماثلا، حيث جاء في البيان: "**جميع الحركات التاريخية السابقة كانت حركات أقليات،أو لحساب أقليات، أما الحركة البروليتارية فهي حركة الوعي الذاتي المستقلة التي تقوم بها الأغلبية الساحقة لصالح الأغلبية الساحقة**" [3]، و قد عرّف كارل ماركس الحركة الاجتماعية **بأنّها تعني ذلك التحرك الجماهيري الذي ينشأ كنتيجة للصراع الطبقي، حيث تندفع طبقة من الطبقات أو فئة من الفئات الاجتماعية إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد و محدد لتحسين أحوالها الاقتصادية و لتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفرادها و للمساهمة الفعّالة في السلطة السياسية**[4]، في إشارة إلى النقابات العمالية التي كانت تناضل ضد الاستغلال، و التي كانت تسعى للوصول إلى السلطة و السيطرة على وسائل الإنتاج، و من ثمّ بناء مجتمع خالي من الاستغلال الطبقي.

---

[1] عبد الله شلبي،الحركات الاجتماعية السياسية، المرجع السابق،ص 7.

[2] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 .ص129.

[3] ربيع وهبة، المرجع السابق، ص15.

[4] عبد الله شلبي، المرجع السابق، ص7.

أما الفكرة الثانية فنجدها في الفكر الليبرالي و مفادها أن الحركات الاجتماعية تنافس من أجل المكانة، فالحركات الاجتماعية في التصور الليبرالي هي جهود واعية و منظمة لا تسعى للوصول إلى السلطة كما أنها لا تهتم بغيرها، و إنما تركز جل اهتمامها على تحسين مكانتها، بحيث يسعى من خلالها أعضاء جماعة ما إلى إيجاد مكانة لهم في النسق الاجتماعي من خلال إرساء ثقافة أكثر قدرة على تحقيق الرضا أو الإشباع الأفضل لهم. و بتعبير آخر هي ذلك النشاط الاجتماعي الذي يأخذ غالباً شكل التصورات و المشاعر غير المنظمة ويصير شيئاً فشيئاً معبراً عن أشكال جديدة من الاعتقاد و السلوك الجماعي التي لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها فتتحول إلى حركة منظمة.

و لم يلقى موضوع الحركات الاجتماعية اهتماما كبيرا عند الباحثين الغربيين حتّى الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بعامين، حيث كان ينظر إلى الحركات الاجتماعية على أنها مجرد أفعال سلبية يقوم بها أفراد من الطبقات الفقيرة(الغوغاء)، متأثرين في ذلك بعلماء علم النفس الاجتماعي من أمثال غوستاف لوبون، غير أن ظهور النازية حفّزهم على التفكير في الأسباب التي أدت إلى ظهورها و مكّنت من نجاحها، كما كان لظهور الحركات الشيوعية في أوروبا سببا آخر للاهتمام بإعادة دراسة الحركات الاجتماعية.

و قد شهد عقد الستينيات و ما تلاه ظهور و انتعاش العديد من الحركات الاجتماعية مثل حركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة الأمريكية، و حركات السلام و الخُضر، و الطلبة في أوروبا، و حركات المدافعة عن المقهورين اجتماعيا و السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية أو ما بات يعرف بالحركات الاجتماعية الجديدة.

و ما يمكن ملاحظته من التعريفات التي يسوقها المفكرون الغربيون في ما يخص الحركات الاجتماعية هو ذلك الاعتراف الذي انتزعته الحركات الاجتماعية بفضل النضالات الكثيرة و التي صقلت التجربة الاحتجاجية على مر السنين بحيث تحولت من مجرد سلوك جماهيري غير معترف به إلى حركات اجتماعية منظمة فرضت تعديلات و تغييرات على الأنساق السياسية و الاجتماعية الكلية.

و هكذا يعرّف نيل سملسر Neil Smelser و هو أحد رواد المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع الحركة الاجتماعية بأنّها **التفاف قوى بشرية حول معتقد معين بهدف إحداث تغيير جزئي أو كلي في النسق الاجتماعي القائم، و ذلك بسبب خلل وظيفي يصيب ذلك النسق، أو بفعل تغير في طابع العلاقات**

الهيكلية بين مختلف القوى المكونة للفعل الاجتماعي[1]، و أشار سملسر إلى أن هذه الحركات هي في الواقع انعكاس لمجتمع مريض تكثر فيه الأزمات، و أنها قد تنحرف، و تأخذ منعرجا خطيرا و تتطور لدرجة يمكنها أن تنتظم مثل حركات النازية و الفاشية في ألمانيا و إيطاليا و اليابان، أو النقابات التي تبنت الإيديولوجية الشيوعية، خاصة و أنها تعتمد على معتقد من خارج النسق الاجتماعي القائم كالعرق أو الأيديولوجية، و أصبحت تستهدف الوصول إلى السلطة.

في حين ذهب هربرت بلومر Herbert Blumer إلى تعريف الحركة الاجتماعية على **أنها ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين**[2]،فالحركات الاجتماعية بمعنى آخر لم تعد تعني تلك الهبّات الجماهيرية التي تسودها الفوضى و يسيطر عليها الذعر، و إنّما تحولت إلى مجهودات جماعية تتمتع بشيء من الاستمرارية في متابعة المطالب و ذلك من أجل تحقيق غاياتها، و إن شابها بعض العنف.

و على نهجه سار أنتوني والاس Antony FC Wallace حين عرّفها **بأنها جهد واع و منظم من جانب أعضاء الجماعة لإقامة ثقافة أكثر قدرة على تحقيق الرضى و الإشباع الأفضل**[3]، فأضاف بذلك والاس التنظيم و الوعي مما أعطى الحركات الاجتماعية بُعدًا آخر، فهي جهود لجماعات واعية تسعى لتحقيق أهدافها بوسائل مختلفة، فهذه الجماعات إنما تسعى لإيجاد مكان لها في النسق الاجتماعي، وتسعى لضمان توزيع عادل للثروة يضمن مكانتها و كرامتها.

و في سياق تنامي الحركات الاجتماعية جاء تشارلز تيلي ليعرّفها على أنها **سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة و أشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي ، و ذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو**

[1] Jacques Boucher, les mouvements sociaux, réflexion a partir des théories de l'action collective et de la régulation, cahier de recherche sur les innovations sociales, bibliothèque de Quebec1990, p 5.

[2] ربيع وهبة ،المرجع السابق ، ص10 .

[3] هديل محمد عبد الحميد ربيع،الحركات الاجتماعية:دراسة مقارنة بين حركة كفاية و الجمعية الوطنية للتغيير.
www.fa7766eba62cb3a1asites.googlegroups.com/site/misraffairs/studentresearches/SocialMovementsHadil.pdf

ممارسة السلطة، و تدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد[1]، فبحسب تيلي فإن الحركات الاجتماعية أصبحت تمثل الوسيط أو المتحدث باسم الفئات التي تفتقد التمثيل و بين أصحاب القرار، مرتكزين في ذلك على تلك القواعد التي تستنفرها قبل أو أثناء أو بعد نقل الانشغالات عن طريق مختلف صيغ الاحتجاج و الضغط. كما أنها أصبحت ذات حضور دائم ، فلم تعد مجرد ردود أفعال تظهر في فترات زمنية معينة، و هناك من يرى بأن الحركات الاجتماعية قد حلّت محل الأطر السياسية التقليدية كالأحزاب السياسية ، بل و قد تكون أكثر فاعلية منها بفعل التحرر من القيود السياسية، فهي لا تخضع لمنطق الحسابات السياسية كالانتخابات مثلا، بل أكثر من ذلك فهي تؤثر في تلك العمليات السياسية.

أما عن إسهامات المفكرين العرب في تعريف الحركات الاجتماعية فقد تراوحت بين المدرستين الماركسية و الليبرالية، مع ميل واضح نحو هذه الأخيرة، فيعرفها الدكتور ابراهيم بيومي غانم بأنّها **تلك الجهود التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية التي تؤمن بها الحركة**[2].

أما الدكتورة نولة درويش فتعرّف الحركة الاجتماعية على **أنها محاولة قصدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي، و هي تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، و يستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، و تحدي سلطة النظام السياسي القائم**[3].

ومن خلال ما سبق من تعاريف تبرز الخصائص التي تميز الحركات الاجتماعية عن السلوك الجماعي فهي:

---

[1] تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية 1768 – 2004 ، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة ،ط1، 2005، ص 15.

[2] د.ابراهيم بيومي غانم، الحركات الاجتماعية،تحولات البنية و انفتاح المجال،08 ماي 2004.

www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml، تم تصفح الموقع يوم: 2013/12/16

[3] نولة درويش هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟، الحوار المتمدن، ع 765، 2004. على الرابط التالي:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15507jتم تصفح الموقع يوم 2013/12/16

- جهود جماعية مقصودة : تتمثل في وجود مجموعة من الأفراد لهم أهداف عامة يسعون لتحقيقها و لا يستطيع كل فرد منهم القيام بها منفردا.
- وجود معايير و قيم مشتركة: حيث أن هذه المجموعة لها أهداف خاصة بها و هي الرغبة في تغيير أو تعديل أوضاع سيئة في المجتمع.
- الإرادة الواعية للأعضاء: حيث أن الحاجة للتغيير تعني وجود فئات واعية ومدركة لهذه الحاجة و أنها مستعدة للعمل على تحقيق هذا المطلب،عكس ما كان يعاب على السلوك الجمعي في كونه سلوك غير واعي لأشخاص يفقدون هوياتهم في الحشد.

المطلب الثاني: الاقترابات النظرية لدراسات الحركات الاحتجاجية

أ - نظريات السلوك الجماعي:

أو ما يعرف بالاقترابات النظرية التقليدية، و تعود لسنوات الأربعينيات و الخمسينيات من القرن العشرين،و تدين هذه النظرية بالكثير لمدرسة شيكاغو خاصة park ثم من بعده بلومر ، كما تدين لبعض الوظيفيين مثل سملسر و بعض الباحثين في علم النفس الاجتماعي منهم Ted Robert Gurr، و تربط هذه النظريات نشأة الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات و أشكال من الهستيريا الجماعية، و قد صبغت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بصورة سلبية، فالأفرع المختلفة للنظرية التقليدية اتفقت على أن السلوك الجماعي لا يتضمن فقط الحركات الاجتماعية، وإنما يحوي في طياته الغوغاء والذعر كظاهرة مدمرة وغير عاقلة، كما افترضت أنه حينما يندمج الأفراد في مجموعات فإنهم يفقدون شخصيتهم ويصبحون عرضة للسلوك اللاعقلاني، ورغم أن سلوك الأفراد قد يشمل شجاعة وتضحية كبيرة من أجل الجماعة ولكن أيضاً يتضمن عنف غير منضبط تجاه من هم خارج الجماعة، و من أشهر رواد هذه المدرسة نجد غوستاف لوبون.

وقدمت نظريات فترة ما بعد الحرب تباين اجتماعي هيكلي أكثر حول هذه الأفكار، فوفقاً لدور كايم فإن التغير الاجتماعي السريع يؤدي إلى انهيار الروابط و القيم الاجتماعية التقليدية، و في إطار البحث عن إعادة البناء الاجتماعي الجديد يكون الأفراد المعزولين أو المهمشين من الكتلة المجتمعية

أهداف سهلة للحركات الاجتماعية الشمولية، وفي ظل التأكيدات على النظم المعيارية المتكاملة وظيفياً فإن الحركات الاجتماعية المنحرفة لا يمكن أن تظهر في شكل إيجابي جداً، وقدم نيل سملسر رؤية وظيفية هيكلية ربطت الحركات الاجتماعية بالصدع الهيكلي والذي يمهد الطريق لنشر اللاعقلانية والتجزئة.

وتعد نظريات الحرمان النسبي آخر فروع هذا الاتجاه التقليدي، فوفقاً ل Ted Gurr فإن الحرمان النسبي هو فجوة بين ما يحصل عليه الأفراد وبين ما يتوقعون ويطمحون الحصول عليه على أساس توجهات الماضي والمقارنة مع الجماعات الأخرى، ولا يرتبط الحرمان النسبي بالضرورة بركود اقتصادي، فحسب Ted Gurr و James Davis ففي فترة الستينات رغم وجود وفرة اقتصادية وُجِدت هذه الجماعات التي تعاني من الحرمان النسبي طالما أن مستوى الطموح يتجاوز قدرات النظم السياسية والاقتصادية للوفاء بها.

و يرجع السبب في غلبة النظريات التي تؤكد على جوانب العنف واللاعقلانية للحركات الاجتماعية و وصف مشاركيها بأنهم أهداف سهلة للجذب من قبل جماعات سلطوية و مقتلعون اجتماعياً و محبطون في جزء كبير منه إلى المسافة الإيديولوجية و الاجتماعية بين الحركات الاجتماعية المسيطرة و المفكرين الذين قاموا بدراسة هذه الحركات، فمعظم هؤلاء المفكرين لم يكن لديهم تعاطف مع حركات العمال، كما أن ظهور الفاشية و الشيوعية قوّى من كراهية و نفور الأكاديميين من الدراسات الشعبية [1].

[1] أميمة ابراهيم عزت،عرض فصل عن الحركات الاجتماعية لروود كوتمانس. على الرابط التالي:

www.sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/presentations/socialmovements

تم تصفح الموقع يوم: 2014/01/15.

ب - نظريات تعبئة الموارد:

تبلورت في الستينيات من القرن الماضي، و يربط أصحابها تشكل الحركات الاجتماعية و كذا طرق عملها بتوافر الموارد الاقتصادية و السياسية و الاتصالية للأفراد والجماعة المنخرطة في الفعل الاحتجاجي ، و القدرة على استعمال تلك الموارد.

و ظهرت الإرهاصات الأولى لهذه النظرية في أمريكا، فقد قادت موجات الاحتجاج التي شهدتها فترتي الستينيات والسبعينيات إلى تحول جذري في النظرة للحركات الاجتماعية، وكانت النظرية الاقتصادية للعمل الجماعي لـــ Mancur Olson سنة 1965 مصدر إلهام لظهور مدرسة تعبئة الموارد كنظرية جديدة تتناقض مع النظريات التقليدية السابقة في دراسة الحركات الاجتماعية، فوفقاً لـــ Olson تعد الحركات الاجتماعية فواعل راشدة وعظيمة الفائدة، و فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية البنيوية للتعبئة أكد منظري مدرسة تعبئة الموارد على تضامن الجماعة وتكامل الأفراد في الشبكات الاجتماعية بدلاً من تحطيم القيم والاقتلاع الاجتماعي للمنظورات الكلاسيكية.

و قامت دراسات عديدة بمقارنة تنبؤات الاقترابات التقليدية مع منظور تعبئة الموارد وأعطت تأييد كبير للأخير، فهذه الدراسات وجدت أن المشاركين في الحركات الاجتماعية يميلون لأن يكونوا متكاملين مع مجتمعاتهم ويتم تعبئتهم من خلال شبكات اجتماعية ضيقة كما أن Charles Tilly ورفاقه حشدوا أدلة توضح أنه لم يكن هناك رابط مباشر بين التغير الاجتماعي السريع وعواصف في تعبئة الحركات الاجتماعية، ولكن Piven و Cloward وهما اثنان من أصوات قليلة أشارا إلى أن هذه النتائج المؤيدة لنظرية تعبئة الموارد ركزت على الحركات أو أقسام الحركات التي كانت منظمة بشكل جيد وإصلاحية وتنتمي للطبقة الوسطى وتميل إلى تقليل الجوانب الثورية والتخريبية في الحركات الاجتماعية.

وتتمثل مشكلة هذه النظرية في صعوبة التطبيق على المستوى التجريبي فيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية فقيرة الموارد وضعيفة التنظيم والتي لا يوجد لديها حوافز أو ما تقدمه لأعضائها في مقابل مخاطر (تكلفة) المشاركة، وبعض منظري هذه النظرية حاول تغاضي النظرة التجريبية والبعض حاول حل هذه المشكلة من خلال تقديم حوافز عقلية، و من مشكلات هذه النظرية أيضاً أنها تعير قدر محدود للمحتوى الخارجي في تشكيل الاستراتيجيات والأشكال التنظيمية وفرص تعبئة الحركات الاجتماعية.

و تظهر التغيرات الهيكلية في نظرية تعبئة الموارد أساساً في شكل النمو الاقتصادي والذي يزيد من إتاحة التصرف في الموارد، كما تلفت النظرية الانتباه للفواعل السياسية في بيئة الحركات الاجتماعية مثل الأحزاب السياسية والحكومات وتقيد النظر إليهم كمصادر محتملة لدعم الموارد لتنظيمات الحركات[1].

ج – نظرية هيكل الفرص السياسية:

قاد النقد الموجه إلى نظرية تعبئة الموارد فيما يتعلق بإغفال البيئة السياسية للحركات الاجتماعية إلى ظهور مفهوم هيكل الفرص السياسية و الذي قدمه Peter Eisinger سنة 1973، و طوره كثيرون منهم تشارلز تيلي سنة 1978 و Doug Mc Adam سنة 1982.

و على عكس التركيز الكبير لنظرية تعبئة الموارد على الحركة الداخلية فإن أنصار اقتراب العملية السياسية يرون أن الاختلافات في كمية و أنواع نشاط الحركة الاجتماعية يُفسر بالاختلافات في السياق (المحتوى) السياسي الذي تواجهه، فيرى Eisinger على سبيل المثال أن الحركات الاجتماعية في المدن تتأرجح وفق هياكل وانفتاح السياسات المحلية، كما ربط Mc Adam زيادة حركات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة للتحولات في الدوائر الانتخابية للجمهوريين و الديمقراطيين كنتيجة لهجرة الكتل السكانية للولايات الشمالية وتآكل قبضة الديمقراطيين على البيض الجنوبيين.

و في أوربا، كان هيكل الفرص السياسية مثمراً في تحفيز البحث عبر القوميات مثل مقارنة الحركات الاجتماعية المناهضة للطاقة النووية في بلدان عديدة (Herbert Kitschelt) أو مقارنة (Donatella Della Porata"1995") لليسار الجديد في ألمانيا وإيطاليا أو مقارنة الحركات الاجتماعية الجديدة في ألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا (Hanspeter Kriese)، ولقد ربطت هذه الدراسات المقارنة دراسات الحركات الاجتماعية باهتمامات تيار العلوم السياسية من خلال توضيح كيف يرتبط توقيت وسياسات وحجم تعبئة الحركات الاجتماعية بعوامل مثل العملية الانتخابية وتشكيل النظام الحزبي والمركزية المؤسسية وفصل السلطات واستراتيجيات حل صراعات النخب السياسية.

[1] نفس المرجع.

و كشفت دراسة Kriesi et al عن الحركات الاجتماعية الجديدة إلى ميل هذه الحركات للتكيف مع و عكس خصائص النظام السياسي، فعلى سبيل المثال توفر قنوات الاتصال المتعددة وسياسات النخبة التوافقية في سويسرا السياق المناسب للحركات الاجتماعية المعتدلة و المستمرة و اللامركزية نسبياً، و على العكس مركزية السياسات الفرنسية و عزل النخب السياسية عن الضغط الجماهيري قاد إلى تحديات أكثر عنصرية و متقطعة و أكثر مركزية، كما أنه يتناقص مستوى تعبئة الحركات الاجتماعية بوضوح في النظام السياسي السويسري المفتوح عنه في نظام دولة فرنسا المركزية، و يرجع إلى المستوى المرتفع من التعبئة التقليدية في سويسرا (العرائض، الاستفتاء، العضوية المؤسسية) وعلى النقيض من ذلك يحتل الاحتجاج الغير تقليدي مستوى مرتفع في فرنسا، وبداخل فئة الاحتجاج الغير تقليدي تحتل فرنسا أعلى معدل في الاحتجاج العنيف متبوعة بألمانيا ثم هولندا وأخيراً سويسرا.

و هكذا، تماشياً مع مقاربة هيكل الفرص السياسية ازدهرت أشكال أكثر عنصرية وتخريبية للتعبئة في دولة مثل فرنسا تقدم قنوات قليلة نسبياً للاتصال بالحركات الاجتماعية، في حين أن النظم السياسية المنفتحة الشاملة تدعو إلى أشكال معتدلة لتعبئة الحركات.

ورغم أن هذه المقاربة(العملية السياسية) تقدم مجموعة من الأدوات التفسيرية فيما يتعلق بالعمل المقارن عبر القومي، إلا أنه يوجه له نقد بأنها نظرية غير ديناميكية رغم أنها تحمل كلمة (process) أي عملية في اسمها، فالبحث عن التناسق المستقر في العلاقات بين المتغيرات الهيكلية وعمل الحركة الذي يميز مقاربة العملية السياسية يكون صعب بدرجة كبيرة، والأمثلة على ذلك عديدة فالدراسات التي تبحث أثار القمع على عملية التعبئة (Davenport 2005).

كأنما يوجد قانون عالمي للقمع يكشف استقلال إدراج التفاعلات المادية بين الحركات والسلطات في الزمان والمكان (Koopmans 2004) ونفس الأمر ينطبق على دراسات تأثيرات هياكل الفرص السياسية الأكثر عمومية والتي كشفت تأثيرات متشعبة (أو قد لا تشمل على تأثيرات على الإطلاق) لنفس المتغيرات عبر الدراسات (Meyer 2004) [1].

[1] نفس المرجع.

المبحث الثاني: ديناميكية و أنواع الحركات الاحتجاجية في الجزائر

المطلب الأول: ديناميكية الحركات الاحتجاجية في الجزائر

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة غليانا اجتماعيا و مدا متصاعدا من الحركات الاحتجاجية نتيجة لعدة أسباب و عوامل دفعت بالجزائريين لاختيار الاحتجاج كوسيلة للتعبير عن انشغالاتهم، و كوسيلة لتحقيق أهدافهم، فالمطالب الاجتماعية التي لم تجد من يتبناها من الأحزاب السياسية أو المنتخبين على اختلاف مستوياتهم، وجدت في الحركات الاحتجاجية منبرا و وسيلة للتعبير عنها و تحقيقها.

و هكذا شهد الفضاء العمومي منذ 2000 تزايدا للحركات الاحتجاجية مجسدا في ذلك اختيار المجتمع للطرق الأكثر تأثيرا، و التي يضغط من خلالها على النظام السياسي لمواجهة المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها، و العمل من خلال هذا الحراك للوصول إلى وضع أفضل لاسيما في ظل استمرار الاستحواذ على السلطة من قبل فئة قليلة و تهميش لعدد كبير من الفئات الاجتماعية و كذا الضعف الذي يعتري الأحزاب السياسية و مختلف فعاليات المجتمع المدني.

و نتيجة لذلك شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة جملة من الإضرابات وطنية و محلية شملت العديد من القطاعات خاصة العمومية منها، يتقدمها قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي و الصحة، وغيرها من القطاعات كما عرفت صورا أخرى للاحتجاج من أعمال شغب و قطع للطرقات و اعتصامات أمام إدارات و مؤسسات عمومية كانت أو خاصة.

و في الواقع أنّ ما عرفته الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة من حركات احتجاجية ما هي إلاّ امتداد للحراك الاجتماعي الذي كانت البلاد مسرحا له قبل الدخول في النفق المظلم و دوامة العنف و الإرهاب، غير أنها كانت في بداية الأمر محصورة في عالم الشغل، لكن ما عرفته الظاهرة منذ 2010 جرّ البلاد إلى حالة شبه عامة من الانفلات، حيث تشترك المدن و القرى يوميا في حركات احتجاجية بغلق طرق أو مؤسسات و إدارات عمومية و مرافق خدماتية.

و من الزاوية التاريخية للظاهرة، فإنّ الجزائر كانت و منذ الستينيات مسرحا للحركات الاحتجاجية، غير أنها كانت محصورة كما أسلفت داخل عالم الشغل، بحيث أخذت شكل الإضرابات

العمالية أو بتعبير آخر حركات اجتماعية كلاسيكية[1]، فقد عرفت نسبة الإضرابات تزايدا ملحوظا من سنة لأخرى، إذ سجلت الجزائر في الفترة الممتدة من 1977 إلى غاية 1990 أكثر من خمسة عشر ألف إضراب، و يوضح الجدول التالي تطور ظاهرة في تلك الفترة:

الجدول رقم(06): الإضرابات في الجزائر 1977-1990.

السنة	عدد الاضرابات	السنة	عدد الاضرابات
1977	521	1984	855
1978	323	1985	809
1979	696	1986	640
1980	922	1987	648
1981	819	1988	1933
1982	768	1989	3389
1983	668	1990	2023

المصدر: www.maisondessyndicats-dz.com/imag/doc5.pdf

كما شهدت الجزائر منذ الثمانينيات عددا من الاحتجاجات الشعبية أو بتعبير الدكتور ناصر جابي الحركات الاجتماعية الشعبية[2]، فقد عرفت عدة مدن جزائرية حركات احتجاجية تتقدمها أحداث الربيع الأمازيغي سنة 1980، وهران سنة 1982،الجزائر العاصمة 1985، سطيف سنة 1986،و غيرها حركات احتجاجية شكلت سلسلة من الحراك الاجتماعي الذي تحول إلى سمة مميزة للمجتمع الجزائري، لتأتي أحداث 05 أكتوبر 1988، و التي انطلقت من الجزائر العاصمة لتتسع إلى المدن الأخرى في مختلف مناطق البلاد، و التي شكلت نقطة تحول كبرى في مسار الدولة الجزائرية الحديثة[3] لِما كان لها من انعكاسات سياسية و اقتصادية و اجتماعية.

[1] ناصر جابي، الجزائر: الدولة و النخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية، منشورات دار الشهاب، الجزائر، 2008، ص 97.

[2] ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، منشورات دار الشهاب ، باب الواد الجزائر ، 2012، ص 220.

[3] نفس المرجع، ص 220.

أما في ما يخص العشرية السوداء، فرغم تأثر الحركات الاحتجاجية بالمناخ العام الذي فرضته الأزمة الأمنية و السياسية التي كانت الجزائر تتخبط فيها، إلاّ أنّها استمرت في الحضور كممارسة اجتماعية، منها إضراب المحفظة في منطقة القبائل في الموسم الدراسي 1994-1995 بحيث كانت هناك مقاطعة واسعة للدراسة خاصة في ولايتي تيزي وزو و بجاية و بعض المناطق بولاية البويرة [1]، و كذا إضراب اساتذة التعليم العالي تحت لواء الكناس في السنة الدراسية 1998-1999 و الذي استمر أكثر من أربعة أشهر.

أما في الفترة المعنية بالدراسة (1999-2011) فإنّها و منذ أحداث الربيع الأسود في أفريل 2001 فإنّ الجزائر قد عرفت موجة أو تسونامي اجتماعي إن صح القول، شاركت فيه معظم الشرائح و الفئات الاجتماعية، مستعملة في ذلك مختلف أنواع الاحتجاج، بحيث عرفت الحركات الاحتجاجية نموا فاق كل التوقعات. فقد أخذت الحصيلة السنوية للاحتجاجات منحا تصاعديا، مما جعل الأرقام تتضارب حولها، خاصة في ظل تكتم مؤسسات الدولة عن تقديم بيانات بشأنها، إلاّ في حالات نادرة نشرت في بعض الصحف الوطنية.

و هنا تجدر الإشارة إلى أن الحصول على إحصائيات رسمية حول الظاهرة أمر مستحيلا، ففي إطار إنجاز المذكرة قمت بزيارة لوزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي و كذا المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بغية الحصول على إحصائيات فيما يخص الإضرابات، و كذا المديرية العامة للأمن الوطني و قيادة الدرك الوطني بغية جمع معلومات في ما يخص الإحصائيات الحقيقية حول الاحتجاجات في الجزائر، إلاّ أنّ جميع المساعي باءت بالفشل.

و رغم ذلك فإنّ الظاهرة لا يمكن حجبها، فبتصفح الجرائد اليومية يمكن أن نلاحظ أنّه لا يخلو يوم إلاّ وفيه احتجاج في جهة من جهات البلاد، أو في قطاع من القطاعات ، فمثلا شهدت سنة 2002 حسب تقرير حول حقوق الإنسان بالجزائر أكثر من 544 حركة احتجاجية مست 30 ولاية و احتلت ولاية تيزي وزو المرتبة الأولى بـــ 217 حركة احتجاجية تلتها بجاية بـــ 155 و البويرة بـــ 4 حركة

[1] نفس المرجع، ص 221.

احتجاجية و بومرداس بـــ 30 أما الجزائر العصمة فقد سجلت 16 حركة احتجاجية[1]، و أرفق التقرير بجدول يوضح انتشار الظاهرة حسب مناطق الوطن.

و أوردت جريدة لبيرتي Liberté في عددها 5584 الصادر بتاريخ 10 جانفي 2011 أن الدرك الوطني أحصى سنة 2010 أكثر من 11500 حركة احتجاجية[2].كما أوردت جريدة الشروق اليومي في عددها 3520 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2011، أن الجزائر سجلت 15000 احتجاج سلمي و غير سلمي، بشكل يومي أو على فترات متقطعة، و في أغلب ولايات الوطن بسبب مطالب مهنية و اجتماعية، و يغلب عليها الطابع المحلي، و جاء في نفس المقال، و استنادا لتقرير المديرية العامة للأمن الوطني فإنّ مصالحها قد سجلت أكثر من 9000 تدخل في الفترة الممتدة من جانفي إلى غاية جويلية من نفس السنة، كما عرفت نفس السنة 08 احتجاجات وطنية و 16 اضرابا وطنيا [3].

و في نفس السياق ورد في جريدة البلاد أن الجبهة الاجتماعية انتفضت أكثر من 10000 مرة في شرق البلاد لوحدها في نفس السنة(2011)، بحيث جاء في المقال أن إحصائيات رسمية أعدتها الجهات الأمنية بشرق البلاد، سجّلت 10283 احتجاجا و إضرابا في مختلف القطاعات الخاصة و العامة طوال سنة2011 [4]. و جاء في المقال أن الاحتجاجات في سبعة عشر ولاية شرقية أصبحت تشكل سيناريو شبه يومي، و قد احتلت ولاية عنابة المرتبة الأولى ب987 حركة احتجاجية،و كذا 123 محاولة انتحار، أودت ثمانية منها بحياة أصحابها.

---

[1] Algeria-watch, annexe du rapport, algerie : guerre, emeutes, état de non-droit et déstructuration sociale, www.algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/annexe_%20rapport.pdf

[2] OMAR OUALI, le Gouvernement a-t-il saisi le message de la rue ?, Liberté, n°5584, 10 /01/ 2011, p 3.

[3] نوارة باشوش،جبهة اجتماعية ساخنة في 2011، 1500 احتجاج و 9000 تدخل لقوات مكافحة الشغب و التخريب، جريدة الشروق اليومي، ع 352031-12-2011، ص 5.

[4] بهاء الدين.منير، للضغط على السلطات بتسوية انشغالات السكن والتشغيل : الجبهة الاجتماعية انتفضت أكثر من 10 آلاف مرة بالشرق، نقله من الموقع: www.elbilad.net/archives/31041، تم تصفح الموقع يوم 2013/01/20.

و قد تأججت في السنوات الأخيرة ظاهرة قطع الطرق العمومية، بحيث عرفت الجزائر تناميا كبيرا للظاهرة التي أصبحت تمثل أفضل وسيلة للفت اهتمام السلطات المحلية و إجبار المسئولين على الخروج من مكاتبهم و الالتقاء بالمحتجين في أماكن تواجدهم، فقد أوردت جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 30 ماي 2012 في تقرير حول متلقى عُقد خِصيصا حول الظاهرة بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، أن مصالح الدرك الوطني سجلت ضمن إقليم نشاطها خلال سنة 2008 حوالي 705 حالة قطع طريق على المستوى الوطني، ليرتفع العدد إلى 977 و 965 حالة سنتي 2009 و 2010، ثم يتضاعف إلى 2493 حالة سنة 2011 أي بزيادة تفوق 160 %، فيما تم إحصاء 1086 حالة قطع طريق خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2012 [1].

هذا و قد قمت بعملية مسح لجريدة الشروق اليومي لسنتي 2010 و 2011 و هذا في محاولة لإعطاء و لو صورة مصغرة عن الظاهرة، و قد قمت باختيار الاحتجاجات ذات الصلة المباشرة بالسياسات العامة للدولة، أمّا عن سبب اختياري للسنتين الأخيرتين و كذا اختيار جريدة واحدة فيعود ذلك لسببين، الأول يتعلق بصعوبة العملية، فدراسة كل الجرائد اليومية أمر في غاية الصعوبة، كما أنه يستهلك الكثير من الجهد و الوقت، أمّا السبب الثاني فهو التنامي الكبير الذي عرفته الحركات الاحتجاجية في السنتين الأخيرتين ، خاصة و أن نهاية سنة 2010 و بداية 2011 كانت سنة العرب، حيث عرفت المنطقة العربية انتفاضات كثيرة أطاحت بأربع من أقدم الأنظمة العربية، و هي تونس و مصر و اليمن و ليبيا، أما فيما يخص الجزائر فما عرفته في السنتين الأخيرتين ما هي سوى أعادة لسنوات مضت من الاحتجاج.

و قد قمت في الجدولين التاليين بعملية إحصاء لمختلف الحركات الاحتجاجية ذات الصلة المباشرة بالسياسات العامة للدولة،و التي أوردتها الجريدة الشروق اليومي في مختلف أعدادها في السنتين الأخيرتين و كانت النتائج حسب ما هو موضح في الجدولين:

[1] بريكي وسيم، الظاهرة في ارتفاع و الحلول مؤجلة، المحتجون قطعوا الطرق العمومية 1086 مرة من بداية السنة، جريدة الخبر، 2012/05/30، ع 6730 ، ص 4.

الجدول رقم (07): احتجاجات سنة 2010.

الشهر	قطع طريق	غلق موفق عمومي	مسيرة	إضراب	أعمال شغب	اعتصام
جانفي	19	06	06	42	06	50
فيفري	24	10	04	39	04	33
مارس	40	10	03	18	05	40
أفريل	23	08	01	27	03	42
ماي	15	06	01	21	05	26
جوان	13	09	02	18	03	32
جويلية	08	01	01	05	00	12
أوت	17	05	00	10	00	17
سبتمبر	17	05	00	20	05	22
أكتوبر	18	03	01	20	00	32
نوفمبر	21	05	01	11	02	28
ديسمبر	16	11	01	21	04	33
المجموع	231	79	15	252	34	367

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على أعداد جريدة الشروق اليومي لسنة 2010.

الجدول رقم (08): احتجاجات سنة 2011

الشهر	قطع طريق	غلق مرفق عمومي	مسيرة	إضراب	أعمال شغب	اعتصام
جانفي	20	07	08	46	36	63
فيفري	37	17	10	48	04	89
مارس	48	29	00	56	01	86
أفريل	62	41	07	70	09	115
ماي	44	29	05	42	05	85
جوان	60	37	07	37	06	119
جويلية	13	09	00	04	05	22
أوت	47	24	00	07	05	37
سبتمبر	64	45	01	39	08	70
أكتوبر	58	25	05	57	02	56
نوفمبر	64	33	05	50	09	60
ديسمبر	62	43	03	54	07	79
المجموع	579	339	51	510	97	881

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على أعداد جريدة الشروق اليومي لسنة 2011.

من خلال هذين الجدولين تتضح لنا بعض خصائص الحركات الاحتجاجية في الجزائر، فأول ما يتجلى لنا هي العلاقة بين المجتمع و الدولة ، فالمحتجون و خاصة سكان القرى و البلديات النائية غالبا ما يفضلون عند طرح انشغالاتهم إحدى الوسيلتين الأكثر رواجا، الوسيلة الأولى هي غلق الطرق العمومية للفت الانتباه و إجبار المسؤولين على التنقل إليهم في أماكن تواجدهم. و هذا ما يفسر الارتفاع الكبير لظاهرة قطع الطرقات، و إن كنت قد أحصيت من جريدة الشروق 232 حالة سنة 2010 و كذا 579 حالة سنة 2011 ، فإن الأرقام المقدمة من قبل الدرك الوطني حول الظاهرة تفوق ذلك بكثير، فقد عرفت سنة 2008 تسجيل 705 حالة مقابل 977 حالة سنة 2009 ، فيما عرفت سنة 2010 تسجيل 965 حالة، لترتفع سنة 2011 إلى 2493 حالة.

الوسيلة الثانية التي يعتمدها المحتجون هي نقل المطالب و الانشغالات إلى المسؤولين في مكاتبهم، وذلك عن طريق غلق المرافق العمومية و الاعتصام أمامها، هاتين الوسيلتين الاحتجاجيتين هما من أنجع الوسائل التي تعتمدها الحركات الاحتجاجية الشعبية، و غالبا ما تحدث تلقائيا و في كثير من الأحيان ما يشوبها العنف.

الخاصية الثانية هي الاعتماد على أكثر من وسيلة احتجاجية، و هذا ما نجده في الحركات الاحتجاجية المنظمة، و التي غالبا ما تتخذ من الإضرابات و الاعتصامات وسائل تضغط من خلالها على الجهات الوصية، و في هذا الإطار أحصيت 252 إضرابا سنة 2010 مقابل 367 اعتصاما كان أغلبها لفئات عمالية مضربة، بينما أحصيت 510 إضرابا سنة 2011 مقابل 881 إعتصاما.

الخاصية الثالثة التي استنبطها من خلال عملية المسح التي قمت بها لجريدة الشروق هي تراجع بعض أشكال الاحتجاج التقليدية منها المسيرات خاصة بعد منعها في الجزائر العاصمة بعد مسيرة حركة العروش في 14 جوان 2001، و جنوح المحتجين لوسائل أكثر نجاعة في نظرهم و أقل تكلفة، و في هذا الإطار أحصيت 15 مسيرة سنة 2010 مقابل 51 حالة سنة 2011، أما فيما يخص أعمال الشغب فقد أحصيت 34 حالة سنة 2010 مقابل 97 حالة سنة 2011.

هذه الأرقام و إن كانت تقريبية و لا تعكس الصورة الحقيقية للحركات الاحتجاجية في الجزائر إلاّ أنها تحمل بعض المؤشرات، منها تبلور الوعي عند فئات عديدة في المجتمع، كما تعكس أيضا الهوة الكبيرة بين ما تطرحه الدولة من سياسات و بين ما ينتظره المجتمع ، و إن كان رئيس الجمهورية قد

فسّره في المجلس الوزراء المنعقد في 3 فيفري 2011 بقوله بأن هذه الاحتجاجات تشكل تعبيرا عمِا يساور المواطنين من **قلق و قنوط** [1]، كما تعكس تلك الأرقام نضج التجربة الاحتجاجية، و ذلك من خلال اعتماد الوسائل الأكثر فاعلية و نجاعة أو بتعبير آخر الأكثر براغماتية، و العزوف عن المشاركة في أعمال الشغب و التخريب إلاّ في حالات قليلة إذا ما قورنت بالاحتجاجات السلمية. و في هذا الإطار تقول الدكتورة آمال بوبكر في تعليقها حول الحركات الاحتجاجية التي ميزت المشهد الاجتماعي و السياسي في الجزائر منذ بداية سنة 2011 بأن الحركات الاحتجاجية في الجزائر تدل على بروز ثقافة سياسية جديدة بعيدة عن التأثيرات الإيديولوجية و الحزبية، فقد طرحت قراءة من خلال مقاربة تقصي كل تأثير إيديولوجي أو حزبي و تغلب رؤيا تقوم على بروز ثقافة سياسية عفوية و بمطالب ملموسة، و أكدت في سياق متصل أن هذه الحركات تميزت بطابعها البراغماتي رافضة بشكل قطعي كل ما هو مقترح و بما أن هذه الاحتجاجات وراءها أناس لم يعرفوا هيكلة سياسية و حزبية فقد تميزت بطبيعة الحال بغياب مطالب سياسية واضحة[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيانات مجلس الوزراء لسنة 2011، (الخميس 3 فبراير – الأحد 18 ديسمبر)، ص 8.

[2] و كالة الأنباء الجزائرية، الحركات الاجتماعية في الجزائر: ثقافة سياسية جديدة بعيدة عن التأثيرات الأيديولوجية ، النهار الجديد، 2011/05/05.
على الرابط التالي: www.djazairess.com/ennahar/79381
تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/02.

المطلب الثاني: أنواع الحركات الاحتجاجية في الجزائر

- أ- الحركات الاحتجاجية الشعبية –التلقائية-

من خلال تتبع الحركات الاحتجاجية في الجزائر يتجلى لنا بأنّ لغة الاحتجاج أصبحت اللغة المفضلة عند الجزائريين لطرح انشغالاتهم، و إيصال رسائلهم إلى السلطات، و في هذا السياق يقول الأستاذ رشيد تلمساني **بأنّ ثقافة الاحتجاج هي العبارة السياسية الوحيدة المسموعة**[1]، و قد تراوحت هذه الحركات من المستوى المحلي إلى الجهوي إلى الوطني، و هنا يمكن التوقف عند محطتين بارزتين من محطات الاحتجاجات الشعبية و هي أحداث الربيع الأسود سنة 2001 و الثانية هي أحدث الزيت و السكر في جانفي 2011.

-1- أحداث منطقة القبائل 2001 - الربيع الأسود -

تحتل أحداث منطقة القبائل أو ما يعرف بالربيع الأسود مكانة بارزة في سياق الحركات الاحتجاجية في الجزائر، و ذلك لسببين بارزين، فمن ناحية فقد كسرت جدار الصمت الذي فرضته العشرية السوداء بكل مخلفاتها، و من جهة أخرى طبيعة المطالب التي رفعت خلال تلك الاحتجاجات و التي تضمنتها أرضية القصر. فالجزائر بصفة عامة كانت ترزح تحت وطأة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية جراء مخلّفات العشرية السوداء و كذا الإصلاحات الاقتصادية التي كان يمليها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، و ما كان ينقص سوى الفعل المفجر الذي ذكره **نيل سملسر** في أسباب نشأة الحركات الاحتجاجية.

هذا الفعل المفجر تمثل في مقتل الشاب قرماح ماسينيسا على يد دركي في مقر للدرك الوطني ببني دوالة بولاية تيزي وزو[2]، فقد عرفت مراسيم تشييع جنازة الطالب ماسينيسا أجواءً مشحونة،

---

[1] Rachid tlemçani, la culture de l'émeute est la seule expression politique audible, journal ELWATAN, n°6170,08/02/2011, , p, 8.

[2] Rapport préliminaire de la commission nationale "Issaâd" sur les évènements de Kabylie du printemps 2001,decembre 2001, p 2 . www.algeria-watch.org/farticle/revolte/issad_rapport.htm تم تصفح الموقع يوم 14/03/ 2013.

فبمجرد الانتهاء من دفن الضحية اندلعت مظاهرات سرعان ما تحولت إلى أعمال شغب، ثم جاء بيان قيادة الدرك الوطني ليزيد الأمر سوءا بحيث جاء فيه أنّ الضحية قد تمّ توقيفه بعد اعتداء متبوع بسرقة، و هي المعلومة الخاطئة التي أعادها وزير الداخلية عندما وصف الضحية بأنه كان منحرفا يبلغ من العمر 26 سنة، مما أدى إلى اشتعال المنطقة بكاملها لمدة فاقت الثلاثة أشهر، تخللتها مسيرة شارك فيها أكثر من مليوني مواطن انطلقت من مختلف جهات منطقة القبائل باتجاه العاصمة يوم 14 جوان من نفس السنة.

و كان من نتائج هذه الاحتجاجات وفاة 83 شخصا [1]، و آلاف الجرحى في صفوف المتظاهرين و قوات الشرطة و الدرك الوطني، كما كان من إفرازاتها إنشاء حركة المواطنة –العروش- و التي أصبحت حركة اجتماعية ذات طابع سياسي تتحدث باسم المنطقة خاضت عدة جولات من الحوار مع السلطة.

-2- أحداث الزيت و السكر- جانفي 2011-

اكتسبت أحداث جانفي 2011 أهميتها و صداها من زخم المرحلة فقد اقترنت بالأزمة الاقتصادية التي كان يتخبط فيها الاقتصاد العالمي، و كذا بالأحداث الإقليمية التي باتت تُعرف بثورات الربيع العربي، خاصة و أنها تزامنت مع الاحتجاجات في الجارة تونس، بحيث شهدت الجزائر منذ 05 جانفي موجة من الاحتجاجات الشعبية مما دفع ببعض المتتبعين إلى نعتها بأنها نسخة لأحداث 05 أكتوبر 1988[2].

[1] Ligue algérienne de défense des droits de l'homme , rapport algerie, la répression du printemps noir avril 2001-avril2002, p 12 , 13 , 14. www.tamazgha.fr/IMG/LADDH.pdf.

[2] Arezki Maouche, Regards sur les événements en Tunisie et surtout en Algérie, le 21/01/2011,p 2.
www.hoggar.org/index.php?view=article&catid=175%3Amaouche-arezki&id=2328%3Aregards-sur-les-evenements-en-tunisie-et-surtout-en-algerie&format=phocapdf&option=com_content&Itemid=36 تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/14

الفعل المفجر هذه المرة كان ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، بحيث انطلقت الحركة الاحتجاجية مباشرة بعد عطلة نهاية الأسبوع، و بداية السنة الجديدة التي شهدت سريان زيادة في أسعار مجموعة من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، حيث خرج مئات الشباب إلى شوارع الأحياء الشعبية في 5 جانفي 2011 احتجاجا على الظروف المعيشية و دخلوا في اشتباكات مع قوى الأمن.

بدأت هذه الاحتجاجات مساء يوم الإثنين 03 جانفي 2011 في مدينة وهران، لتنتشر بعد ذلك في اليوم الموالي في بعض مدن ولاية تيبازة على غرار مدينة بوسماعيل المحاذية للجزائر العاصمة، و في مساء يوم الأربعاء 05 جانفي انتقلت الاحتجاجات إلى الجزائر العاصمة محدثة بذلك نقلة نوعية، أعطت تلك الاحتجاجات طابعا وطنيا، خاصة عندما مست كبريات الأحياء الشعبية كحي باب الوادي، بلكور، باش جراح و سطاوالي، لتنتشر بعد ذلك عبر 20 ولاية حسب تصريح وزير الداخلية[1]، و سرعان ما وجدت لها صدى في منطقة القبائل متجهة شرقا نحو مدن عنابة ، سكيكدة، الطارف و سوق أهراس، كما امتدت نحو الجنوب في مدينة ورقلة و الأغواط ، لتعاود الانتشار غربا و بشكل أوسع شاملة هذه المرة مدنا أخرى لم تمسسها الموجة الأولى عند انطلاقتها كتلمسان، معسكر و سيدي بلعباس. و قد خلفت هذه الاحتجاجات على مدار خمسة أيام 05 ضحايا و أكثر من 800 مصاب أغلبهم في صفوف قوات الأمن و الدرك الوطني، فيما تم اعتقال أكثر من 1000 شخص[2]. كما كان من نتائج هذه الاحتجاجات انبثاق التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية.

و بين هاتين المحطتين و حتى بعد ذلك لم يتوقف الشارع عن النبض، و تحول الفعل الشاذ إلى قاعدة لتحقيق المطالب، و هكذا فإن الاحتجاجات الشعبية لم تتوقف خاصة على المستوى المحلي، فاليوميات الجزائرية مليئة بالأحداث، فبين سنة 2000 و سنة 2011 و حتى بعد ذلك لم يتوقف الشارع

[1] ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري،مرجع سابق،ص 223،224.

[2] عاطف قدادرة، وزير الداخلية يعتبر أن صفحة الأحداث قد طويت، جريدة الخبر ، 2011/01/10.

www.elkhabar.com/ar/index.php?news=24099 تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/14.

عن الانتفاض في مختلف ربوع الوطن، و البداية كانت سنة 2000 حيث شهدت مدينة سيدي بلعباس احتجاجات عارمة و أعمال شغب ضد فساد السلطات المحلية في قضية توزيع السكنات[1].

و في سنة 2002 استمرت الحركات الاحتجاجية، بحيث عرفت عدّة ولايات و مدن جزائرية مواجهات و أعمال شغب، فمن 14 مارس إلى غاية 01 أفريل، فإضافة إلى الولايات التي تمثل منطقة القبائل عرفت عين الدفلى، سعيدة، سطيف، خنشلة عدة احتجاجات أفضت إلى مواجهات مع قوات الأمن خلفت سبعة قتلى منهم ثلاثة مراهقين[2] .

كما شهدت مدن أخرى أعمال شغب كتلك التي عرفتها دائرة بني حواء بولاية الشلف في مارس 2002[3]،و في مارس 2008 عرفت مدينة الشلف غليانا اجتماعيا احتجاجا على استمرار معاناة سكان الشاليهات المقيمين فيها منذ زلزال 10 أكتوبر 1980، و قد خلّفت هذه الاحتجاجات خسائر قدَّرت بالملايير، و قد اضطرت السلطات العليا في البلاد إلى تغيير والي الولاية محمد الغازي كإجراء أولي لتهدئة الوضع[4] .

و في شهر ماي من نفس السنة شهدت مدينة وهران اندلاع احتجاجات عارمة كان سببها سقوط فريق مولودية وهران إلى القسم الثاني، لتتحول بعد ذلك إلى مطالب اجتماعية[5].

و في مارس 2009 اندلعت احتجاجات في البلديات الجنوبية لولاية الجلفة، بحيث خرج سكان تلك البلديات للتعبير عن عن غضبهم و سخطهم إزاء تجاهل السلطات المحلية لمشاكلهم اليومية و المتعلقة بانقطاع التيار الكهربائي، ندرة المياه الصالحة للشرب و غياب التهيئة و الإنارة العمومية، و كذا غياب

---

[1] بلقاسم عجاج،من ثورة الخبز في 05 أكتوبر ألى انتفاضة المونديال و موقعة 14 نوفمبر،كرنولوجيا لأهم الاحتجاجات، جريدة الشروق اليومي، ع 27، 51،2009/10/25 ، ص 6.

[2] Ligue algérienne de defense des droits de l'homme , rapport algerie, la repression du printemps noir avril 2001-avril2002 p, www.tamazgha.fr/IMG/LADDH.pdf :2013/20/26 تم تصفح الموقع يوم

[3] Said YACIN, Beni haoua, chlef, les émeutes paralysent la ville, le 19 mars 2002 www.lexpressiondz.com/actualite/3871-des-emeutes-paralysent-la-ville.html , تم تصفح الموقع يوم :2013/04/26

[4] بلقاسم عجاج، المرجع السابق،ص6.

[5] نفس المرجع، ص6.

قاعات العلاج، إضافة إلى ما يعانيه أبناءهم في تمدرسهم، كما شهد نفس الشهر عدة احتجاجات في كل من تلمسان و البيّض و غليزان لأسباب متفرقة[1].

بينما شكلت ولاية برج بوعريريج عاصمة الاحتجاجات بالجهة الشرقية للوطن في شهر سبتمبر، بحيث ثار سكان القرى بسبب الظروف الاجتماعية المزرية من انعدام الغاز و الكهرباء ، و غياب التنمية و التهيئة العمرانية، و في أكتوبر من نفس السنة اعتصم شباب ولاية عنابة بساحة الثورة احتجاجا على أوضاعهم الاجتماعية[2].

و في شهر أكتوبر خرج سكان ديار الشمس بالعاصمة في احتجاجات عارمة تحولت إلى أعمال شغب بعد تدخل قوات الأمن، حيث قام سكان الحي بغلق الطريق الرئيسي عن طريق إشعال العجلات المطاطية، و رافعين لشعارات تحمل انشغالاتهم المتعلقة خصوصا بمشكل السكن[3].

هذه الاحتجاجات ازدادت حِدتها في سنة 2010 التي سجلت فيها الجزائر أكثر من 11500 حركة احتجاجية، لتليها بعد ذلك سنة 2011 ، و التي جاءت على شاكلة سابقتها من حيث الكم و النوع بحيث سجلت فيها 15000 حركة احتجاجية، غير أنها لقيت اهتماما كبيرا بسبب ما يعرف بالربيع العربي، و يكفي أن نشير هنا إلى بعض الاحتجاجات المتعلقة بالسكن، على غرار سكان الشاليهات ببرج البحري و اعتصام سكان حسين داي أمام البلدية احتجاجا على قائمة المستفيدين، و كذا غلق الطريق بحي ديدوش مراد بعنابة و غلق بلدية المعاضيد بولاية المسيلة، كما تم تخريب دائرة القالة بولاية الطارف، و أعمال شغب بحي ديار الشمس و ديار الكاف بالجزائر العاصمة[4].

---

[1] نفس المرجع، ص6.

[2] نفس المرجع، ص6.

[3] ياسمين دريش، مواجهات عنيفة بين قوات الأمن و سكان حي ديار الشمس، جرحى في صفوف المتظاهرين و المارّة و قوات مكافحة الشغب، الشروق اليومي،2009/10/20،ع 2747، ص 7.

[4] Liberté, une série d'émeutes en 2011, Op.cit, p 10.

-ب- الحركات الاحتجاجية العمالية -المنظمة-

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2011 جملة من الحركات الاحتجاجية المنظمة تتمثل في الإضرابات التي مست عدة قطاعات، فمن أساتذة التعليم بأطواره المختلفة(ابتدائي، متوسط ، ثانوي) إلى إضرابات الأطباء و أعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم، إلى موظفي و مستخدمي الإدارة العمومية، يضاف إليها إضرابات أساتذة و طلبة الجامعات،عمال البريد، حماية المدنية، عمال القطاع الاقتصادي، و حتى بعض الأجهزة الأمنية على غرار الحرس البلدي، و إجمالا يمكن الجزم بأنه لم يخل قطاع في الجزائر إلاّ و عرف حركة احتجاجية على الأقل على مدار السنوات الأخيرة.

الإرهاصات الأولى لسلسلة الإضرابات في هذه الفترة جاءت من أقصى الشرق الجزائري، ففي جانفي 2000 دخل عمال وحدة آلفاسيد ALFASID إحدى فروع الشركة الوطنية للحديد و الصلب SIDER بعنابة في إضراب احتجاجا على سياسة تسريح العمال تمهيدا لخصخصة الشركة، لتعود الحركة الاحتجاجية في 15 ماي من نفس السنة بسبب التأخر في دفع الأجور، هذه المرّة كانت الحركة الاحتجاجية عامة، بحيث دخل عمال المركب في حركة احتجاجية، و في اليوم الموالي حاولوا الاعتصام أمام مقر الشركة غير أنهم منعوا من طرف قوات حفظ النظام مما أدى إلى نشوب اشتباكات بين العمال و أعوان الأمن خلّفت 30 مصابا في صفوف العمال[1].

و في هذه الأثناء برزت النقابات المستقلة في الجزائر كفاعل حيوي من خلال سلسلة الاحتجاجات الكثيرة التي قادتها تلك التنظيمات النقابية على مدار العشرية الأخيرة، بحيث نجحت في استقطاب و استمالة وعاء هائل من الشرائح العمالية، و دفعها للالتفاف حول تلك النقابات التي قادت حركة الإضرابات و الاحتجاجات التي لا تزال تهز الجزائر، فعلى سبيل المثال لا الحصر شنت التنسيقية الجزائرية النقابات المستقلة ممثلة في ستة نقابات و هي النقابة الوطنية لعمال التربيةSNTE ، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP، المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي

[1] L'internationaliste, Algérie, la Kabylie en révolte, la classe ouvrière dans la toyrmants, juin 2001, www.internationalist.org/kabylie0601b.html تصفح الموقع يوم 2013/04/29

CNES،النقابة المستقلة لعمال التربية و التكوين SATEF، النقابة الوطنية الجزائرية للأخصائيين النفسانيينSNAPSY، و كذا النقابة الوطنية لقضاة مجلس المحاسبة SNMCC إضرابا وطنيا لمدة ثلاثة أيام في قطاع الوظيف العمومي و ذلك أيام 14،15،16 أفريل 2002 [(1)].

و يعدّ قطاع التربية الوطنية الأكثر حضورا على الساحة، بحيث عرف هذا القطاع في الفترة الممتدة بين 2002 و 2012 العديد من الحركات الاحتجاجية بلغت 52 إضرابا و 22 تهديد بشن إضراب و 35 إعتصام[(2)]، و تعد نقابات هذا القطاع من أنشط النقابات خاصة النقابات المستقلة، منها نقابة CNAPEST، و التي خاضت لوحدها 11 إضرابا و 19 إضرابا آخر مشاركة مع نقابات أخرى[3]، و يوضح الجدول التالي عدد الحركات الاحتجاجية التي خاضتها نقابات هذا القطاع في الفترة الممتدة بين 2002-2012.

الجدول رقم (09): إضرابات نقابات قطاع التربية 2002-2012

Années	Nombre de grève	Nombre de menace de grèves	Nombres de sit-in, grève de faim et de manifestations	Nombres de jours de grèves
2002	01			03 jours
2003	03 grèves cycliques (02 FNTE , 01 CNAPEST) et une grève illimitée (CLA , CNAPEST)	01(CNAATEST)		03 mois
2004	/	/	/	/
2005	05 grèves dont 04 initiée par le CNAPEST et 01 par (CNAPEST, CLA, UNPEF, SETE,	04 menaces de grèves (02 CLA, 01 CNAPEST, 01 CVSE	01 CLA	06 jours

[1]Maison des syndicats, vie syndicale interne, événements syndicaux importants et revendications, grève et préavis de grève du 14, 15,16 avril 2002, www.maisondessyndicats-dz.com/greve_2002.pdf 2013/02/29 تم تصفح الموقع يوم

[2] Siham BEDDOUBIA, syndicalisme et pouvoirs locaux : etude sur les syndicats d'enseignants de la wilaya d'oran (1989-2012), memoir de magister , Université D'ORAN, faculté de droit et de sciences politiques, 2011-2012, p 144

[3] Ibid, 144

	SATEF, FNTE)			
2006	05 grèves (CLA, CNATEST , UNPEF, et le SETE a part et SNTE a part	01 (UNPEF)	02 sit-in du CLA devant le palais de justice) -les deux ailes du SNTE devant le ministère de l'éducation	09 jours
2007	04 grèves 02 CNLTT 01 SETE 01 UNPEF, SNAPEST, SNTE	01 (CLA)	01 grève de faim (enseignants de tamazight 11 jours) -sit-in (CLA) devant D E d'Alger	05 jours
2008	08 greves : 03 CNAPEST -CLA et CNSAFT -CNSAFT (SNAPEST,SNTE,UNPEF, SATEF) -IAEP (CLA ,CNAPEST, UNPEF, SATEF) -IAFP, CNAAFP -CNSAFP, UNPEF	05 menaces : -boycott des examens de fin d'année (SNTE,SATEF) -menace de grève de faim (CECA) -menace de grève (CNAPEST) -menace de (CECA) de reprendre la grève de faim -menace de grève (SATEF)	11 sit-in de CECA dont 10 devant la présidence de la république et devant les directions e l'éducation des 48 wilayas -rassemblement (IAFP) devant le palais de justice -sit –in (IAFP.CNSAFP) devant LANP ET LE PALAIS DU GOUVERNEEMENT -grève de faim du CECA (42 jours) 15	
2009	07gréves -02 CLA -IAFP -UNPEF (TIZI OUZOU) - SETE -I AFP (CLA.SATED.CENC) et CNAPEST et SNTE . -CNAPEST , UNPEF, CLA,CNEC, SATEF . SETE.	09 sit-in -06 cnec ; 02 devant les ministère de l'éducation , 02 devant le gouvernement ,01 devant les direction de l'éducation ,01 devant la présidence de la république .) -sit –in lafp devant la résidence dar el Mithak	28 jours	
2010	09 grève :	-04 menaces de		

	-SETE -CLA -SNTE -SNAPEST, SATED -SNTE, CLA UNPEF, CNAPEST -CNEC -CNAPEST, UNPEF -CSA	grève : du CNAPEST et une menace de boycott des examens et fin d'années -Menace de grève (SNAPEST, SATEF) Une menace grève (CNAPEST,UNPEF, SNAPEST ,CLA) -menace de grève SNAPEST -Rassemblement du SNAPEST , SATEF, CLA devant le ministère de l'éducation		
2011	04 grèves : -CNAPEST -SNAPEST(section du sud-ouest et sud-est -CNAPEST,SNAPEST, UNPEF, CLA, SNTE	04 menaces de grève : -UNPEF -CNAPEST, UNPEF -SNAPEST -SNAPEST, CNAPEST, UNPEF, FNTE 06 sit-in : CNEC devant la maison de la presse TAHAR DJaout -CLA et SATEF -CNEC devant l'annexe du ministère de l'éducation -CLA devant le ministère de travail -CNEC devant la présidence de la république - une grève annoncée puis gelée par le CNAPEST, SNAPEST, UNPEF		02 semaines

Source : Siham BEDDOUBIA, syndicalisme et pouvoirs locaux : étude sur les syndicats d'enseignants de la wilaya d'Oran(1989-2012), le 26/05/2013.

و في سنة 2003 دعا الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إضراب وطني أيام 25 و 26 فيفري من نفس السنة، و قد عرف استجابة واسعة، حيث توقف النقل الحضري، السكك الحديدية، المطارات، الموانئ، المدارس، الجامعات، وقلصت الخدمة في المستشفيات ، كما توقفت معظم الشركات العمومية، فضلا عن الشركات الخاصة مثل شركة كوكا كولا، و مركب الحديد و الصلب بالحجّار، فيما احتل عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالرويبة الطريق الوطني رقم 05 و هددوا بمسيرة نحو العاصمة [1].

و في نفس السنة عرفت الجزائر أحد أطول الإضرابات منذ الإستقلال بعد إضراب أساتذة الجامعات في السنة الدراسية 1998 - 1999 ، و هو إضراب اساتذة التعليم الثانوي و التقني، و الذي تزامن مع الدخول المدرسي، بحيث إنطلق يوم 28 سبتمبر 2003 [2]، ليدوم أكثر من تسعة أسابيع و نصف، و قاد الإضراب نقابتان مستقلتان لم تكونا قد حصلتا على الاعتماد بعد وهما مجلس ثانويات الجزائرCLA و المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني رغم تقديمها لملف طلب الاعتماد لوزارة العمل في وقت سابق من السنة نفسها، رافعين في ذلك ثلاثة مطالب رئيسية تمثلت في رفع الأجور بنسبة 100%، المطالبة بقانون خاص بالأستاذ، و التقاعد بعد خمس و عشرين سنة من الخدمة[3].

1 L'internationaliste, Présidentielles truquées et résistance ouvrière à l'offensive capitaliste Algérie : Contre tous les clans bourgeois – forger un parti ouvrier révolutionnaire, avril 2004 www.internationalist.org/algeriepresidentielles0404b.html. ,2014 /01/26 تم تصفح الموقع يوم

2 Amina BEBBOUCHI, Revendications du cors enseignant, La grève paralyse les lycées d'Algérie, le 28 09 2003, www.lexpressiondz.com/actualite/14024-.html , تم تصفح الموقع يوم 2014/01/26.

3 Naima Djekhar ,la grève des enseignants se poursuive, le CLA et le CNAPEST durcissent le ton, Liberté , le 26-10-2003,www.djazairess.com/fr/liberté/16204. .20014/01/26 تم تصفح الموقع يوم

و في يوم 14 أكتوبر من نفس السنة شنّ عمال الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية إضرابا وطنيا دام ستة أيام شُلت فيك كافة السكك الحديدية عبر كامل التراب الوطني، متجاوزين في ذلك الفرع النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، و كان المطلب الأساسي للمضربين هو إعادة النظر في سلم الأجور[1]، مما دفع بالإدارة إلى رفع دعوى قضائية مستعجلة قضت بعدم شرعية الإضراب، نظرا لغياب الحد الأدنى من الخدمة، و كذا التأخر في إرسال الإشعار بالإضراب[2].

و بعد شهر من ذلك ، و في 15 نوفمبر دخل عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالرويبة في إضراب تلقائي، بحيث توقف العمال عن العمل دون سابق إنذار، و دون إشعار الفرع النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين رافضين الزيادات الزهيدة في الأجور التي تفاوضت بشأنها المركزية النقابية مع الحكومة[3].

كما عرف قطاع الصحة هو الآخر هزات عديدة، فقد دخل الأطباء الأخصائيون في إضراب من 22 أفريل إلى غاية 14 ماي 2002[4]، لعودوا سنة 2004 في حركات احتجاجية أكثر حِدّة، فقد دشّن الأطباء السنة الجديدة بإضراب عام استمر من 06 جانفي إلى غاية 03 مارس تحت جناح النقابة الوطنية للممارسين الأخصائيين للصحة العمومية SNPSSP، و الذي تُوِج بالتوقيع على اتفاق يقضي بتلبية مطالب اجتماعية و مهنية[5]، غير أن إخلال الوزارة الوصية بالالتزامات الواردة في الاتفاق دفع

---

[1] Sameh Bencheikh, grève des cheminots,la SNTF appelle au dialogue, L'exprésion le 15-10-2003, www.lexpressiondz.com/actualite/14388-La-Sntf-appelle-au-dialogue.html?print . تم تصفح الموقع يوم 2014/01/27.

[2] Amina BEBOUCHI ,chemins de fer, la grève prend fin,L'expression, lundi le 20-10-2003,www.lexpressiondz.com/actualite/14481-La-grève-prend-fin.html?print

[3] Mohamed DERAR, la crise sociale s'exacerbe, SNVI : 4000 travailleurs en grève, www.lexpressiondz.com/actualite/15134-snvi-4000-travailleurs-en-greve.html

[4] عبد الوهاب بن قونية، الصحة العمومية ، إفلاس مبرمج، على الرابط التالي:
www.adnsolution.net/investar/index.php?news=79 ، تصفح الموقع يوم 2014/01/30

[5] Djamila Kourta , santé publique,un secteur secoué par les grèves, le 28/12/2004 www.elwatan.com/archives/article.php?id=10713..تم تصفح الموقع يوم 2014/01/30

بالأطباء إلى العودة مجددا للاحتجاج ، و ذلك بشنِّ إضراب آخر من 18 إلى 24 أكتوبر من نفس السنة، غير أنهم اضطروا لتعليقه بسبب حكم قضائي عقب شكوى قُدِّمت في محكمة حسين داي من قبل وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات[1].

و في سنة 2006 عادت النقابات المستقلة لتصنع الحدث من جديد، من خلال حركات احتجاجية متجددة ، فقد شنّت إضرابا وطنيا ليوم واحد و كان ذلك يوم 09 ماي 2006[2] انضمت فيه نقابتان جديدتان هما نقابة الأساتذة المساعدين في العلوم الطبية SNMASM، و النقابة الوطنية لبياطرة الإدارة العمومية SNVFAP [3]، هذه الحركة الاحتجاجية الجديدة و بغض النظر عن قدرتها على التعبئة، فإنها جسدت وعي تلك النقابات على ضرورة توحيد الجهود من أجل تحقيق الأهداف.

و هذا ما دفعها إلى تكرار التجربة، فبعد سنة 2002 و 2006، جددّت تنسيقية النقابات المستقلة العهد مع الحركات الاحتجاجية الجماعية سنة 2008 و ذلك من خلال إضراب لمدة يوم واحد في 15 حانفي شاركت فيه اثنتا عشرة نقابة مستقلة، و الجديد هذه المرّة هو مشاركة قوية لولايات الجنوب و التي تشارك لأول مرة، بحيث فاقت نسبة الاستجابة للإضراب 80 % [4].

و شهدت بداية سنة 2008 الإفراج عن القوانين الأساسية الخاصة بمختلف القطاعات، و التي أقرّتها الحكومة ضمن سياسة الإصلاحات، خاصة تلك المتعلقة بإصلاح الوظيفة العمومية، مما أجج الحركات الاحتجاجية خاصة الإضرابات و التي امتددت إلى معظم القطاعات.

---

[1] Zine Cherfaoui , service minimum ,le 23/10/2004, www.elwatan.com/archives/article.php?id=653, 2014/01/30 تصفح الموقع يوم

[2] Fatiha AMALOU , la fonction publique a guichets fermés, le 09/05/2006, www.lexpressiondz.com/actualite/33912-a-guichets-fermes.html , 2014/01/30 تم تصفح الموقع يوم

[3] Maison des syndicats , vie syndicale interne, événements syndicaux importants et revendications , grève et préavis de grève 2006 , www.maisondessyndicats-dz.com/greve_2006.pdf .

[4] بلقاسم عجاج، قطاعات الوظيف العمومي تُشل وطنيا بنسب متفاوتة، الشروق اليومي، ع 2199، 2008/01/16، ص 5.

و شهدت نهاية سنة 2009 و بداية 2010 إضرابا مفتوحا دعت إليه النقابة الوطنية لممارسي الصحة، و ذلك في 21 من شهر ديسمبر، ليتسع بعد ذلك بانضمام الأطباء الأخصائيين في الرابع من شهر جانفي 2010، مما أحدث شللا بمختلف المؤسسات الاستشفائية العمومية و المراكز الصحية، و هذا بعد تلبية 25 ألف ممارس و مختص لنداء النقابيتين للإضراب[1].

كما عرفت سنة 2010 جملة من الاضرابات في قطاعات مختلفة على غرار قطاع التربية الوطنية، الصحة، الوظيف العمومي...إلخ، الجديد هذه المرة هو إضراب سائقي سيارات الأجرة، حيث كان الأول من نوعه في تاريخ الجزائر المستقلة، بحيث دخل أكثر من 140000 سائق سيارة أجرة في إضراب وطني لمدة يومين تلبية لنداء اتحادية سائقي الأجرة التابعة للإتحاد العام للتجار و الحرفيين، و الاتحاد الوطني للناقلين و كذا نقابة سيارات الأجرة التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، و جاء هذا الإضراب بعد تماطل وزارة النقل في الرد على جملة من المطالب كانت قد رفعتها النقابات التي دعت إلى الإضراب، و من أهمها مسح الديون المتراكمة على عاتق السائقين، طريقة احتساب الضرائب، و كذا رخص استغلال خطوط النقل[2].

أما سنة 2011 فإنها شهدت هي أخرى جملة من الإضرابات بلغت 16 إضرابا وطنيا[3]، كان أبرزها إضراب الأطباء المقيمين و الذي استمر 112 يوما[4]، تخلله تنظيم عدة اعتصامات محلية و طنية، و قد رفع المضربون لائحة مطالب أهمها إلغاء الخدمة المدنية، و كذا إعداد قانون أساسي خاص بهم إضافة إلى مسألة الأجور.

كما دخل عمال البلديات في إضراب لمدة خمسة أيام دعت إليه التنسيقية الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP، و في هذا السياق استجابت حوالي 800 بلدية من أصل 1541 للإضراب

[1] غنية توات، توسع رقعة الإضراب في قطاع الصحة بانضمام الممارسين الأخصائيين، الفجر الجديد، 2010/01/05، ع 2811، ص5.

[2] زبير فاضل، لأول مرة في تاريخ الجزائر و بعد تراكم المشاكل و الديون، 140 ألف سيارة أجرة في إضراب وطني لمدة يومين ابتداءا من الغد، الخبر، 2010/01/24، ص 5.

[3] نوارة باشوش، جبهة اجتماعية ساخنة في 2011، المرجع السابق، ص12.

[4] Walid AIT SAID, les résidents mettent fin a leur débrayage, les raisons d'une suspension, 16/07/2011, www.lexpressiondz.com/actualite/135706-les-raisons-d-une-suspension.html , تم تصفح الموقع يوم 2014/01/30

و هذا للمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية و المهنية و ذلك من خلال تحسين شبكة الأجور و الإفراج عن القانون الأساسي مع إعادة النظر في نظام المنح و التعويضات[1].

كما عرفت نفس السنة انتشارا كبيرا لظاهرة الاعتصامات أمام مختلف مؤسسات الدول، خاصة تلك التي شهدها محيط رئاسة الجمهورية، على غرار اعتصام الأساتذة المتعاقدين، والذي استمر لمدة 9 أيام كاملة، خلّف 15 جريحا في صفوف الأساتذة بعد تدخل قوات الأمن التي حاولت فض الاعتصام[2]، و الوجهة الثانية للمعظم الفئات المحتجة كانت قصر الحكومة و الذي شهد حراكا مكثفا و يكفي أن نشير لاعتصام طلبة العلوم الصيدلية في العشر من شهر أفريل .

و تحت لواء التنسيقية الوطنية للحرس البلدي، خاض عناصر هذا الجهاز (الأمني) عِدة جولات احتجاجية بين سنتي 2010 و 2011، ففي 17 جانفي 2010 دخل أعوان الحرس البلدي في إضراب مفتوح عن الطعام، و شهدت الفترة الممتدة بين جوان و ديسمبر من نفس السنة احتجاجات دورية ولائية و وطنية بالجزائر العاصمة، و بين 16 و 18 فيفري 2011 خرج أعوان الحرس البلدي في مسيرات ولائية، لتختتم بمسيرة وطنية في العاصمة من أجل المطالبة بإلغاء القرار الوزاري القاضي بنزع أسلحتهم، و في 07 مارس اعتصم أكثر من 5000 عون أمام مقر البرلمان، و في 04 أفريل تجددت الاحتجاجات بعد رفض مطلبهم القاضي بدمجهم في صفوف الجيش الوطني الشعبي، و في 21 ماي عاد أعوان الحرس البلدي للاحتجاج و هذا بعد إخلال الحكومة باتفاق المعاشات الخاص بهم، ثم تجددت الاحتجاجات بعد ذلك في 26 جويلية ثم 7 سبتمبر رافضين في ذلك التقاعد قبل معرفة تفاصيل الأجور[3].

كما عرفت الجامعة الجزائرية بدورها هي الأخرى جملة من الاحتجاجات الطلابية، و إن كان معظم تلك الاحتجاجات محلية على مستوى الأحياء الجامعية أو بعض الجامعات، و غالبا ما تتعلق

---

[1] لطيفة بلحاج، العمال يتمسكون بمطلب تحسين الظروف الاجتماعية و المهنية ، 800 بلدية تستجيب للإضراب و مصالح المواطن تتعطل، الشروق اليومي، ع 3260،2011/04/11، ص 4.

[2] بلقاسم عجاج، في اليوم التاسع من اعتصامهم، 15 جريحا في مشادات بين الأمن و المتعاقدين أمام الرئاسة، الشروق اليومي، 2011/03/29، ع 3247، ص 5.

[3] الجزائر نيوز، كرونولوجيا احتجاجات أعوان الحرس البلدي،2012/08/02، ع 2602، ص 5.

بمشاكل الإيواء و الإطعام أو ظروف الدراسة، إلاّ أن بعضا منها اتسعت و أخذت بعدا وطنيا كتلك التي عرفتها سنة 2011 بسبب الإصلاحات التي طالت الجامعة في وقت سابق بإدخال نظام L M D بحيث ظهرت بوادر الأزمة.

كما مست الاحتجاجات قطاعات لطالما عرفت بهدوءها مقارنة بقطاعات أخرى و ذلك في العشرية الأخيرة على الأقل، كقطاع العدالة على سبيل المثال، فقد شنّ أمناء و كتاّب الضبط حركتين احتجاجيتين سنة 2011، بحيث دخل أكثر من 14 ألف كاتب و أمين ضبط في إضراب مفتوح بداية من 17 فيفري، كما قاموا باعتصام أمام محكمة سيدي امحمد في العاصمة في أول يوم من الإضراب، منددين بالتهميش و الظلم الذي طالهم، متجاوزين في ذلك نقابة القطاع ، لتليها بعد ذلك اعتصامات أمام المحاكم و مجالس القضاء عبر كامل ولايات الوطن. و قد طالب المحتجون بضرورة إلغاء القانون الخاص و بإعادة عرضه للمناقشة أمام جميع الأطراف المعنية، كما طالبوا برفع الأجور و الترقية و إعادة تفعيل قانون المنح و التعويضات آخذين بعين الاعتبار خصوصية قطاع العدالة[1].

هذا الحراك الشعبي و العمالي لم يتوقف بنهاية سنة 2011، و إنّما استمر المسلسل (الحركات الاحتجاجية) في تصدر المشهد اليومي للجزائريين، أبطاله فئات و شرائح عمالية و سكان المدن و القرى، و امتدت مشاهده من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، و من أقصى الشمال ليصل صداه إلى مناطق لطالما عرف سكانها بالهدوء، إنهم سكان الجنوب الكبير.

[1] Mohamed BOUFATAH, les greffiers montent au créneau, rassemblement et grève illimitée a partir de demain,19/02/2011 , www.lexpressiondz.com/actualite/87768-rassemblements-et-greve-illimitee-a-partir-de-demain.html, 2014/01/30 تم تصفح الموقع يوم

المبحث الثالث : أسباب الاحتجاج في الجزائر

من خلال تتبع الحركات الاحتجاجية، و في سياق البحث عن الأسباب التي تدفع بالجزائريين للاحتجاج و تحليلها، نجد أنفسنا أمام قسمين من هذه الأسباب، فهناك أسباب مباشرة أو ظاهرية les causes apparentes و هي عادة ما تمثل الفعل المفجر، و هناك أسباب كامنة غذت تلك الاحتجاجات les causes latentes، تتعلق أساسا بالأسباب السياسية، و عليه يمكن معالجة تلك الأسباب على مستويين:

المطلب الأول: الأسباب المباشرة للاحتجاج في الجزائر

تجمع مختلف الآراء و التقارير التي أعدّتها الجهات الأمنية و حتى منظمات حقوق الإنسان أن الخلفية السوسيو اقتصادية هي الوقود الذي يشعل فتيل الاحتجاجات في الجزائر، فقد اجتمعت ثلاثة أسباب رئيسية شكلت الثالوث المفجر للاحتجاج، هذه الأسباب الثلاثة ترتبط ارتباطا وثيقا بيوميات الجزائريين، فمشكل السكن و البطالة وكذا تدني القدرة الشرائية، كلها عوامل تُؤرق حياة الجزائريين و تدفعهم للخروج إلى الشارع للاحتجاج.

-أ- أزمة السكن

و تأتي أزمة السكن على رأس الأسباب المفجرة للاحتجاجات في الجزائر، فالسكن يعتبر أهم الضروريات لحياة الفرد كونه مفتاح التمكين لممارسة حقوق أخرى كالصحة و التعليم و العمل، و بالتالي فإنّ الحرمان من هذا الحق يؤدي إلى الإحباط النفسي و الاجتماعي، و إذا ما تحول إلى مشكل جماعي يتشارك فيه كثير من الناس، فإنّه يوحد جهودهم و يدفعهم إلى إتباع سلوكات غير سوية منها الاحتجاج.

فأزمة السكن في الجزائر تعدّ من بين الأزمات المستعصية على صانعي السياسات، فهي أزمة بوجهين، فهناك عجز في العرض و أزمة في التوزيع، و هذا منذ السنوات الأولى للاستقلال، مما جعل منه قضية سياسية، فطرفي المعادلة (الدولة و المواطنين) تجمع بينهما ثقافة مشتركة في قضية السكن، و هو ما وقفت عليه المقررة الأممية راكيل رولينك خلال زيارتها للجزائر في شهر جويلية 2011، فالمواطن الجزائري يعتبر السكن حق أساسي، و في القابل فإنّ الدولة بحكم إرثها التاريخي و توجهاتها

الأيديولوجية منذ الاستقلال تعتبر مسألة السكن من مسؤولياتها الرئيسية اتجاه مواطنيها[1]، و هذا ما تعزز مع مرور الزمن، و دون الخوض فيما عرفته الجزائر من برامج قبل 1999 و التي لم تستطع أن تحد من الأزمة، فأنّ البرنامج الانتخابي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 جاء فيه إنجاز مليون وحدة سكنية، و رغم تعاقب الحكومات و السياسات، و رغم المخططات الخماسية الثلاثة، إلاّ أن ذلك لم يحد من الأزمة، و أول ملامح هذه الأزمة هو ذلك الفرق الشاسع بين ما تقدمه الدولة في إطار سياستها السكنية و بين الطلب، فهذا الأخير يفوق العرض بكثير.

ففي سنة 1997 قدّر صندوق النقد الدولي أنّ عدد المساكن في الجزائر و البالغ عددها أربعة ملايين مسكن أقل بثلاث مرات من احتياجات السكان البالغ عددهم آنذاك 29 مليون نسمة، و مع بلوغ إجمالي السكان سنة 2010 قرابة 36 مليون نسمة فإنّ ذلك يرفع الاحتياج إلى أكثر من 12 مليون وحدة سكنية، و هذا ما أقرت به اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان[2].

كما جاء في تقرير المقررة الأممية الخاصة المكلفة بالسكن اللائق أن هناك نسبة كبيرة من السكان في الجزائر مؤهلين للاستفادة من السكن العمومي الإيجاري الموجه للأسر ضعيفة الدخل و السكن الترقوي المدعم الموجه للطبقة الوسطى، ففي الجزائر العاصمة مثلا بلغ مجموع الأشخاص المسجلين للاستفادة من هذه البرامج بين سنتي 1999 و 2010 ثلث سكان العاصمة[3].

فبين الانفجار الديمغرافي و عملية التمدن السريعة و النزوح الذي تسببت فيه سنوات العشرية السوداء و ما خلّفته الكوارث الطبيعية سنة 2001 و 2003 و 2006، ضف إلى ذلك الأداء السيئ و طرق التسيير البدائية المعتمدة في قطاع السكن، كل هذه الأسباب جعلت من مشكل السكن أحد الأزمات المستعصية في الجزائر.

---

[1] مجلس حقوق الإنسان ، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب و بالحق في عدم التمييز في هذا السياق، الدورة التاسعة عشرة،جويلية 2011، ص 6 .

[2] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ،الجزائر: سوء المعيشة، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 2010،ص 17.

[3] مجلس حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 7.

هذا ما جعل الطلب على السكن يرتفع بحِدة في الجزائر و جعل منه مصدرا لعدم الاستقرار الاجتماعي، فبين ما تقدمه الدولة في إطار برامجها السكنية و بين الطلب الفعلي على السكن هناك هوة واسعة، فإن كانت الدولة في كل مناسبة تقدِم بيانات حول ما تم إنجازه من سكنات، فإنِها بالمقابل لم تقدم الأرقام الحقيقية حول الطلب الفعلي، غير أنّ هناك عديد الأمثلة التي تؤكد على ارتفاع عدد الطلبات على السكن في مقابل ما تعرضه الدولة، ففي الجزائر العاصمة تمُ تسجيل 183 ألف طلب بين سنتي 2001 و 2005 مقابل 4 آلاف مسكن قيد الإنجاز ضمن برنامج الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره (عدل)[1]، و في لاية وهران التي تعتبر ثاني أكبر المدن الجزائرية بعد العاصمة، و مع ذلك لم تنجز سنة 2011 سوى 1333 سكن اجتماعي مقابل 80 ألف طلب مما دفع بوالي الولاية إلى تأجيل عملية التوزيع و هذا ما أدى إلى وقوع عِدة احتجاجات[2].

و يضاف إلى ذلك مشكل السكنات الهشة، فقد قدّرت الحكومة عدد المساكن غير اللائقة سنة 2008 ب 234 ألف مسكن استنادا إلى الإحصاءات السكانية العامة التي أجريت في أفريل 2008، و يقدّر عدد الجزائريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة بأكثر من مليون و مائتي ألف نسمة[3]، و هذا ما يزيد في حالة الاحتقان و الضغط، فولاية المدية على سبيل المثال التي واجهت مشكلة النزوح الريفي بسبب الظروف الأمنية المتردية في التسعينيات تضم معظم بلدياتها أحياءً فقيرة و قدّر عدد المساكن الهشة بها سنة 2005 بـــ 17 ألف مسكن[4].

هذا الطلب المُلِح على السكن يغذيه في المقابل الغموض و الفساد الذي عادة ما يكتنف عملية التوزيع، في غياب الشفافية و أطر واضحة لتوزيع السكنات و كذا تفشي المحسوبية و المحاباة، كلها عوامل تغذي احتجاجات المواطنين، ففي ما يخص عملية توزيع السكن ، فإنّ العملية تخضع لجملة من الشروط حددها المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 ماي 2008 المحدد لقواعد منح

[1] Djamel ZIDANE, logements AADL, le calvaire des postulants, LIBERTE, n° 5839, le 09/11/2011, p 9.

[2] A. BOUSMAHA, N. AYMEN, M. LARADI, D. LOUKIL, tension dans l'ouest du pays, les logements sociaux au Coeur de la contestation, liberté, n° 5746,le 19/07/2011, p 2

[3] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص18.

[4] نفس المرجع، ص18.

السكن العمومي الإيجاري، فقد جاء في المادة 13 منه إنشاء لجان على مستوى الدوائر لمنح هذه السكنات[1]، و تتكون اللجنة من:

- رئيس الدائرة رئيسا للجنة
- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية
- ممثل المدير الولائي للسكن ممثل المدير الولائي المكلف بالشؤون الاجتماعية
- ممثل ديوان الترقية و التسيير العقاري
- ممثل الصندوق الوطني للسكن
- ممثل المنظمة الوطنية للمجاهدين

فإذا ما تمعنّا في مكونات هذه اللجنة فأول ما نلاحظه هو انعدام الرقابة و الشفافية، و ذلك بغياب ممثلين عن المجتمع المدني خاصة لجان الأحياء و هذا رغم العدد الهائل لهذه الجمعيات، كما نلاحظ التمثيل المكثف للأعوان الإدارة المعينين على حساب الأعضاء المنتخبين، فقد حاولت الحكومة تجاوز أزمة التوزيع من خلال تجريب صيغة جديدة، فأبعدت المواطنين عن مسئولهم الأول رئيس المجلس الشعبي البلدي، فنزعت من المجلس الشعبي البلدي صلاحية توزيع السكنات و أسندتها للدائرة، و رغم ذلك فإنّ رئيس المجلس الشعبي البلدي يبقى المتحكم الفعلي في تحديد قائمة المستفيدين بصفته عضوا في لجنة التوزيع، فهو الوحيد منطقيا من يستطيع إقناع اللجنة بقائمة المستفيدين بحكم قربه و درايته بقاطني بلديته.

و هناك عِدّة أمثلة على قضايا فساد و محاباة في توزيع السكنات لعل أبرزها تلك التي فجّرتها المفتشية العامة للمالية في قضية الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية FNPOS، فقد كشف التقرير عن وجود تلاعبات في قائمة المستفيدين، ومن خلال التحقيق تبين أنه كان من بين المستفيدين أبناء بعض أعضاء مجلس إدارة الصندوق و إطارات في رئاسة الجمهورية و موظفين في وزارة العمل

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-142، المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1429 الموافق لـــ 11 ماي 2008، المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري، الجريدة الرسمية، ع 24، 2008/05/11،ص 17.

و موظفي الصندوق، و بلغ عددهم 476 شخصا لم ترد أسماءهم في القائمة الأولية التي كانت تضم 11760 شخصا مقبولين للاستفادة من 3221 مسكن[1].

السبب الثاني الذي يعمق أزمة السكن في الجزائر شروط الاستفادة من السكن المدعم من طرف الدولة، فقد حدد المرسوم رقم 01-105 المؤرخ في 23 أفريل 2001 شروط الاستفادة من شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية، فكل شخص لم يسبق له الاستفادة من سكن أو دعم من قبل، و لا يتجاوز دخله الشهري أكثر من خمس مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون[2] يحق له الاستفادة من سكن اجتماعي أي:

- من يتراوح دخله الشهري 12 ألف و 24 ألف دينار جزائري مؤهل للحصول على السكن الاجتماعي الإيجاري
- من كان دخله الشهري أقل خمس مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون يحق له الحصول ملكية السكن الاجتماعي

و إذا ما عاينا تطور الأجور في تلك الفترة خاصة بين 2000 و 2008 فإن متوسط الراتب يقع في حدود 15 ألف دينار جزائري، و عليه فإنّ الغالبية العظمى من الجزائريين ابتداء من المدرسين إلى العاملين في قطاع الصحة إلى غيرها من القطاعات كانت مؤهلة بحكم القانون للحصول على سكن اجتماعي، و هذا ما يفسر ارتفاع الطلب على السكن خاصة الاجتماعي في السنوات الأخيرة من جهة، و فتح الباب أمام الاحتجاجات الفئوية و الشعبية من جهة أخرى.

-ب- مسألة الأجور و القدرة الشرائية

السبب الثاني من أسباب الاحتجاج في الجزائر هو تدني مستوى المعيشة و التي ترتبط خاصة بمسألة الأجور. فالأجور تعتبر المغذي الأساسي للاحتجاج (الإضرابات الفئوية و العمالية) و التي ترتسم من وراءها حركات اجتماعية واسعة و على نحو متزايد، و التي بدأت في الظهور مع قطاع التعليم

[1] M.A.O, FNPOS : le rapport accablant de l'IGF, ELWATAN, n° 5619, 27/04/2009, p 3

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 23 أفريل 2001، المعدل و المتمم، الذي يحدد شروط و كيفيات اقتناء السكنات المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار، الجريدة الرسمية ،ع 25 ، الصادرة في 29 أفريل 2001، ص 18.

العالي منذ البداية التسعينيات، ثم امتدت إلى الأطوار الأخرى من التعليم مع مطلع الألفية، لتنتقل بعدها إلى قطاع الصحة و الإدارة العمومية، و امتدت لتصل إلى والقطاع الاقتصادي. فجميع هذه الحركات الاحتجاجية تركز على زيادة الأجور التي لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية بفعل انخفاض القدرة الشرائية، خاصة إذا علمنا أن أكثر من 70 % من الأجراء كانوا يتقاضون أجرا أقل من 20 ألف دينار جزائري[1].

فرغم أنه جاء في تقرير اقتصادي عن معهد الإحصاءات التابع للبنك الدولي أن مستوى دخل الفرد الجزائري يقدر بـــ4400 دولار، بينما في تونس لا يزيد على 3480 دولار و لا يتجاوز في المغرب 2850 دولار. كما أن الحد الأدنى للأجر في الجزائر و المقدر بـــ243 دولار، يفوق ما هو مطبق في تونس 151 دولار، و كذلك في المغرب 223 دولار، غير أنه رغم تفوق الفرد الجزائري عن نظيره في تونس و المغرب، إلا أنّ ذلك لم ينعكس على مستوى المعيشة و لا على القدرة الشرائية للجزائريين التي توصف بالمتدنية [2].

و من هنا أصبحت مسألة الأجور تحتل مكانة هامة في حيز انشغالات شرائح واسعة من مختلف الفئات الاجتماعية كونها المحدد الرئيسي لظروف و مستوى معيشتهم من جهة، و بالمقابل فإنّها تمثل معضلة كبرى للدولة التي وجدت نفسها محصورة بين الإخفاقات المتكررة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي و بين الضغوط الاجتماعية الدائمة بسبب تآكل القدرة الشرائية.

و قد كشفت دراسة للديوان الوطني للإحصاء امتدت على مدار عشر سنوات كاملة عن انخفاض رهيب للقدرة الشرائية للجزائريين، و ذلك بسبب الارتفاع المستمر للأسعار، فحسب الديوان الوطني للإحصاء فإنّ الأسعار تضاعفت بين 2001 و 2012 بنسب متفاوتة، فالقفة (سلة المشتريات) اليومية التي كانت تملئ بـــ 200 دج سنة 1995 في فإنّها أصبحت تملئ بـــ 2000 دينار سنة 2009، و تتسع نسبة الزيادات في الأسعار أكثر و بصورة ملحوظة جدا، إذا راعينا التقديرات الخاصة بحوالي عشرية

[1] Abderrahmane MEBTOUL, le pouvoir d'achat des algériens, fonction de la rente, laminé par l'inflation, Réflexion, n° 1499,11/07/2013, p 4

[2] محمد منصوري، معدل الدخل السنوي للمواطن الجزائري يقدّر بـــ 4400دولار، جريدة الجزائر نيوز، 2010/09/12. على الرابط التالي: www.djazairess.com/djazairnews/19295 ، تم تصفح الموقع يوم : 2014/04/15

من 2001 إلى 2012، بحيث تراوحت نسبة الارتفاع بين 53 و 200%، إذ يلاحظ أن لهيب الأسعار طال كل المواد الغذائية والاستهلاكية و لاسيما الطازجة منها. فالفارق يصل إلى99 ،152 بالمائة للحم الغنم و02,73 بالمائة للبيض و76, 92 بالمائة للدجاج، كما بلغت النسبة بالنسبة للسردين 58, 199 بالمائة و56, 193 بالمائة للجمبري. وتراوحت مؤشرات الأسعار بالنسبة للخضر الطازجة ما بين 98 ,69 بالمائة للطماطم و31 ,112 بالمائة للجزر و77, 104 بالمائة للبطاطا الحمراء و74, 94 بالمائة للبطاطا البيضاء، و نفس الأمر بالنسبة للفواكه بنسبة 44, 121 بالمائة للبرتقال و49, 89 بالمائة للتفاح الأخضر[1].

هذا الارتفاع المستمر للأسعار قابله تدني القدرة الشرائية، حيث لم تعد الأجور قادرة على تغطية النفقات، كما ارتفعت أسعار الكهرباء و الغاز بعشرة أضعاف 929,06%، و الأمر نفسه للماء بحيث بلغت نسبة الزيادة 846 % ، و فيما يخص الأدوية فقد ارتفعت بشكل كبير بحيث بلغت 1131,70 %، هذه الأرقام توضح مدى معاناة الطبقات الفقيرة في المجتمع و هو ما أدى إلى تدهور المستوى الاستهلاكي لدى الفرد الجزائري، بحيث انخفض من 30,4 % مقارنة بسنة 1980 و حد الفقر الذي كان في حدود 16% في الريف و 12% في الوسط الحضري سنة 1988 انتقل إلى 30,3% في الريف و 14,7% في الوسط الحضري سنة 1995 [2].

[1] حفيظ صوايليلي، أسعار المواد الغذائية ارتفعت بين 53 و200 بالمائة منذ 2001، "عشرية حمراء" على جيوب الجزائريين، الخبر، ع 6937، 27 /2012/12، ص 10.

[2] Lahouari ADDI, la question salariale en Algérie : une bombe a retardement, le quotidien d'Oran, n° 4593, le 14/01/2010, p 13.

جدول رقم (10) : تطور مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية و الخدمات 2003-2012.

	Poids	Indices annuelles 2001 = 100									
	‰	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Ensemble	1000.0	105,75	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98	131,10	136,23	142,39	155,05
Biens aliment. (y.c boisson alcool)	431,3	104,25	108,91	107,74	112,28	119,42	128 ,37	138,94	144,82	150,93	169,36
Produits agricoles frais	169,2	111,53	121,33	117,38	122,89	130,65	135,08	162,82	166,27	173,84	211,00
Produits alimentaires industriels	262,1	99,55	100,99	101,52	105,43	112,17	124,04	123,51	130,97	136,13	142,49
Biens manufacturés	398,9	106,86	109,62	111,08	110,68	112,09	115,60	119,70	124,54	131,40	140,08
Services	169,8	106,99	113,38	121,87	126,45	129,72	132 ,53	138,01	141,89	146,54	153,89

Source : ONS, Collections Statistiques N° 178/2013, Série E : Statistiques Economiques N° 72

هذا الارتفاع في المؤشر العام للأسعار أثّر على القدرة الشرائية، فالعلاقة بينهما عكسية، فكلما ارتفعت الأسعار انخفضت القدرة الشرائية، ما جعل الاقتصاد الوطني يعاني من الضغوط التضخمية:

جدول رقم (11): تطور ظاهرة التضخم 1999-2012

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة التضخم	%4,2	%2	%3	%3	%3,5	%3,1	%1,9	%3	%3,5	%4,5	%4,5	%5	%4,5	%8,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

ما يلاحظ من هذا الجدول، هو أن نسبة التضخم عرفت استقرارا بين سنة 2000 و 2007 و ذلك في حدود 3%، و لكن منذ 2008 بدأت نسبة التضخم في الارتفاع، و قد تزامنت مع بداية سريان شبكة الأجور الجديدة و ما صاحبها من إضرابات، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام الرسمية تبقى محل

تشكيك من قبل الخبراء و المختصين، فقد قدّر الخبير الاقتصادي الجزائري عبد الرحمان مبتول نسبة التضخم سنة 2011 بأنها تفوق 15% [1].

هذه الوضعية جعلت من مسألة القدرة الشرائية مصدرا للتوترات و الاحتجاجات، ذلك أن حتى شبكة الأجور الجديدة لم تستطع أن تواكب تطورات الأسعار، فقد خلصت دراسة للديوان الوطني للإحصاء حول القدرة الشرائية امتدت على مدار عشر سنوات(2003-2012) و مست عينة متكونة من 12150 مسكن إلى نتيجة مفادها وجود هوة كبيرة بين الأجور التي يتقاضاها الجزائريون و بين المصاريف التي ينفقونها، فقد بلغت النفقات الخاصة بالمواد الغذائية سنة 2011 نسبة 42% من إجمالي النفقات، و هذا مؤشر على ضعف القدرة الشرائية ، فكلما ارتفعت فاتورة الغذاء كلما كان ذلك المنزل فقيرا، و كشفت الدراسة أن الجزائريين ينفقون في المتوسط 59700 دج شهريا، و تقدّر النفقات الخاصة بالغذاء فقط بـــ 25000 دج 42 % (أنظر الشكل 01)، و هي تكلفة جد مرتفعة إذا ما قورنت ببلد مثل سويسرا أين تمثل النفقات على الغذاء ما نسبته 12% أو حتى فرنسا التي لا تتجاوز فيها النسبة 16% [2].

[1] Abderrahmane MEBTOUL, risque de frein a l'investissement productif et des tensions sociales, Réflexion, n°1311, 01/12/2012, p 14.

[2] Amina HADJIAT, le pouvoir d'achat des ménages en chute libre, LIBERTE, n°6453, 06/11/2013, p 2.

الشكل رقم 01: نفقات الأسرة الجزائرية

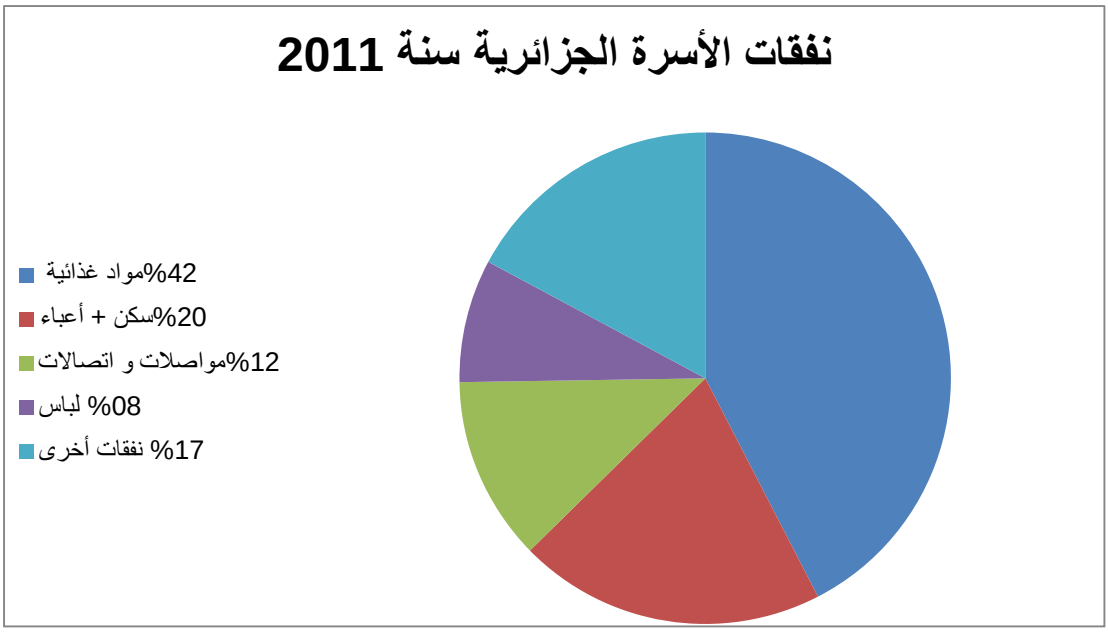

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

ما نلاحظه في هذه الدراسة هو الارتفاع الكبير للنفقات الخاصة بالمواد الغذائية، فمتوسط النفقات التي تصرف على الغذاء و المقدّرة لوحدها بـــ 25000 دج تتجاوز بكثير الأجر الوطني الأدنى و المقدّر سنة 2011 بـــ 15000 دج، و هذا ما يضع شرائح عريضة من المجتمع في خانة الفقر، و من ثمّ فلا عجب أن تكون مسألة الأجور منبعا للاحتجاجات و التوترات الاجتماعية.

و في سياق متصل، و على صعيد الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية، جاءت مضامين القوانين الأساسية لعمال مختلف قطاعات الوظيف العمومي مخيبة للآلاف من الموظفين الذين ناضلوا و كافحوا من أجلها، و دخلوا في إضرابات و اعتصامات و تجمعات احتجاجية مدّة ستة سنوات كاملة، فمنذ 2002 تاريخ تجميد مشروع القانون الأساسي للوظيف العمومي في المرة الأولى على مستوى غرفتي البرلمان إلى غاية 2008، السنة التي بدأت فيها القوانين الأساسية ترى النور واحدا تلو

الآخر[1].خيبة الأمل كان في توحيد النقطة الاستدلالية في جميع القوانين طبقا للقانون العام للوظيف العمومي، بحيث أصبحت تساوي 45 دج لجميع القطاعات و كل الأصناف و الرتب، و في ظل ارتفاع الأسعار و تدهور القدرة الشرائية، تقلصت قيمة النقطة الاستدلالية بالمقارنة مع تضاعف أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، فلم تكد الزيادات في الأجور التي جاءت بها القوانين الأساسية تدخل حيز التنفيذ، حتى كانت الأسعار في السوق قد تجاوزت قيمة النقطة الاستدلالية.

و حسب الباحث الجزائري الهواري عدي فإنّ مسألة الأجور في الجزائر تعتبر متغير خاضع لسياسة الدولة إلى درجة أن تحديد مستواها يخضع للقيود و المخاوف المالية للدولة و ليس لمنطق الإنتاجية والمنافسة والاحتياجات الاجتماعية للعمال[2]. وجهة النظر هذه تجعل الاقتصاد الجزائري " مُسَيّس "، و هذا يعني أنه من اختصاص الدولة و أن الأمر لا يعني العمال أو التجار أو المستهلكين. و بالتالي فإن النظام السياسي يكون قد فصل الاقتصاد الوطني عن المنطق التراكمي العالمي (إنتاجية العمل و العائد على رأس المال)، وهو ما انعكس في مستوى الأجور التي لم تعد تستطيع إطعام، و إسكان و رعاية العمال و عائلاتهم. إنّ عدم قدرة الأجور لتغطية الاحتياجات الاجتماعية تؤدي إلى انفجارات اجتماعية لا تنتهي و عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

و ما يلفت النظر اليوم حسب الهواري عدي دائما هو أن الموظفين العاملين في القطاع العام يقيسون قدرتهم الشرائية باليورو بدلا من الدينار و لا يقارنون أنفسهم بنظرائهم من الدول المتقدمة و لكن بدول الجوار تونس و المغرب. " كيف تفسرون يقول المضربون، والأجور و المرتبات لدينا هي أقل ثلاث مرات من تلك التي يتقاضاها المغاربة و التونسيين ؟ " يعني هذا التقييم للقوة الشرائية بالعملة الأجنبية يعني وعي الفاعلين الذين أدركوا مقولة ديفيد ريكاردو واحد من مؤسسي الاقتصاد السياسي، و الذي يميز بين الأجور الحقيقية (salaires réelles)، و التي تقاس بالسلع الاستهلاكية و الأجور الإسمية(salaires nominales) المقَيّمة بالعملة. فالزيادة في الثانية (الأجور الإسمية) قد تكون مصحوبة بانخفاض في الأولى(الأجور الحقيقية). هذا هو ما حدث في الجزائر بالضبط، حيث عرف

[1] ليلى شرفاوي، الوظيف العمومي و القدرة الشرائية، المنذبة كبيرة و الميت شبكة الأجور، جريدة الشروق اليومي، ع 2495، 2009/01/01، ، ص 4.

[2] Lahouari ADDI, Op.cit.

الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG منذ 1990 عدة زيادات، في حين أن القدرة الشرائية للدينار انخفضت[1].فزيادة الأجور الاسمية صاحبها انخفاضُ قدرتها على شراء السلع. فعلى مستوى الأسعار الحالية للسلع مثل اللحوم و الفواكه و الخضروات و الملابس...الخ، و السبب هو أن الحكومة اضطرت إلى خفض قيمة الدينار في 1990، و ذلك لتعويض العجز في الميزانية. فبدلا من إحداث إصلاحات هيكلية لتحسين إنتاجية القطاع الاقتصادي، اختارت الحكومة خفض قيمة الدينار، و هو ما أثّر على القوة الشرائية للأجور مما يدلّ على فشل السياسة الاقتصادية.

و بالنظر إلى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، فإنّه ليس من المستغرب أن انخفاض قيمة الدينار لم يكن له التأثير المطلوب، و قد أثرى ذلك الدولة بالعملة المحلية، دون النظر في خلق الثروة، و لكن ليس لديها آثار مفيدة على الاقتصاد الوطني. بدلا من ذلك فقد حدث إهدار لعشرات الآلاف من فرص العمل و اختفاء المئات من الشركات الصغيرة و المتوسطة التي اضطرت للتوقف عن النشاط بسبب ارتفاع تكلفة السلع نصف المصنعة المستوردة. كما أثّر هذا الطابع الريعي للأداء الاقتصادي الجزائري على القدرة الشرائية للجزائريين من خلال النسب المرتفعة للتضخم.هو أدى إلى تدهور المستوى الاستهلاكي لدى الفرد الجزائري، بحيث انخفض من 30,4 % مقارنة بسنة 1980 و حد الفقر الذي كان في حدود 16% في الريف و 12% في الوسط الحضري سنة 1988 انتقل إلى 30,3% في الريف و 14,7% في الوسط الحضري سنة 1995.

-ج- أزمة البطالة في أوساط الشباب

تعتبر فئة الشباب الأكثر تضررا من ظاهرة البطالة، فحسب إحصائيات منظمة العمل العربية لسنة 2009 حول البطالة في أوساط الشباب احتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا بـــ 46 % ، و رغم تقارير الديوان الوطني للإحصائيات التي تؤكد في كل مرة على انخفاض نسبة البطالة، إلاّ أنّ الواقع يفند تلك الأطروحات، فعلى غرار أزمة السكن نجد أن الطلب على الشغل يفوق العرض بكثير، كما أن الكثير من الخبراء و المحللين يشككون في صحة الأرقام التي يقدمها الديوان الوطني للإحصائيات[2]، بل وصل الأمر حتى أنّ وزير الإحصاء و الاستشراف عبد الحميد تمار صرح لوكالة الانباء الجزائرية بأن

[1] Ibid.

[2] سليم قلالة، نسبة البطالة بلا تزييف، جريدة الشروق اليومي ،ع 4139، 2013/09/17، ص 24.

وزارته رفضت اعتماد النسب المقدمة من طرف الديوان لأنها لا تعكس حسبه حقيقة البطالة و التشغيل في الجزائر، و قد طلب من هذا الأخير إعادة إجراء دراسة جديدة[1].

و إن سلمنا فرضا بصحة الأرقام المقدّمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، فإنها هي الأخرى تؤشر عن معاناة الشباب، هذه الفئة التي تمثل ثروة المجتمع هي الأكثر عرضة لظاهرة البطالة، و لتحليل هذه الظاهرة اعتمدت على مؤشرين أساسيين، فإذا أخذنا المؤشر الأول و هو مؤشر العمر نجد أن الشباب هم الأكثر عرضة للبطالة، مثلما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نسبة البطالة 2003-2011 حسب الفئات العمرية

نسبة البطالة % / السنة	أقل من 20 سنة	24-20	29-25	34-30	39-35	40-44	49-45	54-50	59-55
2003	49,08	43,92	32,95	19,09	12,02	8,51	8,76	7,71	6,15
2004	35,36	31,02	15,13	9,00	6,21	6,21	5,57	4,19	3,5
2005	34,3	29,9	22,7	12,7	7,4	4,3	4,1	3,1	2,3
2006	26,3	23,5	19,7	11,5	6 ,8	3,9	3,3	3,9	1,9
2007	31,3	26,1	21,00	12,7	7,9	4,3	2,7	3,7	2,4
2008	25,2	23,3	18,00	10,1	5,5	2,9	2,1	1,9	1,4
2009	//	//	//	//	//	//	//	//	//
2010	23,2	21,00	16,5	8,9	4,6	3,0	2,0	1,2	0,9
2011	23,8	22,1	16,00	8,4	5,7	3,1	2,9	1,9	2,3

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنوات 2003-2011.

ما يلاحظ من هذا الجدول أن نسبة البطالة تعرف ارتفاعا كبيرا في أوساط الشباب، خاصة أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 30 سنة، و تأخذ في تناقص كلما انتقلنا من فئة عمرية إلى فئة أعلى، صحيح أنّ النسبة العامة للبطالة قد انخفضت حتى فيما يخص الشباب، بحيث انتقلت على سبيل المثال

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، تمار يطلب من الديوان الوطني للإحصائيات إجراء تحقيق ثان،جريدة صوت الأحرار،2012/04/14، العدد 4309، ص 11.

نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 سنة ، 43,92 % سنة 2003 إلى 22% سنة 2011، أي ما يقارب النصف، و لكن الصحيح أيضا انها تبقى جد مرتفعة و تكاد تكون الأولى في المنطقة العربية، و قدّرت نسبة الشباب البطّال سنة2010 بـــ 43,2% من النسبة العامة للبطالة في الجزائر و هي نسبة مرتفعة في بلد يمثّل فيه الشباب النسبة الغالبة للمجتمع، كما أنّ 25 % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة لا هم من الفئة الشغِّيلة و لا المتمدرسة[1].

أمّا إذا أخذنا بالمؤشر الثاني وهو مؤشر المستوى التعليمي فإننا نخلص إلى نتيجة مفادها أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة البطالة و هذا حسب ما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم(13): نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي

السنة / المستوى الدراسي	2008	2009	2010	2011	2012
بدون مستوى	%2,1	%15,8	%1,9	%3,0	% 2,5
ابتدائي	% 14	%25	%7,6	%8,3	%6,3
متوسط	% 43	%25,1	%10,7	%13,3	%12,6
ثانوي	%21,1	%24,9	%8,9	%9,7	%8,6
جامعي	%19,8	%21,3	%20,3	%14,6	%15,2

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنوات 2008- 2012.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة البطالة، فالبطالة حسب مؤشر المستوى التعليمي تضرب الفئات الأعلى مستوى من حيث التعليم، و هذه مفارقة جزائرية بامتياز، فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة البطالة، و هذا ما أكدته دراسة للبنك العالمي، حيث جاء فيها أن قرابة 40 % من خريجي الجامعات يعانون من البطالة، فمن أصل 120000 متخرج سنة

[1] Office National des Statistiques, activité, emploi et chômage au quatrième trimestre 2010.

2011، فإن 50000 شاب متخرج يعانون من البطالة[1] و هذا ما يدفعنا للتساؤل حول مدى ملائمة التكوين العلمي و متطلبات سوق العمل في الجزائر.

و من خلال هذين المؤشرين نجد بأن الفئات الأكثر عرضة للبطالة هي فئة الشباب الجامعي، وهي فئة واعية، و من هنا يصبح الاحتجاج صادر عن فئات تمثل نخبة الشباب و المجتمع ككل، كما أن الاحتجاجات المتكررة حول التشغيل التي يقوم بها هذه الفئات تتقاطع مع تلك التي تشهدها جامعات الوطن حول نظام L M D، و ما له من علاقة بمطابقة الشهادات و التوظيف.

هذه الأسباب الثلاثة ليست وحدها المفجرة للحركات الاحتجاجية، و إنما تأتي على أرس الأسباب، بينما هناك أسباب عديدة أخرى انساقت في خضم تبلور الوعي بين شرائح المجتمع و الانتشار الكبير للحركات الاحتجاجية، خاصة لمّا يتعلق الأمر بالحركات الاحتجاجية الشعبية، و التي عادة ما يطالب أصحابها بتحسين الإطار المعيشي، و ذلك بتوفير الماء و الغاز و الكهرباء و تهيئة الطرقات، و هنا يمكن القول بأنّ الدولة لمّا سعت لتحفيز الطلب الكلي من خلال المخططات الاقتصادية الثلاثة و التي كانت تهدف لإحداث طفرة تنموية، فإنّها و بالمقابل حرّكت المياه الراكدة، بحيث تحرك المواطنون للمطالبة بتحسين أوضاعهم، خاصة لمّا يتعلق الأمر بسكان القرى و المناطق الداخلية للوطن. فعلى سبيل المثال إذا استفادت قرية من مشروع لربط بشبكة الغاز أو الصرف الصحي، فإنّ القرى المجاورة التي لم تستفد تسعى هي الأخرى للاستفادة من تلك المشاريع، و ذلك باستخدام الاحتجاج كوسيلة للضغط على المسئولين لتلبية مطالبهم.

و خلاصة القول أن هذه الحركات الاحتجاجية و رغم الخلفية السوسيو اقتصادية التي عادة ما تمثل الفعل المفجر لها، إلاّ أنها تميط اللثام عن خلل كبير في النسق السياسي، فانعدام قنوات الاتصال و آليات سليمة للتعاطي مع مختلف المطالب و انعدام الشفافية و تفشي ظواهر الفساد، المحسوبية و المحاباة تفتح الباب واسعا أمام تنامي الحركات الاحتجاجية.

[1] Karim REMOUCHE, cohortes de jeunes diplômés qui sortent des universités, prés de la moitié au chômage chaque année, LIBERTE, n° 6453, 06/11/2013, p 11.

المطلب الثاني: الأسباب الكامنة للاحتجاج في الجزائرles causes latentes

إن ظاهرة الحركات الاحتجاجية التي تشهدها الجزائر منذ مطلع الألفية لا يمكن في أي حال من الأحوال اختزال أسبابها ففي الخلفية السوسيو اقتصادية، فهي تنمّ أيضا عن وجود أزمة في النسق السياسي، فإذا كانت الخلفية السوسيو اقتصادية هي الفتيل الذي يشعل فتيل الاحتجاجات في كل مرّة، فإنّ وقود السياسة يذكّيها، و هذا ما يؤكد عليه علماء الاجتماع و الباحثين في الحركات الاجتماعية، خاصة رواد النظرية الوظيفية الذين يربطون الاحتجاجات بوجود أزمات في النظام السياسي و منهم **نيل سملسر** الذي يرى بأنّ الاحتجاجات المتكررة دليل على و جود خلل في النسق السياسي، و أنها إنعكاس لمجتمع مريض تكثر فيه الأزمات.

أمّا رواد **نظرية هيكل الفرص السياسية**، فإنّهم يربطون توقيت و حجم تعبئة الحركات الاجتماعية بعوامل مثل العملية الانتخابية، تشكيل النظام الحزبي، المركزية المؤسساتية، فصل السلطات، و استراتيجيات حل صراعات النخب السياسية. فيرى **كريزي Kriesi و آل AL** بأنّ هذه الأخيرة تميل إلى التكيف مع و عكس خصائص النظام السياسي، و يضربون على ذلك مثالا، فقنوات الاتصال المتعددة و سياسات النخبة التوافقية في سويسرا توفر السياق المناسب للحركات الاجتماعية المعتدلة و المستمرة و اللامركزية نسبيا، و على العكس من ذلك فإنّ مركزية السياسات الفرنسية و عزل النخب السياسية عن الضغط الجماهيري قاد إلى تحديات أكثر عنصرية و متقطعة و أكثر مركزية، كما لاحظا أن الحركات الاجتماعية في سويسرا تميل إلى استخدام العرائض و الاستفتاء...إلخ، في حين يمثل الاحتجاج بكل أنواعه الخيار الأفضل للحركات الاجتماعية في فرنسا[1].

أما في لغة السياسة، فحسب الدكتور بوحنية قوي فإنّ هناك **صلة تلازمية بين استقرار النظام السياسي و طبيعة مخرجاته المتمثلة أساسا في السياسات العامة، و يتجلى ذلك بعض المؤشرات منها استقرار الحالة الاجتماعية و تناسق البناء الاجتماعي باعتبارهما عاملين مهمين و مؤشرين دقيقين لاستجابة النظام السياسي لمطالب المجتمع، كما تمثل درجة مأسسة و تحول المطالب المجتمعية إلى مخرجات في شكل مؤسسات و برامج و خطط طويلة المدى و إستراتيجية عنصرا مهما في استمرارية**

[1] أميمة إبراهيم عزت، المرجع السابق، ص 6.

النسق السياسي. أمّا المؤشر الآخر فيتمثل في الاستمرارية في تنفيذ السياسات العامة وفق نسق خطيّ مدروس و الذي يعدّ عاملا مهما و مؤشرا دقيقا لتبني النظام السياسي لخطط و برامج دقيقة و واضحة، و ليس مجرد برامج موقفية سرعان ما تزول بزوال موجة الاحتجاجات الاجتماعية[1].

و انطلاقا من هنا تصبح الحركات الاحتجاجية مؤشر على العلاقة المتأزمة بين النظام السياسي و المجتمع، فبغض النظر عن الأسباب المفجرة للاحتجاج، فإنّ هذه الاحتجاجات(خاصة الإضرابات) لا تعكس رفض مخرجات النظام السياسي فحسب(محتوى السياسات العامة)، إنما تتعدى لرفض شكل العلاقة التي تربط صناع السياسات بفئات عديدة في المجتمع، ما يجعلنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن النظام السياسي الجزائري يعاني أزمة عميقة انتجت انسدادا في قنوات الاتصال و أزمة في مشاركة المحتمع في بناء مستقبله و تحقيق طموحاته، فالبناء المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري و كذا النموذج المتبع في صياغة السياسيات العامة، و الآليات المعتمدة في تجميع المطالب و طريقة التعامل معها، هو السبب الرئيسي و المحور الذي تدور في فلكه للحركات الاحتجاجية، فإذا كان الاحتجاج على مخرجات العملية السياسية في مختلف الأنظمة السياسية، حتى المتطورة منها ظاهرة صحية، إلاّ أن الكم الهائل من الاحتجاجات و طرق التعامل معها تعري ما ينطوي عليه النظام السياسي الجزائري في ضعف و قلة الفعالية.

إن الأزمة التي يعاني منها النظام السياسي الجزائري هي في حقيقة الأمر مجموعة أزمات مترابطة وتواجه أي نظام سياسي في إطار علمية التنمية السياسية عند خروجه من المرحلة التقليدية، و التي عادة ما تصاحب عملية الإصلاح و التحديث السياسي و قد أشار إليها كل من صامويل هنتيجتون و لوسيان باي، فبالنسبة لصامويل هنتيجتون فيرى أن ثمّة مقومات ثلاث للحداثة السياسية و هي[2]:

- **ترشيد السلطة:** بمعنى استنادها إلى أساس قانوني ينظم اعتلاءها و ممارستها و تداولها.
- **التمايز:** بمعنى تباين الهيئات التي تقوم على الوظائف السياسية و القضائية للدولة، أي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات.

[1] بوحنية قوي، السياسات العمومية في الجزائر بين الإصلاح و الاحتجاج. على الرابط التالي:
www.bouhania.com/news.php?action=view&id=287 ، تم تصفح الموقع يوم 2014/05/25.

[2] أحمد وهبان، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية، مصر، الدار الجامعية، 2006، ص ص 15، 16.

- **المشاركة السياسية:** و هي تشير إلى ضرورة ممارسة الجماهير للدور المنوط بها في الحياة السياسية، من خلال قنوات المشاركة كالأحزاب و جمعيات المجتمع المدني

أما سمات التخلف عنده فهي:

- استناد السلطة لاعتبارات غير رشيدة كالانتماء الطبقي أو العرقي
- تركيز وظائف الدولة السياسية في يد هيئة واحدة
- تدني معدلات مشاركة الجماهير السياسية

أمّا لوسيان باي فيرى أنّ هناك أزمات خمس تعاني منها بلدان العالم الثالث، تجسد مجتمعة تخلّف تلك البلدان، و تتمثل هذه الأزمات في[1]:

- **أزمة الهوية:** بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته دون الحكومة المركزية.
- **أزمة الشرعية (المشروعية):** بمعنى افتقار الحكم لرضا الجماهير.
- **أزمة المشاركة:** و التي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.
- **أزمة التغلغل:** و تعني عدم قدرة الحكومة المركزية على التواجد الفعّال في مختلف أرجاء الإقليم.
- **أزمة التوزيع:** و تعني سوء توزيع الموارد و القيم الاقتصادية المتاحة بين مختلف الأفراد و الجماعات المشكّلة للمجتمع.

ومن خلال هذه المؤشرات يمكن أن نقف على بعض الاختلالات التي يعاني منها النظام السياسي الجزائري و التي تسببت بشكل أو بآخر في تأجيج الحركات الاحتجاجية:

-أ- إنعدام التوازن المؤسساتي (تركيز السلطة):

إن البناء المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري يتسم بانعدام التوازن بين السلطات الثلاثة، و الذي يعدّ من أهم عوامل نجاح السياسات العامة، و يتجلى ذلك من خلال استئثار المؤسسة التنفيذية بصنع السياسات و تنفيذها، و جعل المؤسسات الأخرى مجرد ديكور في النظام السياسي على الرغم أهميتها

[1] نفس المرجع، ص ص 21،23.

خاصة المؤسسة التشريعية، و التي أصبحت مجرد مؤسسة تابعة (علبة تسجيل)، فرغم ما يخولها الدستور من صلاحيات عامة و في مجال السياسة العامة على وجه الخصوص، إلاّ أن تفعيل تلك الصلاحيات لا يزال حبرا على ورق في كثير من المجالات، حيث يلاحظ تفوق المؤسسة التنفيذية حتى في التشريع ناهيك عن العجز في القيام بالوظيفة الرقابية و المالية.

فعملية صنع السياسات العامة في الجزائر و كما رأينا في الفصل الأول منذ 1999 تميل إلى نموذج النخبة، بحيث قام الرئيس برسم التوجهات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الكبرى و هذا بمعية مجموعة من المستشارين التكنوقراط، و حتى مؤسسة الحكومة اقتصر دورها على تنفيذ مختلف البرامج التي أقرّها الرئيس، و هذا ما جعل من قصر الرئاسة قبلة لكل الفئات المحتجة، و هذا ما تؤكده الاعتصامات الكثيرة التي نظمتها عدة فئات، من طلبة جامعات، أساتذة متعاقدون ، أطباء و نداءاتهم المتكررة لرئيس الجمهورية، و الذي غالبا ما يلبي تلك المطالب دون العودة إلى الحكومة أو البرلمان، و هذا ما يدفعنا للتساؤل حول مكانة و دور مؤسسات الجمهورية، من حكومة و برلمان و ولاة.

و على هذا الأساس تمايزت مكانة المؤسسات، فعلى المستوى التشريعي مثلا استحوذ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على ثلث النشاط التشريعي خلال فترة حكمه، حيث وظّف سلطته في التشريع عن طريق الأوامر بشكل لم يسبقه إليه أي رئيس، فمنذ وصوله إلى الحكم استغل فترتي راحة البرلمان بين كل دورتين ليمارس هذه السلطة، إذ بلغ عدد الأمريات 51 من مارس 2000 إلى أوت 2009 فيما بلغت مشاريع القوانين التي تقدمت بها الحكومات المتعاقبة للبرلمان في نفس الفترة 110، فقد عمل على بسط هيمنته على كل المؤسسات دون استثناء، من أقواها و هي المؤسسة العسكرية إلى أضعفها و من بينها الهيئة التشريعية التي زاحمها في اختصاصها المتعلق بسنّ القوانين[1].

و قد استخدم الرئيس بشكل مكثف المادة 124 من الدستور التي تمنحه سلطة التشريع بأوامر، و تنص المادة على أن التشريع بأوامر يكون في حالة شغور البرلمان أو بين دورتي البرلمان، إذ يعرض الرئيس النصوص التي أعدّها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له للموافقة عليها، و

[1] موقع النائب خوجة إبراهيم، ملف جريدة الخبر عن البرلمان الجزائري.
www.khodjabrahim.com/index.php?option=com_content&view=article&id=411:2010-04-18 ، تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/13.

تعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان، حسب نفس المادة التي تفيد بأن الأوامر تتخذ في مجلس الوزراء[1].

و مقابل ذلك فإنّ حصيلة البرلمان في كل من الفترات التشريعية الرابعة الممتدة من جوان 1997 إلى ماي 2002 و الخامسة الممتدة من 2002 إلى2007 و السادسة التي تمتد من 2007 إلى 2012 تؤكد أن المجلس الشعبي الوطني لم يؤد دوره المنوط به، كما أنه لم يعبّر بتاتا عن تطلعات الشعب الجزائري، حيث ظل مثلما تؤكد كل القراءات مجرد ديكور في المشهد السياسي. فعلى سبيل المثال أقرّ الدستور على ضرورة تقديم بيان سنوي للسياسة العامة حسب المادة 84، إلاّ أن ذلك لم يحدث إلاّ في أربع مناسبات منذ 1998 وهي[2]:

- بيان السياسة العامة ديسمبر 1998 (حكومة أحمد أويحي 1996– 1998).
- بيان السياسة العامة نوفمبر 2001 (حكومة على بن فليس 2000 – 2003).
- بيان السياسة العامة ديسمبر 2004 (حكومة أحمد أويحي 2003– 2006).
- بيان السياسة العامة أكتوبر 2010 (حكومة أحمد أويحي منذ 2008).

و هو ما يعكس عدم احترام الالتزامات الدستورية و التهرب من العلاقة الوظيفية بين الحكومة و البرلمان، و كثير ما يرده رؤساء الحكومات إلى كثافة الأجندة الحكومية و البرلمانية، و بالمقابل غياب القدرة لدى البرلمان ليتمسك بممارسة صلاحيته الرقابية[3].

و رغم ما أقرّه الدستور أيضا من آليات تمكن البرلمان من تأدية مهامه خاصة الرقابية منها على مختلف الأعمال الحكومية منها الأسئلة الشفوية، الاستجواب، و فتح النقاشات العامة و كذا إنشاء لجان التحقيق البرلمانية، إلاّ أنها تبقى مجرد إجراءات شكلية، فمنذ تأسيس المجلس الشعبي الوطني و على

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 124.

[2] نعيمة بورنان، تقرير حول بيان السياسة العامة في الجزائر 2010، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 01، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، سبتمبر 2011، ص 143.

[3] مقران أيت العربي، "الرئيس، الأغلبية الساكتة و الأقلية الفاعلة، جريدة الخبر، 19 ماي 2003، ص 2.

سبيل المثال تمّ تشكيل العديد من لجان التحقيق، و لكن دون أن يُرى لنتائجها أثر على غرار لجنة التحقيق في قضية 26 مليار، أو لجنة التحقيق حول التزوير في الانتخابات المحلية سنة 1997.

أول لجنة تحقيق برلمانية تمّ تأسيسها كان في 24 ديسمبر 1977 بهدف تسليط الضوء حول قضية بيع الغاز الجزائري للشركة البترولية الأمريكية (ELPASO)، حيث أثير حول القضية إشاعات تقضي بتلقي مسؤولين كبار في الدولة لرشاوى و عمولات، غير نتائج التحقيق بقيت في طي الكتمان. القضية الثانية هي فضيحة 26 مليار دولار و التي أثارها عبد الحميد ابراهيمي و الذي شغل منصب وزير أول بين عام 1984 و 1988، حيث و خلال تدخل له أمام طلبة العلوم الاقتصادية بالخروبة أقرّ بأنه تمّ اختلاس 26 مليار دولار و هو ما يعادل ديون الجزائر في تلك الفترة من طرف المسؤولين في الدولة، و قد أثارت القضية ضجة في الأوساط الشعبية و الإعلامية، ما دفع بالنائب محمد فلوك للمطالبة بلجنة تحقيق برلمانية، و بالفعل تمّ تشكيل اللجنة برئاسة محمد مغلاوي، و في الفترة نفسها تمّ إنشاء لجنة برلمانية أخرى للتحقيق في فضيحة الغرفة الوطنية للتجارة، دون أن ترى النور نتائج اللجنتين. نفس المصير عرفته لجنة التحقيق في قضية البنايات الجاهزة المجربة في ولاية الشلف (الأصنام سابقا) بعد زلزال 1980.

و بعد الانتخابات المحلية لأكتوبر 1997، طالبت الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بتشكيل لجنة تحقيق حول دعم الإدارة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي خلال الانتخابات المحلية، و كان من المفترض أن يتمّ الإعلان عن نتائج التحقيق و مناقشة القضية و التصويت عليها في جلسة علنية، لكن كسابقاتها ضاعت في دهاليز البرلمان المظلمة، و في نفس الفترة التشريعية طالب النواب بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق حول الأحداث المأساوية التي كانت منطقة القبائل مسرحا لها عقب مقتل الشاب قرماح ماسينيسا، و كان الرد سلبيا، و في العهدة التشريعية الخامسة (2002-2007) تمّ إنشاء لجنة تحقيق حول رفض وزارة العمل اعتماد نقابات في قطاع التربية الوطنية، بحيث استمعت اللجنة

للنقابيين، و لكن وزير العمل آنذاك رفض المثول أمام اللجنة، و سنة 2008 طالب نواب من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في أحداث بريان[1].

و في 2010، طالب النائب المستقل علي إبراهيمي رفقة 24 نائبا آخر بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية للبحث في قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنتين الأخيرتين[2].

و في سنة2011 تمّ إنشاء لجنة تحقيق برلمانية بعد أحداث جانفي حول ندرة و ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية، و التي نشرت تقريرها بعد سنتين من المد و الجزر كما سنرى في الفصل الثالث. كل هذه اللجان إمّا أنها ولدت ميتة، أو تاهت في دهاليز البرلمان، أو كانت شكلية من حيث أن نتائجها لم تؤثر في الوضع العام على غرار لجنة الزيت و السكر.

-ب- أزمة المشاركة السياسية:

تعتبر أزمة المشاركة السياسية من أهم الأزمات التي يعاني منها النسق السياسي الجزائري، و إن كانت كثير من الآراء تركز على العزوف الانتخابي، إلاّ أن أزمة المشاركة السياسية لا تقف على الفعل الانتخابي وحده رغم كونه أحد أهم تجليات المشاركة السياسية في النظم السياسية الديمقراطية، و لكن الحقيقة أن المشاركة السياسية تعني إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في الحياة السياسية سواء على مستوى رسم السياسات العامة أو صنع القرار و اتخاذه و تنفيذه، و تتجلى مساهمة المواطنين في المشاركة السياسية كأفراد أو جماعات ضمن إطار ديمقراطي، فهم كأفراد يشاركون في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا، أماّ كجماعات فبتأسيسهم أو انضمامهم لمنظمات اجتماعية أو نقابات عمالية، غير أن الواقع الجزائري يوحي بأزمة في المشاركة السياسية نتجت عن عدم تمكن المواطنين من المساهمة الفعّالة و الفاعلة في الحياة العامة لبلدهم و هذا ما يفسر على نحو ما كثرة الحركات الاحتجاجية.

---

[1] Nabila AMIR, aucune commission d'enquête parlementaire n'abouti, ELWATAN, n° 5984, 01/07/2010, p 2.

[2] Madjid MAKEDHI, demande d'une commission d'enquête parlementaire sur la corruption, L'APN face a ses responsabilités, ELWATAN, n° 5984, 01/07/2010, p 2.

إن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر هي أزمة بوجهين، فهناك نفور شعبي و عزوف عن العمل السياسي بمختلف أشكاله خاصة في أوساط الشباب، و بالمقابل هناك إقصاء و تهميش من طرف النظام السياسي لكل من يتعارض معه في الطرح.

فعلى الصعيد السياسي نجد أنه لا النظام السياسي و لا الأحزاب السياسية استطاعت أن تضمن قنوات اتصال بينها و بين المجتمع، فإذا عدنا للنظام السياسي نجد أن أحد أهم ركائزه و هي المؤسسة التشريعية و التي يفترض أن تمثل صوت الشعب و الحامل لآلامه و آماله تكاد تكون غائبة، فالتشكيلات السياسية الممثلة للأغلبية في المجلس الشعبي الوطني و منذ أن اعتلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اتحدت خلفه في إطار التحالف الرئاسي، و هي أحزاب ثلاثة جبهة التحرير الوطني(FLN) و التجمع الوطني الديمقراطي(RND) و حركة مجتمع السلم(حمس) كانت و إلى غاية 2010 تمثل الغالبية البرلمانية في الغرفتين(المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) و قد سعت الأحزاب الثلاثة لدعم برنامج الرئيس، خاصة و أنها لا تملك برامج خاصة بها، كما أنها لا تتصور لنفسها مستقبلا خارج إطار السلطة، كما أن منطق تحالفها هو دليل واضح على منطق الزبونية السياسية[1]، خاصة فيما يتعلق بحزبي جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي.

و إضافة إلى تعطيل إحدى أهم ركائز النظام السياسي من خلال هذا التحالف و غلق اللعبة السياسية، فإن بقية الأحزاب الأخرى تبقى عاجزة هي الأخرى عن تأدية الدور المنوط بها، فإذا كانت إحدى أهم وظائف الحزب السياسي هي تجميع المطالب، بحيث يعتبر الحزب السياسي قناة يعبّر من خلالها الأفراد و الجماعات عن مطالبهم لدى صانعي القرار، فإن الأحزاب السياسية في الجزائر بصفة عامة عجزت عن تأدية هذه الوظيفة و هذا راجع لعدة أسباب أهمها الصراعات الداخلية التي تعاني منها تلك الأحزاب و السعي من أجل تحقيق المكاسب و المزايا الشخصية، و الصراع على المناصب و سد الباب في وجه الشباب الطامحين للعمل السياسي. هذه الأوضاع إذا ما أضيفت لها التجربة المأسوية التي عاشتها الجزائر إبّان العشرية السوداء، كلها عوامل ولدت نفورا شعبيا من العمل السياسي ككل و

[1] بلحاج صالح، النظام السياسي الجزائري و العولمة السياسية: تحول أم تكيف؟، أبحاث و أراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012، ص 87.

النضال الحزبي و المشاركة في الانتخابات على وجه الخصوص، و هذا ما كرّسته نسب المشاركة في الانتخابات.

أما في ما يخص أشراك المجتمع المدني عملية في صنع القرار، فإنّ النظام السياسي الجزائري يمارس تهميشا مقصودا ضد مختلف فعاليات المحتمع المدني خاصة تلك التي تتعارض مع طروحاته، و هذا على جميع المستويات، و الأمثلة على ذلك كثيرة، فالحوار الاجتماعي كآلية لصنع القرار في النظم الديمقراطية يبقى حبرا على ورق في الجزائر، فباستثناء الاتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة الوحيدة المشاركة في الحوار الاجتماعي، فإن السلطة تتجاهل وجود النقابات المستقلة و الممثلة لقطاعات مختلفة، و لا تسمح بإشراكها في المفاوضات الثنائية و الثلاثية لمناقشة القوانين، و هذا بالرغم من الوعاء الهائل من العمال الذي باتت تمثلهم، إلاّ انها بقيت على الهامش، و هنا تكشف أزمة المشاركة السياسية عن ازدواجية النظام السياسي الجزائري في التعاطي مع النقابات المستقلة، فمن خلال الخطاب السياسي تؤكد السلطة على أن استتباب السلم الاجتماعي و استقرار العلاقات الاجتماعية من أهم أهداف الحوار الاجتماعي، فهو يتضمن مدلول التفاعل بين أطراف الانتاج الثلاثة (أرباب العمل، العمال، و الحكومة) باعتباره عاملا أساسيا في دفع عجلة التنمية من خلال صياغة و تنفيذ سياسيات ذات طابع اجتماعي، و عليه يصبح الاهتمام بالحوار الاجتماعي و التشاور بين مختلف الأطراف الاجتماعية و الحرص على تبني مقاربات ملائمة لتأسيس و تنظيم العلاقات المهنية يعدّ أحد الأهداف الأساسية للسلطات العمومية و على كافة مستويات المسؤولية[1].

كما تستخدم السلطة في الجزائر النقابات المستقلة بوصفها كشريك اجتماعي أثناء تقديم تقاريرها أمام المنظمات الدولية متباهية بوجود عشرات المنظمات النقابية المستقلة و الممثلة لقطاعات مهنية مختلفة معترف بها، و التي تشكل شركاء اجتماعيين لا غنى عنهم[2] و هذا لتلميع صورتها، و تحدد أن

[1] الطيب لوح، وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، مداخلة خلال الملتقى التكويني لفائدة مفتشي العمل حول ترقية الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي، الجزائر العاصمة، 17-20 سبتمبر 2006، ص 7.

[2] Le rapport du conseil economique et social (nation unis) comité des droits de l'homme, examen des rapports presents par les états parties en vertu de l'article 40 du pacte (troisieme rapport périodique), Algerie 22 septembre 2006, p 10

الحوار الثلاثي يضم الحكومة و أرباب العمل و النقابات بصيغة الجمع، لكن الواقع يدحض هذا الإدعاء من خلال إقصاء كافة النقابات المستقلة و الاعتراف بالاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) فقط، و حتى على المستوى القطاعي، فعلى سبيل المثال لم يتم إشراك الأساتذة و المعلمين في إعداد القانون التوجيهي الخاص بهم، و إنما اكتشفوه بعد نشره في الجريدة الرسمية في إطار إصلاح الوظيفة العمومية و الذي كان موضع أمر من رئيس الجمهورية[1].

أما على المستوى المحلي فإن أبرز مثال على ذلك ما أشارت إليه المقررة الأممية حول السكن اللائق عندما أشارت إلى غياب الشفافية في توزيع السكن معللة ذلك بغياب الشفافية و هذا بإغفال الجانب الإعلامي في قطاع السكن و التركيز على الكم ما يحجب الشفافية بالنسبة للمواطنين، لتحل محلها السرية في التوزيع مما أدى إلى فقدان الثقة في المؤسسات، خاصة مع تهميش المؤسسات الفاعلة في المجتمع المدني و عدم إشراكها في اللجان المكلفة بتوزيع السكن مع غياب الرقابة على أعمال تلك اللجان [2]، هذه اللجنة رغم وجود ممثل عن منظمة المجاهدين كممثل عن المجتمع المدني، غير أنه كان من الأولى وجود ممثلين عن لجان الأحياء في هذه اللجنة بدلا عن منظمة المجاهدين.

-ج- الفساد:

ارتبط الفساد بالنظام السياسي الجزائري في السنوات الأخيرة، و هو الذي يعدّ من بين أهم الأسباب غير المباشرة للاحتجاج ، بحيث استشرى في مفاصل و أركان الدولة، فقد احتلت الجزائر المرتبة الـــ 105 في سلم الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010، بعدما كانت في المرتبة 111 سنة 2009 ، غير أن هذا التقدم النسبي لا يعكس حسب هذه الهيئة الدولية وجود إرادة سياسية حقيقية لمحاربة الفساد بالنظر إلى أن الجزائر في تراجع مستمر منذ 2003 تاريخ بداية التصنيف العالمي من قبل هيئة ترانسبارانسي أنترناشيونال.

[1] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، المرجع السابق، ص 63.

[2] محمد شراق، الأمم المتحدة تطالب الحكومة بالشفافية في التوزيع و تقترح مرصدا وطنيا للإسكان ، الجزائر مريضة بأزمة سكن مزمنة رغم إمكانياتها الكبيرة، جريدة الخبر، 2011/07/20. على الرابط التالي:
www.elkhabar.com/ar/politique/259616.html ، تم تصفح الموقع يوم 2014/06/06.

و حصلت الجزائر في مؤشر الفساد لسنة 2010 على2.9 نقطة من 10 وهي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة لمنظمة شفافية دولية التي تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة وانعدام إرادة سياسية لمحاربته. كما سجل التقرير السنوي لسنة 2010 لمنظمة شفافية دولية استمرار الجزائر في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، حيث لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـــ 3 نقاط من عشرة، مما يعني في منظور هذه الهيئة الدولية الكائن مقرها ببريطانيا، أن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات في هذا المجال من أجل محاصرة بؤر الفساد المستشرية في البلاد. و ذكر فرع هذه الهيئة بالجزائر تعليقا على هذا التصنيف السلبي للجزائر في السلم العالمي للدول الموبوءة بالفساد، أنه بالرغم من إعلان السلطات العمومية عن إصدارها لقوانين وآليات محاربة الفساد، إلا أن لا شيء من ذلك تحقق في الميدان.

و حتى و إن جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة مغاربيا وراء تونس "المرتبة 59" والمغرب 85، غير أنها لم تسجل تقدما في المراتب مثلهما، بل هي تتجه نحو الالتحاق بكل من ليبيا المصنفة في المرتبة 143 عالميا وموريتانيا 146 من حيث انتشار الفساد من مجموع 183 دولة.أما على المستوى العربي، فقد صنفت الجزائر في الرتبة 11 وراء قطر صاحبة المرتبة الأولى عربيا بـــ 7,7 نقاط من عشرة وبعد مصر التي جاءت في المرتبة 98بـــ 1,3 نقطة. و تراجعت الجزائر إلى المرتبة 17 على الصعيد الإفريقي في مجال الفساد في نفس مجموعة السنغال، بنين، الغابون و أثيوبيا. و لاحظت الجمعية، على خلفية التصنيف العالمي لسنة ,2010 أن الجزائر لا تتعامل تجاريا مع الدول الأقل فسادا في العالم من أمثال الدنمارك، زيلندا الجديدة، سنغافورة، فيلندا، السويد و غيرها، في حين أن أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر لا يحتلون مراتب جيدة في التصنيف العالمي لمنظمة شفافية دولية، على غرار إسبانيا، ألمانيا، تركيا، إيطاليا، فرنسا، الصين وكوريا الجنوبية، وهو ما يكون قد ساهم في تفاقم الفساد أكثر[1].

[1] منظمة الشفافية الدولية، الجزائر مازالت غارقة في الفساد، تقرير منظمة الشفافية الدولية 2010
www.almes-center.com/2012-01-19-21-13-56/rprt-speciales تم تصفح الموقع يوم 2014/06/08.

أمّا في سنة 2011 فقد احتلت الجزائر المرتبة الـــ112 عالميا في سلم الفساد، و حصلت على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 9,2 من أصل ,10 في مؤشر الفساد. و رغم أن الجزائر كسبت سبعة مراكز في الترتيب الدولي الذي ضم 183 دولة، إلا أن تصنيفها بقي نفسه منذ العام الماضي، ما يعني أن منظمة "شفافية دولية" لم تسجل أي تطور إيجابي خلال فترة السنة الماضية، أي وجود مؤشرات عن إرادة حكومية لمحاربة الفساد، ولم تبتعد الجزائر كثيرا عن مؤشر "فاسد جدا"، بحكم أن تصنيف 0يعني فاسد جدا و تصنيف 10 يعني "نظيف جدا"، و تصنيف الجزائر كان في حدود 9,2 فقط، و هي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة لمنظمة شفافية دولية التي تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب و أجهزة و مؤسسات الدولة و انعدام إرادة سياسية لمحاربته.

و من جهة أخرى سجل التقرير السنوي لسنة 2011 لمنظمة شفافية دولية استمرار الجزائر في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، حيث لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـــ 3 نقاط من عشرة، ما يعني في منظور هذه الهيئة الدولية الكائن مقرها بألمانيا، أن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات في هذا المجال من أجل محاصرة بؤر الفساد المستشرية في البلاد. و رغم أن الرئيس بوتفليقة نصب رسميا الهيئة الوطنية للوقاية و محاربة الفساد، إلا أن غياب أي نتائج لعملها، لم يقدم أو يؤخر شيئا في التصنيف الدولي الجديد، مع العلم أن فرع هذه الهيئة بالجزائر قال، العام الماضي، إن من أسباب التصنيف المتدني للجزائر هو عدم تنصيب مرصد قمع الفساد وعدم إنشاء الجهاز المركزي للوقاية ومحاربة الفساد الذي نص عليه قانون 20 فيفري ,2006 وكذا عدم صدور المراسيم التنظيمية لقانون الصفقات العمومية الجديد. وجاءت الجزائر في نفس التصنيف مع مصر، لكن اللافت هو حصول دول عربية أخرى على مؤشرات أحسن بكثير، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب الـــ28 و البحرين 46 و سلطنة عمان 50 و الكويت 54 و الأردن 56 و المملكة العربية السعودية 57 و تونس 73 و المغرب 80[1].

[1] المرجع السابق.

و في تقرير تقييمي قامت به الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء MAEP [*]، فإنّ الفساد انتشر في الجزائر في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الشركات، كما انه يتنوع بين الفساد الكبير الذي يمارسه كبار المسؤولين و الفساد اليومي الذي يقوم به الموظفون الصغار و المواطنون أيضا . فـــــ" القهوة " (كما سماها التقرير و كما يسميها الجزائريون للتعبير عن الرشاوى الصغيرة خاصة بهدف الحصول على الخدمات) منتشرة بقوة و هو ما يمثل تحديا كبيرا للمجتمع و للسلطات الجزائرية التي اعترفت بدلك في التقييم الذاتي الذي أصدرته.و في نفس التقرير، و حسب استطلاع للرأي أجري حول مدى تفشي الفساد من قبل الحكومة الجزائرية في إطار التقييم الذاتي أمام النظراءRAEP، أثبتت النتائج نفس وجهة نظر الـــ MAEP، حيث بينت الدراسة بان آفة الفساد في الجزائر لم تستثن أية قطاع بما في ذلك قطاع المؤسسات التعليمية. و يعتقد 20 %من المشاركين في الاستطلاع بان مستوى الفساد في الجزائر عال جدا أو عال، بينما يعتقد 41.1 %أن الفساد موجود بصفة معتدلة، ما البقية و يمثلون 37.2 %فيرون بأن الفساد منتشر بشكل منخفض في الجزائر .و ترجع الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء هذا المستوى العالي للفساد في الجزائر إلى الشعور العام بالقدرة على الإفلات من العقاب و غياب تخوف شعبي من الردع الذي قد تمارسه الهيئات المختصة في مكافحة الفساد، حيث و على عكس فترة الحزب الواحد التي كان فيها الفساد خفيا و غير معلن، فإن مظاهر الفساد مرئية للجميع و معروفة رغم تنوعها لدى الجهات الرسمية و حتى المواطنين[1].

ففي سنة 2010 مثلا، سجلت مصالح الشرطة القضائية عبر الـــ48 ولاية أزيد من 3 آلاف جريمة فساد اقتصادية تورّط فيها7061 شخص بينهم 800 أجنبي، فيما أصدرت مصالح الشرطة الدولية "الإنتربول" مذكرة توقيف في حق 34 جزائريا لارتكابهم جرائم مختلفة. وسجلت العاصمة أعلى نسبة لجرائم الفساد الاقتصادي، بنسبة 90 ٪ فيما تقاسمت كل من ولاية وهران وسيدي بلعباس نسبة

[*] الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء تم إنشاؤها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد سنة 2002 تسعى لتشجيع الدول الأعضاء للمشاركة في ضمان أن تكون سياساتها وممارساتها تتفق مع القيم السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات والقواعد والمعايير والأهداف المتفق عليها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الواردة في عملية الشراكة الجديدة، أما التقييم الذاتي أمام النظراء فهي تقارير تقدمها الدول لنظيراتها حول الحالة العامة للحكم الراشد في الدولة داخليا لتتم مناقشته من طرف النظراء و تقييم الوضع في تلك الدولة.

[1] Mécanisme African d'évaluation par les pairs, rapport d'évaluation de la République algérienne démocratique et populaire, Alger 2007, p 352.

10 ٪ . و في إطار تطبيق القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، تم تسجيل3662 جريمة فساد اقتصادية و مالية خلال 2010، حيث عالجت مصالح الشرطة القضائية ما يربو عن 1472 قضية متعلقة بالجريمة الاقتصادية خلال سنة 2010 تورط فيها 3076 شخص، بينهم 128 أجنبي تم إيداع 634 من مجموع الموقوفين رهن الحبس المؤقت ووضع 321 تحت الرقابة القضائية، فيما وجهت استدعاءات مباشرة لـــ321 آخر.أما فيما يخص الجرائم المتعلقة بالجانب المالي، فإن الفرق المختصة في هذا المجال عالجت 2190 قضية خلال الفترة الممتدة مابين1 جانفي و31 ديسمبر من سنة 2010، جرت 1523 شخص إلى الحبس من مجموع 3985، فيما وضع 365 تحت الرقابة القضائية، واستدعاء مباشر لـــ427 آخر، فيما بلغ عد الأجانب المتورطين في قضايا الجرائم المالية 675 شخص من جنسيات مختلفة.و سجلت جرائم التزوير واستعمال المزور حسب المصدر ذاته الرقم القياسي وذلك بتسجيل 956 قضية أدين فيها 2018 شخص بينهم 449 أجنبي، تليها الجرائم الخاصة بالتهريب الدولي للمركبات بـــ144 قضية تورط فيها 14 أجنبيا من جنسيات مختلفة تحديدا الأوروبية منها، بينما احتلت قضايا الرشوة المرتبة الثالثة، حيث عالجت فرق مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية 75 قضية تورط فيها 96 شخصا، 5 منهم أجانب[1].

و تعتبر المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر ركنا مهما من أركان الإدارة المحلية و التنمية في الجزائر، فقد أشرفت الهيئات المحلية على في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009 م على 150000 برنامجا بلديا و غير مركزي بقيمة تراوح 6000 مليار دينار جزائري، كما تم إشراكها بقوة في عدة برامج مكافحة السكن الهش الذي استفادت منه 145000 أسرة، و برنامج مكافحة البطالة من خلال انجاز 103000 محلا تجاريا موجها لتشغيل الشباب العاطل عن العمل . و رغم انه في سنة 2000 كانت هناك حوالي 1200 بلدية تعاني من العجز المالي، إلا أن هدا العدد تقلص إلى 500 بلدية في سنة 2008، و ارتفع في سنة 2009 إلى 1207 و يتقلص إلى حد أدنى بلغ 12 بلدية فقط بفضل ضخ الصندوق المشترك لضمان البلديات 135 مليون دينار جزائري في 2009 و 15 مليار دينار في 2010 [2]، و هو ما يعكس الجهود المبذولة لتحسين وضعية الميزانيات اللامركزية، إضافة إلى مسح

[1] نوارة باشوش، 3000 فضيحة فساد خلال 2010، الشروق اليومي، ع 3240، 2010/03/22، ص 3.

[2] ياسمين بوعلي، تقلص عدد البلديات العاجزة إلى 14 بلدية سنة 2010، الجزائر نيوز، 2011/05/23، ص5.

الخزينة العمومية للديون المترتبة على البلديات و المساهمة الهامة لميزانية الدولة في ميزانية البلديات عبر البرامج البلدية للتنمية[1].

و مما سبق نلاحظ الأهمية التي تحظى بها الهيئات المحلية في الجزائر خاصة في الجانب المالي، أين تتمتع البلديات و الولايات بسيولة مالية جيدة في ظل تحول الجزائر إلى ورشة كبيرة بفعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها، فضلا عن ارتفاع احتياطي الصرف بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي يمثل المصدر الأساس لمداخيل الجزائر، و بفعل الدور المحوري الذي تلعبه الهيئات المحلية في عملية التنمية، فقد أصبح المنتخبون المحليون الذين يمثلون جزءا مهما من سير الجماعات المحلية عرضة للقيام بمختلف مظاهر الفساد و ممارساته، و هو ما انعكس على أدائها لمهمتها التنموية بصفة جيدة، ففي العهدة الانتخابية الممتدة بين 2002 و 2007م، تم تسجيل عدد هائل للمنتخبين المدانين من قبل العدالة فضلا عن الأزمات الداخلية التي عطلت بعض المجالس، و كذا تسجيل عجز مالي بأغلب بلديات الوطن.

و يشير التقييم الذي قدمه مطلع شهر سبتمبر 2007 الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية دحو ولد قابلية حول تسيير المجالس المنتخبة، أن هناك خلل هيكلي في تسيير البلديات التي وصلت مديونيتها إلى غاية سنة2007ما يقارب 116 مليار دينار إلى جانب تسجيل 368 استقالة على مستوى المجالس البلدية 73 منها تخص رؤساء البلديات فقط بسبب الضغوط، واستقالة 110 منتخبا بالمجالس الشعبية الولائية، أما بالنسبة لحالات سحب الثقة التي عطلت العديد من البلديات فقد بلغت خلال العهدة الممتدة بين 2002 و 2007 م 101 حالة[2].

أمّا بالنسبة للمتابعات القضائية فقد حققت رقما قياسيا إذ أن 1648 منتخب محلي توبعوا قضائيا، من بينهم 900 منتخب أدانتهم العدالة بأحكام متفاوتة تراوحت بين الحبس والحبس مع وقف التنفيذ، في حين أن 500 منتخب لم تفصل العدالة بعد في قضاياهم، أما 148 منتخب فمازالوا قيد التحقيق، بعد أن تم اكتشاف تجاوزات ارتكبوها مباشرة بعد تنصيب المجالس البلدية الجديدة، وتفيد ذات الأرقام أن عددا

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الحكومة الجزائرية، ص ص 8، 9.

[2] عبد الرزاق بوالقمح، نهاية عهدة انتخابية تحت شعار المتابعات القضائية و الفساد، الشروق اليومي، ع 2136، 2007/10/31، ص 7.

من الإطارات وموظفي البلديات المعنية متابعون قضائيا أيضا بسبب ضلوعهم في مختلف التجاوزات المرتكبة والمتعلقة بنهب العقار أو التزوير واستعمال المزور أو تبديد الأموال العمومية ومخالفة قانون الصفقات العمومية، وقدرت الإحصائيات عدد هؤلاء بـــ 423 موظف من بينهم 16 موظفا يشغلون منصب أمناء عامين للبلديات . و تكشف أرقام وزارة الداخلية أن حجم الأموال التي نهبها المنتخبون في العهدة 2002-2007 تجاوز 348 مليار سنتيم و ذلك من خلال إبرام صفقات مخالفة للتشريعات و نهب للأموال غير أن عمليات نهب العقار و الصفقات المشبوهة كانت الصفة الأساسية التي التصقت بالمنتخب المحلي خلال تلك العهدة، مما دفع بوزارة الداخلية إلى استثناء ملف تسيير العقار من صلاحيات المجالس المحلية[1].

أما بالنسبة للعهدة الانتخابية التي تمتد من 2007 إلى 2012، كشف دحو ولد قابلية وزير الداخلية و الجماعات المحلية في العرض الذي قدمه أمام نواب الغرفة البرلمانية الثانية حول مشروع القانون المتعلق بالبلدية، عن توقيف 206 أعضاء من المجالس الشعبية البلدية من بينهم 43 رئيسا أعيد إدماج 49 منهم بحيث 9 هم رؤساء مجالس بلدية. و سجل إقصاء 23 عضوا أدينوا جزائيا، في حين أحصي وضعيات انسداد على مستوى 33 بلدية لأسباب مختلفة منها رفض تعيين نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي و 32 حالة سحب للثقة بسبب سوء التسيير و اختلالات خطيرة بين الأعضاء . و عليه فإن الفساد في المجالس المحلية المنتخبة بلغ درجة كبيرة، و الدليل هو متابعة حوالي 1648 منتخب محلي من بين 15839(13879 منتخبا بلديا و 1960 منتخبا ولائيا)خلال عهدة انتخابية واحدة تمتد لـــ 5 سنوات فقط[2].

هذه الأسباب يمكن أن نضيف إليها سببا آخر يتمثل في غياب أو بالأحرى ضعف آليات الضبط الاجتماعي، بفعل الضغوط المفروضة على الدولة عموما في إطار العولمة، خاصة بعد الاستعمال المفرط للقوة في أحداث الربيع الأسود، و هي التي خرجت من عشرية سوداء جعلتها تحت مجهر المنظمات الحقوقية الدولية، فقد سعى النظام السياسي الجزائري لتلميع صورته على المستوى الدولي، و

[1] مراد محامد، 41 ألف منتخب محلي يرفضون التصريح بممتلكاتهم، الشروق اليومي، ع 2357، 2008/07/20، ص 5.

[2] بلال خروفي، الحوكمة المحلية و دورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، ص 120.

تجدر الإشارة إلى أن معالجة الحركات الاحتجاجية وفق مقاربة أمنية (التحكم في السلوك الجمعي) غالبا ما كانت تفشل، و تكون سببا لتفاقم الحركة الاحتجاجية.

و خلاصة القول في هذا الفصل أن الحركات الاحتجاجية قد وجدت بيئة مناسبة لتنمو و تتكاثر لدرجة أنها أصبحت مصدرا لحالة عدم الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي، كما أنها فرضت على صناع السياسات في الجزائر على تبني سياسات غير مأمونة العواقب، خاصة فيما يتعلق بارتفاع النفقات العمومية، و مصدر القلق أن هذا الارتفاع مصدره الريع البترولي.

الفصل الثالث

تفاعل النظام السياسي الجزائري مع الحركات الاحتجاجية

مقدمة الفصل:

في هذا الفصل أتناول تفاعل النظام السياسي الجزائري مع الحركات الاحتجاجية، من خلال التطرق تعامل النظام السياسي مع الحركات الاحتجاجية. ثم بعد ذلك تأثير الحركات الاحتجاجية على السياسات العامة ، ثم بعد ذلك تطور الحركات الاحتجاجية بعد سنة 2011 و التحديات التي تواجه النظام السياسي الجزائري من خلال تفاعله مع الحركات الاحتجاجية الجزائر.

المبحث الأول: تعامل النظام السياسي مع الحركات الاحتجاجية (سياسة الجزرة و العصا)

إن النظام السياسي الجزائري تحت قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي صبّ كافة جهوده منذ 1999 لإخراج البلاد من الأزمة الأمنية التي كانت تتخبط فيها، و سعى جاهدا لإعادة مكانة الدولة داخليا من خلال ربط علاقة جديدة مع المجتمع، و خارجيا من خلال فك العزلة غير المعلنة التي كانت مفروضة على الجزائر إبّان العشرية السوداء، و سعى لإحداث ديناميكية اقتصادية من خلال البرامج الإنمائية الثلاثة، وجد نفسه في ظرف وجيز مضطرا للتعامل مع متغير جديد يتمثل في الحركات الاحتجاجية المتوالية و المطالب المتزايدة للمجتمع، و التي أخذت في التنامي من سنة لأخرى حتى بلغت أوجّها إبتداءا من سنة 2010، ما أجبره على إيجاد صيغة للتعامل مع ذلك المتغير.

و في خضم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية نهاية 2010 و بداية 2011 فيما بات يعرف بثورات الربيع العربي، اعتقد كثير من المحللين و الإعلاميين بأن النظام السياسي الجزائري سيلقى نفس مصير نظام بن علي في تونس أو مبارك في مصر بناءا على درجة الاحتقان و عدم الرضا التي تدل عليها الحركات الاحتجاجية، و لكن خلافا لتوقعات هؤلاء، فإن الجزائر أعطت انطباعا بأنها البلد الذي استطاع تجاوز الاضطرابات التي هزت المنطقة العربية، فقد نجح النظام السياسي الجزائري إلى حد ما في إيجاد معادلة تقيه شر ما عرفته الأنظمة العربية الأخرى التي تهاوت أمام **الحركات الاحتجاجية الشعبية**.

إن النظام السياسي الجزائري الذي عرف العديد من الأزمات أخطرها العشرية السوداء ما كانت لتعجزه الحركات الاحتجاجية و إن تعددت، فالخبرة التي بات يتمتع بها جعلته يحسن تجاوز العقبات و يجيد التعامل مع تلك الأوضاع، بل إنه أصبح يستثمر فيها، بحيث يجعل منها مبررا لخياراته الاقتصادية و الاجتماعية، و أكثر من ذلك فإنه يستثمرها سياسيا من خلال التأكيد على أن تلك الحركات الاحتجاجية دليل على المناخ الديمقراطي الذي باتت البلاد تنعم فيه.

و من خلال تعاطي النظام الجزائري مع مختلف الحركات الاحتجاجية إبّان فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تبرز لنا الاستراتيجية التي يتعامل بها مع هذه الحركات، فهو عادة ما يستجيب للمطالب الاجتماعية و هذا رغم التعنت و الرفض الذي يبديه في بادئ الأمر، هذه الاستراتيجية هي في الواقع استدراج لفئات و شرائح عديدة في المجتمع و محاصرتها داخل حيز اجتماعي بعيدا عن السياسة، فقد دأب النظام السياسي الجزائري من خلال خطابه الرسمي على التركيز على الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للاحتجاجات، و هي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي للنظام الذي لا يتوانى في استخدام الريع البترولي لشراء بعض من السلم الاجتماعي، رافضا بذلك الخوض في الأبعاد السياسية و العميقة التي تفضي إلى هذه الاحتجاجات.

لقد بلور النظام السياسي الجزائري إستراتيجية سعى من خلالها إلى إصباغ معظم الحركات الاحتجاجية بطابع اجتماعي محض، و الفصل بين ما هو اجتماعي و ما هو سياسي، و هذا ما أكدته تصريحات مختلف المسئولين بمناسبة أحداث الزيت و السكر في جانفي 2011، حيث رفضوا تسييس الحركة الاحتجاجية[1]، مما يزيد من قوة تلك الحركات و يرفع من فاعليتها و خطورتها، خاصة و أن ما بات يعرف بالثورات العربية، كانت الشرارة الأولى فيها مطالب اجتماعية، ثم ارتفع سقف المطالب ليصل إلى حد المطالبة بتغيير النظام القائم، و هكذا فإنّ النظام السياسي الجزائري يتعامل مع الحركات الاحتجاجية بحسب نوعية المطالب متبعا في ذلك سياسة الجزرة و العصا، بحيث يقدّم الجزرة للمطالب الاجتماعية و يبادر بالعصا للمطالب السياسية.

[1] جابي عبد الناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري، المرجع السابق، ص 231.

المطلب الأول: النظام السياسي و المطالب الاجتماعية

لقد وجد النظام السياسي الجزائري في عائدات النفط التمويل اللازم لتلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة من خلال إعادة توزيع الريع النفطي بحيث يستفيد منها كل الجزائريين تقريباً، الأسر، الموظفون، الفلاحون و المستفيدون من مشاريع السكن، و الشباب العاطلون عن العمل، و رجال الأعمال، و غيرهم من الفئات التي تستفيد بطريقة أو أخرى من الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية، و قد مكّن ذلك الحكومة من شراء ولاء قطاعات مختلفة من السكان و شكّل أساس شرعية النظام إلى حد كبير، كما أن الجانب المالي كان له دور فعّال في إنجاح سياسة المصالحة الوطنية، فأراد بذلك تعميم الإفادة من الريع البترولي، لمحو آثار العشرية السوداء من جهة و إطفاء فتيل الاحتجاجات الاجتماعية المتكررة من جهة أخرى.

و يعتبر قطاع النفط و الغاز مفتاح هذه الإستراتيجية، فهو يوفّر للنظام السيولة التي لا تُحصّل من الضرائب التي يحتمل أن تؤجج مشاعر الغضب و الاستياء لدى المواطنين، و التي لا تخضع في نفس الوقت إلى كثير من الرقابة، و في المتوسط يصبّ ثلثا إيرادات صادرات النفط، أو ما يقارب من ربع الناتج المحلي الإجمالي مباشرة في الخزينة الوطنية[1]. و هكذا عمد النظام إلى استخدام الكثير من هذه الاحتياطيات لتهدئة المواطنين الساخطين، خاصة منذ 2011، حيث زادت الحكومة دعم المواد الغذائية و خفضت الرسوم الجمركية على المنتجات الغذائية المستوردة للحدّ من ارتفاع أسعار المواد الغذائية و مواجهة السخط الاجتماعي الواسع، و في هذا السياق تخصص الحكومة سنويا ما يربو عن 30 % من العائدات المالية لسياسة الدعم[2].

و يتم توجيه الإنفاق إلى السلع الاستهلاكية الأساسية مثل القمح و السكر و الحليب، بحيث تخصص الحكومة سنويا مبلغ 300 مليار دينار لدعم المواد الغذائية الأساسية، و هذا حسب تصريح خص به وزير التجارة مصطفى بن بادة االقناة الإذاعية الجزائرية الثالثة[3]، منها 170 مليار دينار

[1] International Monetary Fund, Algeria : 2011 article IV consultation-staff report, 2012

[2] Salah MOUHOUBI, 30 % de la rente pétrolière vont aux subventions, L'ECO NEWS, entretien réalisé par NASSIMA BENARAB, le 01/10/2011

[3] حسينة لغواطي، تخصيص 300 مليار دينار سنويا لدعم المواد الغذائية الأساسية، توسيع قائمة المواد المدعمة لتشمل البقول الجافة، جريدة المساء، 2011/04/11.

لدعم الخبز و الحليب، و في هذا السياق ارتفع دعم الحليب إلى 50 % [1]، كما منحت الحكومة زيادات في الأجور، و قدّمت دعماً نقدياً للمزارعين، و قروضاً بدون فائدة للشباب العاطلين عن العمل، و ضخّت مبالغ مالية ضخمة في مشاريع البنية التحتيّة و الإسكان، و جاء إجمالي الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و الذي بلغ 40,8 % خلال الفترة 2009-2012، أكبر بكثير مما هي عليه في مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة العربية، بما في ذلك البلدان المصدّرة للنفط في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أو حتى البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (انظر الشكل 01)، حيث قفز الإنفاق الحكومي في الجزائر بنسبة 50 % و زادت رواتب مستخدمي الوظيف العمومي بنسبة 46 %[2].

الشكل رقم (02) : إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر مقارنة بدول الشرق الاوسط و شمال إفريقيا

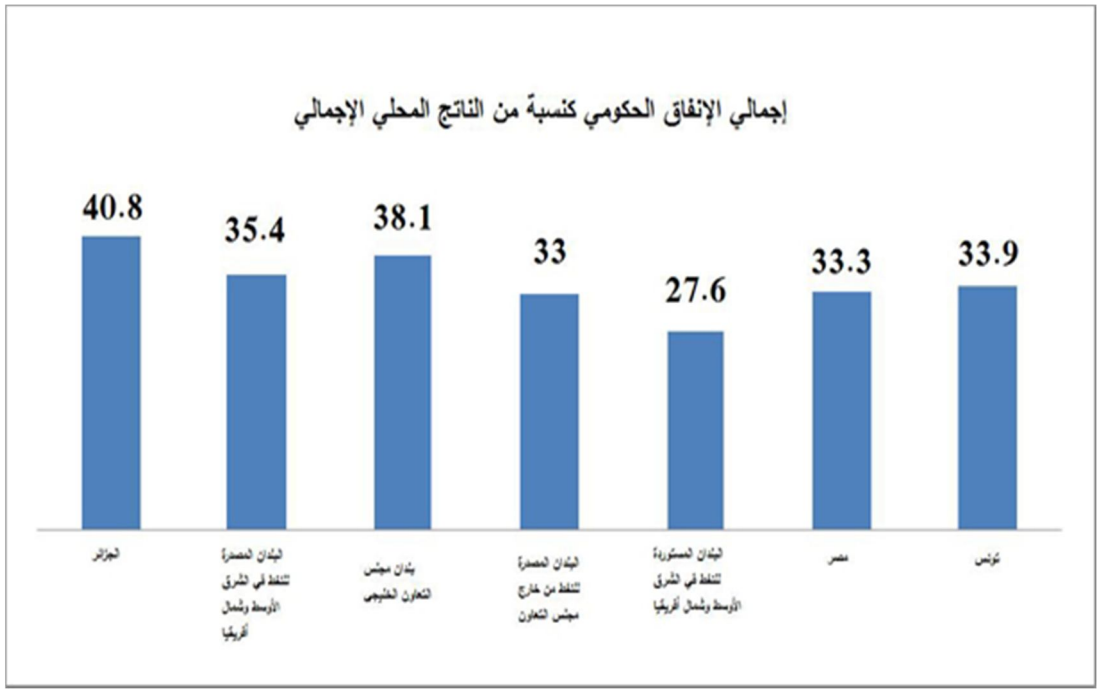

المصدر: حسن عاشي(ثمن الاستقرار في الجزائر) استناداً إلى تقرير صندوق النقد الدولي، "الآفاق الاقتصادية الإقليمية: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، نوفمبر **2012**

[1] زهير أيت سعادة، الدولة لن تتراجع عن دعم أسعار الحليب و الخبز، جريدة الأيام الجزائرية، 2011/120/20. على الرابط التالي: www.djazairess.com/elayem/114586 ، تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/13.

[2] IMF, Op.cit

فقد دفعت موجة الاحتجاجات التي شهدتها سنة 2011 و التي تمثلت في إضرابات مفتوحة مست العديد من قطاعات الوظيف العمومي بالخصوص ، بالحكومة إلى الاستجابة لأهم المطالب التي رفعتها مختلف التنظيمات النقابية الممثلة لها. وقد عرفت لسنة 2011 يقظة عمالية ضخمة وغير مسبوقة دفعت بالعمال للخروج إلى الشارع، واستعمال كافة الوسائل للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية و المهنية، تحت لواء النقابات المستقلة التي أصبحت تلعب دورا رياديا هاما داخل الوسط العمالي، فقد استجابت وزارة الداخلية للمطالب التي رفعتها مختلف التنظيمات النقابية الممثلة لعمال البلديات في فترات سابقة، قبل أن تنظم من أجلها سلسلة من الإضرابات أجبرت الحكومة على تلبية مطالب العمال والمتمثلة أساسا في إصدار القانون الأساسي، وصرف المنح والتعويضات بأثر رجعي منذ جانفي 2008. و يوجب القانون الأساسي لعمال البلديات خلق مناصب مالية جديدة للعمال، ورتب للطاقم المسير للحضانات البلدية، ورتب للطاقم المسير للمكاتب البلدية، وأخرى خاصة بالوقاية والأمن، إضافة إلى إشراك الاتحادية الوطنية لعمال البلديات في مناقشة وإثراء ملف المنح والتعويضات الخاصة بعمال القطاع[1].

كما أثمرت سلسلة الإضرابات التي دعت إليها النقابة الوطنية لمستخدمي السكك الحديدية إلى استجابة الإدارة لنسبة كبيرة من المطالب التي رفعوها، والمتمثلة في إدماج الأعوان العاملين بصفة تعاقدية وصرف المنح والتعويضات بأثر رجعي، حيث لم تفلح إدارة الموارد البشرية في مراوغتها اتجاه العمال من حيث دخولهم في إضرابات مفاجئة من حين لآخر، كبدت الشركة خسائر كبيرة وأعاقت حركة النقل في العديد من الولايات، ولم تجد مقابل ذلك شركة السكك الحديدية بدا من مواجهة الأزمة إلا بالاستجابة لأهم المطالب المرفوعة إليها منذ سنوات، وتبقى بعض المطالب تنتظر الرد كمطلب منحة التنقل ومنحة الخطر والمساعدات الاجتماعية.

كما صادقت وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات على القانون الأساسي للأطباء المقيمين، بعد أربعة أشهر من الاحتجاج أثمر رفع أجورهم و تلقيهم وعودا بدراسة مطلب إلغاء الخدمة المدنية من طرف رئيس الجمهورية نفسه. كما التزمت وزارة الصحة بتلبية مطالب الأطباء

[1] النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي و التقني، 2011 سنة رفع الأجور و التعويض بأثر رجعي، 01 /2012/01. www.snapest.ning.com/profiles/blogs/2011-2 ، تم تصفح الموقع يوم 2015/02/17

الأخصائيين، حيث تم التوقيع على مشروع ما بين وزارة الصحة ووزارة المالية فيما يخص أول مصادقة على إصلاح قطاع الصحة العمومية، و كذا ملف التدرج في التخصص، كما التزمت بالاتفاقيات الصحية بالنسبة للخدمة المدنية، و أعلن وزير الصحة ولد عباس كذلك عن صرف النظام التعويضي لجميع أعوان شبه الطبي بأثر رجعي من جانفي 2008، إضافة إلى التراجع عن تطبيق العقوبات المقررة في حقهم أثناء دخولهم في إضرابات أعاقت نشاط المستشفيات، قصد خلق جو من التهدئة و التفتح بين الطرفين، أما مسألة المطالب المتعلقة بالشهادات، فعبرت النقابة عن ارتياحها اتجاه ذلك، و أكد ولد عباس أنه سيتم التكفل بها في إطار قانون المالية التكميلي 2011 وقانون المالية 2011 [1].

كما شهدت سنة 2011 حركية كبيرة بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، نظرا للحركات الاحتجاجية التي شنتها نقابات القطاع المعتمدة، كأسلوب للضغط على الوصاية لافتكاك المطالب التي لطالما نادت بها، و أبرزها تعديل النظام التعويضي، و انتزاع الخدمات الاجتماعية من هيمنة المركزية النقابية.

و يمكن وصف هذه السنة بـــسنة تحرير الخدمات الاجتماعية من التسيير الأحادي للاتحاد العام لعمال الجزائريين، الذي تولى هذه المهمة منذ ما يقارب العقدين من الزمن، حيث مارست نقابات التربية ضغطا كبيرا على الوصاية، للذهاب إلى انتخابات واستفتاء كل موظفي وعمال القطاع حول اختيار طريقة تسيير ملايير الخدمات الاجتماعية، من خلال التهديد إضراب شامل، كاد أن يشل مؤسسات التربية عبر التراب الوطني في 10 أكتوبر الماضي، بعد أن أعلنت جميع النقابات عن إضراب مفتوح، لتوافق الوزارة في اللحظات الأخيرة على الذهاب إلى استفتاء عام لعمال القطاع ليختاروا بأنفسهم طريقة تسيير الخدمات، و ذلك يوم 7 ديسمبر 2011 [2].

كما أجبرت نقابات التربية الوزارة الوصية بمراجعة النظام التعويضي، الذي سجل عليه موظفو القطاع العديد من المآخذ، منها وجود العديد من الاختلالات التي أكدتها الدراسات المقارنة من طرف اللّجان المشتركة في التصنيف، الرتب، الترقية، الإدماج، و بضرورة التعويض عن التأهيل و الذي يجب صرفه شهريا بنسبة 45 % من الراتب الرئيسي لكل الأصناف، كما طالبت باحتساب الخبرة

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

البيداغوجية من الراتب الرئيسي، أو عن كل درجة لاستحداث منحة خاصة لتمييز قطاع التربية عن باقي القطاعات الأخرى، ويجب أن تصرف شهريا بنسبة 50 %، و تعميم تعويض التوثيق التربوي لجميع أصناف التربية، وطالبت أيضا باستحداث منحة تعويض الضرر لفائدة موظفي المخاطر، مع ضرورة صرفها شهريا بنسبة 25 %. و تمكنت النقابات في الأخير من افتكاك أغلب مطلبها في مراجعة النظام التعويضي، الذي مكنهم من زيادات معتبرة في الأجور بلغت 8 آلاف دينار جزائري و بأثر رجعي ابتداء من الفاتح جانفي 2008.

و قد خصّصت الدولة في المتوسط على مدار السنوات التي تلت الربيع العربي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات مختلفة من السكان عبر قنوات إعادة التوزيع المختلفة. ويبين الشكل 3 الاتجاهات الرئيسة لعائدات النفط والغاز:

الشكل رقم (03): الاتجاهات الرئيسية لعائدات النفط والغاز في الجزائر.

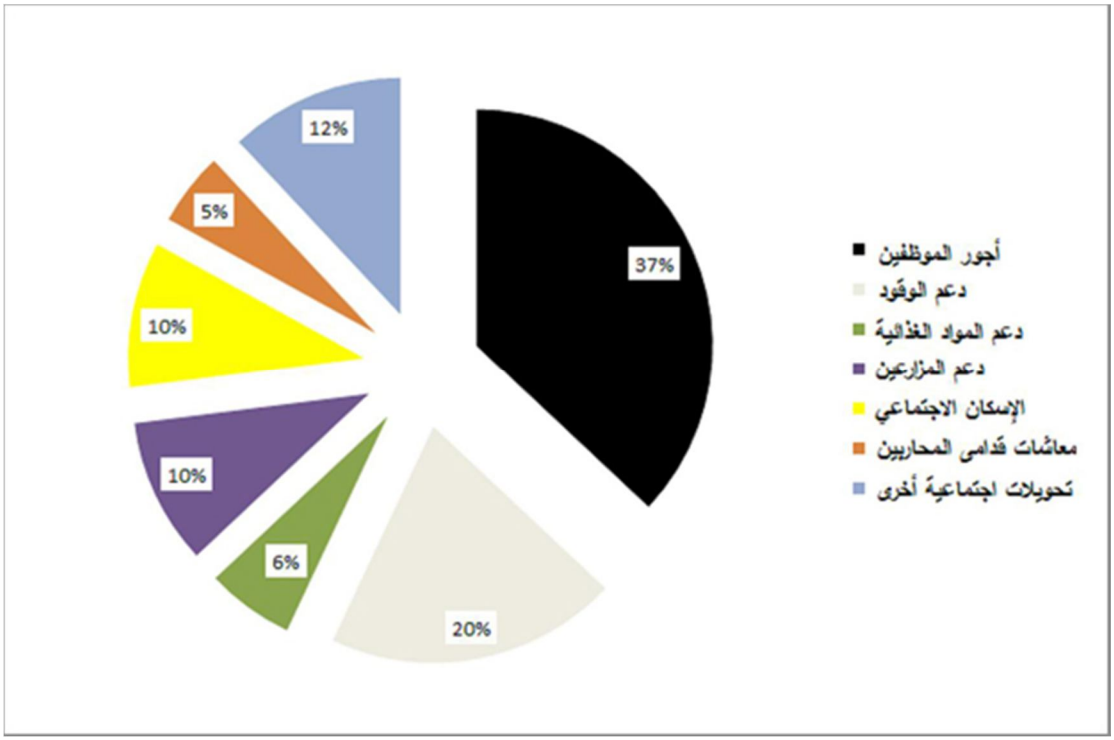

المصدر: حسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر، استناداً إلى تقرير صندوق النقد الدولي، الجزائر: مشاورات المادة الرابعة للعام **2011** يناير **2012**، و الجزائر: مشاورات المادة الرابعة للعام **2012** فيفري **2013**، و الجزائر: الملحق الإحصائي **2012**.

كما يعدّ التوظيف في القطاع العام من بين أهم الوسائل التي لجأ إليها النظام لامتصاص غضب الشباب المحتج، حيث بلغ مجموع مناصب الشغل المستحدثة سنة 2011 1.538.235 منصب شغل[1]، مقابل 758.291 منصب سنة 2009 [2]، و تدفع الحكومة حالياً ما يعادل 12 % من الناتج المحلي الإجمالي في شكل أجور لموظفي القطاع العام، و هو ما يمثّل 37 % من الإنفاق الحكومي، و هناك أكثر من 2.7 مليون شخص يعملون في قطاع الوظيف العمومي و الخدمات، و هو ما يعادل 28% من القوة العاملة، مقارنة مع متوسط 18 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

و قد أتاحت إيرادات النفط في الجزائر للحكومة توفير زيادات في المعاشات في الإدارة العامة، في المتوسط، زاد الإنفاق على رواتب مستخدمي الوظيف العمومي بمعدل سنوي بلغ 25 % بين عامي 2009 و2012 مقارنة مع 8 % في تونس و6 % في مصر[3].

و ينفق النظام الجزائري أيضاً قدراً كبيراً من عائدات النفط والغاز على الإعانات، إذ يكلّف تأمين الضروريات الأساسية الحكومة باستثناء النفط والغاز مبلغ 3.8 مليار دولار سنوياً،19 أي ما يعادل 6% من ميزانية الحكومة أو 2 % من الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن الطاقة ذات الأسعار المنخفضة التي يتمتّع بها المستهلكون الجزائريون تكلّف الحكومة ما يعادل 6.6 % من الناتج المحلي الإجمالي و20 % من الإنفاق العام.20[4]، و تعتبر أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية أقل كثيراً من الأسعار العالمية، فسعر البنزين العادي في الجزائر يمثّل نصف متوسط السعر في البلدان الأخرى المصدّرة للنفط، و28 % من متوسط السعر في البلدان النامية، وما يقرب من ربع متوسط السعر في جميع أنحاء العالم، و أقلّ من ربع متوسط السعر في الأسواق العالمية، وهذا الدعم كان من الممكن أن تستخدم هذه الإيرادات من جانب الحكومة لتخفيض العجز في الميزانية، وزيادة

[1] مصالح الوزير الأول، حصيلة الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية لسنة 2011.
www.premier-ministre.gov.dz//arabe/media/PDF/bilan2011.pdf

[2] مصالح الوزير الأول، حصيلة الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية لسنة 2009.
www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/Bilan2009ar.pdf

[3] حسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر، مأخوذ من الموقع www.carnegieendowment.org/2013/04/25

[4] بسام فتوح و لورا الكثيري، المعونات المالية للطاقة في العالم العربي، تقرير التنمية البشرية العربية، سلسلة الأوراق البحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012 .

الإنفاق في مجالات أكثر إنتاجية مثل البنية التحتية و التعليم و الصحة، أو تقديم مدفوعات الرعاية الاجتماعية للفقراء.

الشكل رقم (04): مؤشر سعر البنزين العادي.

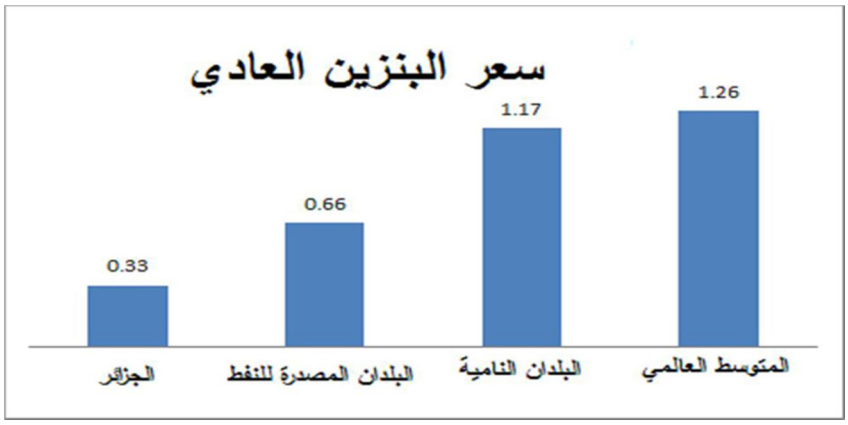

المصدر: ماسامي كوجيما، "التغيرات في أسعار المنتجات البترولية للمستخدم النهائي"، سلسلة الصناعات الاستخراجية والتنمية رقم 2، فيفري 2009.

و على صعيد آخر يمثّل الإسكان عنصراً آخر من عناصر نظام إعادة التوزيع في الجزائر، في المتوسط تبني الحكومة 175 ألف وحدة سكنية منخفضة التكلفة كل عام لتوفيرها للمواطنين الذين يقلّ دخلهم الشهري عن 24 ألف دينار، و تمثّل مشاريع البناء هذه ما يقرب من 90 % من المعروض السنوي للمساكن الجديدة و تكلّف 3.2 %من الناتج المحلي الإجمالي[1]. و قد أمّنت هذه الاستثمارات الضخمة درجة من الولاء للنظام على المستوى الشعبي بين من حصلوا على السكن العمومي.

كما تسعى الحكومة أيضاً إلى استخدام نظام إعادة التوزيع للتخفيف من حدّة البطالة بين الشباب، فهي تقدّم القروض الصغيرة لروّاد الأعمال الشباب لتعزيز التوظيف الذاتي من جانب الباحثين عن العمل.و قد كانت الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2014 ثورة حقيقية، مقارنة بالسنوات الماضية، حيث وصل عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب إلى 170 ألف

[1] International monetary fund, Algeria statically appendix, February 2013, p 13

مشروع من أصل 320 ألف مشروع منذ تأسيسها سنة 1996 حسب المدير العام للوكالة[1]، و قد بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف هذا الجهاز سنة 2011 فقط حسب المدير العام للوكالة دائما 42621 مؤسسة مصغرة بقيمة مالية قدّرت بـــ 38 مليار دينار، و قد ارتفع بذلك عدد المؤسسات الممولة من قبل الجهاز بمرتين مقارنة بـــ 2010 و بخمس مرات مقارنة بـــ سنة 2008، كما أن 40 % من الملفات الممولة سنة 2011 أودعت في نفس السنة[2].

مع ذلك، فإن معظم المشاريع التي أنشئت في إطار آلية الدعم عادة ما تقام هذه المشاريع في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، كما أن الوظائف التي توفّرها غير مستقرة في الكثير من الأحيان و ذات أجور زهيدة، وبعبارة أخرى لم يسهم نظام القروض الصغيرة في الجزائر في التنويع الاقتصادي المستدام أو في إحداث خفض كبير في معدّلات البطالة، كما أن معظمها تصارع من أجل البقاء، فقد عرفت سنة 2011 إفلاس 30 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة [3].

المطلب الثاني: النظام السياسي و المطالب السياسية

على النقيض من المطالب الاجتماعية التي يتعامل معها النظام بمنطق الجزرة، فإن الأمر مختلف عندما يتعلق الأمر بالمطالب التي تحمل في ثناياها أبعادا سياسية، فالنظام الجزائري يستخدم منطق العصا، بحيث يتحول السخاء إلى بخل، و أبعد من ذلك فإنه يسعى إلى إضعاف و تشويه كل صوت يخالفه الطرح، و يضيّق عليه الخناق، و يصادر المبادرات التي يرى فيها تهديدا يمكن أن يزعزع مكانته، معتمدا في ذلك على جهاز أمني قوي و مدرّب بشكل متطوّر على فنون السيطرة على الجمهور و لديه خبرة واسعة في التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية، مستفيدا بذلك من دروس الماضي (أحداث أكتوبر 1988 و أحداث الربيع الأسود 2001).

---

[1] الإذاعة الجزائرية، مراد مزالي (مدير الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب)، قرار مسح ديون المستفيدين غير وارد، حصة ضيف الصباح، القناة الإذاعية الأولى، 2014/12/04، www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141204/21673.html ، تم تصفح الموقع يوم 2015/02/18

[2] سمية يوسفي، أكثر من 183 ألف مؤسسة تمّ إنشاءها و 95 % منها ناجحة، جريدة الخبر، ع 6617، 2012/02/05، ص 11.

[3] Houcin lamriben, 30 000 PME ont cessé d'activer en 2011, selon Bensaci, elwatan, n° 6450, le 07/01/2012, p 5.

لقد سعى النظام السياسي الجزائري منذ اعتلاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سُدة الحكم إلى إحكام قبضته على كافة مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و هو في ذلك لم يفرّق بين الأحزاب و النقابات و مختلف الفعاليات الحية للمجتمع المدني، ثم اتخذ من المصالحة الوطنية مطية دعّمها بما تحت يديه من عوائد مالية، فكافأ الموالين له و شرّد بالمخالفين لطرحه، و من الأمثلة الحية على ذلك ملف المفقودين، فقد سعى النظام السياسي الجزائري إلى طمر ملف المفقودين و إجبار عائلاتهم على قبول التعويضات المادية دون معرفة مصير ذويهم، فقد نصّ الأمر 06-01 المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية على أن من شروط إيداع ملف طلب التعويضات المالية أنّه يتعين على ذوي الحقوق استخراج حكم وفاة قريبهم أمام قاضي الشؤون العائلية بعد حصولهم على شهادة الاختفاء من الشرطة القضائية[1]، و عليه لكي تدفع الدولة تعويضات مالية يجب على ذوي الحقوق التصريح بوفاة قريبهم دون حصولهم على معلومات بشأن مصيره، ما دفع حسب السيد فروخي عمّار أحد مؤسسي فدرالية جمعيات المفقودين إلى التصريح بأن أكثر من 40 % من العائلات إلى رفض التعويضات التي قدّرتها الدولة بـــ 100 مليون سنتيم[2].

و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد و أنّما تتعرض عائلات المفقودين للضرب و سوء المعاملة من قبل قوات الأمن بسبب اعتصاماتها المتكررة أمام الهيئات الرسمية، بحيث يتم فض اعتصامهم باستعمال القوة، فكثير ما تتطلعنا الجرائد اليومية على منع هذه الفئة من تنظيم وقفتها الاحتجاجية، منها ما حدث أمام اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية و ترقية حقوق الإنسان بالجزائر العاصمة في شهر أوت سنة 2010 [3].

أما فيما يخص الاحتجاجات و المظاهرات ذات الطابع السياسي، فإنّ القمع هو الرد الوحيد للنظام، فخشيته من الالتفاف الشعبي حول هذه المبادرات السياسية تدفعه إلى التضييق و تشديد الخناق عليها، مثال ذلك التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية (بركات).

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 06-01 المؤرخ في 27 فيفري 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية ، ع 11، 2006/02/28، ص 06.

[2] بلقاسم حوام، 10 آلاف جزائري مفقود منذ 20 سنة، جريدة الشروق اليومي، ع 4336، 2014/04/04، ص 4.

[3] Ghania Oukazi, familles des disparus, un rassemblement dispersé par la police, le quotidien d'oran, n° 4772, le 12/08/2010, , p 3.

هذه التنسيقية هي حركة اجتماعية ذات طابع سياسي تمّ إنشاؤها في أعقاب احتجاجات الزيت و السكر في 21 جانفي2011 ، في اجتماع عقد في الجزائر العاصمة[1]. و تضم التنسيقية كلا من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان و نقابة مستخدمي الإدارة العمومية (جناح معلاوي) و لجنة البطالين و جمعية أس أو أس للمفقودين، و مجلس أساتذة التعليم العالي و مجلس ثانويات الجزائر و النقابة المستقلة للتربية و التكوين و جمعية فاطمة نسومر، و جمعية ضحايا أكتوبر 1988 و بعض الجمعيات الشبابية و الطلابية، و عاطلين عن العمل، و محامين، و معلمين متقاعدين و بعض لجان الأحياء، و شخصيات و الأحزاب. و تهدف التنسيقية إلى المطالبة بفضاء مفتوح و ديمقراطي للجميع، و تحاول أن تجمع أولئك الذين يتطلعون إلى تغيير حقيقي و ليس مجرد إعادة ترتيب للسلطة بعيدا عن أي تجنيد حزبي. كما أنها لا تعتبر نفسها ممثلة للشعب حسب تعبير مؤسسيها بل هي جزء منه و ترغب في بناء مجتمع مدني مستقل بحسب مؤسسيها.

في أعقاب قيام التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية في الجزائر العاصمة، أطلق نداء من قبل المواطنين في وهران لإنشاء فرع لها، و سعت التنسيقية إلى توسيع شبكتها و حشد الدعم عن طريق توجيه نداءات للمنظمات التي تناضل من أجل التغيير الديمقراطي و رفع حالة الطوارئ التي أعلنت في عام 1992، و فتح الساحة السياسية والإعلامية و الإفراج عن المعتقلين بسبب الاحتجاجات أو حرية الرأي، و العمل على إيجاد وسيلة لجذب المعارضة الديمقراطية و توحيد قوى التغيير و من أبرز وجوه التنسيقية علي يحيى عبد النور، الرئيس الفخري للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) .

و قد طالب المشاركون في التجمّع الذي نظمته التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية "بركات"، بحل جهاز الأمن العسكري أو ما وصفوه بـــ" الشرطة السياسية "، و تجددت الدعوة أيضا إلى تغيير النظام القائم في الجزائر و إطلاق الحريات المدنية و السياسية أكثر من أي مرة سابقة ارتفعت أصوات أكثر من ألف مشارك في التجمّع الذي نظمته تنسيقية "بركات"، بقاعة الأطلس

[1] موسوعة الجزيرة، التنسيقية الوطنية للديمقراطية و التغيير في الجزائر، الجزيرة نت، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12 ، تم تصفح الموقع يوم 2015/02/18.

للمطالبة بحل جهاز الأمن العسكري ، والحد من هيمنته على الحياة السياسية ودواليب السلطة في البلاد. و جاء في ميثاق التنسيقية[1]:

- إن التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية –بركات- فضاء مستقل يضم نقابات، جمعيات و حركات من المجتمع المدني، ملهمة بروح إعلان أول نوفمبر 1954 و مؤتمر الصومام.
- إن المنظمات و الحركات العضوة في التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية – بركات تعترف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العقد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية و السياسية و العقد الدولي المتعلق بالحقوق الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية، معتمدة على وسائل النضال السلمية.

إن المنظمات و الحركات الممضية أسفله تتعهد بـــ :

- النضال، سلميا، من أجل وضع حد للنظام السياسي الحالي و بناء ديمقراطية حقيقية و سلطة مدنية و دولة القانون التي تضمن حقوق الإنسان بصفة فعلية.
- العمل على تمتين الوحدة الوطنية في إطار احترام التعددية، التنوع و الاختلاف.
- النضال ضد تهميش الشباب و المساهمة في بناء أفاق مستقبلية حقيقية في الجزائر.
- العمل و المساهمة من أجل هيكلة ديمقراطية و مستقلة للمجتمع و تطوير الحوار و النقاش الديمقراطي و ثقافة اللاعنف.
- الاعتراف بالإرادة الشعبية، المعبر عنها عبر انتخابات حرة و شفافة، بمثابة المصدر الوحيد للشرعية السياسية، و الاعتراف بضرورة احترام حقوق الأقلية الانتخابية.
- النضال من أجل تكريس احترام كل الحريات السياسية، النقابية و الجمعوية و كذا المساواة القانونية الفعلية بين المرأة و الرجل و النضال من أجل إلغاء كل القوانين المجحفة.
- العمل من أجل تطور اقتصادي، اجتماعي و ثقافي يعود بالمنفعة على كل شرائح المجتمع الجزائري.

[1] الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية-بركات- ميثاق. على الرابط التالي: www.la-laddh.org/spip.php?article694 ، تم تصفح الموقع يوم 2015/02/19.

- التنديد و النضال ضد الفساد بكل أشكاله و على كل المستويات.
- النضال ضد عدم المحاسبة في مجال التعدي على حقوق الإنسان و العمل من أجل مصالحة وطنية حقيقية مؤسسة على الحقيقة و العدالة و الحفاظ على حقوق كل الضحايا.
- العمل من أجل بناء مغرب الشعوب ديمقراطي و متضامن.

و قد صادق على هذا الميثاق كل من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسانLADDH، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الوظيفة العموميةSNAPAP ، النقابة المستقلة لعمال التربية و التكوينSATEF ، مجلس أساتذة التعليم العالي المتضامنينCESS، مجلس ثانويات الجزائرCLA، SOSمفقودين، تنسيقية عائلات المفقودين في الجزائر CFDA، "الجزائر السلمية"، التنسيقية الوطنية للبطالين، جمعية "بنات فاطمة نسومر"، الحركة من أجل السلم و اللاعنف[1].

لقد أربكت التنسيقية النظام السياسي الجزائري و هذا رغم ضعف مكوناتها، و لهذا سعى إلى تكسيرها، و كانت البداية برفض مصالح ولاية الجزائر منح الترخيص لتنظيم مسيرة يوم 12 فيفري 2011 بدعوى المساس بالنظام العام، و عشية يوم المسيرة عُقِدت اللجان الأمنية المختلطة بكل ولايات الوطن، و ضمت هذه اللجان مدير الأمن الولائي و قائد المجموعة الولائية للدرك الوطني و ممثلا عن الاستعلامات و القطاع العملياتي و المسئولين التنفيذيين لمناقشة طريقة التعامل مع المسيرة، كما عرفت شوارع العاصمة تواجدا مكثفا لأفراد الأمن بالزي المدني و تمّ غلق عدة طرق، كما انتشرت وحدات الأمن الجمهوري و قوات مكافحة الشغب في الشوراع الرئيسية للعاصمة و أمام المؤسسات الرسمية(2)، كما قامت قوات الأمن بتكثيف المراقبة على مستوى الحواجز الأمنية على مداخل العاصمة خاصة من الجهة الشرقية حيث يتوقع وصول مشاركين في المسيرة من منطقة القبائل. و في الصباح الباكر ليوم 12 فيفري تموقعت قوات الأمن في المكان الذي كان مقررا أن تنطلق منه المسيرة بساحة

[1] الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، المرجع السابق.

[2] ياسين زبير فاضل، انتشار مكثف للأمن بالعاصمة واجتماع اللجان الأمنية بالولايات قبل 24 ساعة من مسيرة 12 فيفري، جريدة الخبر، 2011/02/11، ص 3.

الوئام المدني (ساحة اول ماي سابقا) بهدف منع المتظاهرين من القيام بهذه المسيرة، كما قامت بتوقيف عدة أشخاص[1].

و قد أوردت بعض الصحف عن تواجد 30 ألف شرطي مقابل 3000 متظاهر[2]. و قد تكرر هذا المشهد صبيحة كل يوم سبت على مدار ثلاثة أشهر، حتى تلاشت التنسيقية، خاصة و أن هذه الأخيرة قد عرفت إنشقاقا داخليا، بحيث انفصلت عنها النقابات و بعض الجمعيات التي رفضت العمل المشترك مع الأحزاب السياسية. هذا و لم يكتفي النظام بقمع التظاهر فحسب، و إنّما صادر مطالب التنسيقية ثم تبناها بعد أن تأكد من زوال الخطر.

أما النقابات المستقلة فإنها لم تسلم هي أخرى و نالت نصيبها من القمع، فإضافة إلى التهميش الذي لاقته من خلال إبعادها من الحوار الاجتماعي رغم قوة تمثيلها و تفضيل الإتحاد العام للعمال الجزئريين UGTA، فإنها عانت الأمرّين من الانتهاكات و المضايقات التي طالت العمل النقابي منذ مطلع الألفية، فبمناسبة الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تأميم المحروقات في 23 فيفري 2005 أعلن رئيس الجمهورية في خطاب له بأنه لا يعترف إلاّ بالاتحاد العام لممثل للعمال[3]، و هذا ما أثار حفيظة النقابات المستقلة المنضوية في اللجنة الوطنية للحريات النقابية،و التي استنكرت تصريحات الرئيس و اعتبرتها استفزازية و إعلانا صريحا لتقييد الحريات النقابية و حث للعمال على الالتحاق بصفوف الاتحاد[4]، و يعتمد النظام السياسي في سعيه لتقييد النقابات المستقلة و الحد من نشاطها استرتيجية قوامها ثلاثة محاور:

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية، قوات الأمن تمنع مسيرة غير مرخصة بالجزائر العاصمة، 2011/02/12. على الرابط التالي: www.djazairess.com/aps/105008 تم تصفح الموقع يوم 2015/02/12

[2] Le monde.fr, une manifestation dispersé a Alger, le 12/02/2011. www.lemonde.fr/afrique/article/2011/02/12/echauffourees-a-alger-avant-une -manifestation-de-l-opposition. تم تصفح الموقع يوم 2015/02/19

[3] خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تأميم المحروقات، 2005/02/23. على الرابط التالي: www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm تم تصفح الموقع يوم 2015/02/12

[4] Arab CHIh, après les déclarations du président, la colère des syndicats autonomes, LIBETRE, le 25/02/2005, www.algeriawatch.org/fr/article/eco/soc/colere_syndicats_autonomes.htm تم تصفح الموقع يوم 2015/02/12

المحور الأول يتعلق بالتضييق على تكوين النقابات و التكتلات النقابية، فالاتفاقية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية و المتعلقة بالحريات النقابية و حماية الحق النقابي و التي صادقت عليها الجزائر سنة 1962 لا تشترط في إنشاء نقابة سوى التصريح أمام الهيئات الرسمية المخولة (في الجزائر تعتبر وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي هي الهيئة المخولة)، و هذا ما أكده القانون 90-14، لكن السلطة في الجزائر غالبا ما تتجاوز هذا القانون و هذا برفضها تحرير وصل التسجيل للنقابات الجديدة، ففي 20 سبتمبر 2000 تقدمت النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) بطلب تكوين كنفدرالية نقابية تحت إسم النقابة الوطنية المستقلة للعمال الجزائريين (SNATA)، و لكن الطلب قوبل بالرفض بحجة عدم مطابقته للقانون 90-14[1]، بحيث جاء في المادة الثانية منه: **أنه يمكن للعمال الأجراء من جهة و من جهة أخرى الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد أو قطاع النشاط الواحد أن يكونوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية و المعنوية**[2]، و بما أن التكتل النقابي يشتمل على عدة أنشطة مختلفة فقد قدّرت السلطات أن ذلك غير مطابق للقانون. و في 31 مارس 2001 طلبت خمس نقابات مستقلة تكوين الكنفدرالية الجزائرية للنقابات المستقلة (CASA) و لكن الطلب قوبل بالرفض كسابقه[3]، و في أكتوبر 2003 رفضت وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي تسليم وصل التسجيل لنقابتي مجلس ثانويات الجزائر CLA و المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني (CNAPEST). و هذا الأمر يعدّ خرقا لأحكام الدستور الذي يضمن هذا الحق[4].

---

[1] Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, mission international d'enquête, Algérie, mission d'enquête sur les libertés syndicales : pluralisme formel et entraves a l'exercice du droit syndical, n° 349, Décembre 2002, p 12. www.fidh.org/IMG/pdf/dz349f1.pdf

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-14، المادة الثانية، المرجع السابق.

[3] FIDH, Op,cit.

[4] Farid CHERBAL, Le mouvement syndical autonome et les libertés syndicales en Algérie : enjeux et luttes , EL WATAN, le 09/11/2005.
www.elwatan.com/archives/article.php?id=29809, تم تصفح الموقع يوم 2015/02/13

و قد كانت آخر مرة لجأ فيها النظام الجزائري إلى هذه الممارسات بمناسبة الطلب الذي تقدمت به نقابة أساتذة التعليم العالي(التضامن)، بحيث قدّمت وثائقها في جانفي 2012 دون أن تتلقى إيصالا يمكّنها من مزاولتها نشاطها بشكل قانوني[1].

و هنا تبرز سياسة الكيل بمكيالين في ما يتعلق يتعامل النظام السياسي مع النقابات، ففي حين يقرّب الاتحاد العام و يغض الطرف عنه، يسعى إلى إعاقة جهود النقابات المستقلة للتوحد توجسا من استفحال قوتها، فالتبرير الذي تبرر به السلطة رفضها إنشاء تكتلات نقابية مستقلة، و التطبيق الحرفي للقانون 90-14 يجعل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين كيانا غيرُ قانوني كونه يضم فروعا مختلفة في شتى المجالات الاقتصادية و الخدماتية.

المحور الثاني الذي يسعى النظام السياسي الجزائري إلى إعاقة نشاط النقابات المستقلة يتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات المستقلة، و خلق منظمات نقابية موازية، خاصة بالنسبة للنقابات التي لها نشاط كبير على المستوى النقابي، و الطريقة البسيطة تتمثل في إحداث إنشقاقات داخل تلك النقابات[2]، فإذا كان الانشقاق ظاهرة مألوفة سواءً تعلق الأمر بالأحزاب أو النقابات، فإن استغلال هذا الانشقاق هو مصدر القلق، بحيث يسعى النظام السياسي إلى بعض المناضلين الذين لا يوافقون على الرؤية الراديكالية لنقابتهم و يدفعونهم إلى الدخول في حركات تصحيحية بهدف ظاهر هو التقويم، بينما الهدف الكامن هو إنشاء منظمة جديدة تشكل جناحا آخر للمنظمة النقابية الأصلية مستعدة في الواقع لكل تسوية مع النظام، و رغم أن المادة 15 من القانون 90-14 المذكور سابقا تنص على ضمان مبدأ استقلالية النقابة في مواجهة السلطة الإدارية بقولها: **يمنع أي شخص معنوي أو طبيعي من التدخل في تسيير تنظيم نقابي إلاّ في الحالات التي نصّ عليها القانون صراحة.**

[1] هيومن رايتس ووتش،التقرير السنوي لحقوق الإنسان، ملخص الدولة: الجزائر، جانفي 2014، ص 3.

[2] Della SUDDA-François, entre répression et manipulation, le courageux combat des syndicats autonomes algériens, rapports du comité international de soutient aux syndicats autonomes algériens. www.cisa-solidaritesyndicats-algérie.org/img/pdf/cisa-situation-syndicats-algérie-15112009/signepdf, تم تصفح الموقع يوم 2015/02/15

إن وضوح النص القانوني لم يمنع النظام السياسي في الجزائر من خلق أساليب شتى للتدخل في الشؤون الداخلية للمنظمات النقابية المستقلة، هذا السلوك يعتبر مخالفا لما نصت عليه المادة الثالثة من المعاهدة الدولية رقم 87 و التي جاء فيها " **لمنظمات العمال و لمنظمات العمل الحق في وضع دساتيرها و لوائحها الإدارية، و انتخاب ممثليها بحرية كاملة، و في تنظيم إدارتها و نشاطها و في إعداد برنامج عملها، تمتنع السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه أن يقيد هذا الحق أو يعيق ممارسته المشروعة**[1]**.**

تعد النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية من أبرز ضحايا هذا التدخل، في مناسبتين، الأولى في فيفري 2002 أمّا الثانية فكانت في شهر ماي سنة 2004 بعد أن رفض مسئولوها مساندة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات أفريل 2004[2]، حيث لجأت السلطة إلى خلق منظمة نقابية موازية ، بحيث وجدت في شخص نائب ليس له الحق في الممارسة النقابية مادام قد أنهى علاقة العمل مع الوظيف العمومي و أحيل على التقاعد، و لكنه مثّل السبيل الأمثل لتجسيد العملية، فما كان يهم هو تحطيم النقابة، حيث نظم الموظف المتقاعد مؤتمرا و أعلن أنه المسؤول الأول للنقابة و جمع أناسا ليلا، و هذا التصرف لا يمكن أن يحدث إلاّ كان مدعوما من قبل السلطات العمومية[3].

كما عايشت نقابة المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني نفس الوضعية، خاصة أثناء تماطل فترة تماطل السلطات في تسليم وصل التسجيل لما يقارب الخمس سنوات، و نظرا دورها الفعّال حتى قبل اعتمادها سنوات 2003 و 2004 سعت السلطة إلى القيام بعدّة محاولات للقضاء عليها، فاستعملت منسقها الأول الذي كانت تربطه علاقة متينة بالأمين العام لوزارة التربية لتفجيرها من الداخل، حيث أقنعه هذا الأخير بأنه في وضعية ملائمة لتسيير النقابة، فقام المنسق السابق بمحاولة إبعاد العناصر المناهضة له و حاول ذلك داخل لكن لم يسايره أحد في ذلك، فأنشأ نقابة موازية

[1] مؤتمر العمل الدولي، الاتفاقية رقم 87، اتفاقية الحرية النقابية و حماية حق التنظيم، 1988، ص 2.
www1.umn.edu/humanrts/arabic/ilo-c087.pdf

[2] Della SUDDA-François, Op.cit, p 6

[3] زعموش فوزية، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، فرع القانون الدستوري جامعة قسنطينة 1 ، 2011-2012، ص 232.

و عقد مؤتمرا للنقابة المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي و التقني، غير أن الضغوط الممارسة عليه دفعته إلى تغيير التسمية، حتى و إن كان الفرق حرفا واحدا (SNAPEST= CNAPEST) [1]. لذلك فإن الهيئات المختصة تنبه إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الساحة النقابية الجزائرية على المستوى الدولي، فعلى المنظمات الدولية التي تعدّ الملجأ للنقابات المستقلة توخي الحذر و اليقظة لتفادي إضفاء الشرعية على النقابات المستنسخة، عن طريق ضمها أو الاعتراف بها كشركاء اجتماعيين[2].

كما تعاني كل النقابات ما عدا الاتحاد العام للعمال الجزائريين من نقص الوسائل المادية الموضوعة تحت تصرفها في بلد تسيطر الدولة على مجمل الملكية العقارية، و ترى النقابات المستقلة أن نقص الوسائل هو استراتيجية من طرف السلطة لمنعها من ممارسة نشاطها بشكل عادي[3]، فعلى سبيل المثال تنص المادة الثامنة و الأربعون من القانون 90-14 على أنه **يجب على المستخدم أن يضع تحت تصرف التنظيمات النقابية التمثيلية ... الوسائل الضرورية لعقد اجتماعاتها و لوحات إعلانية موضوعة في أماكن ملائمة، و يضع المستخدم تحت تصرف التنظيم النقابي التمثيلي محلا ملائما، إذا ضم التنظيم أكثر من 150 عضوا**، لتؤكد المادة التاسعة و الأربعون من القانون أنه: **يمكن للتنظيمات النقابية للعمال الأجراء الأكثر تمثيلا على الصعيد الوطني من أن تستفيد من إعانات الدولة في إطار التشريع المعمول به، و حسب المقاييس و الكيفيات المحددة عن طريق التشريع**، غير أن استعمال المشرع مصطلح النقابات الأكثر تمثيلا سمح للسلطة من حرمان النقابات المستقلة من الإعانات المالية[4].

كما ترك القانون 90-14 للسلطات العمومية في منح أو عدم منح الوسائل للنقابات، و حسب النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين استفاد من ألف مقر مجهز و متنازل عنه من طرف الدولة مجانا، كما منحته حظيرة متنقلة، بينما النقابات المستقلة مكره

[1] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الجزائر:سوء المعيشة ،المرجع السابق، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص 26.

[3] Sahra Kettab, les violations des libertés syndicales, 2004, p 13.
www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_8_libertes_syndicales.pdf .

[4] Ibid

على شراء أملاكها و تأجير مقراتها الاجتماعية، كما يستفيد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من إعانة ضخمة و سرية من ميزانية الدولة، بينما يمنح الشيء القليل للنقابات المستقلة[1].

و إضافة إلى لجوء النظام السياسي إلى التضييق و التدخل في تسيير النقابات المستقلة بشكل يخالف التنظيم القانوني المعمول به، فقد عرفت السياسة النظام اتجاه النقابات المستقلة تصعيدا خطيرا ابتداء من سنة 2004، ففي أعقاب الإضرابات التي هزت قطاع الصحة أصدر مجلس الحكومة بيانا في 20 أكتوبر يضع فيه حق الإضراب موضع تشكيك و مراجعة، هذا البيان أصبح بعد ذلك خارطة طريق لقمع الحريات النقابية و على رأسها حق الإضراب[2] حيث أصدر رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحيى تعليمة إلى جميع الهيئات العمومية يوصي فيها باللجوء للعدالة لكسر حركة الإضرابات[3].

و هكذا أصبحت الهيئات المستخدمة تعتبر الإضرابات التي تشنها النقابات المستقلة غير شرعية، و من ثمّ تلجأ إلى الوسيلة القضائية، ففي أكتوبر 2004 لجأ وزير الصحة إلى رفع دعوى قضائية لوقف الإضراب الذي نظمته النقابة الوطنية للممارسين الأخصائيين للصحة العمومية (SNPSSP)، ثم جاء الدور سنة 2008 على النقابة الوطنية لشبه الطبي (SAP) التي رفعت ضدها وزارة الصحة دعوى قضائية بسبب الإضراب الذي نظمته لمدة ثلاثة أيام و التي استطاعت من خلاله أن تشل مستشفيات الوطن، حيث تلقت النقابة الخبر من طرف محضر قضائي بأن الوزارة الوصية قد رفعت بحقهن دعوى قضائية و تمّ الحكم فيها ببطلان الإضراب[4].

و في سنة 2010 جاء الدور على نقابات التربية ففي 02 مارس 2010 أصدرت الغرفة الإدارية الاستعجالية لمجلس قضاء العاصمة قرارا قضائيا مع النفاذ العاجل بوقف الإضراب الذي نظمته نقابتي الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين (UNPEF) و المجلس المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني (CNAPEST)، و يرغم الأساتذة و المعلمين على العودة إلى التدريس[5].

---

[1] Fidh, Op.cit, p 13

[2] Farid CHERBAL, Op .cit

[3] Nabila AMIR, la justice doit*elle contrecarrer le droit de grève, ELWATAN,N° 5255 le 20/02/2008, p 1.

[4] Ibid, p,p 1,5.

[5] بلقاسم عجاج، العدالة تأمر بوقف إضراب التربية و الحكومة تغلق ملف المنح، جريدة الشروق اليومي،2010/03/03، ع 2864، ص 4

ولم يقتصر الأمر عند استخدام القضاء ضد النقابات، فلم يسلم النقابيون كأشخاص من الملاحقة و مختلف المضايقات، و تعتبر النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية خير مثال على ذلك فمنذ مطلع الألفية و هي تعاني ممارسات النظام الذي لم يكتف بمحاولة كسر النقابة بخلق جناح موال لها داخل النقابة، و إنما سلّط كافة انواع المضايقات على مناضلي هذه النقابة، فقد تمّ غلق مكتب النقابة بوهران، و بعد أن شنّ اعضاء المكتب إضرابا عن الطعام اعتقلوا من قبل الشرطة و تمّ تقديمهم للعدالة و حكم على تسعة منهم بالفصل من العمل إضافة إلى حكم السجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ[1].

و قد استمرت سياسة المضايقات و أعمال التخويف و حملات زعزعة الاستقرار ضد النقابات المستقلة كهيئات و كأفراد، و يعد الفصل التعسفي لرشيد معلاوي الأمين العام لنقابة السنباب في شهر ماي 2013 دليل على تواصل الانتهاكات، ما جعل الجزائر عرضة لانتقادات المنظمات الدولية و على رأسها الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و كذا الاتحاد الدولي للنقابات و غيرهما من المنظمات التي تدين الجزائر في تقاريرها السنوية.

[1] Sahra KETTEB, Op.cit, p 12

المبحث الثاني: تأثير الحركات الاحتجاجية على السياسات العامة في الجزائر- ثمن الاستقرار-

إذا كانت الجزائر قد أفلتت من مخالب الربيع العربي الذي أطاح بأربعة أنظمة عربية (تونس، مصر، اليمن و ليبيا)، فمَرَدُّ ذلك إلى الإستراتيجية التي طوّرها النظام السياسي الجزائري من خلال بعض برامج الإصلاح السياسي، و كذا استغلال عوامل مكّنته من التقليل من آثار الاضطرابات الاجتماعية أهمها إعادة توزيع الريع النفطي، أو ما يمكن تسميته شراء السلم الاجتماعي عن طريق استغلال العائدات المالية من موارد النفط و الغاز، إلاّ أن هذا لا يعني بأنه نجح في تطبيق جميع مخططاته، فسعيه إلى إحداث طفرة تنموية وفق مقاربة اقتصادية واضحة المعالم بتبنيه المقاربة الكينيزية من خلال البرامج التنموية الثلاثة، التي أنفق فيها قرابة 1000 مليار دولار، و رغم ما تحقق على أرض الواقع من إنجازات لا يمكن إنكارها، و لكن بفعل الحركات الاحتجاجية المتوالية داخليا، و بفعل ما جنّه الربيع العربي على دول الجوار (خاصة تونس و ليبيا) و حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل، وجد نفسه في نهاية المطاف قد سقط في عملية بسيطة جدا تتمثل في إعادة توزيع الريع النفطي، كما وجد نفسه متهما من قبل الخبراء و المعارضة بالإسراف و تبذير الموارد المالية و الثروات الاقتصادية للبلاد و تسخيرها لخدمة هدف واحد يتمثل في البقاء في السلطة.

المطلب الأول تأثير الحركات الاحتجاجية السياسة المالية

لقد أثّر تعاقب الحركات الاحتجاجية طوال السنوات الماضية على التوجه العام للسياسات في الجزائر، و أول مظاهر هذا التحول و أخطره هو زيادة الإنفاق العمومي خاصة في ميزانية التسيير، مما أدى ارتفاع النفقات العمومية من سنة لأخرى جراء الزيادات التي عرفتها الأجور، و كذا ارتفاع فاتورة التحويلات الاجتماعية و سياسة الدعم، فبإلقاء نظرة على الميزانية العامة للدولة في السنوات الأخيرة نجد أن ميزانية التسيير قد عرفت ارتفاعا بأكثر بثلاثة أضعاف منذ 2000 إلى غاية 2011، بحيث انتقلت من 965 مليار دينار سنة 2000 لتبلغ 4291 مليار دج في قانون المالية التكميلي سنة 2011[1]يضاف إلى ذلك اللجوء المتكرر لميزانية تكميلية، خاصة و أن المتعارف عليه هو أنّ قوانين

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جوان 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية، ع40، 2011/07/20 ص 10.

المالية التكميلية إنّما هي وثيقة تقنية تصحيحية لوضع يحدثه ما هو غير مقدّر في قوانين المالية السنوية.

الجدول رقم (14) : تطور الميزانية العامة للتسيير و التجهيز:

السنة	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز
قانون المالية 2000	965 328 164 000	530 751 000
قانون المالية 2001	836 294 176 000	903 962 000
قانون المالية 2002	1 050 166 167 000	1 061 940 000
قانون المالية 2003	1 097 385 900 000	1 301 536 000
قانون المالية 2004	1 200 000 000 000	1 292 657 000
قانون المالية 2005	1 200 000 000 000	1 293 994 000
قانون المالية 2006	1 283 446 977 000	3 724 856 000
قانون المالية 2007	1 574 943 361 000	3 526 482 000
قانون المالية 2008	2 017 969 196 000	4 236 932 900
قانون المالية 2009	2 593 741 485 000	5 386 151 000
قانون المالية 2010	2 837 999 823 000	6 354 813 000
قانون المالية 2011	3 434 306 634 000	5 659 607 500

المصدر: إعداد الطالب * قوانين المالية لسنوات 2000-2011 الواردة في الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية

و يعزى الارتفاع الكبير في ميزانية التسيير إلى الزيادات التي عرفتها الأجور، فإن كانت بعض الزيادات مبرمجة و مدروسة على غرار الرفع من الأجر القاعدي المضمون سنوات2001، 2004، 2007 و 2010 و 2012، فإنّ أغلب الزيادات التي شهدتها الأجور كانت تحت ضغط الإضرابات التي و إن تعددت إلاّ أنها أتحدت في المطلب، فجميع الفئات التي قامت بحركات احتجاجية استطاعت تلبية هذا المطلب،فمن خلال الجدول نلاحظ أن ميزانية التسيير و التي كانت تعرف نوعا من الاستقرار و النمو البطيء بين سنتي 2000 و 2007، قد أخذت في الارتفاع ابتدءا من سنة 2008، و هي السنة التي صادفت بداية تطبيق الشبكة الجديدة للأجور، و ما يلاحظ أن الزيادة السنوية قد قاربت 500 مليار دينار سنويا، كما أن الوظيف العمومي قد نال حصة الأسد من هذه الزيادات، ففي دراسة للديوان الوطني للإحصاء حول الأجور في الجزائر بينت من خلالها تطور كتلة الأجور منذ الاستقلال إلى

غاية 2011، بينت أن قطاع الإدارة قد استحوذ النصيب الأكبر من النفقات المخصصة للتسيير، فقد جاءت النتائج حسب ما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (15): النفقات المخصصة للتسيير.

السنة	قطاع الإدارة	خارج الإدارة	المجموع
2000	404,9	479,7	884,6
2001	453,4	517,2	970,6
2002	489,1	559,8	1048 ,9
2003	543,1	594,8	1137,9
2004	598,0	680,5	1278,5
2005	634,1	729,9	1364,0
2006	684,0	816,1	1500,1
2007	810,7	911,2	1721,9
2008	1098,4	1040,0	2138,4
2009	1229,5	1131,0	2360,5
2010	1627,5	1290,1	2917,6
2011	2414,3	1403,5	3817,8

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، جدولة إحصائية 1962-2011

هذا التوسع في النفقات يتنافى و مبدأ الحكامة التي ظل يتغنى بها النظام السياسي في كل خطاباته، والتي ترتكز أساسا على التحكم في النفقات و ترشيدها، ما جعلها عرضة لتحذيرات المؤسسات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي و من قبل الخبراء الجزائريين، فحسب الخبير الاقتصادي محمد بهلول، فإن الحكومة تلعب دور رجل مطافئ، في ظل منطق المساومات الذي رضخت له، باعتماد زيادات في الأجور دون الاعتماد على المعايير الاقتصادية العامة لتحديد الأجور، بقدر ما ترضخ لضغوط و حسابات سياسية. و أوضح بأن هناك فوضى تسود عمليات و كيفيات تحديد الزيادات في الأجور، التي تختلف من قطاع إلى آخر و من مؤسسة إلى أخرى، حيث لا

تعتمد على المعايير الاقتصادية، ما تسبب في وجود فروق في الزيادات المعتمدة و الطرق المستعملة[1].

و صرح نفس الخبير بأن الدولة أصبحت في موقع ضعف بالنسبة للاحتجاجات السائدة، حيث يريد كل أجير زيادة تضاهي نظيره في قطاعات أخرى، مشيرا إلى أنها وجدت نفسها مضطرة للرضوخ إلى مطالب جميع العمال خوفا من احتجاجات الشارع، وبالنسبة لمحمد بهلول، فإنه يمكن إلى غاية الآن استنتاج ملاحظتين في الطرق المعتمدة في زيادات الأجور، الأولى توضح بأن الزيادات مست القطاعات الإدارية بصفة كبيرة مقارنة بالقطاعات السلعية، ما يجعل هذه الزيادات بعيدة عن ما يسمى "الفعالية الاقتصادية"، أما الملاحظة الثانية، فتؤكد أن منطق الاقتصاد الريعي وتوزيعه هو الذي يطبع الزيادات الأخيرة للأجور.في هذا الإطار، قال الخبير نفسه إنه في كل مرة يتم فيها تسجيل عائدات بترولية هامة، فإن كل واحد يريد أخذ نصيبه من هذا الريع، ما يضع الحكومة في موقع يغيب فيه جوهر العقلانية الاقتصادية. كما أن الزيادات الأخيرة لم يتم إعدادها بالارتكاز على حسابات اقتصادية وإنما على حسابات سياسية. من جهة أخرى، أوضح الخبير بأن الوضع سيكون كارثيا في حالة تراجع أسعار البترول خلال السنوات المقبلة، حيث لن تستطيع الحكومة مواجهة الأزمات التي ستعترضها نتيجة العجز في تغطية نفقاتها العمومية. وفي الإطار نفسه، أكد المتحدث أن الحكومة لا يمكن لها أن تستمر في التسيير عن طريق موارد ميزانيتها فقط، المرتكزة أساسا على الريع البترولي، وإنما يجب أن تفكر في الانتقال إلى التسيير عن طريق موارد السوق[2] .

و ما زاد من حدة الضغوط على السياسة المالية للنظام السياسي الجزائري فاتورة التحويلات الاجتماعية و سياسة الدعم المباشرة، و التي بلغت حسب دراسة أعدها منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) ما يقارب 11300 مليار دينار خلال الفترة 1999-2012، ما يعادل 156 مليار دولار، أي بنسبة زيادة سنوية تقدر بـــ 7.5، و هذا يمثل تقريبا 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و أكثر من ربع الميزانية العامة للدولة، و تمثل المساعدات للأسر حوالي 26٪ من هذا الدعم خلال ، وهذا دون

[1] حكيم سليمان، سمية يوسفي: تحذيرات الأقامي أمامها و احتجاجات النقابات و العمال وراءها، السلطة ترفض النقاش حول الأجور خوفا من فتح أبواب جهنم، جريدة الخبر، 29،10،2011 .على الرابط التالي:
www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/269478.html ، تم تصفح الموقع يوم 2014/12/25

[2] نفس المرجع

الحديث عن المساعدات غير المباشرة، و غير المدرجة في الميزانية، والتي تمثل نحو 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، و تشير الدراسة إلى أن دعم الأسعار الطاقة بلغ 800 مليار دينار أي ما يعادل 10 مليار دولار، أو 6.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، موزعة إلى 150 مليار دينار للكهرباء و 650 مليار دينار للوقود، و شكل دعم أسعار الحليب و الحبوب لأكثر من 40٪ من المساعدات لهذه الفئة الاجتماعية بين عامي 2006 و 2012، وغيرها من المساعدات المعنية، متساوية نسبيا و التعويضات العائلية، و التعليم[1].

كما كشفت إحصائيات لصندوق النقد الدولي أن منظومة دعم الأسعار المنتهجة من قبل الحكومة تمثل أكبر عقبة أمام تطوير تنافسية و مردودية المؤسسات الجزائرية، وعلى رأسها مؤسسات القطاع العام، على غرار مؤسستي سوناطراك و سونلغاز، بالإضافة إلى استفادة الأغنياء من 80٪ من أموال الدعم، فيما لا تتعدى الحصة التي تصل إلى الفقراء الحقيقيين 20٪ من اجمالي المبالغ المرصودة لتحسين القدرة الشرائية بمختلف أشكاله[2].

و تعتبر سياسة الدعم بالطريقة التي تطبقها الجزائر بحجة حماية الفئات الهشة مكلفة جدا، فضلا عن اعتمادها على قواعد خاطئة، لأن الحكومة تدعم الأسعار النهائية عند الاستهلاك على عكس الدول التي تقوم بدعم الإنتاج، مما ساهم في الحالة الجزائرية بقوة في تبذير وتبديد موارد نادرة غير قابلة للتجدد فضلا عن إضعاف تنافسية جهاز الإنتاج الوطني في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية بالإضافة إلى تعزيز التبعية الغذائية والاقتصادية للقوى الخارجية.

وكلفت هذه السياسة من أساسها ما يعادل 156 مليار دولار منذ 1999 إلى 2012، وكل هذه الأموال من مصدر وحيد وهو البترول، أي أنها عملية بسيطة جدا لإعادة توزيع الريع ، و تشمل هذه التحويلات المساعدات والدعم المباشر وغير المباشر خارج الميزانية الذي بلغت قيمته 17٪ من الناتج الخام عام 2010، و خاصة الدعم الموجة للطاقة بكل أنواعها، المياه، الحليب، السكر،الزيوت، الحبوب، التربية و الصحة و النقل و السكن، و يبلغ عدد الصناديق المخصصة لتقديم الدعم الذي

[1] Meziane REBAHI, durant la période 1999-2012,les transferts sociaux directs ont atteint plus de 156 milliards de dollars, LIBERTE, N° 6342, le 26/06/2013, p 7

[2] عبد الوهاب بوكروح، 80 % من أموال دعم الأسعار تصب في جيوب الأغنياء، الدعم إلتهم 156 مليار دولار خلال 13 سنة، جريدة الشروق اليومي، ع4093، 2013/07/31، ص 5 .

يفترض أنه موجه للفقراء والفئات الهشة 14 صندوقا مختلفا،و يستهلك الجزائري 247 كلغ من القمح سنويا و147 لتر من الحليب، مقابل 140 كلغ للمواطن المغربي والتونسي وكميات أقل من الحليب، إلاّ أن معدل التبذير أقل في المغرب وتونس .ويكلف المريض الواحد للخزينة العمومية يوميا في المتوسط 10000 دج عند الاستشفاء، ولا يدفع المواطن سوى 100 دج مقابل الليلة الواحدة و50 دج للكشف الطبي[1].

و كشف البنك الإفريقي للتنمية، أن تجربة نظام الدعم المباشر أعطت ثمارها في العديد من البلدان من بينها الأرجنتين منذ 2003، حيث ساعدت هذه السياسة على إعطاء انطلاقة جديدة لاقتصادها، حيث استطاعت تحقيق نسب نمو قاربت 9٪ خلال الفترة من 2003 و2007، إضافة إلى تقليص نسبة البطالة إلى 10٪ خلال سنة 2006 بعد أن كانت قد وصلت إلى 25٪ سنة 2001، و تعتبر سياسة الدعم العام المنتهجة من الأسباب الرئيسية المباشرة لتفاقم فاتورة الواردات خلال العشرية الأخيرة و التي فاقت 57 مليار دولار عام 2012، و حسب المديرية العامة للجمارك فإن قيمة الواردات انتقلت من 9,173 مليار دولار سنة 2000 إلى 54,852 مليار دولار سنة 2013 حسب[2].

غير أن المستفيد الفعلي من الدعم الذي تطبقه الجزائر هي الشركات المنتجة في الاتحاد الأوروبي و آسيا و الأمريكيتين، بحيث أن دعم الفلاح الجزائري على سبيل المثال لا يتعدى 1000 دولار في المتوسط سنويا في مقابل 25 ألف دولار في بلدان الاتحاد الأوروبي، مما يجعل الوجهة النهائية لدعم المنتجات الزراعية والغذائية التي تقرها الجزائر هي الفلاح الأوروبي الذي يوفر سلة الغذاء للجزائر، وهو الدعم الذي يجمع كل الخبراء المختصين في التنمية على إمكانية إعادة توجيهه نحو المؤسسة الجزائرية ونحو قطاع الزراعة الوطني بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتوجيه هذا الدعم نحو الصناعات والشعب الإنتاجية التي تضمن الأمن الغذائي الوطني بعد أن أصبح الدعم الشامل في الجزائر من وسائل تعزيز التبعية الغذائية للخارج[3]. و في هذا السياق دعا الخبير الاقتصادي عبد اللطيف بن أشنهو إلى مراجعة سياسة الدعم المطبق حاليا لتحفيز الاستثمارات، مشيرا إلى أن مجموع

---

[1] نفس المرجع

[2] www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf

[3] أنيس نواري، طالب .مراجعة سياسة دعم الأسعار و السياسة النفطية، بن أشنهو: الاستثمار في ظل الأسعار الحالية وهم، جريدة النصر، 2013/02/17. على الرابط التالي: www.djazairess.com/annasr/46780 ، تم تصفح الموقع يوم 2015/02/23.

الإنفاق العمومي الموجه للقطاعات المنتجة لا يتجاوز 2٪ سنويا، وهو ما يعادل نصف ما يوجه سنويا إلى أجهزة تشغيل الشباب، فيما توجه 20٪ من الاستثمارات إلى التجهيز، و8٪ إلى قطاع الطاقة من مجمل 33٪ المخصصة للاستثمار العمومي، على الرغم من وجود مستوى ادخار في حدود 50 ٪ في دولة لا يتعدى استثمارها المنتج 2٪[1].

المطلب الثاني: الإفرازات السياسية للحركات الاحتجاجية

إن الحركات الاحتجاجية لم تؤثر على السياسات المالية فحسب، و إنما امتدت آثارها إلى الميدان السياسي، و هنا سأقف عند ثلاثة محطات أساسية :

-أ- أحداث الربيع الأسود

لقد أدت أحداث الربيع الأسود و تعاطي النظام السياسي معها إلى انسحاب حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية من الحكومة في ماي 2001 بسبب استخدام قوات الأمن الذخيرة الحية ضد المتظاهرين[2]، و هي ضربة موجعة للنظام الذي كان يسعى للظهور بمظهر النظام الجامع في إطار سياسة المصالحة الوطنية، خاصة و أن التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية حزب علماني يحسب على التيار الإستئصالي، فوجوده إلى جانب حركة مجتمع السلم في حكومة واحدة يزيد في تلميع صورة النظام. كما أفرزت أحداث الربيع الأسود حركة اجتماعية ذات طابع سياسي و هي **حركة المواطنة (العروش)**.

ظهرت هذه الحركة إلى الوجود بعد الأحداث التي اندلعت إثر وفاة الشاب قرماح ماسينيسا في مقر للدرك الوطني في بلدية بني دوالة بولاية تيزي وزو، فبعد احتدام الاحتجاجات انتظم سكان المنطقة في تنظيم تقليدي يعرف باسم **العروش** و الذي كان سائدا منذ القدم، و قد اجتمع ممثلو العروش

[1] نفس المرجع .

[2] Le Nouvel OBSERVATEUR, le RCD quitte le le gouvernement, le 02/02/2001, tempsreel.nouvelobs.com/monde/20010502.OBS3996/le-rcd-quitte-le-gouvernement.html

في بلدية القصر بولاية بجاية و حرروا جملة مطالب عرفت بأرضية القصر. و قد حملت أرضية القصر خمسة عشر مطلبا[1]:

- التكفل العاجل للدولة بكل المصابين و عائلات ضحايا الأحداث.
- المطالبة بمحاكمة مدنية لكل المتسببين في الأحداث و استبعادهم من صفوف الأمن.
- إعطاء صفة شهيد لكل الضحايا الذين سقطوا في الأحداث.
- رحيل قوات الدرك الوطني من منطقة القبائل.
- إلغاء المتابعات القضائية ضد المتظاهرين، و تبرئة المحكوم عليهم خلال الأحداث.
- حل لجان التحقيق المبعوثة من طرف المتظاهرين.
- تلبية المطلب الأمازيغي في كل أبعاده من هوية و حضارية و لغوية و ثقافية دون استفتاء أو شروط و دسترة اللغة الأمازيغية لغة وطنية و رسمية.
- المطالبة بدولة تحمي الحقوق السوسيو اقتصادية و الحريات العامة.
- إيقاف السياسات التفقيرية ضد الشعب الجزائري.
- وضع السلطات التنفيذية و الأمنية تحت السلطة الفعلية للمجالس المنتخبة ديمقراطيا.
- إعداد مخطط تنموي عاجل لمنطقة القبائل.
- مكافحة كل أنواع الظلم (الحقرة) و التهميش.
- إعداد مخطط خاص بامتحانات التلاميذ في منطقة القبائل.
- استحداث منحة البطالة لكل طالبي العمل على أن تعادل نصف الأجر القاعدي المضمون.

استطاعت حركة المواطنة (العروش) أن تنتزع الاعتراف من النظام السياسي، حيث رضخ لمطلب سحب قوات الدرك الوطني و إخلاء مقار عديدة في منطقة القبائل، و من خلال جولات الحوار التي جمعته بها، فقد كلف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الحكومة علي بن فليس بفتح حوار مع تنسيقية العروش حول لائحة مطالب أرضية القصر.

[1] Plate-forme de revendications dite d'el-kseur.
www.gitpa.org/Autochtone%20GITPA%20300/gitpa300-1648algerieTEXTREFPlateformeKSEUR.pdf

و بمجرد الإعلان عن الحوار مع السلطة ظهر أول انشقاق في تنسيقية العروش و أصبحوا طرفين:

- طرف أول و هم الذين قادوا حوارا مع السلطة و تزعمهم شاب يدعى سليم عليلوش.
- الطرف الثاني و هم الذين استمروا في معارضتهم للسلطة و تزعمهم بلعيد أبريكا.

غير أن اللقاء بين رئيس الحكومة أنذاك علي بن فليس و الجناح المحاور بقيادة سليم عليلوش الذي انعقد يوم 06 ديسمبر 2001 آل إلى الفشل، فقد استطاع أبريكا أن يتجاوز خصومه و أن يبقي على حركة الاحتجاج في المنطقة، و هدد السلطة بالتصعيد إن هي اعتمدت اتفاقها مع جماعة عليلوش[1]. ولما جاءت انتخابات جوان 2002 البرلمانية، قاطعت تنسيقية العروش هذه الانتخابات و منعت التصويت في الكثير من البلديات بالولايتين بجاية و تيزي وزو و بعض مناطق البويرة، مما حذى بالسلطة إلى إلغاء نتائج الانتخابات في المنطقة.

بعدها كلف الرئيس بوتفليقة رئيس الحكومة الجديد أحمد أويحيى بملف العروش، وكان لزاما على أويحيى -أصيل منطقة القبائل- أن يجد حلا للأزمة التي تهدد مصداقية الانتخابات الرئاسية، و رغبة بوتفليقة في الحصول على ولاية ثانية. وقد أعطى رئيس الجمهورية لرئيس حكومته ورقة قوية في المفاوضات مع العروش في جناحها المتشدد، عندما أصدر أمرا رئاسيا في أفريل 2002 بدسترة اللغة الأمازيغية لغة وطنية[2].

و استطاع أويحيى أن يدخل الجناح المتشدد في العروش بزعامة بلعيد أبريكا إلى قصر الحكومة للتفاوض حول تطبيق لائحة المطالب التي تضمنتها أرضية القصر المعروفة، و بعد جولات طويلة من الحوار و المشاورات توقف التفاوض عند مطلب جعل اللغة الأمازيغية رسمية، بعدما أعطى رئيس الحكومة موافقته المبدئية لحل المجالس المنتخبة في المنطقة لأن تنظيم العروش يعتبرها غير شرعية.

[1] وكالة الانباء الفرنسية، تنسيقية العروش تعتزم مقاطعة الانتخابات المقبلة، جريدة الشرق الأوسط، 2001/12/09. على الرابط التالي: www.archive.aawsat.com/print.asp?did=76759&issueno=8412 تم تصفح الموقع يوم 2015/03/03.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-02 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل سنة 2002، يتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية 14 أفريل 2002، ع25، ص 13.

و بعدما أعلنت جماعة أبريكا توقف الحوار مع الحكومة تمكن عمارة بن يونس الوزير السابق والمنشق عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن يستميل جناحا في تنسيقية العروش بزعامة حكيم قاسيمي لمساندة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في صفقة سياسية تفتح له المنطقة وتقوض حظوظ غريمه سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، وكذلك استطاع الأخير أن يحصل على دعم للانتخابات الرئاسية، من جناح آخر معارض للحوار مع الحكومة يتزعمه رابح بوستة[1].

و بقي زعيم الجناح المتشدد بلعيد أبريكا يحمل لواء مقاطعة الانتخابات الرئاسية لوحده في منطقة القبائل، إلى جانب حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي يتهم تنسيقية العروش بزعزعة استقرار المنطقة والتآمر عليها. و توعد أبريكا بمنع الانتخابات الرئاسية في منطقة القبائل مثلما فعل في الانتخابات السابقة، حيث يدعو أنصاره من المواطنين إلى الامتناع عن التفاعل مع المرشحين في الحملة الانتخابية، وحاولوا منع تجمعات شعبية مثلما حدث مع رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني، المساند لبوتفليقة، وأيضا مع المرشح سعيد سعدي. غير تيار المقاطعة لم يؤثر كثيرا على نتائج الانتخابات بسبب الانقسامات التي وقعت لتنسيقية العروش و دخول أجنحته في صفقات سياسية مع السلطة ومع الأحزاب السياسية المعنية بالانتخابات الرئاسية.

و لكن و رغم حالة المد و الجزر بين الحكومة و الحركة المواطنة العروش، إلاّ أن الخطر يكمن في ظهور فكر متطرف نادى صراحة بالانفصال و المطالبة بالحكم الذاتي، هذا التيار مثّلته الحركة من أجل الحكم الذاتي في منطقة القبائل (M.A.K) و التي تأسست سنة 2001 [(2)]، و الخطر لا يكمن في مطلب الحكم الذاتي و إنما في الاستغلال الخارجي[(3)]، فالفراغ الذي خلّفه انسحاب قوات الدرك الوطني من قرى و مداشر منطقة القبائل فتح الباب أمام الحركات التبشيرية، و من هنا فخلق أقلية أمازيغية

[1] أحمد روابة، تنسيقية العروش في الجزائر، جريدة البيان الإماراتية. على الرابط التالي:
www.albayan.ae/one-world/1123365776053-2005-08-11-1.92997 تم تصفح الموقع يوم 2015/03/03.

[2] Dimitri DOMBRET, LA KABYLIE : répression et projet d'autonomie, europian strtegic inteligence & security center, 2010, p p 2,3.

[3] Zehira Houfani, le MAK, qui sont derrières, et dans quels buts, Le Quotidien d'Algérie le 29/04/2010, www.djazairess.com/fr/lequotidien/12787 تم تصفح الموقع يوم 2014/12/21

مسيحية يفتح الباب أمام التدخل الأجنبي بحجة حماية الأقليات خاصة إذا كان بطلب من تلك الأقلية، على غرار جنوب السودان.

-ب- الإصلاحات السياسية في الجزائر لسنة 2011

إن الاصلاحات السياسية التي أفصح عنها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في خطابه الموجه للأمة في 15 أفريل 2011 قد أثارت جدلا واسعا في الأوساط السياسية و الإعلامية في الجزائر و خارجها، فقد ظهرت العديد من الاتجاهات التي تساءلت عن كون هاته المبادرة خطوة إستباقية نابعة من قراءة المسؤولين الجزائريين للأوضاع في المنطقة العربية؟[1]، فهي تبدو من الوهلة الأولى أنها مبادرة من النظام السياسي القائم للإصلاح، و لكن الواقع أن هذه المبادرة إنما عكست توجس النظام من الأوضاع في المحيط الإقليمي و التغيرات التي عرفتها دول الجوار، و من تزايد الأصوات الداعية إلى ضرورة التغيير داخليا، و من أبرزها تنسيقية التغيير و الديمقراطية، و التي رفعت جملة من المطالب كان أهمها رفع حالة الطوارئ التي كانت سارية منذ 1992، و قد تمّ هذا بالفعل في 23 فيفري 2011 بمقتضى الأمر رقم 11-01 المتضمن رفع حالة الطوارئ[2]، ليليها بعد ذلك خطاب الرئيس و الذي حمل في طياته جملة من الإصلاحات.

إن توجس النظام من **اغتنام الفرصة السياسية(*)** من قبل الحركات الاجتماعية و منها التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية، و خشيته من تحالف القوى المعارضة لسياساته ضده دفعته إلى المبادرة بهذه الإصلاحات، و ما يعكس هذه الخشية أنّ هذه الأخيرة –الإصلاحات- تتعارض و أدبيات الإصلاح السياسي و خصائصه خاصة مبدأ الشفافية [3]، إذ نجد تلك الإصلاحات من صنع الرئيس أي أنها ممنوحة بدلا من أن تكون محصلة نقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين من دون

[1] فتحي بولعراس، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجية البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 35، أوت 2012، ص 10.

[2] الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، الأمر 11-01 المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، 2011/02/23، ع 12، ص 4.

[*] يتم هنا استحضار مفهوم الفرصة السياسية لارتباطه بقدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها و استغلال إمكانياتها من أجل التغيير السياسي، و ذلك الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، للتفصيل أكثر يرجى العودة إلى الفصل الثاني (هيكل الفرص السياسية.

[3] بوشقورة هيبة، الإصلاح السياسي، مقاربة نظرية تأسيسية للمفهوم، ملتقى وطني حول الإصلاحات السياسية بالجزائر: واقع و آفاق، جامعة تبسة، يومي 22 و 23 أفريل 2013، ص 6.

إقصاء، كما لا يمكن اعتبار قوانين الاصلاحات تغييرا حقيقيا، بل لا تعدو أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عنها في شيء [1]، و الأكثر من ذلك و حسب رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان تمثل تلك القوانين تراجعا خطيرا عن المكاسب التي حققها الجزائريون في مجال الممارسة الديمقراطية منذ عام 1989، وما هي في الأخير إلا تقييدا للمجتمع والمجال السياسي في الجزائر [2].

و قد بادر الرئيس إلى تعيين السيد عبد القادر بن صالح كشخصية وطنية مكلفة بإجراء مشاورات واسعة حول مختلف المحاور المحددة في إطار برنامج الإصلاحات السياسية، و تم تعين كل من الجنرال محمد تواتي و السيد محمد علي بوغازي، و هما مستشارين بالرئاسة كمساعدين لعبد القادر بن صالح في إطار لجنة المشاورات السياسية التي عقدت من 21 ماي الى 21 جوان 2011 اجتماعات استشارية مع الأحزاب، الشخصيات الوطنية و مختلف فعاليات المجتمع السياسي و المدني وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في جملة من القوانين هي : قانون الانتخابات، قانون الأحزاب، الإعلام و الجمعيات، قانون الولاية و البلدية، قانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة و قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، هذه هي القوانين المقترحة لتعديل و المراجعة بما فيها مراجعة الدستور [3].

و قد ظهرت مقابل هذه الإصلاحات العديد من الاتجاهات لتفسير مبادرة الإصلاح السياسي فالاتجاه الأول يرجعها إلى سببين، أمّا السبب أول فيتعلق بالانقسامات الحادثة داخل النخب التسلطية و فشلها في مواجهة المشكلات و ثانيهما التغيرات في تطور وتنظيم المجتمع المدني الذي يؤدي الى تفاعلات نتيجة وجود ادراك لدى هذه الصفوة بأهمية الاصلاح السياسي بالنسبة الى بقائها واستمرارها في الحكم فضلا عن التفاعلات بين هذه النخب والمعارضة حيث وصل هؤلاء الى اتفاق حول طبيعة الاصلاح وكيف يكون ناجحا. أما الاتجاه الثاني فيرجع مبادرة الإصلاح إلى تغيرات في إدراك القيادة السياسية و النخب الحاكمة و شعورها بالخطر جرّاء تنامي قوة المعارضة السياسية و المجتمعية

[1] فتحي بولعراس، المرجع السابق، ص 16.

[2] الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان و آخرون، تحليل نقدي: إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع و للمجال السياسي في الجزائر؟ ، أفريل 2012، ص 6.

[3] ناصر جابي، المرجع السابق، ص 4.

المطالبة بالتغيير، و بالتالي تكون هذه النخب قد وصلت إلى قناعة مفادها إمّا المبادرة بالإصلاح، أو اللجوء لفعل ذلك مكرهة بفعل الضغوط الداخلية أو إملاءات خارجية قد تهدد استقرار النظام السياسي [1].

و وفقا لهذا الاتجاه الثاني يكون النظام السياسي في الجزائر قد ارتأى ضرورة المبادرة إلى إجراء الإصلاح السياسي بعد أن أدرك أن الاحتفاظ بالسلطة لأطول مدة ممكنة أكثر خطورة من نظام ديمقراطي حقيقي، و يمكن أن يؤدي نمو الزمر داخل النظام مع ما يحمله ذلك من إمكانية حدوث انقلاب الى جانب اغتراب الجماهير واحتمالات حدوث اضراب واسع.

و قد شملت النصوص المعنية التي تمت المصادقة عليها من قبل البرلمان مشروع قانون الانتخابات، الأحزاب السياسية، الجمعيات،الاعلام، التمثيل النسوي في المجالس النيابية، التنافي مع العهدة البرلمانية، و كذا مشروع الولاية وقد تم تكريس بعض هذه المشاريع الجديدة في أولى المحطات السياسية الهامة التي ميزت المشهد السياسي و المتمثلة في الانتخابات التشريعية للعاشر ماي 2012 حيث عرفت هذه المحطة مشاركة 21 حزبا سياسيا جديدا وقد أسفرت نتائج التشريعية التي شارك فيها مالا يقل عن 44 حزبا سياسيا وعرفت عودت حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض الى المعترك السياسي ومن أهم الاصلاحات السياسية التي جاءت مع مطلع العام 2012 جملة القوانين التي صادق عليها البرلمان والتي نحاول التطرق إليها على النحو التالي[2]:

-1- إصلاح قانون الانتخابات 12-01 :

من باب الاصلاحات شكل القانون العضوي المتعلق أساسا لعميلة الاصلاح السياسي باعتباره القادة القانونية التي تعبر عن مجال أو السوق السياسية التي تحدد القيمة العامة (السياسية، القانونية، الاجتماعية) لهذه الاصلاحات حيث أدخلت عليه بعض التعديلات أهمها : استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات[3]، و هي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في

[1] فتحي بولعراس "المرجع السابق، ص،ص12-15

[2] فتحي بولعراس، المرجع السابق، ص 16.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، 2012/01/14، ع1، ص ص 29-30.

الانتخابات، إضافة الى ممثلي المترشحين الأحرار و من أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية، علاوة على ذلك تم انشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، بحيث تنظر في كل التجاوزات التي تمس مصداقية و شفافية العملية الانتخابية و تنظر في كل خرق للقوانين و القضايا التي تحال إليها، و يمكن لهذه اللجنة تبادل المعلومات المتعلقة بالانتخابات مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، بالإضافة إلى تسيير الحملة الانتخابية مع عدم تدخل في صلاحياتها.

و تتمتع هذه اللجنة باستقلاليتها عن وصاية الإدارة و وزارة الداخلية، بالإضافة إلى أنها و حسب المادة 168 من قانون الانتخابات أن هذه اللجنة تتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، و يتم وضعها بمناسبة كل اقتراع [1]، و تملك صلاحيات البث في النزاعات، كما أدخلت علي اقانون بعض التعديلات، مثل رفع عدد نواب المجلس الشعبي الوطني من(389 مقعد الى 462 مقعد، و رفع نسبة التمثيل النسوي في كل قائمة الى 30 %، و تخفيض سن الترشح من ثمان و عشرين سنة (28) الى خمسة و عشرين سنة (25) وهذا في إطار تشبيب المجالس المنتخبة و تمكين الشباب من الدخول الى المنافسة على مستوى كافة المجالس المنتخبة.

كما تمّ توسيع خظوظ التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة :ويأتي هذا الاصلاح السياسي ضمن مسار تعزيز مكانة المرأة في المجالس المنتخبة، فقد نص على ذالك التعديل الدستوري الأخير الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة كأحد النقاط الاساسية التي رافع لأجلها الرئيس، و وزير العدل الطيب بلعيز طويلا أمام البرلمان و الرأي العام، رغم أن هذا الملف لم يشكل أولوية بالنسبة للرأي العام الجزائري أو حتى فئة واسعة من الطبقة السياسية، بدليل الرفض الذي واجهه مشروع القانون أمام نواب البرلمان في صيغته الأولى هذا من جهة، و من جهة ثانية إلى خصوصية المجتمع الجزائري الذكوري الذي ما زال ينظر الى خروج المرأة للعمل السياسي بهذا الحجم بشيء من الريبة و عدم القبول في أحيان أخرى , رغم المكانة التي تتمتع بها المرأة. إلاّ أن قانون توسيع حظوظ التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة : اشترط تمثيل حصة نسائية في كل قائمة/ حيث نصت المادة(02) من قانون العضوي (03/12) ، على ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة في القانون بحسب عدد

[1] المادة 168من قانون الانتخابات 12- 01، ص ص 30-31

المقاعد المتنافس عليها، وينتظر من هذا الاصلاح بروز الصوت النسوي إزاء العديد من القضايا التي تخص المرأة بوجه عام، و عليه إن تدعيم تمثيل المرأة بهذا الشكل لم يكن وليد أولويات الإصلاح السياسي، و انما إرضاءً للقوى الغربية التي تجد شرعيتها في تقارير المؤسسات و مراكز الابحاث الدولية، وهذا ما يفسر الموقف الايجابي للمراقبين الدوليين من مسالة تمثيل المرأة، فالنظام الحاكم استخدم تدعيم و تعزيز المرأة في المجالس المنتخبة كسلعة سياسية يتم مبادلتها في السوق السياسية أساسها الفاعل الاجنبي للتخفيف من ضغوطه و البحث عن شرعية خارجية[1] .

-2- قانون الاحزاب السياسية (14-12) :

يهدف هذا القانون إلى تمثيل أكبر لمختلف شرائح المجتمع و محاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية، و من خلال توسيع التعددية الحزبية و تجديد النخب السياسية و جذب إطارات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع، علاوة على تعريف الأحزاب السياسية و تحديد شروطها و كيفية انشائها وتنظيمها و عملها و نشاطها ليضع الإطار السياسي و القانوني الملزم للإدارة (وزارة الداخلية) بشان اعتماد أو رفض الاحزاب السياسية، و شرعنة عملها بحيث يعد سكوت الإدارة مثلا بعد انقضاء الستين (60) يوما المتاح لها بمثابة الترخيص للأعضاء المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي كما يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا، ويكون قابل للطعن في أجل اقصاه 30 يوم من تاريخ تبليغ الرفض [2].

لقد عرقلت الإدارة المتمثلة في وزارة الداخلية لسنوات طويلة أعتماد الاحزاب الجديدة لعدة حجج أو من دون تقديم أي حجة واضحة، و كان الانطباع السائد أن هناك تواطؤ بين الاحزاب القديمة و الإدارة لمنع ظهور أحزاب جديدة. و احتكار الساحة السياسية الحزبية لصالح الوضع القائم، و يطرح الفتح المفاجئ للباب امام تأسيس الأحزاب الجديدة عدة تساؤلات، فعلى الرغم من فتح المجال أمام تأسيس الأحزاب كحق مدني و سياسي مشروع لا ينبغي أن يرتبط بظرف زمني، إلّا ان وزارة الداخلية احتفظت بحق البث في اعتماد الأحزاب، و هي وزارة تابعة لحكومة شكلها أحزاب الاتلاف الحكومي،

[1] طارق عاشور، الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011: بحث في المقاربات و العوامل، و تحليل لمخرجات و واقع العملية، الملتقى الموطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع و الآفاق، جامعة تبسة، 22 و 23 أفريل 2013، ص 11.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون العضوي رقم 12-04، المؤرخ في 08 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 2012/01/15، ص ص 9-12.

و تابعة لحساسيات حزبية معينة، مما لا يصلح معه أن تكون صاحبة الحق في تقييد حرية تشكيل الأحزاب و هو حق مكفول دستوريا ألانها ليست طرفا محايدا.

كما أن هناك فرق بين التعددية الحزبية الشكلية و التعددية الفعلية، فزيادة عدد الأحزاب ليس حلا في الوقت نفسه، لأن المؤسسات التمثيلية هي أجهزة الفرز الحقيقية لمدى الانتشار الفعلي لهذه الاحزاب في المجتمع. كما أن فتح المجال أمام أكثر من عشرين حزبا عشية الانتخابات التشريعية إنما هو أداة من أدوات الهندسة السياسية لتشتيت أصوات المعارضة، و العمل على رفع نسبة التصويت بجلب اهتمام الناخبين وراء هذه الاحزاب الجديدة التي لا تملك من الناحية الفعلية القدرات التنظيمية و لا المالية و لا الجماهيرية لتؤسس نفسها انتخابيا، و لتكون لها القدرة على المنافسة الانتخابية، باستثناء تلك الأحزاب الجديدة التي ولدت من انشقاقات عن أحزابها الأصلية، كحزب جبهة التغير المنشق من حركة مجتمع السلم "حمس"، و جبهة العدالة و التنمية برئاسة عبد الله جاب الله الذي سحبت منه الثقة في حزبين أسسهما سابقا، و هما حركة النهضة و حركة الاصلاح الوطني، و جبهة المستقبل و حزب الفجر الجديد و الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية، هي أحزاب سياسية أسسها منشقون أو ناشطون سابقون في كل من جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديموقراطي[1].

كما أن العديد من هذه الأحزاب الجديدة و لدت بخطيئة أصلية، حيث لوحظ الانتشار السريع هذه الأحزاب على المستوى الوطني، و هذا ليس بسبب وجود مناظلين و أنصار لها، بل بسبب القيود على ترشيح قوائم الاحرار للانتخابات، مما ادى إلى تفاقم ظاهرة المال السياسي كمقابل للترشح، مما فتح المجال أمام الرشوة و شراء الاعتماد الحزبي الذي أصبح مصدر امتياز لدى بعض قيادات الأحزاب على الفساد منذ ميلادها و اصبح المشهد السياسي يتميز بمفارقة جديدة تتمثل في أحزاب لكن من دون مناضلين[2].

قانون الإعلام:

[1] عبد القادر عبد العالي، تقييم حالة: الإصلاحات السياسية و نتائجها بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012 ، ص 2.

[2] المرجع السابق، ص 3

من الأمور المستحدثة في قانون الإعلام مقارنة بالقوانين المنظمة لقطاع الإعلام السابقة يمكن أن نذكر من ناحية الشكل صدوره في شكل قانون عضوي و ميزة القانون أنّه قانون يتعلق بتطبيق الدستور فيما يخص مجال تنظيم السلطات العمومية، و هو يشمل السياسة الطويلة الأمد في قطاع يعتبر استراتيجيا في نظر المشروع.

كما تمّ إلغاء الباب المتعلق بالأحكام الجزائية الذي كان عنصرا ثابتا في قانوني الإعلام (82-07-90/01)، و تسمية بالمخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الاعلامي و هو الباب الذي لم ترد فيه أي إشارة لعقوبة الحبس، بينما جاءت كل العقوبات في شكل غرامات مالية، و قد كان هذا الباب مثار جدل بين السلطة و رجال الاعلام، في كل القوانين و مسودات مشاريع القوانين المتعلقة بالإعلام كانت تنعت بقوانين العقوبات[1] لما تضمنته من عقوبات تحد من حرية الصحفي في تناوله للخبر و معالجته للموضوع خوفا من الوقوع تحت طائلة إحدى المواد المنصوص عليها في قوانين الإعلام السابقة، و إنشاء سلطتي ضبط الصحافة المكتوبة و السمعي البصري قصد تعويض المجلس الأعلى للإعلام الذي تم حله سنة 1993.

و لعل أهم ما تضمنه القانون العضوي المتعلق بالإعلام 12-05 [2]، هو فتح مجال الإعلام السمعي البصري للقطاع الخاص و الوطني فقد أشارت المادة 61 إلى المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري على أن تمارس نشاطها وفقا لهذا القانون و التشريع المعمول به، بينما خصص الفصل الثاني من الباب السادس من القانون الجديد منه على إنشاء مجلس اعلى للآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة و هذا في المادة (94)، و هو جهاز وجد في السابق بمبادرة من الصحافيين الجزائريين منذ بداية الألفية دون وجود سند قانوني الإنشائه، و لكن جملة من المشاكل على رأسها الجانب المادي و افتقاره للسلطة القانونية الملزمة عجلتا بزواله بعد عهدة واحدة دامت أربع سنوات،

[1] عبد القادر قندوز و محمد الطيب الزاوي، الإصلاحات الإعلامية في الجزائر، ورقة مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية الجديدة و إشكالية الاستقرار الداخلي في الجزائر، جامعة ورقلة، 24 أفريل 2012، ص ص 4-5.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05، المؤرخ في 08 يناير 2012، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، ص ص 21-22

و من هنا فإن الملاحظ أن ما جاء في قانون الاعلام كان الغرض منه تدارك النقائص التي حالت دون استمرار هذا الجهاز في نشاطه[1].

و من الإجراءات الجديدة أيضا ما نصت عليه المادة (95) حيث نصت الفقرة الثانية على أن يستفيد المجلس الأعلى للآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة من دعم عمومي لتمويله، مما يجعل هذا الجهاز بعيدا عن ضغط مختلف الوسائل الإعلامية أما الأجراء الثاني فهو ذو أهمية كبرى، و هو ما ورد في المادة(79) و التي جاء في نصها (يُعرض كل خرق لقواعد و آداب و أخلاقيات مهنة الصحافة صاحبه إلى عقوبات يأمر بها المجلس الأعلى للآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة، كما تضمن هذا القانون جملة من النقائص، فقد ركز بالأساس على الصحافة المكتوبة، كما أنه يشير إلى الحق في الإعلام، في حين ان مطالب بعض الأكاديميين و الإعلاميين تدعو إلى ترسيخ الحق في الاتصال.

-4-قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية :

شكل هذا القانون أحد محاور هذا الإصلاح السبعة التي أقرّها الرئيس في خطابه، و يقصد بالتنافي في مفهوم القانون العضوي رقم 12-11 الذي يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية الجمع بين العضوية في البرلمان و عهدة انتخابية أخرى، أو بينهما و بين المهام و الوظائف أو الأنشطة المحددة في القانون، و هو الأمر الذي استغلته بعض الفواعل السياسية من خلال مقترحاتها حول مشروع قانون التنافي بإثارة تنافي حالة رجال الأعمال مع العهدة البرلمانية و طالبوا بقطع الطريق أمامهم لولوج ساحة السياسة، إلاّ أنّ القانون جاء مغايرا لطموحاتهم[2].

إن التمعن في الإصلاحات التي بادر بها النظام السياسي تجعلنا نتساءل عن المغزى الحقيقي منها، فهي لم تجب عن مطالب المجتمع التي يشهد غليانا اجتماعيا جرّاء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون الذي اعتزل أغلبهم لعبة السياسة، و هنا نجد أنفسنا أمام أكتوبر جديد، فعوض فتح آفاق سياسية و اقتصادية جديدة، فوّت النظام السياسي الجزائري فرصة جديدة لبناء جزائر يشعر فيها الكل بالانتماء، من خلال تفعيل قنوات المشاركة تتيح للمواطن البسيط الإدلاء بدلوه في صنع و تنفيذ السياسات و صنع القرار، و اكتفى بإعادة ترتيب البيت، و هذا للتحكم

[1] عبد القادر قندوز و محمد الطيب الزاوي، المرجع السابق، ص ص 7-8

[2] عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص ص 3-4.

أكثر في الوضع، فاستبدال قوانين بأخرى لا يمكن بأي حال من الأحوال تسميته بإصلاح، لأن الوضع في أعين الكثيرين لم يتغير، و إنما جاءت رزمة الإصلاحات لتفسح المجال أمام موالين جدد قد أثبتوا ولائهم للنظام القائم، و كانت الإصلاحات بابا لمكافأتهم، كما الإشكال في الجزائر لم يكن يوما في نقص التشريعات القانونية، و إنما في تطبيق القانون، فالنظام السياسي الجزائري الذي بادر بالإصلاح خشية على مصيره، قد وجّه دفة الإصلاحات بما يخدم مصالحه في نهاية المطاف، خاصة و أن سحابة الربيع العربي قد انجلت و بددت بذلك مخاوف النظام الذي رأى بأن الفرصة مواتية له ليمتّن مكانته و يحصنها أكثر.

-ج- النقابات المستقلة

إضافة الى ما حصلته النقابات المستقلة من مكاسب من خلال حركاتها الاحتجاجية المتوالية، أبرزها زيادات الأجور و انتزاع اللجنة الوطنية للخدمات الاجتماعية من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فإنها قد وجهت ضربة موجعة للنظام السياسي و الاتحاد العام للعمال الجزائريين على حد سواء، من خلال فتح باب أمام العمال للاحتجاج خارج أطر الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي وقّع رفقة الحكومة و منظمات أرباب العمل على العقد الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في أكتوبر 2006[1]، و الذي تلتزم الحكومة بموجب هذا العقد على تحسين نوعية و فعالية خدمات الإدارة العمومية المتدخلة في الحقل الاقتصادي و الاجتماعي في غضون أربع سنوات مع استكمال الصلاح قطاع المالية و البنوك من أجل تحكم أفضل في تخصيص الموارد و تيسر الأموال العمومية، و كذا تدعيم و تكييف جهاز التكوين و التعليم لتحسين تأهيل الموارد البشرية، و تشجيع و ترقية البحث التنموي في خدمة المؤسسة، الالتزام بتشجيع المؤسسات الوطنية، منها مزايا جبائية وبنكية، مع الالتزام بالحفاظ على السياسة الاجتماعية كما هي وتكيف نظام أجود لوظيف العمومي وفي المقابل تحصيل على هدنة اجتماعية لأربع سنوات و كذا تأييد العمال و أرباب العمل للإصلاحات مهما كان مضمونها، و في المقابل يتنازل العمال عن حق الإضراب لمدة أربع سنوات، أمّا أرباب العمل فيمكن التزامهم بالحفاظ على كل ما يضمن تنافسية مؤسساتهم و ترقية استثمار منتج و خلّاق لمناصب الشغل، مقابل

[1] منير صوالحية، الانتماء النقابي و الإضرابات في الجزائر، دراسة ميدانية للنقابات المستقلة في قطاع التربية، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، جوان 2014، ع 10، ص 90.

الاستفادة من الإجراءات تحفيزية و مساعدات جبائية و بنكية والحق في تقليص كلفة العمل و التزام العمال بهدنة اجتماعية لأربع سنوات [1].

لكن النقابات المستقلة التي لم تصادق على العقد باعتبارها لم تكن طرفا في الحوار الاجتماعي شنت العديد من الحركات الاحتجاجية منذ 2006، و هذا كما رأينا في الفصل الثاني، كما انها فتحت المجال للعمال من مختلف القطاعات على سلوك نهج هذه النقابات.

[1] عكاش فضيلة، المرجع السابق، ص ص 36، 37.

المبحث الثالث: الحركات الاحتجاجية و تحديات النظام السياسي الجزائري بعد 2011

المطلب الأول: تطور المشهد الاحتجاجي بعد 2011

لم تهدأ الجبهة الاجتماعية في الجزائر بنهاية سنة 2011، و إنما استمرت الاحتجاجات بكل أشكالها، من اعتصامات و إضرابات و مسيرات، و كل أشكال الاحتجاج السلمي و غير السلمي بشكل يومي أو على فترات متقطعة في أغلب مناطق و ولايات الوطن، بسبب مطالب مهنية و اجتماعية، أبرزها السكن و الشغل و الأجور. و خلافا للعادة كانت غالبية هذه الاحتجاجات ذات طابع وطني أكثر منه محليا، و كشف رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان حسان زهوان عن تسجيل 15 ألف احتجاج في الشارع الجزائري سنويا، في مختلف المجالات الاجتماعية، النقابية، الاقتصادية، البيئية، السياسية، الحقوقية، بسبب حالة الغلق السياسي و الانسداد الاجتماعي[1].

فلم تسلم القطاعات التي توصف بـــ"الحساسة" من موجة الاحتجاجات، حيث كان لقطاعي التعليم و الصحة نصيب الأسد من الاحتجاجات التي لا تزال تراوح مكانها بسبب عناد مزدوج من طرف النقابات التي تصرّ على مطالبها الاجتماعية، فإلى جانب قطاع الصحة، و قطاع التعليم بجناحيه التربية و التعليم و التعليم العالي، حيث لا يكاد ينتهي إضراب للمعلمين والأساتذة أو المدراء أو المستخدمين حتى ينطلق آخر، لم تسلم قطاعات أخرى لا تزال تحتجّ وترهن مصير التلاميذ والمواطنين وباقي القطاعات الإنتاجية والصحية والتعليم العالي التي زادها "تحدي" الحكومة وتجاهلها لمطالب المحتجين إصرارا على مواصلة الاحتجاج والرد على "استفزازها".. الخبازون، الناقلون، التجار، وغيرهم سايروا أيضا موجة الاحتجاجات وخرجوا أمام الحكومة بشعار "حقي حقي". ويرى مراقبون أنّ موجة الاحتجاجات التي تشهدها الجزائر ناتجة عن سياسة "النعامة" التي تنتهجها الحكومة التي دفعت المواطن الجزائري إلى تبني قناعة أنّ الشارع هو الهيئة الوحيدة التي تمكّنه من إسماع صوته وتحقيق مطالبه، في ظل عدم وجود تواصل واتصال مع الهيئات الوصية التي يقارب عددها 40 وزارة يكاد ينعدم التعاطي المباشر مع انشغالات المواطنين.

[1] بلقاسم حوام، خمسة عشر ألف إحتجاج سنويا، جريدة الشروق اليومي، ع 4660، 26 فيفري 2015 ، ص 5.

و تعتبر الاحتجاجات التي عرفتها مدن الجنوب بداية سنة 2012 تحولا بارزا في المشهد الاحتجاجي في الجزائر، فبالنظر إلى أسباب الاحتجاج نجد أنها نفسها على المستوى الوطني، غير الشعور بالتهميش يزداد في الجنوب مركز الثروات التي تدرّ أموالا طائلة يشعر حيالها أبناء الجنوب بالحرمان، و هو ما دفع بهم للخروج للشارع، فقد عدّة مدن جنوبية حركات احتجاجية واسعة بسبب ملف التشغيل و السكن و توفير الرعاية الصحية...إلخ، ففي جانفي شهدت مدينة الأغواط احتجاجات شعبية عارمة و أعمال شغب بسبب قوائم السكن، غياب فرص التشغيل للشباب البطال في المنطقة، فقد خرج سكان مدينة الأغواط في احتجاجات عارمة سرعان ما تحولت إلى أعمال شغب بسبب الفساد الذي شاب عملية توزيع السكن، و غير بعيد عن الأغواط شهدت مدينة ورقلة تنظيم شباب الولاية لحركة احتجاجية بسبب التشغيل و للتنديد بتصرفات المسؤولين عن الوكالة الولائية للتشغيل[1].

و تواصلت الحركات الاحتجاجية في اجتياح مختلف الجنوب، قد عمد النظام إلى تجاهلها، لكن منذ اعتصام آلاف الشبّان العاطلين عن العمل في مدينة ورقلة في جنوب الجزائر يوم 14 مارس 2013، و الذي دعت إليه "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين" (العاطلون عن العمل) في الجنوب للمطالبة بإنهاء سياسات التهميش و الحصول على حقّهم في العمل في المؤسسات النفطية في جنوب البلاد، دخلت الجزائر في مرحلة جديدة تعتبر أخطر بكثير مما كان عليه الحال سابقا نظرا لعدة اعتبارات أهمها الوضع الإقليمي.

بدأت الاحتجاجات في الجنوب الجزائري في فبراير 2013 عندما تظاهر الشبان العاطلون عن العمل أمام مقرّ "الوكالة الوطنية للتشغيل، و أحرق خرّيجو الجامعات منهم شهاداتهم الجامعية احتجاجًا على أوضاعهم المعيشية و البطالة. و قد جابهت مصالح الأمن هذه التظاهرات بأساليبَ قمعية، منها استخدام الغازات المسيلة للدموع، و ضرب المتظاهرين و تفريقهم بالقوّة، إضافةً إلى أساليب التخويف و المحاصرة الأمنيّة من خلال التحقيق مع الداعين إلى التظاهرات و استجوابهم و احتجازهم، و تحويلهم إلى القضاء بتهم تجمهر غير شرعية[2].

[1] Mohamed kabci, la contestation s'étend dans le sud du pays, n° 6446,le 10/01/2012, p 4.

1 وحدة تحليل السياسات: تقدير موقف، الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أفريل، 2013.

و شهدت الاحتجاجات توسّعًا نسبيًّا في جنوب البلاد و شمالها، إذ شجّعت مظاهرات 14 مارس في ورقلة فئات أخرى من المجتمع على الخروج إلى الشارع للمطالبة بحقوقها الفئوية، كما هي الحال بالنسبة إلى "المنظّمة الوطنية لمقاومي الإرهاب"، غير المعتمدة رسميًّا، و التي دعت أعضاءها إلى الاعتصام في عددٍ من الولايات يوم 26 مارس للمطالبة بتسوية ما يرون أنّها حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية نظير مساهمتهم في محاربة الإرهاب كمقاومين أو أعضاء في وحدات الحرس البلدي[1].

علاوة على ذلك، بدأت هذه الاحتجاجات تأخذ بعدًا سياسيًّا واضحًا لم يكن مألوفًا في الاحتجاجات الاجتماعية السابقة، فقد أصبحت شعارات المحتجّين تتطرّق إلى قضايا الفساد الأخيرة في قطاع الطاقة، وتطالب بمحاكمة الوزير السابق شكيب خليل وأعوانه المتّهمين في هذه القضايا. ودعت "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين" إلى التظاهر في مدينة الوادي في 30 مارس تحت شعار "مليونية لإقامة دولة القانون"، شارك فيها المئات من الشبان العاطلين عن العمل. يعدّ استخدام مصطلح "المليونية" المستقى من شعارات الثورات العربية للدعوة إلى التظاهر في حدّ ذاته نقلة في مستوى الاحتجاجات إلى مستوى سياسي، كما أنّ شعار "إقامة دولة القانون" هو شعار سياسي بامتياز يتجاوز الشعارات ذات الطبيعة المطلبية. و قد نجح منظّمو تظاهرة مدينة الوادي في حشد المئات من المتظاهرين الشبان على الرغم من الإجراءات الأمنية المشدّدة للحيلولة دون ذلك؛ إذ منعت قوّات الأمن أعدادًا كبيرة من الشبّان القادمين من مختلف الولايات من دخول المدينة والمشاركة في التظاهرة، وحاصرت ساحة الاعتصام.

أعطى تفاعل القوى السياسية وبعض النوّاب لهذه الاحتجاجات زخمًا سياسيًّا. وفي هذا الإطار، وفي محاولة لطرح مبادرة سياسية تكسر حالة الجمود السياسي التي تعيشها الجزائر، أعلن كلٌّ من رئيس الوزراء الأسبق والمرشّح المحتمل للانتخابات الرئاسية المقبلة أحمد بن بيتور، ورئيس حزب جيل جديد سفيان جيلالي، والقيادي السابق في جبهة التحرير الوطني وعضو مجموعة الـــ 22 التي فجّرت ثورة نوفمبر 1954 محمد مشاطي، مبادرة سياسية مفتوحة لجميع القوى السياسية و المدنية من أجل منع ترشيح الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، لعهدة رئاسية رابعة في عام 2014 ، و قد انضم

على الرابط التالي: www.dohainstitute.org/release/d79b229b-4a03-4016-a501-0889369ed357، تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/03.

[1] Fella Bouredji, La contestation sociale monte d'un cran en Algérie, www.blog.slateafrique.com/paroles-algeriens/2013/02/04/, 2015/02/03 تم تصفح الموقع يوم

إلى تظاهرة مدينة الوادي مثلًا عدد من ممثّلي الأحزاب السياسية المعارضة وممثّلي جمعيات من المجتمع المدني، لا سيّما وفد من عائلات المفقودين، كما حاول علي بلحاج، القيادي السابق في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة الانضمام إلى المتظاهرين قبل أن تعتقله مصالح الأمن[1].

و تبقى هذه التظاهرات شبابية، سواء على صعيد بنيتها أو القائمين عليها، و يغلب على منظّميها الانتماء إلى مجموعات مدنية مطلبية حديثة النشأة. و على الرغم من امتدادها إلى عدد من الولايات، فإنّ مركز قوّتها الفعلي يبقى في الولايات الجنوبية. و من الواضح أنّ القائمين عليها لا ينتمون إلى تنظيمات سياسية، بل لا توجد مؤشّرات على مواقفَ سياسية أو فكرية لمنظّمي هذه التظاهرات والعناصر القيادية فيها، إضافةً إلى أنّهم من غير الحزبيين ويحاولون إبعاد أنفسهم عن أيّ أطر حزبية أو سياسية. وفي هذا الصدد، رفض الشبان المحتجّون محاولة بعض الأطراف السياسية ركوب موجة هذه الاحتجاجات، و أكّدوا عدم انتمائهم إلى أيّ تيّار سياسي، كما طردوا علي بلحاج و رفضوا مشاركته في وقفاتهم الاحتجاجية[2].

إذا كان الدافع الأساسي لهذه الحركة الاحتجاجية هو الأحوال الاقتصادية السيّئة و ضعف التنمية المحلّية في مناطق الجنوب و ارتفاع نسب البطالة خاصّةً بين الفئات الشابّة و خرّيجي الجامعات في المنطقة، فمن المؤكّد أنّ البطالة في الجزائر ليست حالة خاصّة بالجنوب، بل هي ظاهرة وطنية منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

لكنّ الجنوب يتميز بمجموعة من الخصوصيات التي تفسّر اندلاع هذه الاحتجاجات في ولاياته، فعلى الرغم من تركّز ثروة النفط و الغاز و كذلك المنشآت النفطية فيه، فإنّ هذا لم ينعكس في مشاريعَ تنموية فيه لتحسين مستوى حياة المواطنين أو رفع مستوى الخدمات، كما أنّ هنالك شكوى منتشرة بين أبناء الجنوب تشير إلى أنّ الشبان هناك مهمّشون من التوظيف في منشآت النفط القائمة في مناطقهم، و في هذا السياق يرى لويس مارتنيز (Louis Martinez) بأن تراكم الثروة الناتج عن العائدات

[1] حكيم عزي، أزيد من 10 آلاف مشارك في وقفة احتجاجية ضخمة، جريدة الشروق اليومي، ع 3955، 2013/03/15 ، ص 3.
[2] وحدة تحليل السياسات، المرجع السابق.

البترولية قد خلق أزمة سياسية عويصة ليس في الجزائر فحسب، و إنّما في معظم الدول العربية، و تتمثل هذه الأزمة في إعادة توزيع الريع البترولي[1].

إن هذا الانطباع و الشعور بالإقصاء و التهميش لم يأتِ من فراغ - على الرغم من عدم وجود نسب موثوقة للعاملين من أبناء المنطقة في المنشآت النفطية - فقد تكرّس نتيجة ارتفاع أعداد الحاصلين على شهادات جامعية من أبناء الولايات الجنوبية خلال العقود الثلاثة الماضية مع عدم وجود سياسة توظيف موازية؛ فأغلبية الشركات التي تتيح فرص عملٍ جديدة متمركزة في شمال البلاد، و لا يتبقّى لشبّان الجنوب سوى شركات النفط التي تقع أغلبية منشآتها الإنتاجية في الجنوب، غير أنّهم يشعرون بإقصائهم من العمل فيها، و يكاد يكون هنالك إجماع على أنّ وجود الإدارة العامة لشركة النفط الوطنية (سونطراك) في الجزائر العاصمة، وبُعدها عن مواقع المنشآت النفطية في الجنوب، واعتماد الواسطة إلى حدّ كبير في سياسات التوظيف، هي السبب الرئيس في تهميش أبناء الولايات الجنوبية وحرمانهم من وظائف المنشآت النفطية.

تعود احتجاجات شبّان الجنوب إلى عام 2004، عندما تأسّست "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة"، و هي حركة مطلبية سلميّة كانت تطالب بحقّ هؤلاء الشبّان في التشغيل في شركات الطاقة في مناطقهم و تعزيز برامج التنمية المحلّية. و قد تعامل النظام بقسوة معها، و تعرّض أعضاؤها إلى ملاحقات أمنية و قضائية، و حُلّت الحركة، و حُكم على منسّقيها بالسجن النافذ ما بين ستّة إلى ثمانية شهور. و قد واصل عدد من الأعضاء السابقين في هذه الحركة عمليات الاحتجاج السلمي و المطلبي، و هم اليوم جزء من الحركة الاحتجاجية الجديدة. و لكن، في ضوء عدم تعاطي الدولة بجدّية مع الحركة المطلبية منذ عام 2004، عاد أهالي الولايات الجنوبية إلى أسلوب الاحتجاج المطلبي السلمي بعد عدّة سنوات من الهدوء. و قد شهدت تلك السنوات انسحاب بعض الشبّان الذين نشطوا في احتجاجات عام 2004 من العمل المدني والسياسي، بينما اتّجه بعضهم إلى ممارسة نشاط التجارة غير

[1]Luis Martinez, "Injustices sociales et contestations politiques au Maghreb", CERISCOPE Pauvreté, 2012, www.ceriscope.sciences-po.fr/pauvrete/content/part3/injustices-sociales-et-contestations-politiques-au-maghreb , 2015/03/22 تم تصفح الموقع يوم

الشرعية عبر الحدود الجنوبية بحثًا عن لقمة العيش، فيما تشير المعلومات إلى انضمام بعضهم أيضًا إلى حركات مسلّحة عنيفة[1].

و تعمّق خلال هذه السنوات أيضًا شعور الشبّان بأنّ ولايات الجنوب مهمّشة مقارنة بباقي الولايات الأخرى. و هو واقع أكّده المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، إذ أشار إلى خللٍ و تفاوت في مستويات التنمية بين المناطق المختلفة للبلاد[2].

تنوّعت أساليب تعامل الدولة مع هذه الحركة الاحتجاجية الجديدة، فإضافةً إلى الأسلوب العنيف و الملاحقات الأمنية ومحاصرة المتظاهرين، قامت في محاولة من أجل نزع فتيل الأزمة قبل تظاهرات مارس بعملية تغيير ولاة ستّ ولايات جنوبية هي ورقلة، و تمنراست، و تندوف، وإليزي، والواد، والبيض. كما أعلنت عددًا من الإجراءات من أجل تكوين شبّان الجنوب وتوظيفهم في قطاع الطاقة. ولكنّ الشبّان لم يثقوا في وعود الحكومة بسبب خبرتهم السابقة بمثل هذه الوعود التي لا يُلتزم بها، واستمرّوا في الاحتجاج، وطالبوا بلقاء المسؤولين الحكوميّين الرسميّين مباشرةً من أجل مناقشة مطالبهم ووضع الآليّات الفعّالة لضمان تنفيذها.

كما حاولت بعض أجهزة النظام في البداية تفريغ هذه الاحتجاجات من الشرعية مستخدمة خطابًا إعلاميًّا وسياسيًّا يصفها بأنّها احتجاجات ذات طابع جهويّ، و أنّ لها أجندات انفصالية، ولكنّ الشبّان تنبّهوا إلى هذه الإستراتيجية؛ فأكّد أعضاء "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين" على انتمائهم الوطني، و رفعوا شعارات تؤكّد جميعها على وحدة الوطن، إضافةً إلى رفع العلم الوطني بكثافة في جميع التظاهرات.

و تعدّ الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة تطوّرًا ملحوظًا في المشهد السياسي الجزائريّ بسبب حجمها و انتشارها في عدّة ولايات في وقت قصير. صحيح أنّ هذا الحراك يغلب عليه الطابع المطلبي

[1] هويري يس، إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة: قراءة في الواقع الاجتماعي الجزائري، مجلة الإرشاد، ع 01،2011، ص 20.

[2] زهراء ، تغيير في مناهج التسيير و تقاسم المسؤوليات مطالب ملحة ،الجلسات الوطنية توصي بالحد من الاختلالات الإقليمية، جريدة الشعب، ع 15780، 2011/12/30،ص 4.

الاجتماعي، و لكنّه بدأ يأخذ أبعادًا سياسية، سواء على صعيد الشعارات أو المطالب[1]. و تُشكل هذه الاحتجاجات خطورة على النظام لتمركزها الجغرافي في المناطق الجنوبية الشرقية التي توجد فيها مراكز إنتاج النفط و الغاز. و مع ذلك ينبغي التنبّه إلى أنّه لا يمكن الحديث عن قضية جنوبيّة في الجزائر.

و لم يتوقف الاحتجاج في عند الفئات المدنية، و إنّما امتد إلى الأسلاك الأمنية، و إن كانت احتجاجات الحرس البلدي أو المقاومين و ضحايا الإرهاب مألوفة منذ 2011، فإن سنة 2014 عرفت إلتحاق فئة جديدة بجموع الفئات المحتجة، هذه الفئة هي أعوان الشرطة و التي طالما استخدمها النظام للسيطرة و قمع الحركات الاحتجاجية، كانت البداية باحتجاج عناصر الشرطة بولاية غرداية التي تشهد منذ 2008 أعمال شغب و مشادات بين السكان الميزابيين و العرب، فبعد تعرض 20 عنصرا من الشرطة لجروح بليغة جراء تعرضهم لاعتداءات المتظاهرين، نظمّ عناصر الشرطة وقفة احتجاجية شارك فيها عناصر السلك من مختلف الرتب منددين بالظروف الاجتماعية و المهنية الصعبة التي يعملون فيها، و قاموا بغلق الطريق الوطني بمحاذاة الأمن المركزي بعاصمة الولاية، ثم نظموا بعد ذلك مسيرة جابت مختلف شوراع المدينة[2].

ثم انتقلت الاحتجاجات إلى العاصمة، و في يوم 14 خرج العشرات من أعوان الشرطة بالزي الرسمي في مسيرة سلمية في الجزائر العاصمة اطلقت من عدة مراكز أمنية و من مقار وحدات الجمهورية للأمن متوجهين إلى قصر الحكومة، للمطالبة بمقابلة وزير الداخلية، و قد بلغ عددهم 1300 شرطي، و سار المحتجون الذين لم يكونوا مسلحين نازعين قباعاتهم رافضين التصريح للصحافة، و قد رفضوا محاورة والي العاصمة الذي حاول التواصل معهم[3]

و بعد المبيت أمام قصر الحكومة، ساروا في ساعة مبكرة من صبيحة اليوم الموالي بالآلاف من قصر الحكومة نحو قصر الرئاسة بالمرادية (الوجهة المفضلة لمعظم الفئات المحتجة) و اعتصموا

[1] زوبير عروس ، المرجع السابق، ص 12.

[2] علي خلايف و زقاي الشيخ، رجال الشرطة يحتجون بغرداية، الشروق اليومي، ع 4525، 2014/01/14، ص 3.

[3] إلهام بوثلجي، احتجاجات الشرطة تتوسع، جريدة الشروق اليومي، ع 4526،15/2014/10، ص 3.

أمامها لعدة ساعات وسط اجراءات أمنية مشددة وتحليق مروحي مكثف ورفضوا التحاور مع مسؤولين من وزارة الداخلية قبل استقبالهم من طرف الوزير الأول[1].

وبالمقابل توسّعت عدوى "المسيرات" إلى ولايات البليدة و خنشلة و قسنطينة و وهران و عاشت ولايات أخرى على غرار عنابة و الطارف و سوق أهراس حالة استنفار قبل تأجيل مطلب تنظيم احتجاج لغاية "اتضاح الرؤية" من مسيرة العاصمة، و في خضم هذه الحركة الاحتجاجية قال المستشار بوزارة الداخلية جمال بوزرتيني معلقا على استمرار اعتصام الأعوان بالمرادية و في باقي الولايات الأخرى "إن هناك نقصا في التنسيق و التواصل بين أفراد الشرطة المحتجين بغرداية و العاصمة، كون أن الوزير الطيب بلعيز استجاب ليلة أمس الأول لمعظم مطالب المتظاهرين. لكن المحتجين رفضوا فض الاعتصام و رددوا النشيد الوطني لعدة مرات وهتافات تدعو الحكومة للتعجيل في الاستجابة لأرضية الانشغالات الجوهرية التي تحتوي على 19 مطلبا موجهة للوزير الأول عبد المالك سلال، و استمر تدفق العديد من الفرق الأمنية المنتسبة للوحدات الجمهورية للأمن من البليدة و العاصمة و ولايات أخرى على غرار عين تيموشنت و وهران و أم البواقي و مستغانم بصفة غير منظمة نحو قصر المرادية[2].

و على صعيد آخر عرفت الحملة الانتخابية لرئاسيات أفريل 2014 عدة حركات احتجاجية نظمتها حركة بركات التي عاودت الظهور بنفس الإسم و لكن بتركيبة جديدة لا تمت بصلة لسابقتها، سوى في شخصية أميرة بوراوي(طبيبة) التي كانت عضوا في التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية، و قد قامت بعدة وقفات احتجاجية خاصة في الجزائر العاصمة، و لكن الآلة الإعلامية و الأمنية فرضت عليها حصارا خانقا حدّ كثيرا من فعاليتها.

إن هذه الاحتجاجات تشير إلى أنّ الشرعية الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي الجزائري هي شرعية الحفاظ على الأمن و الاستقرار. و خلافًا لما أعلنه الرئيس بوتفليقة من إصلاحات سياسية و تنموية محلّية في ربيع 2011، فإنّ النظام لم يقدّم مبادرات سياسية تغيّر قواعد اللعبة السياسية، و

[1] سعيد باتول، أعوان الشرطة يعتصمون أمام رئاسة الجمهورية، الشروق اليومي، ع 4527، 2014/01/16، ص 3.

[2] بهاء الدين محمد، رقعة احتجاجات عناصر الشرطة تتوسع في العاصمة و تمتد إلى الولايات الأخرى، يوم استثنائي أمام رئاسة الجمهورية، جريدة البلاد ، ع 4534، 2014/10/16، ص 3.

تفتح المجال العامّ للمواطنين من أجل المشاركة السياسية بما يواكب التغيّرات التي فرضتها رياح الثورات العربيّة. و لم يطرح النظام أيضًا مبادرات اقتصادية تنموية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين و توفير فرص عمل جديدة بحيث تعالج الخلل و التفاوت التنموي بين المناطق.

المطلب الثاني: تحديات النظام السياسي الجزائري

إن النظام السياسي الجزائري بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يحكم البلاد منذ ما يربو عن خمس عشرة (15) سنة قد استطاع إخماد نار الفتنة التي أوقدتها رياح العشرية السوداء، كما استطاع أن يصمد في وجه الحركات الاحتجاجية و الاضطرابات الشعبية الواسعة، و يقاوم رياح التغيير التي عصفت بعدة أنظمة عربية، و استطاع أن يجنب البلاد من شظايا القنابل المتطايرة من الحدود الشرقية و الجنوبية، يعيش منذ مدة في مشهد يلفه الغموض، فقد توالت الأزمات عليه ابتدءا بمرض الرئيس إلى إنهيار أسعار النفط، و أخيرا الاحتجاجات التي صاحبت أولى عمليات التنقيب عن الغاز الصخري، و هذا يقودنا ما للحديث عن التحديات التي تواجه النظام السياسي الجزائري، ولكن قبل التطرق إلى التحديات يجب التذكير بالمصادر التي استند عليها منذ 1999 و التي تعتبر مصادر شرعيته، أول مصدر هو الحفاظ على الأمن بعد استرجاع السلم و الاستقرار و الحد من خطورة الجماعات المسلحة، المصدر الثاني الذي يعتمد عليه النظام السياسي هو الحفاظ على السلم الاجتماعي من خلال مواصلة الاستجابة للمطالب الاجتماعية و تحقيق التنمية التي يصبو إليها المجتمع.

و بالتالي يصبح الحفاظ على الأمن و تعزيز المكاسب الاجتماعية من أهم التحديات التي تواجه النظام السياسي في ظل الأوضاع الراهنة، فالحركات الاحتجاجية المتوالية في الجزائر فرضت على النظام القائم المغامرة بتبني سياسات ذات مخاطر عالية و مجازفة من شأنها أن تجر البلاد إلى الفوضى، فقد ارتبطت السياسات الحكومية اتجاه المطالب الاجتماعية بأسعار النفط، بحكم ارتهان الدولة للعوائد النفطية منذ الاستقلال، و تعيش الجزائر على وقع تحديات اجتماعية، عكستها الاحتجاجات المتواصلة منذ ما يزيد عن عشر سنوات في قطاعات مختلفة، إضافة إلى الأزمات المزمنة التي تعانيها البلاد كأزمتي البطالة و السكن، و التي زادت من الأعباء على الميزانية.

إن النظام الجزائري الذي أنفق بسخاء من أجل الوصول إلى استقرار اجتماعي، رهن مستقبله و من وراءه مستقبل البلاد كافة بعائدات النفط ، فإضافة إلى توسع رقعة الاحتجاجات المختلفة، مطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، و أمام الالتزامات الداخلية التي تحتاج إلى أغلفة مالية ضخمة، أبرزها أزمة السكن، و التي تعتبر من أكبر التحديات التي تعرفها الجزائر، و تسعى للقضاء عليها آفاق 2019 ، نظرا لما يرافقها من احتجاجات و اضطرابات،و ما شهدت الولايات الجنوبية من احتجاجات شبابية متواصلة منذ سنوات، مطالبة بفرص التشغيل في الحقول البترولية القريبة، إضافة إلى دفع عجلة التنمية و النهوض بالمناطق الجنوبية التي تعيش عجز من حيث المرافق و البنى التحتية، تواجه الجزائر هذه التحديات في ظل محيط إقليمي مضطرب و غير مستقر، يفرض أعباءا أمنية إضافية على البلاد، كما يجعلها وجهة للاجئين من الدول المجاورة، مما يزيد من تأزم الوضع الداخلي، إذ تشهد منطقة الساحل حالة من عدم الاستقرار و انفلات أمني يجعلها مصدر تهديد دائم، كما تستنفر الجزائر قواتها على الحدود الشرقية مع ليبيا من أجل احتواء التهديدات الناجمة عن الاقتتال الداخلي و انهيار الدولة.

في ضوء هذه المعطيات حاول النظام احتواء التحديات الداخلية، و التي بلغت ذروتها في 2011 بما عرف حينها باحتجاجات الزيت و السكر، و ذلك من خلال ضخ الأموال عن طريق زيادة الأجور، و دعم المواد الاستهلاكية، خاصة و أن الفترة ذاتها شهدت بدايات الحراك العربي، و الذي مست تداعياته المحيط الجزائري، و قد اعتمدت السياسات الحكومية في احتواء المطالب الاجتماعية كما رأينا على البحبوحة المالية، لكن يبدو أن الوضع تغير بتهاوي أسعار النفط، و ما قد ينجر عنه من التداعيات الوخيمة لهذا الانهيار على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر، و هذا ما فتح باب الانتقادات على الحكومة، بحيث يرى كثير من المحللين أن تهرب الحكومة من مواجهة هذه التداعيات، و مواصلة استنادها على الريع النفطي لشراء السلم الاجتماعي سيزيد من حجم هذه التأثيرات، و يستدعي مناخ الأزمة الاقتصادية الحادة التي هزت البلاد عام 1986، و التي ترتب عنها انفجار اجتماعي[1].

[1] عثمان لحياني ، انهيار أسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر، على الرابط التالي:
www.elkhabar.com/ar/politique/436907.html ، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/19.

و إذا كان النظام السياسي عمل على تأمين البلاد من كل المخاطر الخارجية و الداخلية، فإنه بالمقابل واصل انتهاج نفس السياسات الإنفاقية، بل إنه منذ 2011 ضاعف من الإنفاق لدرجة أن المؤسسات المالية الدولية كانت في كل مرّة تنبه النظام السياسي على ضرورة ترشيد النفقات، و إيجاد سبل كفيلة للتحكم أكثر في الإنفاق العام، منها صندوق النقد الدولي الذي دعا الجزائر إلى التوقف عن رفع الأجور و مراجع سياسة الدعم محذّرا إياها من مخاطر تتهددها بسبب إنهيار وشيك لأسعار البترول و لمدة ستطول، مما سينتج عنه ضغط إضافي على إيرادات المحروقات التي ستتراجع بشكل لافت، بعد أن تراجعت سنة 2013 بـــعشرة مليارات [1].

و ما حذّر منه صندوق النقد الدولي في جانفي 2014 أصبح حقيقة ابتداءا من شهر جوان من نفس السنة، بحيث عرفت أسعار النفط انهيارا تدريجيا ليبلغ في منتصف شهر أكتوبر 89 دولار، هذه المعطيات وضعت الحكومة في ورطة حقيقية، خاصة و أن مشروع قانون المالية لسنة 2015 حمل مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي تحتاج إلى أغلفة مالية خاصة لتغطية كلفتها، مثلما هو عليه الأمر بالنسبة لإلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل و كذا العودة إلى القروض الاستهلاكية، ناهيك عن فاتورة التحويلات الاجتماعية المخصصة لدعم المواد الاستهلاكية[2].

سعت الحكومة منذ بداية إنهيار أسعار النفط إلى التطمين أن هذا الإنهيار لن يؤثر على البلاد بشكل كبير، معتمدة في ذلك على الفوائض المالية التي حققتها خلال سنوات الوفرة ، لكن هذه التطمينات سرعان ما تغيرت بعد استمرار تهاوي النفط و وصوله إلى ما دون 55 دولار، حيث أعلن الوزير الأول عن سياسة التقشف. و قد أوردت صحيفة البلاد أن رئيس الجمهورية عقد اجتماعا وزاريا مصغرا وجه فيه إنذارات إلى الوزراء، و خرج بقرارات أهمها انتهاج سياسة تقشفية، باعتماد إجراءات للحد من نزيف الخزينة العمومية، على غرار تجميد كل مسابقات التوظيف، و المناصب المالية المتوفرة تخضع لموافقة الوزير الأول شخصيا، إضافة إلى تجميد المشاريع الكبرى خلال الفترة

[1] سميرة بلعمري، الأفامي ينصح الجزائر بوقف رفع الأجور و مراجعة سياسة الدعم، جريدة الشروق اليومي ،ع 4272، 2014/01/30، ص 5.

[2] سميرة بلعمري، الإنهيار المفاجئ لسعر البترول ينسف سياسة السوسيال بالجزائر، جريدة الشروق اليومي، ع 4522، 2014/10/11، ، ص 3.

الحالية، و تقليص ميزانيات تسيير و تجهيز الوزارات، و حمل البنوك العمومية و الخاصة على تمويل المشاريع الاستثمارية بدل الخزينة، دون المساس بسياسة الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية[1].

و قد اعتبر العديد من الخبراء أن سياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومة لا تمثل حلا للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، و إن حاولت شراء السلم الاجتماعي من خلال الحفاظ على دعم المواد الاستهلاكية، إلا أنها ستعمق من أزمة البطالة في ظل تجميد مسابقات التوظيف، و إمكانية تجميد المشاريع الكبرى، و التي تستوعب الكثير من العمال.

و للمفارقة فقد أقرت الحكومة ميزانية لسنة 2015 هي التي تعتبر الأضخم في تاريخ البلاد، إذ تزيد عن 100 مليار دولار، و قد توقع نص مشروع المالية لسنة 2015 أن تبلغ مداخيل الميزانية 4.684.6 مليار دينار، على أن تبلغ قيمة النفقات 8.858.1 مليار دينار، مما يعني تحقيق عجز يقدر بـــ 4.173.3 مليار دينار، أي 22.1% من الناتج المحلي، و ستزيد النفقات العمومية في ميزانية 2015 بنسبة 15.7 % ، وقدرت مخصصات الدعم على المواد الاستهلاكية (الزيت، السكر، الحليب، الدقيق) بحوالي 2.8 مليار دولار، بينما تجاوز دعم المواد الطاقوية 20 مليار دولار[2].

و قد بنت الحكومة الجزائرية موازنتها لسنة 2015 على أساس 37 دولار للبرميل، بحيث يرجع الفائض المالي لصندوق ضبط الإيرادات الذي يمول العجز، إذ أن الميزانية بحاجة إلى سعر 110 دولار للبرميل على الأقل لتحقيق التوازن، و ما يلاحظ على موازنة 2015 أنها آثرت التخفيف من التبعات المباشرة لانهيار أسعار النفط على المواطن نظرا للفائض المالي، لكن المؤكد أن هذا الانهيار سيكون له أثر كبير على الواقع الاقتصادي في الجزائر و الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع العام و دعم الدولة، كما أن الاستمرار في السياسات الاقتصادية الراهنة سيسرع من استنزاف الاحتياطي المالي ، مما سيخلف تداعيات على السلم الاجتماعي مستقبلا.

إن اعتماد الجزائر على مداخيلها النفطية بصفة مطلقة مما يجعلها من أكثر البلدان تأثرا بالتغيرات في أسعار الطاقة، إذ أن انهيار الأسعار يجعل الدولة عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها الداخلية،

[1] هشام حدوم، أسعار النفط تواصل انتكاستها، جريدة البلاد، ع4596، 2014/12/31 ، ص 4.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية ، رئيس الجمهورية يوقع على قانون المالية لسنة 2015. على الرابط التالي:
www.aps.dz/ar/economie/11089 تم تصفح الموقع يوم تم تصفح الموقع يوم 2015/03/25.

كما ينعكس سلبا على البنية الاقتصادية الهشة، هذه الأخيرة التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الحكومي من خلال المشاريع التي تطلقها الحكومة عبر المخططات المتتالية. و قد أكد الخبير الاقتصادي عبد الحق لعميري أن الاقتصاد الجزائري ينفق 3.5 دولار لإنتاج دولار واحد، الأمر الذي يؤكد على ضعف المردودية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية، في ظل مواصلة السلطات العمومية الاعتماد على مداخيل الموارد الطاقوية على مستوى السوق العالمية[1].

فهشاشة البنية الاقتصادية للبلاد لا تستطيع الصمود طويلا أمام تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، و في هذا السياق يقول فاروق طيفور المتحدث باسم حركة حمس ليومية الخبر أن تقديرات وزارة المالية للجزائر تستدعي بقاء سعر النفط في حدود 120 دولار للبرميل، مشيرا إلى أن المؤشرات الحالية قد تدفع الجزائر إلى حالة عجز عن الدفع شبيهة بأزمة 1986 [2].

و مما يمكن أن يعمق من حدة الأزمة مستقبلا السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، إضافة إلى الفساد الذي يستنزف مقدرات البلاد، و في هذا السياق يقول النائب البرلماني عن جبهة العدالة و التنمية لخضر بن خلاف أن الصناديق الخاصة تستنزف ميزانية الدولة، حيث أضاعت في السنوات الأخيرة ما يقارب 175 مليار دولار بسبب الفساد و غياب الشفافية، و أورد لصحيفة البلاد أن 68 صندوقا خاصا في الجزائر على غرار صندوق التنمية الاقتصادية كانت محل انتقاد كبير من قبل هيئات اقتصادية عالمية على غرار صندوق النقد الدولي، إضافة إلى الهيئات المحلية مثل مجلس المحاسبة [3].

هذا العجز المتأصل في البنية الاقتصادية الجزائرية، و الذي يتفاقم بفعل فشل السياسات الحكومية و استشراء الفساد في هياكل الدولة سيتسبب بتداعيات سلبية جدا على السلم الاجتماعي مستقبلا ، خاصة إذا حاولت الحكومة القيام بأي إصلاحات من شأنها المساس مباشرة بالمواطن سواء من خلال رفع الدعم أو تخفيض الأجور أو تسريح العمال، خاصة و أن هذه الإجراءات ستكون حتمية

[1] يومية الخبر ، منتدى الخبر يناقش انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، على الرابط التالي :
www.elkhabar.com/ar/autres/nadwa/429269.html تم تصفح الموقع يوم 2015/03/25.

[2] عثمان لحياني، المرجع السابق.

[3] إيمان كودري، إيمان محمدي، مدينة بولطيف، خسائر الجزائر تعادل ميزانية ثلاثة دول إفريقية، جريدة البلاد، ع4544، 2014/10/29 ، ص 4.

في حالة استمرار انهيار أسعار النفط و استنزاف الاحتياطات النقدية ، هذه الأخيرة التي ستفيد تخفيف حدة الأزمة و تأخير الانفجار . هذه التحديات ستضيف أعباء على الدولة في ظل التحديات الداخلية الناجمة عن ارتفاع نسب البطالة، و تزايد المطالب الفئوية و العمالية، و انتشار الاحتجاجات الشبابية المطالبة بتوفير فرص للعمل، كما أن أي إجراءات تقشفية ستكون فاقدة للمصداقية في ظل فضائح الفساد المالي التي مست شخصيات نافذة في الدولة و استنزفت مقدرات مالية ضخمة ، علاوة على السياسات الاقتصادية الفاشلة، و التي أخفقت في توظيف البحبوحة المالية في دفع العجلة الاقتصادية بعيدا عن الارتهان لقطاع المحروقات.

و يرى الباحث الاقتصادي و كاتب الدولة السابق للإحصاء بشير مصيطفى أنه من حسن الحظ أن مبيعات الغاز لا تخضع لبورصات الطاقة، كما أن حصة البترول تمثل ما نسبته 48 % من إيرادات الجزائر من المحروقات و الباقي يأتيها من مداخيل الغاز و مشتقات المحروقات، معتبرا أن تراجع سعر البرميل من النفط بدولار واحد يؤثر على إيرادت الجزائر بشكل نسبي وليس بشكل كلي. و أوضح أن الحكومة في الجزائر مازالت تبني مشروع الموازنة العامة للدولة على أساس سعر مرجعي للنفط 37 دولارا، الأمر الذي يجعل القدرة المالية للميزانية في مأمن من أي تراجع لأسعار البترول و إنما تأثيرها سيكون على حساب صندوق ضبط الإيرادات الذي سيميل إلى الانخفاض، مشيرا إلى مشروع قانون مالية 2015 الذي يقترح التأطير المالي للسنة الأولى من الخطة الخماسية (2014-2019) و المقدرة بحجم يزيد بقليل عن 262.4 مليار دولار، كما يتقاطع مع الشطر المتبقي من الخطة الخماسية السابقة 2010-2014 و هو جزء مهم بالنظر إلى تباطؤ تنفيذ مشاريع السكن و التشغيل و الصحة المستهدفة من تلك الخطة[1].

و في خضم سعيه لتأمين موارد مالية جديدة لتمويل سياساته عمد النظام السياسي الجزائري إلى البحث عن موارد جديدة من شأنها أن تحقق له ما يصبو إليه، فأصدر سنة 2013 قانونا جديدا حول قطاع الطاقة، و هذا لفتح الطريق أمام تطوير الطاقات غير التقليدية، فضلا عن التجسيد الفعلي لبرنامج تطوير الطاقات المتجددة. هذا النص الذي تمت المصادقة عليه في مطلع السنة 2013 للجزائر سيسمح

[1] سميرة بلعمري، المرجع السابق.

حسب المسئولين بتغطية الاحتياجات الطاقوية للبلاد على المدى الطويل من خلال تكثيف نشاطات الاستكشاف والتنقيب عن المحروقات التقليدية وغير التقليدية.

و بما أن إمكانيات البلاد من المحروقات التقليدية لن تكون كافية لتلبية احتياجات الأجيال المقبلة، فإن اللجوء إلى مصادر غير تقليدية سيما الغاز الصخري أصبح أمرا ضروريا، و تحت هذه التبريرات صدر قانون المحروقات الجديد في 20 فيفري 2013[1].

و خلال ترؤسه مجلس الوزراء ليوم 21 ماي 2014، أعطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الضوء الأخضر للشروع في استغلال الغاز الصخري في البلاد[2]، و في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر أعلن الرئيس المدير العام بالنيابة لشركة سونطراك عن الانتهاء من الحفر و الضغط على مستوى البئر النموذجي آحنات بعين صالح[3].

و في الفاتح من جانفي 2015 دشّن مواطنو عين صالح السنة الجديدة بحركة احتجاجية هي الأولى من نوعها على المستوى الوطني ضد استخراج الغاز الصخري، و قد بادر المواطنون إلى قطع الطريق رقم 01 (طريق الوحدة الإفريقية) باستعمال أكوام الحجارة و أضرموا النار في العجلات المطاطية، و رفعوا لافتات رافضة لاستخراج الغاز الصخري كونه يؤثر مباشرة على صحة المواطنين، كما أن منطقة ظهر الحمار التي تبعد 130 كلم جنوب عين صالح تعتبر أهم خزّان للمياه الجوفية، و بالموازاة مع ذلك نظم مجموعة من السكان وقفة احتجاجية أمام مقر دائرة عين صالح سلموا فيها رسالة لرئيس الدائرة من أجل رفعها لرئيس الجمهورية تطالبه فيها بإيفاد لجنة خبراء إلى المنطقة لشرح كل المعلومات للمواطنين حول المخاطر البيئية الناجمة عن استغلال الغاز الصخري، و كذا توقيف عملية الاستغلال إلى حين صدور تقرير لجنة الخبراء[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فيفري 2013، يعدل و يتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 فيفري 2005، و المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية 24، ع11، /2013/02، ص5.

[2] بيان مجلس الوزراء، 2014/05/21. على الرابط التالي:
www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm ، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/22.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، الغاز الصخري : الإنتهاء من الحفر في البئر النموذجي أحنات سوناطراك . على الرابط التالي:
www.djazairess.com/aps/410491 ، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/22.

[4] فوزي حراث، باديس يعيش، سكان عين صالح يحتجون على الغاز الصخري، جريدة الشروق اليومي، ع 4605، 2015/01/201، ص 3.

ثم توسعت الاحتجاجات ضد استغلال الغاز الصخري في مدن و ولايات جنوب الجزائر من تمنراست إلى أدرار و تيميمون و ورقلة، فيما تواصل الاعتصام الذي ينظمه سكان مدينة عين صالح، و في سعيه لاحتواء الحركة الاحتجاجية المناهضة لاستغلال الغاز الصخري، أخرج النظام السياسي الجزائري أقدم المسكنات التي عادة ما يلوح بها ثم يخبئها من جديد و هي التقسيم الإداري، الذي أفصح الوزير الأول عبد المالك سلال عقب الاجتماع الوزاري المصغر الذي ترأسه الرئيس بوتفليقة في 27 جانفي[1].

و شارك في الاجتماع الوزير الأول و وزير الدولة مدير ديوان رئاسة الجمهورية ونائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي والوزراء المكلفون بالمالية والطاقة والصناعة والمناجم والفلاحة والتنمية الريفية والنقل والموارد المائية والأشغال العمومية والسكن والعمران والمدينة والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والسياحة والصناعات التقليدية وكذا مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالاستثمار. و خصص الاجتماع إلى التذكير بالبرامج الموجهة للجنوب و الهضاب العليا في إطار تجسيد الأهداف المسطرة ضمن البرنامج الخماسي 2015-2019، و هي كالتالي:

- تحسين ظروف الدراسة لاسيما من خلال تحسين تكوين المعلمين على المستوى المحلي.
- تعزيز التغطية في مجال الصحة العمومية.
- تكثيف الاستجابة لطلبات السكن من خلال دعم البناء الذاتي للسكنات الاجتماعية والريفية.
- تحسين ظروف معيشة السكان.
- إنجاز برامج تنموية بلدية هامة.
- توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية.
- تستفيد ولايات الجنوب و الهضاب العليا من الدعم لفائدة تنمية قدراتها الاقتصادية و تنويعها و زيادة عروض التشغيل على المستوى المحلي، و في هذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات و المناجم والسياحة.

[1] الإذاعة الجزائرية، بيان المجلس المصغر المخصص للتنمية في ولايات الجنوب و الهضاب العليا. على الرابط التالي:
www.radioalgerie.net/news/ar/article/20150127/28333.html تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/05.

- في المجال الفلاحي سيتم استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا وتعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.
- و في الميدان الصناعي وفضلا عن التحفيزات المقدمة لصالح الاستثمارات الخاصة الوطنية أو الأجنبية بالشراكة.
- **إنشاء ولايات منتدبة بوسائل معززة وصلاحيات موسعة عبر ولايات الجنوب لتقريب المرفق العمومي من المواطنين**، على توسيع هذا المسار سنة 2016 عبر الهضاب العليا.

و رغم صدور هذا البيان و التطمينات التي أطلقها مختلف المسؤولين، إلاّ أن الحركة الاحتجاجية بقيت مستمرة، و أكثر من ذلك فقد جاء رد المحتجين على الحكومة بتشكيل اللجنة الشعبية لمناهضة استغلال الغاز الصخري بورقلة يوم الجمعة 05 فيفري، التي تعد امتدادا للمبادرة الشعبية لإسقاط استغلال الغاز الصخري، و تضم مجموعة من الحركات الاحتجاجية و الجمعيات و منظمات المجتمع[1]، كما حاولت بعض الأطراف تسييس الحركة الاحتجاجية و ركوب الموجة (استغلال الفرصة السياسية)، حيث شهدت مدينة ورقلة تظاهرة شاركت فيها تنسيقية الانتقال الديمقراطي، حيث تجمهر الآلاف من المواطنين الذين قدموا من مختلف ربوع الوطن بساحة النصر في وقفة احتجاجية رفعوا خلالها شعارات منها "**لا شمال لا جنوب الجزائر في القلوب**"، كما تداول على المنصة ممثلو أحزاب المعارضة، منهم محمد ذويبي الأمين العام لحركة النهضة، و ممثل حركة حمس البرلماني ناصر حمدادوش، و محسن بلعباس عن التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية[2].

و هكذا، فإن النظام السياسي الجزائري كلما حاول أن يوصد بابا من أبواب الاحتجاج، إلا و قد فتح على نفسه أبوابا أخرى، فقد مثّل قرار التقسيم الإداري فعلا مفجرا للاحتجاج في عدة مناطق في الوطن، خاصة تلك التي يعاني سكانها من انعدام التنمية على غرار ماعرفته مدينة بوسعادة التي لم يشملها القرار، نظّم سكان هذه المدينة عدة حركات احتجاجية بسبب عدم ترقية دائرتهم إلى ولاية .واعتبر هؤلاء إقصاء بوسعادة من التقسيم الإداري الجديد تهميشا لهم، حيث صبوا جام غضبهم على الوزير الأول، و اتهموا نوابهم بالبرلمان إلى عدم السعي في المشروع و اللامبالاة من طرفهم من

[1] محمد الصغير كاوجة، محمد بن احمد، تأسيس اللجنة الشعبية لمناهضة استغلال الغاز الصخري، جريدة الخبر، ع 7692، 2015/02/08، ، ص 3.

[2] حكيم عزي، المعارضة تحشد مناضليها ضد الغاز الصخري، جريدة الشروق اليومي، ع 4677، 2015/03/15، ص3.

أجل تحقيق هذا المسعى الذي حسبهم مشروع، حيث أغلق المحتجون الطريق الوطني رقم 08 الرابط بين بوسعادة والجزائر العاصمة، بالحجارة والمتاريس، و إضرام النيران في العجلات المطاطية، و رغم تدخلات عناصر الشرطة التي طوقت المكان و التي تفاوضت مع المحتجين من أجل فتح الطريق، إلا أنهم لم يستجيبوا لطلبهم، رافضين الحديث إلى أي مسؤول من الولاية، مطالبين بحضور الوزير الأول و معه قرار الولاية الذي سبق له أن وعدهم به[1].

من خلال ما سبق أعتقد بأن أكبر رهان يواجه النظام السياسي الجزائري هو الحفاظ على الوحدة الوطنية و أمن الدولة و استقرار المجتمع و تقوية الجبهة الداخلية في مواجهة تهديدات و تحديات داخلية و خارجية، فالبلاد تتهددها مخاطر حقيقية، فيمكن أن تنفجر الأوضاع في أي لحظة، و لن يتأتى هذا المبتغى إلاّ بإجراء إصلاحات عميقة تمس هياكل الدولة و مؤسساتها، مع مراجعة شاملة للسياسات العامة.

و في حالة الجزائر يجب أن نضع في الحسبان بأن المسؤولية الاجتماعية للدولة مطلب ملحّ للجزائريين، مطلب يندرج في إطار مبادئ الثورة التحريرية و أصبح أكثر مشروعية و البلاد تمتلك موارد مالية هامة. هذا و رغم أن مسألة إصلاح الدولة كانت من أولويات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند اعتلاءه سُدة الحكم سنة 1999 [2]، و أفرد لها لجنة خاصة امتد عملها لسنوات و لكن دون أن يكتب لنتائجها أن ترى النور، إن هذا الإصلاح يعتبر اليوم بالغ الأهمية نظرا للأوضاع الداخلية التي تعيشها البلاد و كذا الظروف الدولية المحيطة بها، فالحركات الاحتجاجية على عفويتها و بساطتها تعكس تشكيك غالبية المواطنين في عدالة دولتهم و أعوانها و في تحمله مسؤوليتها، و تطعن و شرعيتها و مصداقيتها لدى عموم المواطنين، فهناك اتفاق شبه عام سائد بين أفراد المجتمع على عدم قدرة الدولة على انصافهم و تحقيق العدالة بينهم في توزيع المنافع و القيم، ومن ثمّ فإن الإصلاح المرجو يجب أن يحقق:

- دولة قانون تكون في خدمة الشعب.
- دولة قوية و فعّالة و عصرية و مرتبطة بالقانون الذي تسنه.

[1] صالح شخشوخ، المشاركون يريدون ترقية الدائرة إلى ولاية في أقرب الآجال، جريدة آخر ساعة، ع 4370، 2015/02/2/07، ص 2.
[2] عبد العزيز بوتفليقة، ندوة إطارات الأمة ، الجزائر، قصر الأمم، 2001/04/26، المرجع السابق.

- دولة ضامنة للمنفعة العامة.
- دولة تضمن الحقوق و الحريات.
- دولة تقوم بتسيير فعّال للسياسات العامة.

إنّ تحقيق هذه الأهداف لابد أن يمر عبر تعميق مهام الدولة ومسؤوليتها، تنظيمها و طرق تدخّلها، و كذا على شكل العلاقة التي تربطها بمواطنيها، كما ان إقامة حكم راشد يتطلب إعادة التنظيم الذي يجب أن يتماشى و التحولات الآلية للاقتصاد من أجل بناء اقتصاد تنافسي فعاّل، و كذا تدعيم التضامن الوطني و تطوير التعددية السياسية و حرية التعبير.

أما المحتوى الذي يمكن أن تتضمنه مراجعة شاملة للسياسات العامة في الجزائر، فالفكرة هي أن تكون الدولة أكثر فعالية في مفهوم و تطبيق السياسات العامة، دون المساس بالأموال العمومية و لا مضاعفة العجز في الميزانية، أي تسيير الأعمال الاجتماعية للدولة بفعالية ودون التقليل منها.

و حسب الدكتور عبد المجيد بوزيدي فإنّ **المشكل ليس بسيطا، فانتظار المواطنين للدولة وسياسة الخدمات العامة (خاصة في مجالي التربية و الصحة) و مسؤولية الدولة اجتماعيا كلها عوامل تجعل من تطبيق مراجعة السياسات العمومية أمرا معقدا و مشكوكا فيه، فعلى إصلاح الدولة أن يعتمد على رؤية ثاقبة وعلى توضيح مهمتها في سياق عولمة الاقتصاد التي تُخضع كل نشاط للكفاءة و النجاح و التنافسية، مع العلم أن الدولة لا يمكن و لا يجب أن تُسيّر كمؤسسة**[1].

و في حالة الجزائر يمكن القول إن السياسات العامية لطالما كانت ترتكز على مفهوم الدولة هي التي تحمي وتوزع، دولة حمائية مبنية على الخدمة العمومية و تعتمد على مؤسسات عمومية عديدة لضمان الحماية الاجتماعية. و النقاش يدور اليوم حول التمسك بهذه الدولة الحمائية. فمع العولمة الليبرالية، تصبح الدولة الحمائية دولة منظِمة تتميز بتضييق مجال الخدمة العمومية والتضامن.

إن الأزمة الاجتماعية و الإقصاء و ازدياد ظاهرة عدم المساواة، التي تسببت فيها العولمة، جعلت المجتمع يطلب الدولة بشدة. و هذا الطلب على الدولة أكبر في الجزائر لأنه أكثر مشروعية، و عليه فإن الدولة الجزائرية عليها:

[1] Ibid.

- البحث عن تنمية اقتصادية قوية و الحصول عليها.
- البحث الدائم عن تحسين تنافسية المؤسسات.
- دعم التلاحم الاجتماعي الذي يفترض تحسين الظروف الاجتماعية لكل شخص، و عليه فإنّ النظام السياسي الجزائري أمامه ثلاثة تحديات عليه مواجهتها:

-أ- التحدي السياسي:

و يقتضي تحصين الدولة داخليا عن طريق تعميق الديمقراطية و ترسيخ العمل الديمقراطي و الرفع من فعالية المؤسسات السياسية، فالديمقراطية تحتاج إلى حوار اجتماعي و مداولات سياسية و اهتمام المجتمع بها خاصة الحركة الجمعوية، كما أنها تحتاج إلى استقلالية السلطات خاصة استقلالية السلطة القضائية.

-ب- التحدي الاقتصادي:

يفرض منطق العولمة على الدولة الجزائرية أن تسعى سعيها للخروج من التبعية للنفط، و أن تسهر على تحسين تنافسيتها دون توقف، فالدولة مدعوة لمرافقة المؤسسات الاقتصادية و دعمها في معركتها التنافسية لقانونها الوطني الاقتصادي، و التوسع في المعرفة و تحسين كفاءة الإطارات العاملة، كما أنه يتعين على الدولة تطوير الشراكة العمومية-الخاصة في مختلف الميادين.

-ج- التحدي الاجتماعي:

يفرض على الدولة السهر على حماية الطبقات الهشة و الضعيفة في المجتمع عن طريق التضامن الوطني، و العمل على تقوية الجبهة الداخلية و تدعيم الانسجام الداخلي، و هذا ما يتطلب من الدولة الاحتفاظ بمهمتها التوزيعية للثروات المنتجة من طرف الأمة، كما أن التنظيم الاجتماعي يتطلب المشاورة و الحوار الاجتماعي مع تجنيد الوسائل العامة الضرورية. و ربما هذا ما سيحمله الدستور الجديد.

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة تأكدت الأهمية العلمية لهذا الموضوع، و ما ينطوي عليه من رهانات قد تؤثر سلبا على استقرار الدولة و المجتمع كما استشرفت في بداية الدراسة. فالنظام السياسي الجزائري بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد ورث سنة 1999 دولة جزائرية هشة آيلة للإنهيار منهكة سياسيا و أمنيا بسبب سنوات الجمر و متعسرة اقتصاديا بسبب الديون المتراكمة، و سياسة الإصلاحات التي كان يمليها صندوق النقد الدولي، ما حذا به إلى صب كافة جهوده لاستعادة الأمن و السلم من خلال مشروع الوئام المدني ثم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، التي آتت أُكلها بنسبة كبيرة. و صاحب هذه الجهود مساعي حثيثة على المستوى الدولي للخروج من العزلة التي كانت مفروضة على البلاد في العشرية السوداء، و تبني مع سياسات اقتصادية انفتاحية من خلال البرامج الإنمائية الثلاثة.

و لكنه في المقابل آثر الانغلاق على نفسه و استأثر بوضع السياسات، و هناك الكثير من الأحداث والوقائع تبين بكل جلاء بأن الساحة السياسية في الجزائر منذ اعتلاء الرئيس بوتفليقة كرسي الحكم ظلت تسير رويدا رويدا نحو الإنغلاق، إذ و بعد أن تمكن بوتفليقة من التحكم في الأحزاب التي تحالفت حول برنامجه –والتي كانت مهيأة لذلك- فإن السلطة قد توجهت إلى استعمال أسلوب القوة والتهميش في تعاملها مع ما تبقى من الأحزاب و الشخصيات المعارضة، إن هذا الانغلاق و التهميش أدى إلى الموت الإكلينيكي للطبقة السياسية بمختلف توجهاتها و أطيافها، مما جعل الحياة السياسية تدخل في حالة من الجمود و الركود البلاد، حيث أصبح الفعل السياسي متشرذما، و انكمشت الديناميكية السياسية الواعدة و دخلت أحزاب التحالف و معها أحزاب المعارضة في نزاعات و شقاقات داخلية و حرب مواقع غير مجدية، مما خلق انعكاسا سلبيا على الحركية السياسية، و أدى إلى خلو الساحة بالكامل من النقاش السياسي الحي و الجاد، و دخلت البلاد مرحلة جديدة من المزايدات و الولاءات غير الصادقة و العقيمة في صف أولئك المحسوبين على النخب السلطوية، و بالتالي ترهلت الطبقة السياسية و فقدت اللعبة السياسية قواعدها السليمة مما خلق حالة من الانغلاق السياسي و التراجع في مجال الديمقراطية و الممارسة السياسية.

و كان لهذا الإنغلاق، التهميش و الاستئثار بصنع السياسات أن فشلت هذه الأخيرة في تلبية مطالب المجتمع، و عرّض الدولة للاضطرابات، فبنية النظام السياسي الجزائري و العلاقة بين

مؤسساته من جهة، و من جهة أخرى علاقة الدولة بالمجتمع، كلها مؤشرات على غياب االعلاقة بين السياسة العامة و بيئتها الداخلية-المجتمع- بدليل أن اختيار الاولويات عادة ما يحددها النظام السياسي بعيدا عن الحوار و المشاركة، و إن كانت هناك مشاركة فهي شكلية على غرار دور البرلمان في مناقشة السياسات العامة، و كذا دور المركزية النقابية في الحوار الاجتماعي، فالنظام السياسي يحتفظ بها كشريك اجتماعي رغم فقدان مكانتها على الساحة أمام النقابات المستقلة.

إن هيمنة السلطة التنفيذية على صناعة السياسات و تنفيذها، و غياب السلطة التشريعية بوظائفها التقليدية المكرسة في الدستور من آليات الرقابة و المساءلة و المحاسبة، أفقد النظام السياسي الجزائري توازنه، و فتح المجال لهيمنة السلطة التنفيذية ممثلة في شخص رئيس الجمهورية ليكون صاحب الأمر في كل ما يتعلق بإدارة شؤون البلاد، خاصة بعد أن نجح في معالجة الأزمة الامنية التي كانت البلاد ترزح تحت نيرانها عن طريق سياسة المصالحة الوطنية. هذا النجاح مكّن رئيس الجمهورية من إحكام قبضته على كافة أوجه الحياة السياسية و الاقتصادية للبلاد، فانطلق في ورشات إصلاحية كبرى مستعينا بمجموعة من المستشارين التكنوقراطيين الذين يعملون في الخفاء دون مساءلة قانونية، و هذا على حساب منتخبين يفترض بهم أنهم يمثلون تطلعات و آمال من انتخبهم سواءً أكانوا في الحكومة أو البرلمان.

هذا التوجه للسلطة التنفيذية التي أغلقت جميع المنافذ التي تمكّن القوى الحية في المجتمع من المشاركة في صنع القرار و رسم السياسات و تنفيذها، قابلته ظاهرة الحركات الاحتجاجية التي أخذت في التنامي بشكل يبعث على القلق، فالشارع الجزائري أصبح يعيش حالة غليان حادة جراء الحراك الشعبي و الفئوي المتمثل في تنظيم سلسلة من الإضرابات و الاعتصامات و حتى مواجهات مع قوات الأمن و ذلك على المستوى الوطني، فالصراع و استعراض العضلات أصبح السمة البارزة في المطالبة بالحقوق عوض الحوار و المشاركة السياسية وفق الأطر الحضارية التي تفرضها الممارسة الديمقراطية، و إذا كان هناك من يصنف تنامي الحركات الاحتجاجية وفق منظور إيجابي كمؤشر على اتساع هامش الحرية في الجزائر وإدراك المواطن لحقوقه المكفولة، فإن هناك من يعتبرها تفاقما في المشاكل والأزمات الاجتماعية التي سيكون لها تأثير سلبي مستقبلا.

و تدل الحركات الاحتجاجية في الجزائر على بروز ثقافة سياسية جديدة بعيدة عن التأثيرات الإيديولوجية و الحزبية، و كذا عن وجود أزمة سياسية حادة في النسق السياسي و انسداد في قنوات الاتصال مما يدفع بالمواطنين إلى التعبير عن حاجاتهم خارج الأطر التقليدية التي نجدها في النظم الديمقراطية، و ذلك بتنظيم الاضرابات و الاعتصامات و قطع الطرقات و الأعمال الشغب و التخريب، و مختلف أشكال الاحتجاج، و هكذا أصبح الشارع منبرا لطرح الانشغالات و تحقيق الغايات، كما تنمّ الحركات الاحتجاجية عن وجود هوة واسعة بين الدولة و المجتمع، و عن إخفاق النظام السياسي في التكفل بمطالب المجتمع.

إن النظام السياسي الجزائري و عوض أن يبحث عن وضع سياسات سليمة مبينة على أسس علمية راح يبادر بجملة من الاصلاحات بفعل تجربته الغنية فإنّه في كل مرة يستطيع الخروج بأقل الاضرار - اقصد مكانته - فقد استفاد من تجربته في التصدي للجماعات المسلحة، فخرج منتصرا و أصبح يستخدمها لصالحه على المستوى الدولي لتبرير أفعاله، كما استطاع أن يطور استراتيجياته في مجابهة الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي ، من خلال الالتفاف حول تلك الحركات و من ثم تفتيتها و تشتيت قواها كما حدث مع تنسيقية العروش و النقابات المستقلة في قطاع التربية الوطنية التي ناضلت من أجل تسيير اللجنة الوطنية للخدمات الاجتماعية، و رغم الانتخابات التي أجريت إلاّ أنها لا تزال رهينة الوزارة الوصية من خلال هيكل التسيير.

هذا و لا يتوان النظام السياسي في إهدار المال العام مقابل شراء السلم الاجتماعي، فسياسة الأجور و سياسة التشغيل محط انتقادات الكثير من الخبراء و المختصين، فسياسة الأجور لا تخضع لأي منطق اقتصادي، و إنما عجز النظام السياسي عن التحكم في آليات السوق دفعه إلى الزيادة في الأجور تحت ضغط الاضرابات و الاعتصامات، دون العمل على إيجاد مكانيزمات و حلول اقتصادية فعالة للتحكم في السوق، خاصة و أن طبيعة الاقتصاد الوطني التي تتسم الريع النفطي و يستشري فيها الفساد تحول دون التحكم في آليات السوق، أما سياسة التشغيل فهي مجرد إجراءات ترقيعية لا ترقى إلى مستوى سياسة، و إن كان الأمر كذلك فهي لا تخدم الاقتصاد الوطني خاصة في تعلق بالقروض الموجهة للشباب.

و مع هبوب رياح الربيع العربي سنة 2011 سارع النظام السياسي إلى مضاعفة العطايا و التودد و احتضان مختلف فعاليات المجتمع المدني، كما بادر إلى الانفتاح خشية ان تطاله رياح التغيير، و ما لبث أن عاد إلى سيرته بانجلاء سحابة الثورات العربية، فتحيّن الفرصة ليوطد مكانته، و هو ما حدث بمناسبة الإصلاحات السياسية، حيث استطاع أن يمرر كافة قوانين الإصلاح التي كانت من ثم أحكم قبضته على البرلمان لضمان تمرير تعديل الدستور بما يخدم مصالحه.

هذا و قد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من أزمة النموذج الذي يجب على النظام السياسي الجزائري الأخذ به، فالبرامج التنموية و الإصلاحات التي باشرها النظام السياسي كلها تفتقد للمرجعية التي تنبني عليها تلك البرامج، و إن بدت ملامح دولة الرفاه كنموذج أخذ به النظام السياسي مقتديا بذلك بالدول الأوروبية عقب الحرب العالمية الثانية. هذا النموذج حسب كينز فإنّ الطريق الوحيد الذي تستطيع من خلاله الدولة الرأسمالية البقاء هو التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، و ذلك باستعمال ميزانيتها من أجل مساعدة السوق، و لكن هذا النموذج يستلزم موارد مالية كبيرة و مضمونة، و في حالة الجزائر التي باشرت الانفتاح الاقتصادي و التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و اعتمدت على هذا النموذج منذ 1999 وجدت في العائدات المالية للنفط ممولا لهذه السياسة، و لكن ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية و الإخفاقات المتكررة في إحداث طفرة تنموية، و غياب مصادر تمويلية متنوعة قد ترهن هذه السياسة التي أنهكت خزينة الدولة التي أنفقت مليارات دولارات على البرامج التنموية الثلاثة دون تحقيق نتائج ملموسة تعكس حجم الإنفاق الحكومي، فالاقتصاد الجزائري مازال مرهونا بالريع النفطي، و أزمات التشغيل و السكن و سوء المعيشة مازالت تؤرق يوميات الجزائريين و تؤجج الحركات الاحتجاجية.

كما خلصت الدراسة إلى أن النظام السياسي الجزائري يعاني من الإزدواجية في علاقته مع بيئته الداخلية، فرغم الخطاب السياسي المتفتح إلا انه في مجال الممارسة بقي منغلقا على نفسه، فعوض فتح قنوات الإتصال مع بيئته و بناء شراكة حقيقية مع مختلف القوى الحية في المجتمع، آثر الإنغلاق على نفسه و أشهر أدوات القمع التي يمتلكها ما جعله ينتج سياسات لم تلق الاجماع عند المجتمع بل كانت محط سخط، و مفجرا لكثير من الحركات الاحتجاجية، و يتجلى ذلك على سبيل المثال في تعامله مع النقابات المستقلة، فهو لا يفوت فرصة إلاّ و يصفها بالشريك الاجتماعي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، و لكنه من ناحية الممارسة، فهي تعاني المضايقات و التهميش و الإقصاء، و تسلط النظام عليها من

خلال أدوات الإكراه التي يمتلكها من تسخير للقوة العمومية و اللجوء المتكرر لسلطة القضاء لثنيها عن النضال من أجل تحقيق مطالبها المشروعة في الدفاع عن مصالح الفئات التي تمثّلها، و هو ما كان سببا مباشر في تأجيج الحركات الاحتجاجية، و ما كلف النظام السياسي الكثير، بحيث آلت معظم سياساته و إصلاحاته إلى الفشل.

أمّا فيما يخص الحركات الاجتماعية في الجزائر فقد خلصت الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين، الأولى، أمّا النتيجة الأولى فمفادها أنّه رغم كثرة الحركات الاحتجاجية و تنوعها و تعدد مطالبها، إلاّ أنها تجتمع على مطلب واحد و هو أن تقوم الدولة بواجبها اتجاه مواطنيها، و هذا بتذكيرها في كل مرّة بالتزاماتها التاريخية اتجاه شعبها، أمّا النتيجة الثانية أّنها فشلت في تغيير النظام السياسي القائم، رغم ما تسببت فيه من إفشال لسياسات النظام على أكثر من صعيد، و التعديلات المتكررة التي يدخلها على برامجه و خططه، و تكمن مواطن الضعف بالنسبة للحركات الاحتجاجية في خصائصها، منها التشرذم و عدم التجانس و طغيان النزعة الفئوية، و الصراع و التنافس البيني، فبعض النقابات على لم تتأسس للدفاع عن العمال و إنّما قامت على أساس مناوئ لاتجاهات نقابية أخرى محسوبة على اتجاه سياسي، مما خلق صراعات بين هذه النقابات و رهن حقوق العمال، كما أن افتقارها لإيديولوجية زاد من فُرقتها، ما جعلها تكتفي بتحقيق مطالبها و العودة إلى الاحتجاج متى ما تبينت لها مطالب جديدة، و هذا ما جعل تأثيرها محدودا مقارنة بحركات اجتماعية أخرى في تونس أو مصر مثلا التي استغلت الفرصة السياسية التي أتيحت لها و قلبت الموازين و تمكنت من الإطاحة بالأنظمة القائمة في البلدين.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أننا نعيش اليوم في عالم تقل في الموارد و تكثر فيه الأزمات، و بالتالي فإن النظام السياسي الجزائري مطالب بمراجعة نفسه، و ذلك بإحداث إصلاحات جوهرية تمس بنية النظام السياسي بمختلف مؤسساته و وظائفه، و تغيير سياساته و التفتح أكثر على بيئته الداخلية، و العمل على الرفع من فاعليته في الأداء بغية الحفاظ على أمن و استقرار الوطن الذي ينبني في الأساس على استقرار المجتمع و تعزيز التلاحم بينه و بين النظام السياسي الحاكم.

قائمة المراجع

قائمةالمراجع :

(01) المراجع باللغة العربية :

أ – <u>الدساتير و النصوص الرسمية :</u>

- **الدساتير** :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

- **النصوص القانونية:**

- الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، ع 10، 2012/01/14.
- الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، الأمر 11-01 المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، ع 12،الصادرة بتاريخ 2011/02/23.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "القانون رقم 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين" الجريدة الرسمية، ع 10، الصادر بتاريخ 2005/02/06.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، ع 83، الصادرة بتاريخ 2004/12/26.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية، ع 17، الصادرة بتاريخ 1990/04/25.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي" الجريدة الرسمية، ع 23، الصادر بتاريخ 1990/06/02.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم االرئاسي 99-134 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة"، الجريدة الرسمية، ع 20، 7 أكتوبر 1999.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيـــذي رقم 01-105 الـــذي يحـــدد شروط و كيفيات اقتناء السكنات المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار، الجريدة الرسمية، ع 25 الصادرة بتاريخ 29 أفريل 2001.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري، الجريدة الرسمية، ع 24، الصادر بتاريخ 11 ماي 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيذي رقم: 77/06 المؤرخ في 18 فيفري 2006ـــ"، الجريدة الرسمية، ع 09، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2006.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 02-03 يتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، ع 25، 14 أفريل 2002.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 11-11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011"، الجريدة الرسمية، ع 40، 20 جوان 2011.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 04-90 يحدد شروط بناء مؤسسات التربية و التعليم الخاصة و فتحها و مراقبتها"، الجريدة الرسمية، ع 19، 2004،/05/28.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، 2012/01/14، ع 1، 2012/01/15.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05، المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، ع 2، 2012/01/15 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فيفري 2013، يعدل و يتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 فيفري 2005، و المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية 24، ع11، /2013/02.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 2000-101 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الجريدة الرسمية، ع 27، الصادر بتاريخ 2000/05/10.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 99-08 المتضمن استعادة الوئام المدني ، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادرة في 1999/07/13.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-02 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل سنة 2002، يتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، ع 25 14 أفريل 2002.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-02 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل سنة 2002، يتضمن تعديل الدستور، الحريدة الرسمية 14 أفريل 2002، العدد 25.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 08-126 المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، الجريدة الرسمية، ع 22، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون العضوي رقم 12-04، المؤرخ في 08 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، ع 02، 2012/01/15.
- الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 06-21 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل"، الجريدة الرسمية، ع 80، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 2006.

ب – **الكتـــــــب:**

- أحمد يوسف أحمد (محرر)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
- آرنولد ج .هايدنهايمر و آخران، السياسات العامة المقارنة - سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأروبا و اليابان- ، ترجمة الشرقي أمل ، العراق : الأهلية للنشر و التوزيع ، 1999.
- الأعرجي زهير ، الأبعاد الاجتماعية للحج، بحث في طبيعة السلوك الجمعي الإسلامي و نقد النظريات الاجتماعية السلوكية، إيران : مطبعة قم المشرفة، ط1، 1994.
- أمين سمير ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ، دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، مركز البحوث العربية و الافريقية ، 2006.
- أمين سمير، المجتمع و الدولة في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.

- أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة ، ترجمة : عامر الكبيسي، الأردن: دار المسيرة، 1999.
- أويحيى العيفا ، النظام الدستوري الجزائري، ط2 ، الجزائر: دار العثمانية للنشر و التوزيع، 2004،.
- بادي برتران و بيرنبوم بيار، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزيف عبد الله و جورج أبي صالح، ط1، لبنان: مركز الانماء القومي، 1990.
- برو فليب، علم الإجتماع السياسي، ترجمة صاصيلا محمد عرب، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998.
- بلحاج صالح، أبحاث و أراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.
- بلحاج صالح، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، ط 2، الجزائر: مؤسسة الطباعة للجيش-EPA- 2012.
- بلحاج صالح، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- **بلحاج صالح، النظام السياسي الجزائري و العولمة السياسية: تحول أم تكيف؟، أبحاث و أراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.**
- بلعيز الطيب ، إصلاح العدالة في الجزائر، الإنجاز التحدي، دار القصبة للنشر، 2008.
- بلقزيز عبد الاله، الدولة و المجتمع: جدليات التوحيد و الإنقسام في الإجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- بوقفة عبد الله، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2009.
- بوقفة عبد الله، السلطة التنفيذية بين التعسف والقيد ، دراسة مقارنة تاريخية –قانونية -سياسية، الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،2006.
- بوقفة عبد الله، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار هومة لطباعة و النشر، 2000.

- بوكرا إدريس، تطور المؤسسات في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق و النصوص الرسمية، ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
- تامالت محمد ، الجزائر فوق البركان ، الجزائر دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع، ط 02 2002.
- التنير سمير ، الانقلاب الشعبي في الوطن العربي ، لبنان: دار الفرابي، 2011.
- تيلي تشارلز، الحركات الاجتماعية 1768 – 2004 ، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
- جابي عبد الناصر ، لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر: منشورات دار الشهاب، 2012.
- جابي عبد الناصر ، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، الجزائر: المعهد الوطني للعمل، 2002.
- جابي عبد الناصر، الجزائر: الدولة و النخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية، الجزائر: منشورات دار الشهاب، 2008.
- الجناحي الحبيب ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، عمان: دار جرير للنشر،2006.
- حسن أحمد حسين ، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.
- الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004 .
- الرياشي سليمان و آخرون, الأزمة الجزائرية -الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- السليمي منصف، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربي – الاروبي ، 1997
- السويدي محمد ، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990.
- السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي ميادينه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

- السيد ياسين، السياسات العامة القضايا النظرية والمنهجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،.1988
- الشعراوي سلوى جمعة ، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات واستشارات الإدارة العامة 2002.
- شلبي عبد الله ، الحركات الاجتماعية السياسية، الأصولية الإسلامية السياسية المعاصرة نموذجا،دراسة و ضبط المفاهيم و تعيين حدود الظاهرة، ط1، 2005.
- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي- المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات، الجزائر: ددن 1997.
- الشوبكي عمرو ، الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي و الاجتماعي، القاهرة: المنتدى العربي للدراسات ، 2010.
- الشوبكي عمرو ، الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي و الاجتماعي، القاهرة: المنتدى العربي للدراسات ، 2010
- عارف محمد نصر ، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، الأردن: المركز العلمي لدراسات السياسية، 2006 .
- عبد العالي عبد القادر ، تقييم حالة: الإصلاحات السياسية و نتائجها بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.
- عبد الله ثناء فؤاد ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- العزاوي وصال نجيب ، مبادئ السياسة العامة ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2003.
- الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2001
- فيشر مارتينا ، المجتمع المدني ومعالجة الصراعات، ترجمة: حجازي يوسف ، د ب ن: مركز برغوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009.
- القريوني محمد قاسم، رسم وتنفيذ وتقيم وتحليل السياسة العامة، الكويت: ردمك 2006.
- الكبسي خضير عامر ، السياسات العامة:مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979.
- لعروسي رابح كمال، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، الجزائر: دار قرطبة،2007.
- لوبون غوستاف ، سيكولوجية الجماهير ، ترجمة هاشم صالح، بيروت: دار الساقي، 1991.
- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين، الجزائر: دار المعرفة ، 1999.
- المصالحة محمد حمدان، الاتصال السياسي مقترب نظري تطبيقي، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.
- مصيطفي بشير ، حريق الجسد ، مقالات في الاقتصاد الجزائري، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2011.
- المنوفي كمال، السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة :قضايا نظرية ومنهجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ،1988.
- وهبان أحمد ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية، مصر: الدار الجامعية، 2006.
- ياغي عبد الفتاح ، السياسات العامة ، النظرية و التطبيق ، الإمارات العربية المتحدة: المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2010.

ج - **المجلات و الدوريات :**

- بورنان نعيمة ، "تقرير حول بيان السياسة العامة في الجزائر 2010"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 01، سبتمبر 2011.
- بوضياف محمد ، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات و المشاهد المحتملة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 29 شتاء 2011.
- تلمساني رشيد، "الجزائر في عهد بوتفليقة،الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية"، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي2008 .
- حسين رحيم ، "سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل و تقييم"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 61 و62، شتاء، ربيع 2013.

- زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة خنشلة، ع 07، جوان 2010.
- سعداوي عمرو عبد الكريم ، "التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا،" مجلة السياسة الدولية، ع 138، اكتوبر 1999.
- صوالحية منير ، الانتماء النقابي و الإضرابات في الجزائر، دراسة ميدانية للنقابات المستقلة في قطاع التربية، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، اع 10، جامعة تبسة، جوان 2014.
- عزي الأخضر و جلطي غالم ، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005.
- عكاش فضيلة، "الحوار الاجتماعي و الدولة الريعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 01، ديسمبر 2011.
- قروف محمد كريم و سعودي محمد الطاهر ، "السياسة الاقتصادية في الجزائر و انعكاسها على الأداء الاقتصادي، دراسة تحليلية للفترة 1999-2011"، مجلة جامعة تكريت، المجلد 19، ع 1، جانفي 2012.
- مراد ناصر، "التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010.
- المهر محمود صلاح عبد الحميد ، الحركات الاجتماعية و الفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 27، صيف 2010.
- هلال علي الدين ، "العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في التحليل السياسي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 15، صيف 2008.
- هويري يس، إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة: قراءة في الواقع الاجتماعي الجزائري، مجلة الإرشاد، ع 01،2011.

د – الرسائل الجامعية :

- بوضياف محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2008
- بولعناصر الزبير، الحركة النقابية في ظل التجربة الديمقراطية 1999 – 2010، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2011.
- خروفي بلال ، الحوكمة المحلية و دورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012.
- زعموش فوزية، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، فرع القانون الدستوري، جامعة قسنطينة 01، كلية الحقوق، 2011-2012.
- شريط الامين ، خصائص التطور الدستوري في الجزائر، اطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق،1990.

ه - الملتقيات و الندوات العلمية :

- بوحوش عمار، ما أصعب تغيير السياسات العامة بدون ميكانيزمات ذات فعالية، ورقة بحثية ألقيت في الملتقى الدولي حول "السياسة و الإعلام: المتغيرات النظرية و المعطيات الاجتماعية"، جامعة الجزائر، 6-7 أفريل 2008.
- بوشقورة هيبة، الإصلاح السياسي، مقاربة نظرية تأسيسية للمفهوم، ملتقى وطني حول الإصلاحات السياسية بالجزائر: واقع و آفاق، جامعة تبسة، يومي 22 و 23 أفريل 2013
- جابي عبد الناصر ، تقييم وطني لمشاركة المواطنين و المجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر.
- صالحي نجية و مخناش فتيحة، أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي، ورقة بحثية ألقيت في المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف ، 12/11 مارس 2013.

- طارق عاشور، الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011: بحث في المقاربات و العوامل، و تحليل لمخرجات و واقع العملية، الملتقى الموطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع و الآفاق، جامعة تبسة، 22 و 23 أفريل 2013.
- عبد العالي عبد القادر ، تقييم حالة: الإصلاحات السياسية و نتائجها بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.
- عبد القادر قندوز و محمد الطيب الزاوي، الإصلاحات الإعلامية في الجزائر، ورقة مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية الجديدة و إشكالية الاستقرار الداخلي في الجزائر، جامعة ورقلة، 24 أفريل 2012.
- العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم و الواقع، الجزائر نموذجا، ورقة بحثية ألقيت في مؤتمر "المشروع القومي والمجتمع المدني"، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 7-12 ماي 2000 .
- فتحي بولعراس، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجية البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، أوت 2012.
- لوح الطيب، مداخلة خلال الملتقى التكويني لفائدة مفتشي العمل حول ترقية الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي، الجزائر العاصمة، 17-20 سبتمبر 2006.

و – <u>الجرائـــــــد:</u>

- إلهام بوثلجي، احتجاجات الشرطة تتوسع، جريدة الشروق اليومي،2014/10/15، ع 4526.
- أيت العربي مقران ، "الرئيس، الأغلبية الساكتة و الأقلية الفاعلة"، جريدة الخبر، 19 ماي 2003.
- باتول سعيد ، أعوان الشرطة يعتصمون أمام رئاسة الجمهورية، الشروق اليومي، ع 4527، 2014/01/16،.
- باشوش نوارة ، "3000 فضيحة فساد خلال 2010"، جريدة الشروق اليومي، ع 3240، 22 مارس 2010.

- باشوش نوارة ، "جبهة اجتماعية ساخنة في 2011، 1500 احتجاج و 9000 تدخل لقوات مكافحة الشغب و التخريب"، جريدة الشروق اليومي، ع 3520، 31 ديسمبر 2011.
- بلحاج لطيفة ، "العمال يتمسكون بمطلب تحسين الظروف الاجتماعية و المهنية ، 800 بلدية تستجيب للإضراب و مصالح المواطن تتعطل"، جريدة الشروق اليومي، ع 3260، 11 أفريل 2011.
- بلعمري سميرة ، الإنهيار المفاجئ لسعر البترول ينسف سياسة السوسيال بالجزائر، جريدة الشروق اليومي ع 4522، 2014/10/11،.
- بلعمري سميرة، الأفامي ينصح الجزائر بوقف رفع الأجور و مراجعة سياسة الدعم، جريدة الشروق اليومي، ع 4272، 2014/01/30،.
- بهاء الدين محمد، رقعة احتجاجات عناصر الشرطة تتوسع في العاصمة و تمتد إلى الولايات الأخرى، يوم استثنائي أمام رئاسة الجمهورية، جريدة البلاد، ع 4534، 2014/10/16.
- بوالقمح عبد الرزاق ، "نهاية عهدة انتخابية تحت شعار المتابعات القضائية و الفساد"، جريدة الشروق اليومي، ع 2136، 31 أكتوبر 2007.
- بوسبسي وسيم، "الظاهرة في ارتفاع و الحلول مؤجلة، المحتجون قطعوا الطرق العمومية 1086 مرة من بداية السنة"، جريدة الخبر، ع 6730، 30 ماي 2012.
- بوعلي ياسمين ، "تقلص عدد البلديات العاجزة إلى 14 بلدية سنة 2010"، جريدة الجزائر نيوز، 23 ماي 2011.
- بوكروح عبد الوهاب ، 80 % من أموال دعم الأسعار تصب في جيوب الأغنياء، الدعم إلتهم 156 مليار دولار خلال 13 سنة، جريدة الشروق اليومي، ع 4093، 2013/07/31.
- توات غنية ، "توسع رقعة الإضراب في قطاع الصحة بانضمام الممارسين الأخصائيين"، جريدة الفجر الجديد، ع 2811، 05 جانفي2010.
- جاوت نوال ، "المنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال، من التربية حق للجميع إلى الإصلاحات الكبرى"، جريدة المساء، ع 4686، 5 جويلية 2012.
- حدوم هشام ، أسعار النفط تواصل انتكاستها، جريدة البلاد، 2014/12/31، العدد 4596
- حراث فوزي ، باديس يعيش، سكان عين صالح يحتجون على الغاز الصخري، جريدة الشروق اليومي ،ع 4605، 2015/01/201.

- حوام بلقاسم ، خمسة عشر ألف إحتجاج سنويا، جريدة الشروق اليومي، ع 4660.، 26 فيفري 2015،
- دريش ياسمين ، "مواجهات عنيفة بين قوات الأمن و سكان حي ديار الشمس، جرحى في صفوف المتظاهرين و المارّة و قوات مكافحة الشغب"، جريدة الشروق اليومي، ع 2747، 20 أكتوبر 2009.
- رسالة إستقالة رئيس الحكومة أحمد بن بيتور" ،جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 2951، 27 أوت 2008.
- زبير فاضل ، "لأول مرة في تاريخ الجزائر و بعد تراكم المشاكل و الديون، 140 ألف سيارة أجرة في إضراب وطني لمدة يومين ابتداءا من الغد"، جريدة الخبر، 24 جانفي2010.
- زهراء ، تغيير في مناهج التسيير و تقاسم المسؤوليات مطالب ملحة ،الجلسات الوطنية توصي بالحد من الاختلالات الإقليمية، جريدة الشعب، ع 15780، 2011/12/30.
- سليمان حكيم و يوسفي سمية ، "تحذيرات الأفامي أمامها و احتجاجات النقابات و العمال وراءها، السلطة ترفض النقاش حول الأجور خوفا من فتح أبواب جهنم"، جريدة الخبر، 29 أكتوبر 2011
- شخشوخ صالح ، المشاركون يريدون ترقية الدائرة إلى ولاية في أقرب الآجال، جريدة آخر ساعة، ع 4370، 2015/02/2/07.
- شرفاوي ليلى ، "الوظيف العمومي و القدرة الشرائية، المندبة كبيرة و الميت شبكة الأجور"، جريدة الشروق اليومي، العدد 2495، 01 جانفي 2009.
- صوايليلي حفيظ ، "أسعار المواد الغذائية ارتفعت بين 53 و200 بالمائة منذ 2001، "عشرية حمراء" على جيوب الجزائريين"، جريدة الخبر، ع 6937، 27 ديسمبر 2012.
- عجاج بلقاسم ، "قطاعات الوظيف العمومي تُشل وطنيا بنسب متفاوتة"، جريدة الشروق اليومي، ع 2199، 16 جانفي2008.
- عجاج بلقاسم ، "من ثورة الخبز في 05 أكتوبر ألى انتفاضة المونديال و موقعة 14 نوفمبر، كرنولوجيا لأهم الاحتجاجات"، جريدة الشروق اليومي، ع 2751، 25 أكتوبر 2009.
- عجاج بلقاسم ، العدالة تأمر بوقف إضراب التربية و الحكومة تغلق ملف المنح، جريدة الشروق اليومي، ع 2864،03 /2010/03.

- عجاج بلقاسم، "في اليوم التاسع من اعتصامهم، 15 جريحا في مشادات بين الأمن و المتعاقدين أمام الرئاسة"، جريدة الشروق اليومي ، ع 3247، 29 مارس 2011.
- عزي حكيم ، المعارضة تحشد مناضليها ضد الغاز الصخري، جريدة الشروق اليومي، ع 4677، 2015/03/15.
- قدادرة عاطف و آخران، "وزير الداخلية يعتبر أن صفحة الأحداث قد طويت"، جريدة الخبر، ع 6212 10جانفي2011.
- قلالة سليم ، "نسبة البطالة بلا تزييف"، جريدة الشروق اليومي، ع 4139، 17 سبتمبر2013.
- كاوجة محمد الصغير ، بن احمد محمد ، تأسيس اللجنة الشعبية لمناهضة استغلال الغاز الصخري، جريدة الخبر، ع 7692، 2015/02/08.
- كرونولوجيا احتجاجات أعوان الحرس البلدي"، جريدة الجزائر نيوز ، ع 2602، 02 أوت 2012.
- كودري إيمان ، محمدي إيمان ، بولطيف مدينة ، خسائر الجزائر تعادل ميزانية ثلاثة دول إفريقية، جريدة البلاد، ع4544، 2014/10/29.
- لغواطي حسينة ، "تخصيص 300 مليار دينار سنويا لدعم المواد الغذائية الأساسية، توسيع قائمة المواد المدعمة لتشمل البقول الجافة"، جريدة المساء، 11 أفريل2011.
- محامد مراد ، "41 ألف منتخب محلي يرفضون التصريح بممتلكاتهم"، جريدة الشروق اليومي، ع 2357، 20 جويلية 2008.
- منصوري محمد، "معدل الدخل السنوي للمواطن الجزائري يقدّر بـــ 4400 دولار"، جريدة الجزائر نيوز، ع 2005، 12 سبتمبر 2010،
- نواري أنيس، "طالب بمراجعة سياسة دعم الأسعار و السياسة النفطية، بن أشنهو: الاستثمار في ظل الأسعار الحالية وهم"، جريدة النصر، 17 فيفري 2013.
- و كالة الأنباء الجزائرية، "الحركات الاجتماعية في الجزائر: ثقافة سياسية جديدة بعيدة عن التأثيرات الأيديولوجية" ، النهار الجديد، ع 1145، 05 ماي 2011.
- وكالة الأنباء الجزائرية، "تمار يطلب من الديوان الوطني للإحصائيات إجراء تحقيق ثان"، جريدة صوت الأحرار، العدد 4309، 14 أفريل 2012.

- يوسفي سمية ، "أكثر من 183 ألف مؤسسة تمّ إنشاءها و 95 % منها ناجحة"، جريدة الخبر، ع 6617، 05 فيفري 2012.

ز – <u>التقارير :</u>

- بسام فتوح و لورا الكثيري، المعونات المالية للطاقة في العالم العربي، تقرير التنمية البشرية العربية، سلسلة الأوراق البحثية، برن.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، إصلاح المنظومة التربوية: النصوص التنظيمية، الطبعة الثانية 2009.
- الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011.
- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان و آخرون، تحليل نقدي: إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر؟ ، أفريل 2012.
- رئاسة الجمهورية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010.
- الشبكة الاوروبية-المتوسطية لحقوق الانسان، تقرير حول: إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر؟ تحليل نقدي.
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، الجزائر، " سوء المعيشة "، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، مارس 2010.
- مجلس حقوق الإنسان ، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب و بالحق في عدم التمييز في هذا السياق، راكيل رولينك، الدورة التاسعة عشرة،جويلية 2011.
- مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب و بالحق في عدم التمييز في هذا السياق، راكيل رولينك، الدورة التاسعة عشرة،جويلية 2011.
- مصالح الوزير الأول، حصيلة الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية لسنة 2011 .
- مصالح الوزير الأول، حصيلة الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية لسنة 2009.

- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010.
- مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، برنامج إصلاح التعليم العالي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، جوان 2007.

ح – مواقع انترنيت :

- الإذاعة الجزائرية، بيان المجلس المصغر المخصص للتنمية في ولايات الجنوب و الهضاب العليا. www.radioalgerie.net/news/ar/article/20150127/28333.html
- أنيس نواري، طالب بمراجعة سياسة دعم الأسعار و السياسة النفطية، بن أشنهو: الاستثمار في ظل الأسعار الحالية وهم، جريدة النصر، 2013/02/17. www.djazairess.com/annasr/46780
- أيت سعادة زهير ، الدولة لن تتراجع عن دعم أسعار الحليب و الخبز، جريدة الأيام الجزائرية، 2011/120/20. www.djazairess.com/elayem/114586
- بن قونية عبد الوهاب ، "الصحة العمومية ، إفلاس مبرمج. www.adnsolution.net/investar/index.php?news=79
- بوتفليقة عبد العزيز، ندوة إطارات الأمة ، نادي الصنوبر،26 أفريل 2001. www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm
- بوحنية قوي ، "السياسات العمومية في الجزائر بين الإصلاح و الاحتجاج. www.bouhania.com/news.php?action=view&id=287
- بيان مجلس الوزراء، 2014/05/21. www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm
- تملالي ياسين، "النقابات المستقلة في الجزائر: حدود تجربة واعدة"، الحوار المتمدن،ع 2987، 2010/04/26. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=213030

- الجزائري موقع النائب خوجة إبراهيم، ملف جريدة الخبر عن البرلمان الجزائري. www.khodjabrahim.com .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية، 14 أوت 2005. www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm
- درويش نولة "هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟"، الحوار المتمدن-ع 765. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15507
- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية-بركات-ميثاق. www.la-laddh.org/spip.php?article694
- ربيع محمد عبد الحميد هديل ، "الحركات الاجتماعية:دراسة مقارنة بين حركة كفاية و الجمعية الوطنية للتغيير". www.fa7766eb-a-62cb3a1a-sites.googlegroups.com/site/misraffairs/studentresearches/SocialMovementsHadil.pdf
- روابة أحمد، "تنسيقية العروش في الجزائر"، جريدة البيان الإماراتية. www.albayan.ae/one-world/1123365776053-2005-08-11-1.92997
- سليمان حكيم و يوسفي سمية: تحذيرات الأقامي أمامها و احتجاجات النقابات و العمال وراءها، السلطة ترفض النقاش حول الأجور خوفا من فتح أبواب جهنم، جريدة الخبر، 29،10،2011 . www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/269478.html
- عاشي حسن، "ثمن الاستقرار في الجزائر". www.carnegieendowment.org/2013/04/25/%D8%AB%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%...
- عزت ابراهيم أميمة، "عرض فصل عن الحركات الاجتماعية لرووود كوبمانس. www.sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/presentations/socialmovements

- عزي الأخضر و بلطي غالم ، " التنمية البشرية للحكم الراشد" www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm
- غانم ابراهيم بيومي، "الحركات الاجتماعية،تحولات البنية و انفتاح المجال" ،08 ماي 2004 . www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml
- كربوسة عمراني، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر. www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf
- لحياني عثمان ، انهيار أسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر. www.elkhabar.com/ar/politique/436907.html
- مسالي نسيمة، الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي. www.boulemkahel.yolasite.com.php
- مصالح الوزير الأول، حصيلة الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية لسنة 2011. www.premier-ministre.gov.dz//arabe/media/PDF/bilan2011.pdf .
- مصالح الوزير الأول، حصيلة الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية لسنة 2009. www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/Bilan2009ar.pdf.
- معطيات وزارة السكن و العمران،حصيلة البرامج السكنية للحكومة 1995-2009 , www.mhuv.gov.dz/fichier_stat/35.pdf.
- منير بهاء الدين، "للضغط على السلطات بتسوية انشغالات السكن و التشغيل: الجبهة الاجتماعية انتفضت أكثر من 10 آلاف مرة بالشرق. www.elbilad.net/archives/31041
- النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي و التقني، 2011 سنة رفع الأجور و التعويض بأثر رجعي، 01 /2012/01. www.snapest.ning.com/profiles/blogs/2011-2
- وحدة تحليل السياسات: تقدير موقف، الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أفريل 2013. www.dohainstitute.org/release/d79b229b-4a03-4016-a501-0889369ed357

- وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، أهداف و محاور مخطط النشاط لترقية العمل و مكافحة البطالة.www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/OBJECTIFS.pdf
- وكالة الأنباء الجزائرية ، رئيس الجمهورية يوقع على قانون المالية لسنة 2015.
www.aps.dz/ar/economie/11089
- وكالة الأنباء الجزائرية، الغاز الصخري : الإنتهاء من الحفر في البئر النموذجي أحنات.
www.djazairess.com/aps/410491
- وكالة الانباء الفرنسية، "تنسيقية العروش تعتزم مقاطعة الانتخابات المقبلة"، جريدة الشرق الأوسط، 2001/12/09. www.archive.aawsat.com/print.asp?did=76759&issueno=8412
- وكالة الانباء الفرنسية، تنسيقية العروش تعتزم مقاطعة الانتخابات المقبلة، جريدة الشرق الأوسط، 2001/12/09. www.archive.aawsat.com/print.asp?did=76759&issueno=8412
- يومية الخبر، منتدى الخبر يناقش انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.
www.elkhabar.com/ar/autres/nadwa/429269.html

(02) المراجع باللغات الأجنبية :

A –les livres :

- Bert Klandermans,Suzanne Staggenborg editors, Methods of social movement research, U.S.A, the university of MINNESOTA press,2002
- Boucher Jacques, les mouvements sociaux, réflexion a partir des théories de l'action collective et de la régulation, cahier de recherche sur les innovations sociales, bibliothèque de Quebec, 1990.
- Easton David, the analysis of political system, edited by Roy Macridis and Bernard Bown, george town: , the dotsey press home woo, 1977.
- Hadjadj Djillali, Combattre la Corruption : Enjeux et Perspectives
- Muller Pierre, Les politiques publiques, 4ème édition, Paris : Presses Universitaires de France, 2000.
- SMELSER NEIL J., theory of collective behavior, U.S.A, The free press a divisig of the Macmillan company, Third Printing July 1965 , p 9
- Borraz Olivier, Guiraudon Verginie, et autres , politiques publiques", tome 2, presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 2010.
- Miliband Ralph , L'Etat dans la société capitaliste, traduit par christos passadéos paris :maspero,1973.
- SOULET Marc-Henry, "Agir en société. Engagement et mobilisation aujourd'hui", Fribourg, Academic Press Fribourg, Collection Res Socialis, Volume 19, 2004.
- Tayb chentouf et autres, L'Algérie face a la mondialisation, Sénégal : CODESRIA,2008.

B- Theses:

- BEDDOUBIA Siham, syndicalisme et pouvoirs locaux : etude sur les syndicats d'enseignants de la wilaya d'oran (1989-2012), memoir de magister, Université D'ORAN, faculté de droit et de sciences politiques, 2011-2012.

C – RAPPORTS :

- International Monetary Fund, Alegria : 2011 article IV consultation-staff report, 2012.
- Le rapport du conseil economique et social (nation unis) comité des droits de l'homme, examen des rapports presents par les états parties en vertu de l'article 40 du pacte (troisieme rapport périodique), Algerie 22 septembre 2006.
- Mécanisme African d'évaluation par les pairs, rapport d'évaluation de la République algérienne démocratique et populaire, Alger 2007.
- Office National des Statistiques, activité, emploi et chômage au quatrième trimestre 2010.

D-JOURNAUX :

- ADDI Lahouari, la question salariale en Algérie : une bombe a retardement, le quotidien d'Oran, n° 4593, le 14/01/2010.

- AMIR Nabila, aucune commission d'enquête parlementaire n'abouti, ELWATAN, n° 5984, 01/07/2010.
- Benchikh Madjid, système politique et constitution en Algérie, Elwatan, n° 5569, le 27/28-02-2009.
- Bousmaha Akram et autres, tension dans l'ouest du pays, les logements sociaux au Coeur de la contestation, liberté, N° 5746, le 19/07/2011.
- BOUZIDI Abdelmadjid, Algerie : réforme de l'état et révision des politiques publiques, le soir d'algerie, n° 5467, le 12/11/2008.
- Djekhar Naima , la grève des enseignants se poursuive, le CLA et le CNAPEST durcissent le ton, Liberté , le 26/10/2003.
- HADJIAT Amina, « le pouvoir d'achat des ménages en chute libre », LIBERTÉ, n° 6453, 06/11/2013.
- kabci Mohamed, la contestation s'étend dans le sud du pays, , n° 6446, le 10/01/2012.
- LAMRIBEN Houcin, 30 000 PME ont cessé d'activer en 2011, selon Bensaci, elwatan, n° 6450, le 07/01/2012.
- MAKEDHI Madjid, «demande d'une commission d'enquête parlementaire sur la corruption, L'APN face a ses responsibilities» , ELWATAN, n° 5984, 01/07/2010.
- MEBTOUL Abderrahmane, risque de frein a l'investissement productif et des tensions sociales, Réflexion, n°1311, 01/12/2012.
- MOUHOUBI Salah,30 % de la rente pétrolière vont aux subventions», L'ECO NEWS, le 01/10/2011.
- Ouali Omar, le Gouvernement a-t-il saisi le message de la rue ?, Liberté n°5584 , 10/01/2011.

- REBAHI Meziane, durant la période 1999-2012, transferts sociaux directs ont atteint plus de 156 milliards de dollars, LIBERTÉ , n° 6342, le 26/06/2013.
- REMOUCHE Karim, cohortes de jeunes diplômés qui sortent des universités, prés de la moitié au chômage chaque année, LIBERTÉ, n°6453, 06/11/2013.
- Tlemçani Rachid, « la culture de l'émeute est la seule expression politique audible », ELWATAN, n°6170, 08/02/2011.
- ZIDANE Djamel, logements AADL, le calvaire des postulants », LIBERTÉ, N° 5839le 09/11/2011.

E- les sites web :

- Academic Dictionaries and Encyclopedias, www.universalium.academic.ru/263469/collective behaviour .
- AIT SAID Walid, les résidents mettent fin a leur débrayage, les raisons d'une suspension, 16/07/2011, www.lexpressiondz.com/actualite/135706-les-raisons-d-une-suspension.html
- Algeria-watch, annexe du rapport, algerie : guerre, emeutes, état de non-droit et déstructuration sociale, www.algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/annexe_%20rapport.pdf
- Algérie : Contre tous les clans bourgeois – forger un parti ouvrier révolutionnaire, avril 2004 www.internationalist.org/algeriepresidentielles0404b.html

- BEBBOUCHI Amina, Revendications du cors enseignant, La grève paralyse les lycées d'Algérie, le 28 09 2003, www.lexpressiondz.com/actualite/14024-.html
- BEBOUCHI Amina ,chemins de fer, la grève prend fin,L'expression, lundi le 20-10-2003. www.lexpressiondz.com/actualite/14481-La-grève-prend-fin.html?print
- Bencheikh Sameh, grève des cheminots,la SNTF appelle au dialogue,L'expréssion, mercredi le 15-10-2003 www.lexpressiondz.com/actualite/14388-La-Sntf-appelle-au-dialogue.html?print.
- BOUFATAH Mohamed, les greffiers montent au créneau, rassemblement et grève illimitée a partir de demain,19/02/2011 , www.lexpressiondz.com/actualite/87768-rassemblements-et-greve-illimitee-a-partir-de-demain.html
- Bustos Rafael , Le référendum sur la charte pour la réconciliation nationale en Algérie et ses textes d'application. www.anneemaghreb.revues.org/109
- Cherfaoui Zine , service minimum ,le 23/10/2004 www.elwatan.com/archives/article.php?id=6539
- Della SUDDA-François, entre répression et manipulation, le courageux combat des syndicats autonomes algériens, rapports du comité international de soutient aux syndicats autonomes algériens. www.cisa-solidaritesyndicats-algérie.org/img/pdf/cisa-situation-syndicats-algérie-15112009/signepdf

- DERAR Mohamed, la crise sociale s'exacerbe, SNVI : 4000 travailleurs en grève . www.lexpressiondz.com/actualite/15134-snvi-4000-travailleurs-en-greve.html
- Fella Bouredji, La contestation sociale monte d'un cran en Algérie, www.blog.slateafrique.com/paroles-algeriens/2013/02/04/
- Kourta Djamila , santé publique,un secteur secoué par les grèves, le 28/12/2004 www.elwatan.com/archives/article.php?id=10713
- L'internationaliste, Algérie, la Kabylie en révolte, la classe ouvrière dans la toyrmants, juin 2001. www.internationalist.org/kabylie0601b.html
- L'internationaliste, Présidentielles truquées et résistance ouvrière à l'offensive capitaliste. www.internationalist.org/kabylie0601b.html
- Le Nouvel OBSERVATEUR, le RCD quitte le le gouvernement, le 02/02/2001, tempsreel.nouvelobs.com/monde/20010502.OBS3996/le-rcd-quitte-le-gouvernement.html.
- Le Nouvel OBSERVATEUR, le RCD quitte le le gouvernement, le 02/02/2001. www.tempsreel.nouvelobs.com/monde/20010502.OBS3996/le-rcd-quitte-le-gouvernement.html
- Ligue algérienne de défense des droits de l'homme , rapport algerie, la répression du printemps noir avril 2001-avril2002 p 12 , 13 , 14 www.tamazgha.fr/IMG/LADDH.pdf.
- Luis Martinez, "Injustices sociales et contestations politiques au Maghreb", CERISCOPE Pauvreté, 2012, www.ceriscope.sciences-po.fr/pauvrete/content/part3/injustices-sociales-et-contestations-politiques-au-maghreb

- M. O. et N. I. Le soir d'algerie, qui sont ces syndicats autonomes, www.lesoirdalgerie.com/articles/2008/02/10/article.php?sid=64298&ci
- Maison des syndicats, vie syndicale interne, événements syndicaux importants et revendications, grève et préavis de grève du 14, 15,16 avril 2002 www.maisondessyndicats-dz.com/greve_2002.pdf
- MALOU Fatiha A , la fonction publique a guichets fermés, le 09/05/2006 www.lexpressiondz.com/actualite/33912-a-guichets-fermes.html
- Maouche Arezki, Regards sur les événements en Tunisie et surtout en Algérie, le 21/01/2011,p 2
- Ministère de l'habitat, de l'urbanisme et de la ville , www.mhuv.gov.dz/fichier_stat/34.pdf.
- Ministère de l'intérieure et des collectivités locales, etat des associations locales agréées (situation au 31 décembre 2011), http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=2&s=29 تم تصفح
- Ministère de l'intérieure et des collectivités locales, statistiques des associations nationales agrées par typologie, situation arrêtée au 10 janvier 2012, www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=1&s=29
- Plate-forme de revendications dite d'el-kseur, www.gitpa.org/Autochtone%20GITPA%20300/gitpa300-16 48algerieTEXTREFPlateformeKSEUR.pdf
- www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf
- YACIN Said, Beni haoua, chlef, les émeutes paralysent la ville, le 19 mars 2002. www.lexpressiondz.com/actualite/3871-des-emeutes-paralysent-la-ville.html

- Zehira Houfani, le MAK, qui sont derrières, et dans quels buts, Le Quotidien d'Algérie le 29/04/2010, www.djazairess.com/fr/lequotidien/12787

الملخص:

هذه الدراسة هي محاولة للإطلاع على العلاقة بين الدولة و المجتمع في الجزائر، و التي تعد من الإقترابات المهمة في الدراسات السياسية المقارنة، من خلال دراسة و تحليل تفاعل النظام السياسي الجزائري مع بيئته الداخلية في فترة زمنية معينة (١٩٩٩-٢٠١١) باستخدام متغيرين أساسيين، هما السياسة العامة و الحركات الاجتماعية، بحيث ركّزت الدراسة على مخرجات النظام السياسي الجزائري في الفترة المذكورة، و رد فعل المجتمع من خلال الحركات الاحتجاجية، و من ثم التوصل لبعض الاستنتاجات التي نستطيع من خلالها تقييم تلك العلاقة.

Abstract :

This study is an attempt to see the relationship between the state and society in Algeria, which is an important close approaches to comparative political studies, through the study and analysis of the interaction of the Algerian political system with the internal environment in a given period of time (1999-2011), and using this bivariate two key of public policies and social movements, so that the study on the Algerian political system outputs have focused on the period in question, and the reaction of the society in which protests and reached conclusions we can evaluate this relationship.